ولايــة المــوصــل

تقرير لجنة عصبة الأُمم
الخاصة بحل النزاع التركي ـ البريطاني حول ولاية الموصل
١٩٢٤ ـ ١٩٢٥

هه‌والنامه‌ی کتێب

مراجعة وتحقيق
عبدالرزاق محمودالفيسي

مركز كوردولوجي

إقليم كردستان
رئاسة مجلس الوزراء
مركز الدراسات الكردية (كوردۆلۆجی)

- اسم الكتاب: ولاية الموصل
- الكومبيوتر: المراجع
- التدقيق والتصحيح و المراجعة: عبدالرزاق محمود القيسي
- التصميم و مشرف الطبع: بريار فرج كاكى
- التصميم الغلاف: كمال على
- رقم الايداع: لسنة ٢٠٠٩
- مطبعة رەنج- السليمانية
- عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة
- السعر: دينار
- التسلسل (٣٥).

گەلاوێژ کتێب

مركز الدراسات الكردية (كوردۆلۆجی)
العنوان: السليمانية- تل المهندسين- محلة: ١٠٥، زقاق: ٢٥، رقم الدار: ٤، رقم البريد: ٩٥
تلفون: ٣١٩٣٠٩٣
www.kurdology.com
kteb@kurdology.com

المحتويات

توطئة....

المقدمة: المصالح البريطانية ومصير ولاية الموصل ..... فيروز حسن عزيز

القسم الأول: تقرير عن أعمال البعثة.

القسم الثاني: إعتبارات حول الخطط التي إقترحتها الحكومتان.

القسم الثالث: إعتبارات حول المسألة المبحوث فيها.

الفصل الأول: البراهين الجغرافية والقومية.

الفصل الثاني: البراهين التأريخية.

الفصل الثالث: البراهين الإقتصادية.

الفصل الرابع: براهين سوق الجيش (البراهين الستراتيجية).

الفصل الخامس: البراهين السياسية.

الفصل السادس: إستنتاجات عامة.

مكتبة النامي كتب

جدول الخرائط

١-خارطة تبين خطة عمل اللجنة في المنطقة المتنازع عليها.

٢-خارطة " أوروكرافيكية " تبين المناطق الواقعة ما بين :

شمالاً : خطوط " بروكسل "

جنوباً : الحدود الإدارية بين ولايتي بغداد و الموصل السابقتين.

غرباً : الحدود الإيرانية.

شرقاً : سوريا (تحت الإنتداب الفرنسي)

٣.خارطة " غويلايون ديليزل " لتُلحق بالقسم الخاص بإسم " العراق "

٤.خارطة مبنية على الخارطة العرقية المقدمة من قبل الحكومة البريطانية الى عصبة الأُمم في أيلول من عام ١٩٢٤.

٥.خارطة مبنية على الخارطة العرقية لشرق تركيا في آسيا و سوريا و غرب فارس (إيران)، والمنشورة من قبل " الجمعية الجغرافية الوطنية " في لندن عام ١٩١٠.

٦.خارطة عرقية للمنطقة المتنازع عليها، قامت اللجنة بإعدادها بناءً على آخر الإحصائيات التي حصلت من الحكومة العراقية (١٩٢٢ – ١٩٢٤).

٧.خارطة تبين كثافة السكان في المنطقة المتنازع عليها والمناطق المتاخمة :-

مملكة العراق – المناطق السورية الى الشرق من نهر الخابور – ولايتي هكاري و ماردين التركيتين .

٨.المسالك المتخذة من قبل الكرد الرُحل أثناء تنقلاتهم الشتوية والصيفية.

توطئة

بناءً على طلب "مركز كوردولوجي" في السليمانية قمت بمراجعة وتدقيق ترجمة عربية، لمترجم مجهول، تخص "تقرير لجنة عصبة الأمم الخاصة بحل النزاع التركي – البريطاني حول ولاية الموصل / ١٩٢٤ - ١٩٢٥". وأثناء ذلك أتضح لي أن هناك أغلاطاً نحوية وأخطاءً إملائية ولغوية وتعابير قديمة لم تعد مألوفة للقارئ الحديث إذ كانت قد كتبت منذ حوالي (٨٥) سنة من قبل شخص بذل جهداً غير يسير في الترجمة رغم اعتقادي بأنه يتمتع بملكة لغوية تؤهله للاضطلاع بترجمة مثل هذه الوثيقة الهامة، فعند مقارنتي لما كتبه مع النص الأصلي، باللغة الإنكليزية الذي يحمل العنوان والرقم التالي:

LEAGUE OF NATIONS

Geneva, August 20th, 1925

QUESTION OF THE FRONTIER BETWEEN

TURKEY AND IRAQ

C. 400. M. 147 1925. VII. ERRATA

هەولێر ئەمەدی کتێبخانە

عثرت على العديد من الأخطاء والأغلاط والهفوات، التي قد تكون مقصودة أو عفوية جاءت سهواً أو بسوء فهم أو عدم دقة في التعبير. إذ ورد بعض الجمل والتعابير بعكس معناه الصحيح، الذي ورد في النص الإنكليزي، على سبيل المثال في مواضع غير قليلة استبدلت كلمة "كرد" أو "أكراد" بكلمة "ترك" أو "أتراك" أو أن يقول :" حصل أو كان كذا أو كذا"، ويغفل وجود أداة نفي لتكون الجملة :"لم يحصل أو لم يكن كذا أو كذا"، كما جاء العكس من ذلك أيضاً. وبناءً على مراجعتي وتدقيقي لكل جملة وكل تعبير ومفردة، وصلت إلى قناعة تامة بأنه لا يمكن اعتماد هذه الترجمة المجهولة المترجم، كوثيقة يعتد بها في المحافل الدولية أو حتى لإطلاع جمهور القراء والبحاثة، إذ تقود، في العديد من فقراتها وجملها، إلى ضياع الحقيقة مهما كانت. وعليه فقد اضطررت، والحالة هذه، إلى أخذ مهمة إعادة ترجمة النص الأصلي، من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية

على عاتقي، على نحو مهني متجرد محافظاً على الأمانة التي يجب أن يتحلى بها كل من يتصدى للترجمة، مهما كانت بساطتها، فكيف بنا وهذه وثيقة دولية، وكلي ثقة بأن لهذه الوثيقة أهمية فائقة ومنفعة كبيرة لكل من يروم معرفة مجريات الأمور في فترة إعداد هذه الوثيقة.

عبدالرزاق محمود القيسي

هەوالنامەی کتێب

المقدمة

المصالح البريطانية ومصير ولاية الموصل

فيروز حسن عزيز

على الرغم من أن الحرب العالمية الأولى قد استنزفت الكثير من قوى بريطانيا البشرية والمادية و اكثر من غيرها من حلفائها المشاركة في الحرب من القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، غير ان بريطانيا قد خرجت من الحرب كأكبر دولة ذات وزن جيوبوليتيكى على المستوى العالمي، الأمر الذى ساعدها على أن تنال نصيب الأسد من غنائم الحرب ولاسيما مايتعلق منها بالتركة العثمانية وفى مقدمتها ماكان يعرف في الوثائق البريطانية ببلاد مابين النهرينMesopotamia والتى كانت ولاية الموصل إحدى أهم ولاياتها الثلاث، إضافة الى ولايتى بغداد و البصرة.

ويجدر بنا الإشارة الى ان ماكان يُعرف بولاية الموصل كانت تتضمن معظم الأراضى التى يتألف منها ما يُعرف اليوم بإقليم كوردستان العراق*، والولاية هى نفس المناطق التى كان البعض من الوثائق . Southern Kurdistan البريطانية يطلق عليها مصطلح كوردستان الجنوبية

وإذا ماسلمنا بحقيقة كون الحروب إنما تشن بهدف إعادة رسم خارطة جديدة للعالم تتفق مع مصالح الدولة أو الدول الأقوى، كما يقول ظ.أ.لينين،فان بامكاننا القول بأن طرح مشكلة ولاية الموصل في مجلس عصبة الأُمم عام ١٩٢٤ وتشكيل هيئة خاصة لدراسة هذه المشكلة لإتخاذ قرار بشأن مصير هذه الولاية، وفى النهاية إصدار قرار دولى يقضى بإلحاق ولاية الموصل بدولة العراق الحديثة" كل

ذلك كان يصب في صالح الدولة الأقوى عالمياً ألا وهى بريطانيا العظمى.

إن مما يلفت النظر في أعمال هذه الهيئة الدولية هو أن هذا النمط من دراسة المعضلات الإقليمية المستعصية على الحل قد تُحوّل الى نمط سائد للبت في مصير العديد

---

* . كانت ولاية الموصل العثمانية تتضمن جزءاً أكبر من أرض الجزيرة إلى الجنوب من مرتفعات سنجار وتمتد أرض الولاية الى أطلال مدينة الحضر من الغرب، أما في الشرق فقد تضمنت مدينة خانقين وقطاعاً واسعاً من الأراضى شماليها وإلى الشرق من نهر سيروان وحتى الحدود الدولية للعراق مع ايران.

من الأقاليم والمناطق التى تسكنها أقليات قومية أو مذهبية إما بعدم الرجوع الى آراء سكان تلك الأقاليم أو بإجراء استفتاءات صورية وعدم الأخذ بنتائجها، وهذا ما حدث للكورد في هذا الأقليم (ولاية الموصل أى كوردستان الجنوبية).

فبناءً على قرار صادر من مجلس عصبة الأُمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ تم إلحاق ولاية الموصل بدولة العراق، وذلك نتيجةً للمساومات التى تمت بين طرفى النزاع الرئيسين أى بين بريطانيا و تركيا حيث تخلت بريطانيا عن الوعود التى تضمنتها إتفاقية سيفر عام ١٩٢٠ والتى قضت بإقامة دولة كوردية شرقي الأناضول وشمال ميسوبوتاميا في مقابل تخلى تركيا عن جزءٍ كبير من أطماعها في ولاية الموصل، إثناء مباحثات لوزان، ثم تخليها عن كل أطماعها في هذه الولاية أثناء المباحثات الثنائية التى جرت بين الطرفين و بأشراف من عصبة الأمم بعد مؤتمر لوزان.*

ان هذا القرار السياسي الذي اتخذته عصبة الأمم وبدعم من بريطانيا التي كانت حتى ذلك الحين تمثل اكبر قوة دولية، لم يكن ينسجم مع العديد من الإستنتاجات العامة التى توصلت اليها هيئة عصبة الأمم هذه والخاصة بالبت في مصير ولاية الموصل.

فقد أكد التقرير على انه إذا ((ما أُخذت البراهين القومية وحدها بنظر الإعتبار فيتحتم على ذلك وجوب تشكيل دولة كردية مستقلة لأن الأكراد يبلغون خمسة أثمان عدد سكان الولاية، وترتفع هذه النسبة إذا ما حسبنا اليزيديين جزءاً من الأكراد)).**

كما كان كُتاب التقرير قد توصلوا الى نتائج علمية وموضوعية بشأن أصل الكورد وهويتهم الأثنية، فقد اكد التقرير مراراً على أن الكورد يمثلون مجموعة آرية (هند و- أوربية) أصيلة تختلف عن المجموعة العربية والتركية والسامية من حيث اللغة والتأريخ وحتى من حيث الملامح وسحنات الوجه وطول القامة وغيرها*. وذلك بعد دراستهم للعديد من المصادر التأريخية والجغرافية وبالعديد من اللغات، كالأنكليزية والفرنسية والعربية والتركية والفارسية و غيرها، إضافة إلى إستنتاجاتهم الميدانية.

---

* .فيروز حسن عزيز:الأهمية الجيوستراجية لكوردستان الجنوبية وأثرها على السياسة البريطانية تجاهها(١٩١٤-١٩٢٤)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية،٢٠٠٨،ص ٣٣١-٣٣٢.

** .تقرير البعثة الخاصة لعصبة الأمم لدراسة مصير ولاية الموصل عام ١٩٢٤، بدون تأريخ، بدون ذكر المترجم او مكان الطبع، ص ٦٨.

* تقرير البعثة الخاصة، نفس المصدر، ص ٤٩-٥٠.

كما ان التقرير تناول، بشئ من التفصيل، الخصوصيات الإقتصادية لولاية الموصل (إقليم كوردستان العراق) وتوصل الى ان الولاية تمتلك إمكانيات إقتصادية كبيرة ولاسيما امكانياتها الزراعية وفي مقدمتها إنتاج الحبوب الغذائية وعلى رأسها القمح. ونستشف من استنتاجات التقرير الأقتصادية أن ولاية الموصل كانت بمثابة سلة الخبز للعراق.

كما يؤكد التقرير على أهمية موارد الولاية المائية وآفاق إستثمارها في المستقبل.

هذه الأستنتاجات و غيرها من الحقائق التى تتعلق بسيادة العنصر الكوردي في الولاية، تتعارض مع القرار النهائى الصادر من مجلس عصبة الأُمم، أواخر ١٩٢٥، والقاضي بضم ولاية الموصل للعراق، الأمر الذي يعكس الدوافع السياسية والجيوبوليتكية و الأقتصادية التي خدمت مصالح الدولة الأقوى في العالم أوائل العشرينات من القرن الماضى، ونقصد بها بريطانيا العظمى.

و هنا لابد لنا من التنويه إلى أن مُعدي التقرير لم يهملوا أيضاً الثروة البترولية الكامنة التى ثبت توفرها في ولاية الموصل(اقليم كوردستان) والتى كانت تتركز في الحقول العملاقة القريبة من كركوك و خانقين و غيرها من المناطق التي كانت تسكنها المجموعة الكردية ضمن هذه الولاية.

والواقع ان أهمية هذه الثروة البترولية كانت تمثل الدافع الأول وراء المساعي البريطانية الرامية الى ضم هذه الولاية (اقليم كردستان) الى دولة العراق، وذلك على الرغم من حرص الساسة البريطانيين على إخفاء هذا الدافع وعدم البوح به والتعامل معه على انه سرٌ بغيض يجب التستر عليه حتى في مراسلاتهم السرية، فتعمدوا عدم الإشارة الى البترول في جميع مكاتباتهم الرسمية و غير الرسمية لكي لا يُثيروا أطماع الدول الأُخرى الى هذا المصدر الجديد والهام للطاقة.**

صحيح ان الأهمية البالغة للبترول كمصدر جديد للطاقة لم تكن قد إتضحت معالمها لدى الجميع، ومع ذلك فان التقرير قد اشار الى اهمية هذه الثروة المعدنية وآفاق استكشافها و استثمارها في المستقبل، و ربط التقرير بين مد الخط الحديدي بين الموصل والمناطق الغنية بالبترول في كركوك و طوزخورماتو و كفري.*

** فيروز حسن عزيز، المصدر السابق، ص ١٧٦-١٧٩.

* تقرير البعثة الخاصة لعصبة الأمم، المصدر السابق، ص ٨٢.

الدوافع الأُخرى لقرار ضم ولاية الموصل الى العراق:

ليس الهدف من هذه السطور الوقوف على جميع العوامل والدوافع التى أدت الى ضم ولاية الموصل الى العراق، بل ان هذه السطور تحاول التعرف على النتائج النهائية التى توصل اليها تقرير بعثة عصبة الأُمم الخاصة بدراسة مصير ولاية الموصل والمتعلقة بالتركيب الأثنى والدينى والمذهبي لهذه الولاية والمتمثلة بغلبة العنصر الكردي في التكوين الأثني للولاية وبما يقترب من ٧٠٪ من المجموع الكلي لسكان الولاية وذلك عند احتساب اليزيديين والشبك كجزء من الكرد.

كما ان هذه السطور تُشير ايضاً الى حقيقة ان التقرير قد تناول الحجج الجغرافية والتأريخية والأقتصادية التى تمسك بها الوفد البريطاني في مؤتمر لوزان والتى تؤكد على ضرورة ربط ولاية الموصل (اقليم كوردستان) ببقية مناطق العراق لأن ذلك كان يدعم مصالح بريطانيا العليا. وتأتى الحجج الجغرافية والتأريخية والأقتصادية والبشرية التى ساقها الوفد البريطاني في مؤتمر لوزانLausanne على الضد من مثيلاتها التى ساقها الوفد التركى في نفس المؤتمر.**

ومن ضمن العوامل الأُخرى التى أدت الى الحاق ولاية الموصل بالعراق، والتي لم يتناولها تقرير بعثة عصبة الأُمم، يمكن الاشارة الى ان المصالح العليا لبريطانيا العظمى كانت تقتضى ضم هذه الولاية الى العراق، ليس فقط لأن بريطانيا كانت مهتمة كثيرا بثروات اقليم كردستان البترولية، بل لأن بريطانيا كانت حريصة على وقوف دولة العراق على قدميها، ولم يكن ذلك ممكناً من غير ضم هذه الولاية الى العراق لأكثر من سبب.

فقد تناول تقرير البعثة أهمية ولاية الموصل (اقليم كردستان) الأقتصادية والجغرافية (العسكرية) بالنسبة لدولة حديثة التأسيس تضم ولايتى بغداد والبصرة.*

ان كون التقرير قد أُعدَ قبل بدء المباحثات التى جرت بين العراق و بريطانيا من جهةٍ وبين بريطانيا و تركيا الكمالية من جهةٍ أُخرى، لذلك لم يكن في وسع معدي التقرير ان

** . فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية-الأنكليزية-التركية وفي الرأي العام، الطبعة الثالثة، بغداد،مطبعة اشبيلية، ١٩٧٧،ص ٦٩-٧١.

* تقرير بعثة عصبة الأمم، المصدر السابق، الحجج الجغرافية والأقتصادية والطوبوغرافية.

يستبقوا الأحداث، من جهة، كما لم يكن من مهام هذه البعثة معالجة مثل هذه المساومات السياسية من جهة اخرى.

فالبرلمان العراقي لم يبرم المعاهدة العراقية – البريطانية في كانون الثاني عام ١٩٢٦ والتي كان امدها ٢٥ سنة الا بعد أن تأكدت الأكثرية البرلمانية من ان بريطانيا قد أقنعت تركيا الكمالية بالتخلي عن ولاية الموصل نهائياً.**

والواقع ان بريطانيا قد نجحت في استخدام الورقة الكردية التى هي ولاية الموصل (اقليم كردستان) كورقة رابحة بيد الدولة بصورة مزدوجة لحمل كلٍ من تركيا الكمالية والدولة Trump Card العراقية على الإذعان لمطالبها في المباحثات والمساومات التى جرت بينها وبين هاتين الدولتين منذ مؤتمر لوزان وحتى صدور قرار مجلس عصبة الأُمم القاضي بالحاق هذه الولاية بالعراق.***

كما ان العامل المذهبي الذي لعب هو الآخر دوراً واضحاً في ضم هذه الولاية الى العراق قد أُغفِلَ في هذا التقرير، ربما لأن هذا العامل لم يكن واضحاً لدى معدي التقرير.

فالمعروف تأريخياً ان البريطانيين وبعد احداث ثورة العشرين التى ساهم فيها رجال الدين الشيعة في كربلاء والنجف والكاظمية دوراً رياديا، قد تنبهوا لأهمية العامل االمذهبي، وادركوا أن أميراً سنياً من الحجاز كالأمير فيصل بن الحسين لاينجح في البقاء على عرش مملكة العراق وأكثرية سكانها من العرب الشيعة.

فلخلق نوع من التوازن المذهبي بين ولايات العراق الرئيسة، من الأفضل الحاق الكرد الذين يشكلون غالبية سكان ولاية الموصل، الى جانب كون معظم العرب المتواجدين في مدينة الموصل وبعض المدن الصغيرة الأُخرى في الولاية هم أيضاً سُنيو المذهب مما يخلق نوعاً من التوازن المذهبي مع الأغلبية الشيعية في ولايتي بغداد والبصرة. ذلك لأن عدد سكان الولاية من الكرد والعرب (بإستثناء اليزيديين والآشوريين و الكلدانيين واليهود والأرمن) هم من السنة وكانوا يشكلون حوالي خمس سكان العراق، الذي لم يكن يتجاوز الأربعة ملايين نسمة.

** فاضل حسين، المصد السابق، ص ٢٤١.

*** فيروز حسن عزيز، المصدر السابق، ص ٣٣١- ٣٣٣.

ومهما يكن من امر العوامل المنظورة وتلك التي كانت غامضة او غير مفهومة او كانت مخفية لدى معدي هذا التقرير، فالذي يهم الباحث المعاصر هنا هو ان معدي هذا التقرير كانوا يتحلون بقسط كبير من الموضوعية والمهنية والأمانة العلمية. فقد تناولوا جميع جوانب المشكلة، فدرسوا التركيب الأثنى (القومي) للولاية الى جانب تركيبتهم الدينية والمذهبية. كما الخلفية التأريخية لمكونات الولاية القومية ومن مختلف مصادرها، وتعرفوا على جغرافية الولاية (اقليم كردستان) وعالجوا الطبيعة الطوبوغرافية للإقليم، وأكدوا على اهمية الجبال كخط دفاعي يضفي على الولاية وعلى العراق كدولة حديثة التأسيس حماية طبيعية تحمي العراق من اي هجوم مباغت قد تشنه القوات التركية وهي الأكثر عدداً والأحسن تسليحاً وبشكل لايمكن مقارنتها بالقوات العراقية التي كانت في طور النشوء في تلك المرحلة. كما عالج التقرير وبشيء من التفصيل أهمية الموقع الجغرافي للولاية التي تربط ايران بتركيا وسوريا من جهة وبين هذه الدول والعراق ومناطق الخليج من جهة اُخرى، لأن المسالك والطرق التي تربط بين هذه الدول تمر عبر أراضي هذه الولاية مما تمنح الولاية أهمية خاصة للنشاط التجارى. كما ان التقرير قد عالج، بشيء من الموضوعية، الخلفية التأريخية و السياسية لمشكلة الأرمن والآشوريين، وعرض بعض الحلول المناسبة لهاتين المشكلتين.

دروس يجب أن نتعلمها:

إن الهدف من دراسة التأريخ لايكمن فقط في التعرف على حقائق التأريخ وأحداثه او الكشف عن ملابساته واسراره، بل يتجاوز ذلك فيشمل أهدافاً أُخرى، منها التعرف على نقاط الضعف والأخطاء التى قد تكون سبباً لأخفاقات قومية أصيبت بها هذه الدولة أو تلك المجموعة البشرية خلال مرحلة من مراحل تطورها. أي أن بإمكان أي أمةٍ من الأمم، أصيبت بهزيمة قومية في مرحلة معينة من تأريخها، أن تتعرف على اسباب هزيمتها مما يساعدها على تخطي اخطار اُخرى سبق و ان قادتها الى كارثة قومية، فتجتاز تلك الأخطار بنجاح وتتفادى الهزيمة.

ان ما عُرف بمشكلة تحديد مصير ولاية الموصل ونتائجها الخطيرة بالنسبة للكرد التى فوتت على الكرد فرصتهم التأريخية لأقامة كيان سياسي مستقل خاص بهم يجب ان يتحول الى درس يفقه الكرد مغزاه، فيما يتعلق بتحديد مصير مدينة كركوك وغيرها من

هەواڵنامەی کێبڕکێ

المدن المتنازع عليها بين حكومة إقليم كردستان وبين الحكومة الإتحادية، وذلك لوجود قسط غير قليل من العوامل والأوضاع والأطراف المتشابهة بين الحالتين.

فالدرس الأول الذي يجب ان ندرك مغزاه، هو انه ليس كافياً ان تكون الحقائق الجغرافية والتأريخية والأثنية الى جانب الكرد لكى يتقرر مصير مناطق مثل كركوك و خانقين وسنجار و قرةتبة و مندلي وغيرها، بل ان المصالح السياسية للقوى العالمية والدول الإقليمية كثيراً ما تمتلك القول الفصل إذا عجز الكرد عن فهم أبعاد اللعبة السياسية وتشخيص أطرافها، واذا لم تكن القوى السياسية الكردية على جانب كبير من اليقظة و الحذر، وإذا ما أخفقت في زج القاعدة الجماهيرية الواسعة في مجرى النضال السياسي بالأساليب الديموقراطية لنيل حقوقها القومية المشروعة التى نص عليها الدستور العراقي الدائم.

ولا نغالي إذا قلنا بأن هناك اليوم الشي الكثير من التشابه بين الأوضاع السياسية وإصطفاف القوى الإقليمية والدولية لغير صالح الكورد التى أسفرت عن الحاق ولاية الموصل بالعراق وبين الظروف السياسية وإصطفاف القوى الدولية والإقليمية الرامية الى تحجيم النفوذ الكردي، الذى ينظر اليه العديد من القوى الإقليمية على أنه المارد الذى على وشك أن يخرج من قُمقُمِه، مما سيهدد مصالحها السياسية والستراتيجية.

فهل سيعيد التأريخ نفسه وينزع العديد من مناطق الكورد من إقليم كوردستان رغماً عن حقائق التأريخ والجغرافيا، أم ان الأمر كما قال ماركس ان الأحداث والشخصيات الكبيرة تعيد نفسها مرتين المرة الأولى بشكل مأساة والمرة الثانية بشكل مهزلة.

وهذا ما ستجيب عليه الأحداث في الأشهر او السنوات القادمة.

هەوالنامەی کتێب

القسم الاول

تقرير عن اعمال البعثة

هدى الشامي كتبت

هەوالنامەی کتێب

تقرير عن اعمال البعثة

إن مجلس عصبة الامم في جلسته الثلاثين المنعقدة في جنيف يوم الثلاثاء في ٣٠ ايلول ١٩٢٤ المكرسة للبحث في مسألة حدود العراق، قرر تعيين بعثة (لجنة) خاصة من ثلاثة أعضاء، " لجمع الحقائق والمعلومات ((التمهيدية)) التي تحتاج اليها للقيام بالمهمة المكلفة بها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان " " وينص هذا القرار على ان تنحصر مهمة البعثة في مايلي: -

ـ " - - - أن تزود المجلس بجميع المعلومات والاقتراحات، التي من شأنها مساعدته على التوصل الى قرار قطعي. وعليها ان تنظر في (تدرس ـ م) الوثائق الراهنة والآراء التي يبديها ذوو العلاقة، من جهة الإجراءات التي تسير عليه في تحقيقاتها، و من جهة جوهر القضية. وعليها ان تتسلم جميع المراسلات التي يود الفريقان ايصالها اليها. ولها ان تشرع في التحقيقات في المنطقة المتنازع عليها" وبإمكانها أن تنتفع، حينئذ، من خدمات المستشارين الذين تعينهم كل من الحكومتين".

ـ " للبعثة ان ترسم لنفسها الخطط التي تسير عليها في عملها ".

ـ " يوعز المجلس الى الرئيس والى المقرر لهذه المسألة بتعيين اعضاء هذه البعثة، بالاتفاق. "

فدعا رئيس المجلس ومقرر المسألة، كل من، الكونت ته ليكي، احد رؤساء وزارة المجر السابقين، والمسيو آف ويرسن، الوزير المفوض للسويد، والكولونل بوليس (من البلجيك)" لأخذ هذه المهمة على عاتقهم. فوافقوا على ذلك، واجتمعوا في جنيف في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٤ في سبيل تأليف هذه البعثة. وفيما يلي تقرير موجز عن فعالياتها منذ ذلك التأريخ.

اطلعت البعثة، في الحال، على الاوراق التي أعدتها سكرتارية مجلس عصبة الأُمم، فيما يتعلق بخط الحدود بين تركيا والعراق. وبعد درس وقائع مؤتمر لوزان ووقائع جلسات المجلس ومذكرات حكومتي بريطانيا وتركيا، وضعت البعثة الخطة العامة لاعمالها. فقررت نهائياً وجوب التوجه الى المنطقة، المتنازع عليها، لإجراء التحقيقات ولجمع مايقتضي الوقوف عليه من المعلومات، موقعياً. ورأت، من الضروري، البحث في بعض الامور

هدية لمكتبة كتيبة

الخاصة بحثاً مستفيضاً واستحصال معلومات توثيقية ملائمة لهذا الغرض من كلتا الحكومتين، بشكل مباشر. وبناءً عليه عزمت على الرجوع الى الحكومتين المذكورتين، بنفسها، في لندن وانقره مباشرة. فأرسلت، من جنيف، اسئلة الى كل من الحكومتين المعنيتين لكي يتسنى للبعثة، لدى وصولها لندن وانقره، اخذ المعلومات الاضافية التي تطلبها" قبل الذهاب الى محل المسألة (مكان القضية ـ م) بلا ضياع الوقت (دون تأخير ـ م).

وقبل مغادرة جنيف تقرر انتخاب مسيو آف. ويرسن رئيساً للبعثة.

ولدى وصول اللجنة، الى لندن، قابلها كل من وزير الخارجية ووزير المستعمرات. فعقدت جلسات ومقابلات عديدة حضرها خبراء هاتين الوزارتين.

وفي جلسة ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤ رحب المستر دافيدسن، من مكتب المستعمرات، بالبعثة واعرب عن ارتياح حكومته لترجيح المجلس تعيين بعثة ـ قائلاً" ان الحكومة البريطانية رأت، دائماً، ان هذه الطريقة لحل النزاع أكثر تأثيراً من الاستفتاء العام،.

وجواباً على هذه الملاحظة، رأت البعثة، أنه من المفضل، أن تبين، فوراً، بأن المجلس لم يضع حدوداً لأعمال البعثة، بأي وجه من الوجوه" أي انها مخيرة بايصاء المجلس باجراء الاستفتاء او اي طريقة اخرى تستحسنها.

فشكر المستر دافيدسن للبعثة ايضاحها هذا" وصرح بان الحكومة البريطانية تنوي تقديم مذكرة تتضمن وجهة نظرها فيما يخص صعوبات الاستفتاء.

وفي هذا اللقاء، وما أعقبه من اللقاءات، دُقّقت المسائل المختلفة التي رفعتها البعثة، في اسئلتها، الى الحكومة البريطانية، كل بدورها.

وأخيراً، وعملا بالقرار المتخذ سلفاً في جنيف، دعت البعثة الحكومة البريطانية الى تعيين مساعد يصحبها ويساعدها في اعمالها، موقعياً، في المنطقة المتنازع عليها.

وفي نهاية السنة سافرت البعثة الى الاستانة (إسطنبول – م)، غادرتها في 3 كانون الثاني قاصدةً انقرة. ولدى تبادل الآراء، بين البعثة وممثلي الجمهورية التركية، وقع حادث مشابه لما حدث في لندن" مما اوجب التصريح، بصورة لاتدع مجالاً للشك، في سلطة البعثة" اي انها حرة في إختيار الإقتراح الذي ترتئيه، سواء كان الاقتراح بريطانياً ام تركياً، من أجل المضي في إجراءاتها" وان تقترح في ما يخص المسألة الأساسية، المبحوث فيها، اي خط تستحسنه للحدود، بشرط ان يقع ذلك الخط، دوماً، ما بين الحدود القصوى التي يدعيها كل من الحكومتين.

ومما هو جدير بالذكر ان الحكومة التركية عرضت، في مستهل كتابها الجوابى على اسئلة جنيف" بعد ان اوجزت اكثر الحجج الرئيسة خصوصية والتي تدعم بها آرائها" الاعتبارات الآتية :-

" ان حكومتي مقتنعة..... بوجوب اعتبار رغبة السكان، العامل الاهم في حل المعضلة، وتأمل ان تأخذ البعثة بنظر الاعتبار ما للحكومة التركية والشعب التركي من الرغبة الاكيدة في ان يجري حل المعضلة، بطريقة اطلاق الحرية لاهالي ولاية الموصل للتصريح عن رغباتهم.

" وهذه المرة الأُولى، منذ تأسيس عصبة الأُمم، رفع الى مجلسها نزاع عظيم الاهمية، بين دولة غربية عظيمة وبين دولة اخرى من الشرق الادنى ﴿ الاوسط ـ م ﴾ حول المصير النهائي لشعب شرقي. ان الشعور بحسن النيات والثقة المتبادلة بين الشرق والغرب وثقة الشعوب الشرقية بالعهد الجديد الذي تسانده عصبة الامم يتوقف، على الاخص، على القرار الذي تتبناه بعثتكم في هذه المسألة، بعد البحث فيها بحثاً مسهباً.

" إن حكومة الجمهورية مقتنعة بأن بعثتكم ترغب رغبة خالصة للمساهمة في توثيق عرى الثقة المتبادلة بين هذين القطرين من أقطار العالم، وتلك هي النتيجة المتوخاة" وتود ايضاً ان يعلو الحق" وهي لذلك توصي المجلس باطلاق الحرية لاهالي ولاية الموصل لتقرير مصيرهم.". وبعد المناقشة الطويلة، تمكنت البعثة من اقناع الحكومة التركية بقبول وجهة نظر البعثة. اعمالها وطلبت البعثة من حكومة انقرة، ايضا، تعيين مساعد" يُعينها في اعمالها و تحقيقاتها. فعلمت البعثة، قبل سفرها بقليل، بان جواد باشا، مفتش الجيش العام في منطقة دياربكر، سيصحبها (كمساعد تركي)"وان يستصحب معه خبراء يساعدونه في مهمته.ثم سافرت البعثة الى " قونية " حيث تشرفت بمقابلة فخامة مصطفى كمال باشا الغازي، رئيس الجمهورية التركية.

ثم توجهت الى بغداد عن طريق الشام وصحراء سوريا فوصلتها يوم الجمعة في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥. فلبت البعثة دعوة للاقامة في بغداد بضعة ايام. وكان لها رغبة حقيقية لجمع معلومات من هناك، تخص العلاقات الاقتصادية الكائنة بين ولايتي بغداد و الموصل السابقتين، ودرس اصول ادارة الدولة الجديدة ووضعها السياسي" وحل اعضاء البعثة ضيوفاً عند السر هنري دوبس المعتمد البريطاني السامي، وهذا دعا ايضاً المساعد التركي للاقامة في دار الاعتماد، اما سائر الترك فأُسكنوا في محل آخر من المدينة.

وقدم المعتمد السامي الى البعثة المستر جاردين الذي عينته الحكومة البريطانية مساعداً للبعثة، وكان يصحبه صبيح بك وزير الاشغال العامة السابق ممثلا للحكومة العراقية.

وفي ثاني يوم وصولها قدم المعتمد السامي البعثة الى جلالة الملك فيصل فرحب بها وابدى لها آراءه وآراء حكومته في مسألة حدود بلاده" وارسل اليها جلالته نص خطابه الترحيبي ومذكرة مكتوبة.

وبعد ان بين، في تلك المذكرة، عدالة مطالب العراق ومشروعيتها، اتى على بيان حضارة الامة العربية القديمة وزهو عاصمة الخلفاء الغابر تلك العاصمة التي كانت حينا من الدهر مركز حضارة مشهورة. وأوجز تأريخ النهضة العربية الوطنية، وبين كيف ان العرب لم يترددوا في اغتنام الفرصة التي سنحت لهم ابان الحرب العامة للانضمام الى الحلفاء وطرد الغاصبين. واظهر ان الترك انسحبوا الى شمال الحدود العراقية عند اتفاقية الهدنة فاحتل البريطانيون ولايات البصرة وبغداد والموصل الثلاث احتلالاً عسكريا" وبعد هذا الاحتلال بقليل بلغت الحكومة البريطانية مجلس العموم البريطاني عن نيتها للبر بوعودها التي قطعتها للامة العربية وتأسيس حكومة وطنية في العراق. فدخلت هذه الحكومة في حيز الوجود منذ اربع سنوات" والتقدم الذي احرزته حمل الحكومة البريطانية على تحويل الانتداب الى معاهدة تحالف. فهل لم يصرح الممثل البريطاني في مجلس عصبة الامم بان العراق سيتمكن عن قريب من ان يُصبح دولة تحكم نفسها بنفسها وتطلب الانضمام الى عصبة الامم؟ وأعرب عن تيقنه بان البعثة ستدرك الفرق بين حال الأُمور الراهنة والحال الذي كانت عليه إبان الحكم التركي. وإن مملكته، التي أُقيمت على أسس العدل والمساواة بين جميع الرعية مدنيا ً ودينياً، لاتطمح سوى الى السلم الدائم" وبعد ان يتم تعيين، للعراق، الحدود التي تكفل إستقرار ذلك البلد" فإن مملكته سوف تلقي بكامل طاقاتها الفتية في سبيل تطوير مواردها الطبيعية. وفي هذا الصدد، ذكر، مشروعات الري في سهول ديالى والفرات ـ تلك المشروعات التي سوف ينجم عنها إعادة زراعة ثلاثة ملايين فدان من الاراضي. وان الخط الحديدي من بغداد الى الموصل عن طريق كفرى وكركوك اصبح على وشك الاكتمال. وختاما ً، فإن حكومته على وشك عقد مقاولة لاستثمار حقول النفط العراقية.

ثم عطف على ذكر العلاقات المستقبلية ما بين العراق وتركيا، مصرحا ً بأن شعبه يحفظ في صدره مشاعر ودية نحو جيرانه. وقد قال: " نحن نحترم الشعب التركي ونتمنى لها

الأزدهار التام. أما نحن، فإننا نريد العيش بسلام وأمن، ليتسنى لنا خدمة الانسانية جمعاء" وذلك بتفعيل إمكانات مواردنا واستثمارها. وللتوصل الى هذه الغاية، ينبغي بقاء بلادنا كاملة غير منقوصة " ولا غنى لنا عن حدود تحمينا من كل اعتداء، و هذه بالنسبة لنا مسالة حياة أوموت ".

وأبدى ثقته بأن البعثة، بعد ان تفحص المسالة من كل وجوهها العرقية والجغرافية والاقتصادية والحربية (العسكرية – م) ـ فإنها سوف تصل الى قناعة مفادها ان حرمان العراق من حدوده الطبيعية سيكون بمثابة توجيه ضربة قاضية على مستقبل البلد.

وختم مذكرته بما يلي: ـ

" ان إقامة حكومة دائمة في العراق وتوطيد أركانها يتوقفان على دوام الحالة الراهنة" وإني أرى، من المستحيل، سواء كان من الوجهة الحربية او الاقتصادية، ان تحيا حكومة في بغداد اذا ما فُصلت عنها الموصل وأصبحت في ايادي حكومة اُخرى. و لا يمكن أن تؤمل حياة حقيقية للشعب العراقي بلا الموصل.

وفضلا ً عن ذلك، فإن قناعاتي وخبرتي، عن عقلية الشعب التركي (روحيتهم الاصلية) وطموحهم التأريخي الى التوسع والغزو" وفي غياب خط حدود آخر يضمن حماية وجود بلادي، تحملني على إعلان استحالة حفظ الامن الداخلي، و حتى في الأوقات الاعتيادية، دون تشكيل قوة عسكرية دائمة" وهذه، لا طاقة للعراق في إيجادها، في الوقت الحاضر او المستقبل، إذا كان منتقصا ً وقد بُتر جزء منه. كما اني لا اعتقد بإمكانية جلب رؤوس الاموال الاجنبية الى العراق اذا أدرك المولون الأجانب أن البلاد معرضة دائما ً للأخطار والثورات والغزوات. لذا فإنني أرى أن مثل الموصل بالنسبة الى العراق كمثل الرأس الى الجسم" واني مقتنع، قناعة لا تتزعزع، بان المسألة، ولو انها مقتصرة على تثبيت الحدود بين العراق وتركيا، الا انها، مع ذلك وفي حقيقة الأمر، تتعلق بالعراق كله. و بناءً على هذا فان سعادة أو شقاء اربعة ملايين من البشر مودعة بين ايادي أعضاء بعثتكم الموقرة. فاذا إرتأت البعثة، ولأي سبب كان، وجوب تقديم مشورة الى عصبة الاُمم تنصح بإجراء تغيير او تعديل ما على حدود العراق الحالية فعليها ان تشير إلى العصبة، في الوقت عينه، ان تختار وضعا ً جديداً للعراق باسره" وهي المسؤولة حينئذ عن مصير هذه الجموع البشرية."

فعقدت البعثة، في ذلك اليوم، جلسة (إجتماع – م) في دار الاعتماد (المقيمية – م) حضرها المعتمد(المندوب – م) السامي. وقد وقع في تلك الجلسة حادث، ادى الى تأجيل

اعمال البعثة الى خمسة عشر يوما" اذ قال السير هنري دوبس ان بين خبراء الترك اثنين ـ احدهما ناظم بك والآخر فتاح بك ـ وهما، وبالرغم عن كونهما من التبعية العراقية، الا انهما شاركا في اعمال موجهة ضد الحكومة الحالية لبلادهما. وقد صدر بحق أحد هذين الشخصين أمرٌ بالإعتقال، مما إضطره الى الهرب الى خارج البلاد، والآن يستفيدان من وجود البعثة للرجوع الى العراق" وربما باشرا، تحت ستار الحصانة الدولية، بالضلوع في فاعليات من المرجح أن تعكر السلم والنظام. وإن الخطر من جراء ذلك اعظم في الحال الحاضر، كون الأحزاب الوطنية والقومية، والتي يمكن تفهم أسباب تكثف هياجها في هذه الظروف الراهنة، قد صدرت عنها تهديدات ضدهما. وقد طلب ارجاع هذين الخبيرين.

لم يكن بوسع اعضاء البعثة مشاركة السر هنري دوبس آرائه هذه. وبينما أبدت، اللجنة، إمتعاضها من قيام الحكومة التركية بتعيين خبراء، هم خونة في نظر الحكومة العراقية" والذين وجودهم بات يجعل مهمة البعثة اكثر صعوبة" وبينت ان هذين الخبيرين هما من سكان ولاية الموصل، ولا يصح اعتبارهما من التبعة العراقية، قبل حسم مسألة الحدود حسما نهائياً.

أنبأت البعثة المساعد التركي بهذا الحادث ولم تخف عنه استغرابها من انتقاء الحكومة التركية هذين الخبيرين. بيد انه، نظراً الى الاسباب الواردة اعلاه، قررت عدم ممارسة الضغط على الفريق جواد باشا من أجل إعادة هذين الخبيرين.

وفي ذات الوقت، اخبر المساعد التركي البعثة بأن خبراءه ومرافقه قد وُضعوا في " معسكر محصن " وجُعلوا تحت المراقبة. فلفتت البعثة نظر المعتمد (المندوب – م) السامي، حالاً، الى انه ليس هناك مسوغ حقيقي لذلك.

وشعرت البعثة أن من واجبها الذهاب الى ذلك المكان" وقد علمت ان الوفد التركي قد وُضع، فعلاً، على بعد بضعة كيلومترات من المدينة، و في ثكنة عسكرية محاطة بالأسلاك الشائكة. وبفضل الاحتجاجات الشديدة، التي قدمتها البعثة الى المعتمد (المندوب – م) السامي، توفقت في نهاية الأمر الى نقل الخبراء الى غرف قريبة من دار الاعتماد (لمقيمية– م). ومن الجهة الاخرى ضمنت للسر هنري دوبس بان الخبراء الترك لايدخلون البلدة. وكان هذا التدبير مقبولاً نظراً الى الاحوال الاستثنائية السائدة حينذاك في مدينة بغداد" ولكنها صرحت بأنها تصر، حال وصولها المنطقة المتنازع عليها، على منح الوفد التركي كامل الحرية في تحركاته. وقد انتهى الدور الاول من هذا الحادث في

هوا للمعرفة كتب

بغداد، وذلك بارسال المذكرة التالية الى المعتمد (المندوب – م) السامي البريطاني والى المساعد التركي:

((..... إن رد فخامة المعتمد (المندوب – م) السامي ومطاليب سعادة جواد باشا حملت البعثة على ابداء الملاحظات الآتية: ـ

" اولاً ـ ان البعثة تبدي اسفها، مرة اخرى، على كون حكومة الجمهورية التركية قد رأت من المناسب أن توفد، مع مساعدها المرتبط ببعثة عصبة الامم، اشخاصاً، اقل ما يقال عنهم، أنهم غير صالحين لإنجاز مثل هذه المهمة الدقيقة" وذلك نظراً الى تحركاتهم السياسية، في الآونة الاخيرة. ان مجرد ذكر اسمي ذينك الشخصين في اجتماع الاستانة (اسطنبول – م) كان كافياً للدلالة على إحتمال وقوع المصاعب والتعقيدات التي من المرجح أن تعرقل اعمال البعثة." " ثانيا ـ ترى البعثة، و حيثما وجدت خارج الاراضي المنازع فيها، بأنه لايسعها الإعتراض على التدابير، التي يرى ولاة الامور المسؤولون عن الامن العام وجوب اتخاذها حرصاً على سلامة المساعد التركي وخبرائه."

" ثالثاً ـ ومع هذا فإن البعثة، متى كانت في الموصل او اي محل آخر في الاراضي المنازع فيها، تعتبر انه يجب ان يكون للمساعد التركي الحرية التامة كي يستطيع ان يدعم، بأفضل صورة يستحسنها، الحجج التي بسطتها حكومته الى البعثة" فيجب والحالة هذه أن يتاح له الاستفادة، بكل حرية وفي كل وقت، من مساعدة خبرائه او غيرهم من الاشخاص، الذين يرتئي استخدامهم. فيتضح من ذلك بانه لا بد للخبراء من توفر هذه الشروط من التمتع بحق التحرك بحرية تامة. وبعد تشاور البعثة مع الفريق جواد باشا، فإنها تحتفظ لنفسها بحق الاتفاق مع الحكومة المحلية على التدابير الواجب اتخاذها تأميناً للسلامة الشخصية للأفراد الذين يصحبونها. "

إن لدى البعثة القناعة بان الفريقين سيدركان بان كل ما يوضع، من المشاكل ذات الطبيعة الداخلية أو الثانوية، في طريق انجاز مهمة البعثة لابد وأن يحول دون سير الإستطلاعات المودعة لها سيراً مُرضياً. وهي تأمل ان الحكومتين لن تدخرا وسعاً لجعل اللجنة في غنى عن اتخاذ قرارات من شأنها حتمية تأخيرالحسم السريع للنزاع.))

وقد قامت البعثة، في اثناء مكوثها في بغداد، وبدعوة من الحكومة العراقية، بزيارة عدد من الوزارات والمدرسة العسكرية والمستشفيات والمؤسسات التعليمية والمدارس الزراعية، وقابلت الوفود المختلفة" كما طافت في الاسواق وزارت مخازن الحبوب ومستودعات الأخشاب في المراكز التجارية للبلدة، من اجل الوقوف على ما لبغداد و

جوارها من علاقات التجارة مع الأصقاع الشمالية. وسعت الى الحصول على براهين مباشرة، حول درجة الترابط الاقتصادى بين ولايتي الموصل وبغداد السابقتين. ودرست، كذلك، احصاءات الكمارك بإعتناء خاص" وخاضت في التقارير القنصلية، لما قبل الحرب. و بهذه الصورة جمعت المعلومات المتعلقة بحالة البلاد الاقتصادية.

ثم سافرت البعثة الى الموصل، عن طريق خط الشرقاط الحديدي، الذي يمتد قسم منه بموازاة جبل حمرين" اي خط الحدود الذي عرضته الحكومة التركية.

وصلت البعثة الى الموصل في عصر يوم 27 كانون الثاني" ونزلت في دار واسعة قريبة من البلدة، كان الملك فيصل يُقيم فيها، عند مكوثه في هذه الأنحاء.

وحال وصولها، وقع حادث مؤسف آخر" وقد سرده الكونت تيليكي في مذكرة، يمكن تلخيصها كما يلي :ـ

((في يوم ٢٧ كانون الثاني، اي يوم وصول البعثة، ذهبتُ اتنزه في البلدة مع المسيو رودولو والمسيو شارير. وبينما انا خارج من دارنا، عرض علي الجنرال جواد باشا، وهو ببزته العسكرية، ان يرافقني" فلبيت طلبه بسرعة، لاسيما وإني قد تشوقت وإزداد فضولي لكى أُشاهدة ما قد تحدثه بزته الرسمية من التأثير في الاهالي. لم نكد نلج الى الطريق ـ و لم تكن الشرطة قد لحقت بنا بعد ـ حتى أحاط بالجنرال جواد باشا نحو ثلاثين فردا (واظنهم من العرب) وقبلوا ايادية، بين الهتاف: " لتحيا تركيا ". وإزداد الجمع الذي تبعنا حتى بلغ نحو المئتي فرد، وعلا الصراخ" وعندما مررنا بالثكنة تدخل في الامر بعض مراتب الشرطة وحاولوا، جاهدين، تفريق الجمع.

ولما بلغنا السوق التحق بنا ثلاثة من مراتب الشرطة، وكان احدهم انكليزيا ً. ثم تكاثر الجمع المحيط بنا وإزداد عددهم بشكل كبير جراء إنضمام بعض الناس من السوق إليهم. وأصبح الباشا موضع المزيد من الهتاف ومظاهر الود" و بان أن الجمع كان مؤلفاً من عناصر مختلفة، اذ كان قسم من الحاضرين من الذوات المحترمين، بينما غيرهم ظهروا وكأنهم من المتسولين" كما كان هناك عدد كبير من الأطفال. فجدد مراتب الشرطة مساعيهم لتفريق الجمع، الذي كان على ما يظهر لا يمتثل لأوامرهم" فلاحظنا، عندئذ، شرطيين كانا من ورائنا يستعملان العصى واحدهما هجم على رجل متوسط العمر كان قد التجأ الى احد الدكاكين" فكان يضربه ضربا شديداً، على مشهد منا، فرأيت نفسي مضطراً الى التدخل" واستدعيت ضابطاً وقلت له : " امنعك من ضرب الناس بحضور عضو من بعثة من عصبة الامم ".

واصلنا السير بإتجاه مبنى الحكومة، يتبعنا جمهور لم يزل في إزدياد، والشرطة تسعى جاهدةً للسيطرة عليه" وعند بلوغنا النادي الوطني العراقي، الواقع قبالة مبنى الحكومة، شاهدنا مظاهرة معاكسة وتلامذة حاملين اعلاماً عراقية وهاتفين للملك فيصل. ولم نزل سائرين، متبوعين بالجمهور ومُحاطين بالشرطة، حتى عدنا الى المنزل)).

في صبيحة اليوم الثالي لهذا الحادث، زار البعثة متصرف الموصل مصحوباً بالميجر لويد، المفتش الاداري البريطاني، فصرحا بانهما مرغمان على إتخاذ تدابير للمراقبة من شأنها تأمين السلامة الشخصية للوفد التركي" نظراً الى الحماس المتزايد الذي تظهره الفئة المتطرفة من الاهلين. وتوصلاً لهذه الغاية عرضا التدابير التالية: ـ

(1) ـ على المساعد التركي وخبرائه إنذارالسلطات الادارية، قبل ساعة واحدة من موعد الخروج من منزلهم" وعليهم أن يذكروا وجهة ذهابهم، وان تصحبهم الشرطة.

(2) ـ ان يُطلب من جواد باشا بان لايخرج من منزله وهو ببزته العسكرية الرسمية.

(3) ـ على السلطات اتخاذ التدابير التي تؤمن عدم محاولة الوفد التركي بمناورات سياسية من شأنها الاخلال بالامن العام.

ولما كانت البعثة راغبة كل الرغبة في المحافظة على حرية الخبراء الترك في مساعيهم، اجابت انه لا يسعها قبول الشروط التي عرضها عليها ولاة الامور في الموصل" فسطرت البعثة، حينئذ، مذكرة بعثت بها، على الفور، الى كل من المفتش الادارى والمتصرف.

وهذا ما جاء في تلك المذكرة : ـ

(1) ـ نطلب ان يُسمح لاعضاء الوفد التركي بالحرية في تنقلهم، من غير ان يصحبهم حرس منظور من الشرطة" وان يُسمح للمساعد التركي ان يُحضر شهوده امام اللجنة، حتى لوكان ذلك من أجل إستنطاقهم إستنطاقاً سرياً.

(2) ـ على البلدية ان تؤمن الوسائل اللازمة للمحافظة على سلامة الوفد التركي" وليس بوسعنا ان نرضى إلا بإتخاذ تدابير متكتمة كفيلة بالمحافظة على سلامة اعضاء الوفد التركي، ما دام ذلك من الأُمورالتي لايشعر بها الجمهور.

(3) ـ ان البعثة قد عقدت العزم على ان لا تشرع في بحثها واستقصائها ما لم تتلق ما يرضيها في ما يخص هذه الأُمور التي عرضتها.

ولما تلقى المتصرف والمفتش الاداري هذه المذكرة اجابا بانهما لايستطيعان الرد عليها ما لم يحيلا المسألة، اولاً، الى الحكومة المركزية. وقد اجاب المعتمد (المندوب – م) السامي، برسالة برقية، على هذه المذكرة" مفادها أن، مع إدراكه لعدالة مطاليب البعثة،

لا يسعه ان يتحمل، بالنيابة عن الحكومتين البريطانية والعراقية، تبعة أية أعمال عدائية من المحتمل وقوعها على اعضاء الوفد التركي" ومهما كان شأن تلك التبعة.

وفي هذا الوقت، إستلمت البعثة، أيضاً، برقية من انقرة تتضمن احتجاجاً شديداً على الموقف الذي وقفته السلطات العراقية. وقد جاء في برقية الحكومة التركية، تأكيداً مفاده أن لا بُد للسلطات المحتلة من تحمل تبعة المحافظة على سلامة اعضاء الوفد التركي. كما بعثت، الحكومة التركية، الى البعثة باحتجاج مماثل عن طريق سكرتير عصبة الامم. وحينئذ ابرقنا الى جنيف برقية مسهبة، اوضحنا فيها ان الباعث على حصول هذا الوضع، هو سوء انتقاء الخبراء الترك. وكذلك، جرى إرسال صورة من هذا الرد الى انقرة، وقد قلنا فيه، للحكومة التركية، انها لاتستطيع ان تُحمل السلطات العراقية التبعة عما قد يحدث، فيما لو رفضت قبول اتخاذ التدابير الحمايوية، التي إقترحتها بغداد.

و حينئذ غدا موقف البعثة في الموصل يزداد حراجة. وقد عَلِمَتْ بأن الاشخاص، الذين تظاهروا تأييداً لتركيا، زُجوا في غياهب السجون. وأصبح اعضاء البعثة انفسهم قيد المراقبة الدائمة" فقد جرى وضع دوريتين من الشرطة على مدخل المنزل الذي تقيم فيه البعثة، وهم يحملون أوامر تقضي بمراقبة كل داخل وخارج من اعضاء البعثة وكتمة اسرارهم (سكرتارياتهم)" فيبلغوا ذلك مركز شرطة المدينة بالتلفون، على الفور. وتحت هذه الظروف، وصلت البعثة الى قرار، هو انها لاتستطيع القيام بالبحث والاستقصاء بعيداً عن التحيز" فأبلغنا قرارنا هذا الى المساعدين، وأعلمناهما بأننا لا نستطيع الشروع في العمل ما لم يوضع حد لهذا الأمر.

ثم جرى تبادل للبرقيات بيننا و بين حكومة انقرة" ولكن البعثة لم تتلق جواباً شافياً، من تلك الحكومة. فاتفقت البعثة، في آخر الامر، على ان يأخذ الفريق جواد باشا ـ الذي بذل كل ما في طاقته شخصياً، تحت هذه الظروف، لمساعدة البعثة في عملها ـ على عاتقه المهمة المتعلقة بسلامة وفده" فيقبل ببعض التدابير الإحترازية المتكتمة، طالما أنها لا تمس كرامة الوفد التركي ولا عواطفه او تتعرض لحريته في العمل، وذلك كإجراء وقتي والى حين تلقي الجواب الصريح من الحكومة التركية.

وبعد يومين تلقينا الجواب من الحكومة التركية" ولما لم يكن نص ذلك الجواب جلياً في ما يتعلق بأمر المسؤولية المبحوث فيها، ابرقنا البرقية التالية التي كانت ختاماً لتلك المراسلات: ـ

الموصل - في ٨ شباط /١٩٢٥

هدى النعيمي كتب

((وزارة الخارجية - انقرة ـ البرقية رقم ٣

تلقينا برقيتكم المؤرخة في ٦ شباط، والتي تقولون فيها ان الحكومة التركية تشاطر جواد باشا الرأي في المسألة. لذا فإننا نستنتج من ذلك بأن الحكومة التركية تقبل، بصورة صريحة، البيان التالي الذي كتبه جواد باشا بناءً على طلبنا في ٥ شباط ـ

" بإسمي وبإسم حكومتي، أقبل تحمل مسؤولية سلامة الوفد التركي من الاعتداء الى حين ورود جواب قاطع على إستفساركم المقدم الى انقرة" وأقبل التدابير الاحترازية المتكتمة، التي اقترحها فخامة المندوب السامي والتي اذا ما إتبعت، بإسلوب رشيد، فإنها لا تمس كرامة الوفد التركي او عواطفه" وتمكنه من إنجازعمله معكم."

الامضاء

(جواد باشا)

وتتقدم البعثة بالشكر الى الحكومة التركية، على موقفها التوفيقي" ذلك الموقف الذي يسهل معه متابعة الاستقصاء بمساعدة المساعدين.))

دى. فرسن.

وحتى ذلك التأريخ (٥ شباط) لم تتمكن البعثة، التي وصلت بغداد في ١٦ كانون الثاني، من البدء بمباشرة عملها اوحتى البت في المنهج الذي ستسير عليه. وبعد ان اشعرت البعثة المساعدين بقرارها بعدم إستقبال أي وفد او مقابلة اي شهود، الى حين إنهاء هذا الحادث انهاءً تاماً" وبناءً عليه اضطرت البعثة لأن تمتنع عن القيام بأي عمل كان بصورة رسمية.

غير ان اعضاء البعثة تمكنوا، في الوقت عينه، من تكوين فكرة حول آراء السكان، بصورة متخفية و غير رسمية. كما اتفقوا على جميع تفاصيل رحلتهم في الولاية، وكذلك على الاساليب التي يجب اتباعها في اجراء تحقيقاتهم. ولغرض الحصول على معلومات عامة عن احوالها، قاموا بالطواف باسواق المدينة وبمحلاتها المختلفة بالإضافة الى سجنها " وزاروا، وحدهم، أشخاصاً محددين في البلدة من الذين عُرفوا بخبراتهم وسعة اطلاعهم على امور البلد. وبذا تمكنوا من تقييم الوضع بشكل عام" و كانوا، في الوقت عينه، يتحاشون ما يحتمل ان يُعتبر تضييقاً أو دعايةً من جانب أي من الفريقين.

وحالما امكن الشروع بالتحقيقات الرسمية أُجريت هذه باشتراك اعضاء البعثة الثلاثة فيها معاً. ولم تقصر البعثة استجواباتها على السلطات المحلية واللجان السياسية والهيئات المهنية (كالاطباء والحقوقيين والتجار وغيرهم)" بل شملت جميع طبقات الناس. و كذلك

دُعي كلا المساعدين الى تقديم قوائم باسماء الشهود، الذين يرغبون في أن يتم استجوابهم من قِبل البعثة. فتمكنت البعثة، اذ ذاك، من اجراء التحقيق بإسلوب، يتيح لكل طبقة من طبقات السكان ولكل فرد من افراد الاهالي، مهما كانت اهميته، الفرصة لعرض آرائهم. ولغرض توضيح الطريقة، التي سرنا عليها في تحقيقاتنا، فإننا نستشهد بالخطبة الافتتاحية التي القاها رئيس البعثة في حضور ممثلين عن المنظمات والتعاونيات في مدينة الموصل.

" نشكر لكم، شكراً قلبياً، زيارتكم. ان البعثة قد جاءت لتستقصى مسألة الحدود استقصاءً مجرداً تماماً من أي تحيز. وسيكون مُرشدها الوحيد رغبتها في ضمان الوصول الى ما فيه الصالح الحقيقي للأهالي. غير ان البعثة تنتظر، مقابل ذلك، مساعدتكم اياها في القيام بعملها هذا" وترغب في ان تُنقل اليها رغبات جميع الأطراف بحرية تامة. كما تلفت انظاركم الى النتائج الخطيرة التي قد تتعرض لها البلاد، نتيجة لإضطهاد الاشخاص الذين قد يدلون بأفادت مخالفة لرغبات الحكومة المستقبلية كائناً من كانت..

إننا على ثقة من أنكم ستبذلون قصارى جهدكم في الحفاظ على الإستقرار بين السكان، وان يمتنع حديثو السن، الذين لادخل لهم بالامور السياسية، عن القيام بتظاهرات عديمة الفائدة ولا يُركن اليها في بسط الهدوء.. "

وجرى استجواب، أهم الاشخاص شأناً، في جلسة شاملة عقدها افراد البعثة" اما الباقون فقد كان إستجوابهم يتم من قِبل أحد اعضاء البعثة بشكل فردي، وكل على حدة. وعلى هذه الصورة أمكن جمع قدر لا يستهان به من الأدلة" ولا نبالغ إذا قلنا ان البعثة تمكنت، في مدينة الموصل، من الوقوف على آراء السكان بأتم صورة ممكنة.

ونظراً لكون الحكومة التركية قد أسست قضيتها على ضرورة استشارة الشعب، صاحب الشأن" و كذلك شددت الحكومة البريطانية على أهمية ذلك الأمر" أصبح من البديهي أن لا تجد البعثة بداً من السعي وراء الحصول على اوسع المعلومات واتمها، فيما يختص برغبات السكان.

وأدرك اعضاء البعثة، منذ باديء الأمر، ان هناك صعوبة في الصيغة التي هم مضطرون ان يصوغوا بها السؤال (اي هل تريدون تركيا ام العراق ؟)" فقد تؤدي الى بروز صعوبات خطيرة" لاسيما وقد إستقرأهم الاشخاص، الذين قابلوهم، بالسؤال حول ادارة الانتداب والوضع الذي نجم إثر إبرام المعاهدة بين بريطانيا العظمى والعراق.

وإزدادت هذه الصعوبة وضوحاً بورود برقية الى البعثة من رئيس وزراء حكومة العراق يحتج فيها على صيغة البعض من اسئلتها" فاجابت البعثة مؤكدةً تمسكها بحقها في ذلك، وكون من واجباتها ان تقوم باجراء التحريات الشاملة في جميع المسائل المتعلقة بمستقبل البلاد، دون كلل و من غير اية عرقلة.

ويجب هنا ان يكرر اعضاء البعثة التصريح بان اساليب استقصائهم احدثت، اضطراراً، تهيجاً إنفعالياً معيناً بين الاهالي الذين لا يزال تثقيفهم السياسي في طور بدائي جداً" وكانوا قد تعرضوا الى حملة دعائية مركزة.

وفي سبيل الإسراع في عمل البعثة الذي كان قد تأخر تأخراً لا داعي له، بسبب الحوادث التي سبقت الاشارة اليها، جرى الاتفاق على أخذ الافادات، في الاقسام النائية من المنطقة المتنازع عليها، تزامنياً بواسطة لجان ثانوية. وكان هذا امراً طبيعياً تماماً" حيث ظهر بوضوح، أثناء العمل التمهيدي في الموصل، ان اعضاء البعثة الثلاثة كانوا متفقين فيما يتعلق باسلوب طرح الاسئلة. و علاوةً على ذلك فإنهم كانوا قد لاحظوا مراراً ان الشهود، الذين اظهروا شيئاً من عدم الإرتياح في اجوبتهم عند مقابلتهم البعثة مجتمعةً ،عادت اليهم رباطة جأشهم في جو من المحادثات الخصوصية الاقل ارهاباً. وعلاوةً على ذلك، رأت البعثة ان من مميزات هكذا إسلوب هو عدم تشجيع أية حماقات قد ترتكب من قِبل الشرطة. ومن الجانب الآخر، فإنه في اثناء غياب البعثة المؤقت ستتوفر الفرصة لعودة الهدوء الى نصابه في البلدة.

فلو تنقلت البعثة من محل الى آخر كتلة واحدة لاضطرت، نظراً الى الصعوبات الناجمة عن نقص وسائل الإتصالات وإنعدام سُبل الراحة، الى البقاء في القطر مدة اطول بكثير" وتأخر سير الاستقصاء، وربما تثبت إستحالة القيام بزيارة بعض المناطق المعينة.

أما فيما يتعلق بوجود مساعدين من البريطانين والترك" فإن للبعثة السلطة المطلقة في طلب حضورهم ام عدمه، وحسبما تجده أفضل. والحق يقال أنه لم يكن متوقعاً بروز أية صعوبة" وذلك لأنه كان قد ترتب توزيع الخبراء الترك الاربعة بين اللجان الثانوية، وكل حسب معرفته بالمناطق المختلفة" بينما كان هناك للحكومتين البريطانية والعراقية مفتشون وموظفون حكوميون مقيمون في تلك الأنحاء. وحالما تبلغ المساعدون بقرار البعثة هذا، وردت المذكرة التالية من المستر جاردين.

" لقد إستشف المساعد البريطاني، من خلال حديث أجراه مع سعادة رئيس البعثة، ان قسماً من البعثة يرغب في القيام برحلة يوم الأحد المقبل مصحوباً بممثلين من البريطانيين

والترك الملحقين بالبعثة. وعلم كذلك انه لايجوز الإعلان عن اسم المكان الذي يقصد، اعضاء البعثة، الذهاب اليه في هذه الرحلة. ان المساعد البريطاني يشعر ان سفرات البعثة (التي مجرد وجودها يُثير هياجاً سياسياً عظيماً) مصحوبة بمثلين من كلا الفريقين، دون أن يكون هناك منهاج للحركة او للتنقلات مسبق التنظيم" لما يؤثر تأثيراً حاسماً في مسألة حفظ القانون والنظام باسرها، وهي المسألة التي اخذت تبعتها حكومتا بريطانيا والعراق على عاتقهما، وان هذه المسألة قد أصبحت خارج دائرة اختصاصه. ولذلك فانه مضطر لإشعار فخامة المندوب السامي في العراق بذلك وانتظار تعليماته ".

و في حديث شخصي، بيَّن المساعد البريطاني، انه يعتقد بوجوب ان يصحب كل لجنة ثانوية حرس من الشرطة وذلك حفاظاً على سلامتها" وانه يتوجب، من أجل تحقيق هذا الغرض، المعرفة المسبقة لمنهاج سفر كل لجنة ثانويةً.

اما البعثة فقد اعترضت على هذا الطرح قائلةً، إن ذلك سوف يقضي على إمكانية إجراء تحقيق خال من التحيز. فردّ المستر جاردين بالقول أنه ليس بمقدوره، شخصياً، ان يُحمل نفسه تبعة السماح للّجان الثانوية بالإنطلاق من غير حماية ملائمة" وطلب من أعضاء البعثة التريث و عدم البت في الامر" قبل استشارة السر هنرى دوبس، الذي كان يُنتظر مجيئه في اليوم التالي.

وفي ٨ شباط حضر المندوب السامي من بغداد وعقد اجتماعاً حضره اعضاء البعثة وكاتموا اسرارهم (سكرتارياتهم – م) و بناء على طلب السير هنرى دوبس. دُعي المساعدان البريطانيان والترك للحضور ايضاً، فأوضح السر هنرى دوبس أنه جاء الى الموصل بأمل تذليل الصعوبات التي برزت، فيما يخص الاساليب التي تتخذها البعثة في سياق إجراء تحقيقاتها. وأعرب، في بايء الأمر، عن أمله بتحديد واجبات المساعدين والخبراء تحديداً واضحاً" وتساءل، إن كان الخبراء يساعدون البعثة بصفة مترجمين فقط" والذي يجب أن لا يكون واجبهم الأساسي.

فأجاب الرئيس ان واجب المساعدين هو تقديم ما قد تطلبه منهم البعثة من المعلومات، أياً كانت" أما الخبراء، فوظيفتهم مساعدة المساعدين. غير ان للبعثة الحق في استخدامهم مباشرة كونها مفوضة تفويضاً تاماً باستعمال كافة الوسائل التي تؤمن الحصول على المعلومات. وليس هنالك ما يمنع البعثة من استخدام الخبراء بصفة مترجمين ولكن ليس هناك من مبرر لأن تعتبر هذه هي وظيفتهم الأساسية.

وبعد ذلك عطف المندوب السامي على مسألة حماية المساعد التركي وجماعته، بالقول، أنه إستناداً الى معلومات وصلت إليه، فإن حزباً مؤيداً لتركيا يقوم بتهيئة مرافقين مسلحين لمصاحبة الجنرال جواد باشا حيثما ذهب. وأشار أن من واجب الشرطة القيام بإلقاء القبض على هؤلاء الأشخاص، الذين قد تقود تصرفاتهم الى المشاكل وإحداث الإضطرابات ثم أشار الرئيس وأعضاء البعثة الى ان الشرطة، حتى الآن، لم تقم بتفريق اية مظاهرة مؤيدة للعراق" كما انها لم تستغل السلطة المخولة لها من غير تحيز" وإنما أعطوا إنطباعاً بأنهم أظهروا تساهلاً - بل قد يكون بالحقيقة تشجيعاً - في بعض التظاهرات التي شهدتها البعثة. واردف الكونت تيليكي قائلاً، ولو أنه لم يفعل شيئاً سوى الاحتجاج ازاء الخشونة التي شاهدها، يجب ان لايستنتج من ذلك انه يوافق على التدابير الاخرى التي اتخذتها الشرطة. وافاض المندوب السامي في الكلام عن شدة تحمس الشعب الموصلي واعرب عن امله بعدم حدوث مايقلق راحة البعثة بعد هذا من قيام تظاهرات من هذا القبيل. فاجاب الرئيس ان حدوث مثل هذه المظاهرات لهو أمر يستدعي الشجب، ليس لانها تقلق راحة البعثة فحسب ولكن لأنها تثير الهياج أيضاً، بدرجة يؤسف لها.

واعرب السر هنرى دوبس عن أمله بان البعثة ستقدر بان الاستقصاء بالطريقة التي سارت عليها، في الموصل، كان لابد ان يهدد، وبشكل جدي، نفوذ الحكومتين البريطانية والعراقية في طول المنطقة المتنازع عليها وعرضها" وظهر، من التقارير الواردة الى بغداد، أن الاسئلة التي القتها البعثة على اكثر الشهود كانت ذات طبيعة ضارة بمنزلة هاتين الحكومتين" لما تبعثه في الذهن من أن البعثة تفتش عن أدلة مضادة للادارة الحالية.

وإعترف بان البلاد، التي هي تحت احتلال احد الفريقين المتنازعين، تجعل ذلك الفريق في مركز اقوى من الآخر" و تبعاً لذلك فإن البعثة كانت مضطرة لاستعمال جميع الوسائط المتيسرة لها للحصول على معلومات يُركن اليها، بشأن الرغبات الحقيقية للشعب.

واقترح أنه في وسع البعثة ان تشتغل بتماس اكبر مع المساعدين" كما يمكن استشارة الرأى العام عن طريق السلطات المحلية.

فاجاب الرئيس ان البعثة راغبة كل الرغبة في النظر في اقتراحات الفريقين" ولكنها ستواصل بحثها واستقصائها بحرية تامة كما تتطلبه منها واجباتها. وعلى كل حال فإن الخطة التي تسير عليها البعثة سوف ترفع، في تقرير، الى مجلس عصبة الامم. وختم كلامه بالاشارة الى ان عمل البعثة صادف شيئاً من العوائق بسبب الاعمال غير المشروعة التي

قامت بها الشرطة، ليس فقط ضد الشهود الذين طُلب حضورهم ولكن حتى ضد البعثة نفسها.

واشار المندوب السامي، مرة أخرى، الى صعوبة حفظ النظام" ورأى انه من واجب الحكومة، صاحبة السلطة، ان تعمل على تنفيذ القوانين السارية في كافة أرجاء المنطقة التي تحت إدارتها. فأشار الكونت تيليكي، بصفة كونه مُشرِّعاً، قائلاً انه يحق تنفيذ القوانين العراقية في المنطقة المتنازع فيها، فيما يتعلق بادارة البلاد وحفظ النظام فيها، ليس إلا. غير ان تلك القوانين لا تسري على الامور الخاصة بالسيادة على تلك البلاد. فاعرب المندوب السامي عن أسفه على الحماسة الزائدة التي ابدتها الشرطة العراقية، والتي لم تزل في طور التنظيم.

وكانت هنالك مسألة اخرى، رأى انه لابد من الاشارة اليها، وهي مسألة خطيرة ودقيقة بدرجة انه تردد في إثارتها" ولكنه إرتأى انها قد تشكل موضوعاً لإعتراض حكومته عند مناقشة التقرير في مجلس عصبة الامم. انه يعتقد ان الحكومة البريطانية قد لاتوافق على قرار البعثة في اجراء الاستقصاء بشكل فردي، في مختلف اقسام الولاية.

يتبادر الى الذهن، عند النظر الى امر قوميات اعضاء البعثة، ان المجلس في انتخابه اياهم جاهد في سبيل الحصول على ((توازن مثالي))، ولكنه يخشى ان حكومته والرأى العام في انكلترا قد ينقادان الى التصور ان قومية أعضاء البعثة، كل بمفرده، والمشاعر التي يرجح ان تعزى اليهم" قد لا تكون خالية من بعض التأثير في استنتاجات كل منهم. فاجاب الرئيس، متكلماً عن نفسه وعن زميليه، انه يشعر بوجوب الفات النظر فوراً الى عدم مناسبة ابداء هذه الملاحظة. وقال ان المسألة مسألة ثقة، وان المجلس قد انتخب اعضاء البعثة بإتفاق الآراء، واطلق لهم الحرية الكاملة في الطريقة التي يسيرون عليها" وانه كان في وسع ممثلي البلاد، المعنية، ان تقدم انتقاداتها في مواجهة المجلس في وقت اعطاء قراره" اما الآن، وقد وصل عمل البعثة الى هذا الحد، فإنه يرى أنها في غير محلها. واردف قائلاً أنه إذا ما أُعيد البحث في هذه المسألة فقد تكون لها عواقب وخيمة. وانتهت الجلسة ببيان مسهب، قدمه اعضاء البعثة، حول منهاج استقصائهم، فأخذ المندوب السامي علماً بذلك ووعد ان يساعدهم بكل ما في مقدوره من الوسائل.

وتوقف الاستقصاء، في الموصل، موقتاً" وإفترق اعضاء البعثة، على ان يلتقوا ثانية ً، في كركوك، في ٢٥ شباط.

بقي المسيو آف ورسن في الموصل مع جواد باشا والمستر جاردين لمتابعة الاستقصاء في ضواحي المدينة. فزار القرى حتى سنجار وتلعفر وقرة قوش وعقرة" ودعا اليه، في الاماكن التي حل فيها، الاشراف من سكان القرى المجاورة" ممن كان المساعدان قد أعدا قوائم بأسمائهم. وقابل كذلك شيوخ القبائل العربية، القاطنة غربي الدجلة، لاسيما شيوخ قبيلة شمر المهمة.

اما الكونت تيليكي فقام بتحرياته في منطقة اربيل والى شقلاوة ومخمور، وكان مصحوباً بناظم بك والضابط السياسي البريطاني المستر ليون ومترجم البعثة المسيو كرامرز. فزار قبائل الدزئي و خوشناو و كوره و جردي وشيخ بيزاني[1] الكردية، وقبيلة طي العربية وقرى صارلي.

وقام الكولونيل بوليس بتحرياته في منطقة كركوك وصولاً الى جمجمال، وكان يصحبه صبيح بك، وهو أحد خبراء حكومة العراق، وكيامل بك، أحد الخبراء الترك" وقابل ممثلين عن كل من قبائل العبيد والجبور والطالباني و داوده وكاكائي والهماواند والبشاواند و سفيراواند و سرخاسان و شوى وغيرها من العشائر. وفي جوار كفري انفصل عن المسيو بورتاليس الذي واصل تحرياته بمساعدة فتاح بك وضابط بريطاني كان على معرفة بتلك المنطقة.

وسافر المسيو بورتاليس قاطعاً جبل حمرين" وزار العشائر الكردية، ومن جملتها، عشائرالجاف و زنگنه و دلو و الطالباني و قبيلة كيراوى (الكروي " القيسية " – م) العربية وكذلك عشيرة البيات.

وقابلت البعثة، مجتمعةً، ممثلين عن كل من عشائر: ميريوسفي وعباس و سرخيس و هركي و خيلاني و آكو و دستديان.

إن المسارات التي تنقلت عليها، البعثة جرى تبيانها على الخارطة الملحقة والمرقمة (١).

وكان الاستقصاء، في القرى والنواحي وبين القبائل الرُحّل، اصعب منه في المدن" لأن الأهالي، هناك، اقل تجربةً في الامور السياسية واكثر تخلفاً في التمدن من أهل المدن. ويجب ان نضيف، هنا، ان القرويين والفلاحين كانوا بالكاد يفقهون ما هي القضية، اذا كان لهم البتة علم بالأمر.

هداوالنامدي كتب

والطريقة التي سارت عليها البعثة في استقصائها، هي ان توضح، للأشخاص الذين يأتون لمقابلتها، بأبسط العبارات، الغرض الذي جاءت لأجله" ثم ان تسألهم بعض الاسئلة، بعد قيام المساعدين بالإنسحاب.

ولم يكن هناك، دائما ً، نمط محدد في بسط القضية" بل كانت تراعى في ذلك مكانة الشهود ودرجة ذكائهم ووضعهم التعليمي. كما اُعطيت التأكيدات، لجميع الشهود، بأن السرّية سوف ترعى فيما يخص ما يقدمونه من شهادات " ووجدت البعثة ان الثقة، التي اوحتها طرقها، كانت تزداد شيئاً فشيئاً، كلما تقدم سير الاستقصاء.

و بعد هذا، اجتمع اعضاء البعثة والمساعدون في كركوك" ثم توجهت البعثة الى السليمانية، لمواصلة الاستقصاء. وعند عودتها، من السليمانية الى الموصل، توقفت البعثة في كل من كركوك والتون كوبري واربيل" إستكمالا ً للإستقصاء السابق، الذي أُجرى في هذه الأنحاء، بواسطة بعض اعضائها.

وقابلت في هذه الاماكن الشهود الذين لم يتسن لاعضاء اللجنة استجوابهم في الزيارات السابقة.

وعند عودة البعثة الى الموصل، في ٨ آذار، سرها ان أي أثر لمراقبة الشرطة قد إختفى" وتُرك الوفد التركي حراً يتجول في المدينة ويزور ويُزار. فاذا لم يستفد (الوفد التركي) من هذه الحرية، يجب ان لاينكر بان السلطات المحلية لم تتسبب في أية إعاقة لسير القسم الثاني من الاستقصاء.

وترى البعثة أن من واجبها التصريح بحقيقة كون القوائم، التي قدمتها السلطات البريطانية، كانت حاوية على تفاصيل عن جميع الاشخاص المهمين، في المواقع المختلفة، بغض النظر عن آرائهم المتوقعة" وان كانت هذه الآراء مشايعة للترك بصورة قطعية. واستجوبت البعثة في الموصل، خلال هذا القسم، الثاني من الاستقصاء، أئمة جوامع جرى إختيارهم دون أي تحيز" في محلات الاغنياء ومحلات الفقراء في البلدة، على حد سواء " وكذلك اصحاب البيوت والقرى والاراضي وجميع المنتخبين الثانويين المدرجة اسمائهم في القوائم التركية القديمة، وجميع من كانوا لا يزالون مقيمين في الموصل ممن كانوا اعضاء في المجلس البلدي، خلال العشرين سنة التي مضت. ولما وصل الإستقصاء، في الموصل، الى منتهاه" توجهت البعثة صوب زاخو، ومرت على القرى المسيحية الكبرى في منطقة القوش وقرى اليزيدية في نواحي باعذرة.

و في زاخو قابلت البعثة شيوخ واشراف المنطقتين، الواقعتين الى الشمال والى الجنوب من الخط المتفق عليه في بوكسل" ولاسيما النصارى الساكنين في القرى الواقعة في منطقة عشيرتي الكويان والجيندي الكرديتين.

ولما غادرت البعثة زاخو وذهبت الى دهوك، لتواصل استقصائها، وجدت الاهالى هناك متهيجين جدا. تم طُلب حضور الشهود الى منزل البعثة خارج البلدة، فاجتمع هناك جمع غفير. وإنتشرت إشاعة، مفادها ان سلطة الحكومة قد انتقلت الى البعثة" وبفضل التدابير النشيطة التي إتُخذت والايضاحات التي اُعطيت، عاد الهدوء الى نصابه. وكما جرى الأمر في زاخو، فإن البعثة قابلت في دهوك الاشخاص الذين إستأذن المساعدان في إستقدامهم، من أهالي البلدة ونواحيها. وفي دهوك، ايضا ً، استجوبت البعثة اشراف ومندوبي بلدة العمادية والأصقاع الشمالية، الذين ُطُلب حضورهم الى تلك البلدة، اقتصاداً في الوقت. وغني عن البيان ان البعثة لم تحصر بحثها واستقصائها في مسألة آراء السكان حول السيادة السياسية على المنطقة" بل شمل بحثها، في الوقت عينه، دراسة عقلية السكان من الوجهة السيكولوجية (النفسية — م). وتناولت الاسئلة التي اُلقيت، المسائل الاقتصادية والتجارية ايضا، والتي جاهدت البعثة في سبيل تدارسها دراسة دقيقة، وذلك بقيامها بزيارة المخازن والاسواق... الخ، في اماكن عديدة وبالأخص في مدينة الموصل. وفي اثناء الرحلة جرى ايضا ً تدوين ملاحظات عرقية وجغرافية وجيولوجية" كما استُحصلت بيانات حول طرق المواصلات والموارد الزراعية وهلم جرا. وفي اثناء بقائها في المنطقة، قامت البعثة، ببضع رحلات بالطيارة" لكى تحصل على فكرة عامة، حول سعة الصحارى ودرجة امكان الاستفادة منها للإستيطان. وفي خلال رحلتها الاولى بالطيارة، طارت كذلك فوق سلسلة جبال سنجار بكاملها. وفي ٣ رحلات جوية أُخرى غطت الحدود الشمالية ما بين زاخو و رواندوز" كما طارت البعثة مرتين فوق جبل حمرين. عادت البعثة الى الموصل في ١٨ آذار، ومكثت هناك بضعة أيام لتنسيق المعلومات التي تم جمعها" ولما رأت، حينئذ، انه بالإمكان إعتبارالاستقصاء قد انتهى" غادرت الموصل بالطريق التجاري، الذي يمر على دير الزور ودمشق. واجتمعت في جنيف، في ٢٠ نيسان، وشرعت في كتابة مسودة هذا التقرير. تود البعثة ابداء شكرها الى المسيو كريمرس، الأُستاذ في جامعة ليدن، للخدمات التي أسداها بصفة مترجم وللمساعدة الثمينة التي قدمها خلال اعداد الابواب الخاصة بالترك والاكراد والسارلى. واستفادت البعثة كذلك، اثناء عملها، من المساعدة الثمينة التي قدمها لها الذوات الآتى ذكرهم: ـ

- العقيد ل. مارتن، رئيس دائرة الخرائط في مكتبة الكونغرس في واشنطن.
- السيد دبليو. ل. وسترمان، الأستاذ في جامعة كولومبيا في نيويورك
- = = أي. سي. كووجل ، = = = هارفورد في ماساشوستس
- = = اوجين اوبرهومر ، = = = فينا
- الدكتور في. بيتيشمان ، المستشار في متحف التأريخ الطبيعي في فينا
- الاستاذ جاي. باومان ، مديرالجمعية الجغرافية الامريكية
- السيد ج. اوهلك ، الأستاذ في جامعة تهوبانجين
- = = كودفروي ديمومباينس، استاذ مدرسة اللغات الشرقية الحية في باريس
- = = إي. شي ، الأستاذ في جامعة جنيف
- = = أي. ديمانجون ، الأستاذ في جامعة باريس
- = = أدمون ساشو، = = = برلين
- الاستاذ موردتمان ، من برلين
- السيد جاي. نيمث ، الأستاذ في جامعة بودابست
- = = أي. ديفد ، المحاضر = = =
- = = ز. خانزاديان، مدير الدراسات في غرفة تجارة وصناعة الشرق في باريس
- الشيخ محمد عبدالرسول ، من القاهرة

تقدم البعثة أخلص تشكراتها لجميع الدوات المار ذكرهم، و الذين تفضلوا بوضع ما لديهم من المعلومات تحت تصرف البعثة لمساعدتها في عملها، وهي متأكدة من ان المجلس سيشاركها في شكرها هذا لهم.

هدى للنشر والتوزيع

القسم الثاني

اعتبارات حول الخطط التي اقترحتها الحكومتان

هدى الأطرش كتبت

هەوالنامەی کتێب

اعتبارات حول الخطط التي اقترحتها الحكومتان

ان النزاع، الذي طُلب من البعثة تزويد مجلس عصبة الامم بالمعلومات المفصلة بشأنه، لايختص فقط بالمعضلة المركزية" ولكنه يتناول، ايضاً، الإختلافات الحاصلة في الرأي بين الفريقين، حول الاسلوب الذي يجب اتباعه لإنهاء النزاع الرئيسي.

فالحكومة التركية كانت، ومنذ مؤتمر لوزان، قد حبذت طريقة استفتاء الشعب صاحب الشأن، وقالت انها الطريقة الوحيدة العادلة لحسم هذا النزاع" بينما يبدو أن الحكومة البريطانية تحبذ فكرة تعيين بعثة، لجمع كل ماتراه ضرورياً، من المعلومات. ولما قرر مجلس العصبة تعيين " بعثة الاستقصاء "، فإن الوفد التركي لم يتنازل عن تفضيله طريقة الاستشارة العامة" بالرغم عن أنه قد قبّل بطريقة الاستقصاء المقترحة" وشدد، بصورة خاصة، على ان البعثة التي تُرسل للتحقيق يجب ان تشرع بتدارس اي من الخطتين المقترحتين هي أكثر ملائمة، لإلقاء الضوء على حقيقية الآراء السياسية لسكان ولاية الموصل" الأمر الذي يُثير قلق حكومته.

ولما كان المجلس قد طلب الى البعثة ان تأخذ بنظر الاعتبار آراء الفرقاء المعنيين، حول مسألة الخطة التي يجب اتباعها، ترى نفسها مضطرة ان تطرح رأيها فيما يخص هذه النقطة" قبل البحث في الأُمور المتعلقة بالغرض الاصلي للنزاع. ومع هذا فإنها تعتقد أنه من المستحسن ان تضمن إستنتاجاتها،مجمل براهين كل من الحكومتين.

☼ **مجمل حجج الحكومة التركية.**

انه ليس من الإنصاف ان تُعرض مسألة بهذه الأهمية، ومصير عدد عظيم من السكان، لإجراءات التحكيم. لاشك ان البعثة تستطيع ان تثبت بعض الحقائق" ولكن آرائها، حول رغبات السكان، لاتخلو دائماً من وجود مجال للشك فيها، ولا تستطيع ان تتمتع بسلطة الاستفتاء القاطعة. ان اية بعثة لاتستطيع ان تشاور اكثر من بضعة اشخاص يمثلون قطاعاً صغيراً من الرأي العام" فلا يتسنى لها أن تحدد الرغبات الحقيقية للسكان" وتكون تحقيقاتها، اذ ذلك، ليس فقط ناقصة، بل قد تؤدي الى نتائج منافية للعدل. ولما كان حسم النزاع يؤثر على مصالح مئات الالوف من السكان، فالانصاف والحصافة السياسية يقضيان بإعطاء السكان فرصة للبت في مصيرهم بكامل الحرية" لأنه لا يسوغ تحويل السكان من حكومة الى أُخرى، خلافاً لإرادتهم.

لقد سبق الإعتراف، في امثال هذه القضية، بضرورة الرجوع الى الاستفتاء، من أجل البت في مصير المنطقة المتنازع عليها" فهكذا كانت الحالة في سيليسيا العليا، في وادي السار، وفي بعض اقسام بروسيا الشرقية، وفي اقاليم شليزوك وكلاكنفورت، وغيرها من الاماكن. ولا ترى الشعوب الشرقية لماذا تكون معاملتها مختلفة عن معاملة الشعوب الاوروبية.

فاذا كان من الممكن استشارة الشعب العراقي في أمر انتخاب الامير فيصل، فيتعذر رؤية الموانع العزيزة (القوية – م) التي تحول دون اجراء استشارة مثلها، في مسألة هي اهم من تلك بكثير" ألا وهي مسألة ضم ذلك الشعب الى دولة او أُخرى.

ان رفض الحكومة البريطانية للاستفتاء، يمثل إعترافاً بضعف دعواها وبعدم عدالة مطالبها، وبميل الشعب الى تركيا.

إستناداً الى (المذكرة التركية لشهرايلول ١٩٢٤ تحت عدد/ سي. ٤٩٤ ـ ١٩٢٤ – VII)، فإن هنالك سبباً آخر، يجعل الاستفتاء، في ولاية الموصل، ضرورياً " وهو التناقض الموجود في الوثائق والبيانات البريطانية حول الإستفتائين العامين اللذين أُجريا في العراق في عامي ١٩١٩ و١٩٢١ :

أ ــ اجاب اللورد كرزون، على ملاحظة أبداها عصمت باشا في لوزان، في ٢٣ كانون الثاني/ ١٩٢٣، بأن ولاة الأُمور البريطانيين استشاروا سكان كل من ولايات بغداد والبصرة والموصل" فيما إذا كانوا يرغبون في البقاء متحدين ام منفصلين. وعلى ذلك أجاب سكان تلك المناطق الثلاث، بأنهم اجزاء من كلٍ واحد لايتجزأ، ورفضوا الانفصال عن بعضهم. وفي الوقت عينه، طُلب اليهم ان يبتوا في أمر انتخاب ملك عربي، ولكن اجوبتهم لم تتسم بالإجماع" غير انه لّما عُـرض أمر انتخاب الامير فيصل، ملكاً على العراق، للاستفتاء العام في سنة ١٩٢١" فيُقال ان أهالى ولاية الموصل صوتوا بالإجماع لصلح ذلك الأمر، وحسبما جاء في (وقائع مؤتمر لوزان – المجلد الأول – صفحة ٢٨٩)

ب ـ وفي البيان نفسه، قال اللورد كرزون مشيراً الى الترك في الولاية: إن جميع السكان، ما عدا الذين في منطقة كركوك، صوتوا للانضمام الى مملكة العراق وللامير فيصل ملكاً (الوقائع أعلاه - المجلد الاول - صفحة ٢٩٢).

ج ـ في مذكرة قُدمت الى عصمت باشا، في ١٤ كانون الاول ١٩٢٣، اعطى اللورد كرزون التفصيلات الإضافية التالية: إنه (مشيراً مرةً أُخرى الى الإستفتاء الأخير) شمل الولاية باسرها، ماعدا الاكراد القاطنين في مناطق السليمانية ورانية وروانـدوز، الذين

يشكلون كتلة متراصة تنتمي الى شعب مختلف تماماً من ناحية العرق واللغةً" و من البديهي أنهم يحتاجون الى معاملة منفردة. ان المناطق العربية والمقاطعات الكردية المجاورة لها وبلدات التركمان باسرها، قد صوتت، مرةً ثانية (ماعدا كركوك) الى جانب الانضمام الى مملكة العراق وإعتلاء الامير فيصل عرش العراق (الكتاب الازرق " تركيا " العدد ١ ـ ١٩٢٣ الصفحة ٣٦٧).

وفي الصفحة ٣٧١، من نفس الوثيقة، نجد بأن اهالي الولاية قرروا، عام ١٩١٩، بالإجماع "دوام الإندماج مع بغداد والبصرة "" ثم في عام ١٩٢١ قرر ثانية، جميع العرب والاكراد القاطنين في الاقاليم المجاورة لهم وجميع التركمان (ما عدا كركوك)، الانضمام الى دولة العراق واختاروا الامير فيصل ملكاً عليهم.

فيمكن الإستنتاج، من هذه الوثائق المختلفة، ان جميع اهالى ولاية الموصل، ومن ضمنهم اهالى السليمانية، قرروا، بالإجماع، الإتحاد مع بغداد والبصرة" وان جميع العرب والاكراد (ما عدا سكان السليمانية، كما يتضح)" وجميع الترك، ماعدا القاطنين منهم في منطقة كركوك، قرروا لصالح التوحد مع بعضهم وإعتلاء الامير فيصل للعرش

د ـ أكد عصمت باشا، مجيباً على المذكرة البريطانية المستشهد بها أعلاه، ان أهالي سنجاقي (لوائي – م) السليمانية وكركوك قد رفضوا التصويت الى جانب الحاقهم بالعراق" وعندها رد عليه اللورد كرزون بالقول، ان اهالي منطقة السليمانية لم يرفضوا التصويت الى جانب الانضمام الى العراق" وكل ما في الأمر أنه لم يُطلب اليهم التصويت في امر انتخاب الأمير فيصل، للاسباب التي جاء ذكرها في مذكرة ١٤ كانون الاول.

هـ ـ ذُكر في التقرير الرسمي حول ادارة العراق: (("تقرير عن ادارة العراق - من تشرين الأول سنة ١٩٢٠، لغاية آذار ١٩٢٢ " صفحة ١٢)) المقطع التالي :- ((ان منطقة السليمانية رفضت، باتفاق الآراء تقريباً، أي شكل من الانضواء تحت سلطة حكومة العراق" فلذا بقيت، بموجب رغبتها المعلنة، تحت الادارة البريطانية المباشرة" والتي يقوم بها حاكم سياسي بريطاني.....))

و ـ ونجد، بعد ذلك، في التقرير نفسه (صفحة ١٥) " ان ((لواء السليمانية قرر عدم الاشتراك في عملية انتخاب ملكاً للعراق. وجاءت نتيجة الاستفتاء العام بموافقة ٩٦ بالمائة من الاصوات على إنتخاب الامير" اما الأصوات، الاربعة بالمائة، المخالفة فجاءت على الاكثر من الترك والأكراد من سكان كركوك. ومع ان ترشيح الامير قد رُفض في هذا اللواء، غير انه لم يكن هناك رأي غالب (اكثرية) في بديل آخر.

ز ـ يظهر انه طرأ تغيير على الحجج البريطانية، بعد تنظيم التقرير الرسمي المشار إليه في أعلاه، فقد جاء في المذكرة التي قُدمت الى المجلس في آب ـ ١٩٢٤" ان سنجاق(لواء– م) السليمانية إستُثني من كلا الاستفتائين" اما في حالة كركوك، فإن البلدة وحدها رفضت التصويت لصالح الانضمام الى العراق، تحت حكم الملك فيصل.

من هذه المستندات، يمكن الإستنتاج بأن سنجق (لواء – م) السليمانية قد عارض، فعلاً، الانضمام الى العراق، بأية صيغة كانت" وان سنجق (لواء – م) كركوك قد رفض، رفضاً باتاً، قبول حكومة الامير فيصل. وبعبارة اخرى، فإن هذين السنجقين (اللوائين-م) الذين يمثلان ثلث سكان الولاية كلها" أو، حسب الاحصائيات التركية، نصفهم" قد صوتوا ضد الإتحاد مع العراق. ونظراً الى الاحوال غير الاعتيادية، التي تحتها قام باقي سكان الولاية بالاشتراك في الاستفتاء، فإن من المعقول الإستنتاج بأنه يتعذر الادعاء بان سكان ولاية الموصل، كلهم، قرروا الانضمام الى العراق بأي شكل كان من الإتحاد" حتى من وجهة نظر الحكومة البريطانية.

فجميع هذه الاعتبارات تدلل على ضرورة اجراء الاستفتاء في الولاية.

اما عن السُبل التي يمكن أن تستخدم في اجراء مثل هذا الإستفتاء، فلم تذكر المذكرة التركية سوى بضع اقتراحات " ثم أضيفت اليها شروح مفصلة، في جواب على إستفسارات قدمتها البعثة.

إستهل هذا الجواب بالحث على وجوب اجراء الاستفتاء، من غير أن يتعرض المصوتون الى اي ضغط خارجي" اذا ما أُريد إجراء استفتاء صحيح ومقبول به. وانه يقتضي، لذلك، تعيين بعثة محايدة للتحقق، كما اقتُرح في المذكرة التركية" فيما اذا كانت ولاية الموصل، حقيقة، كما قال اللورد كرزون عنها في لوزان (وقائع المؤتمر- المجلد الاول - الصفحة ٢٩٠)، من انها ((في ايدي الشعب نفسه))" وسيكون من واجب البعثة التدقيق في نِسّب السكان، على اختلاف عناصرهم، التي تتألف منها القِوى العامة، في كل منطقة من المناطق.

وبعد اجراء ذلك، وبعد ان تتعهد الحكومة بعدم السماح بتحليق أية طائرة من طائرات الحكومة فوق الولاية، خلال مدة الاستفتاء" يمكن، حينئذ، اخذ الاصوات" بشرط اشغال المناصب الحالية لموظفي الحكومة، مؤقتاً وقبل كل شيء، بأشخاص ينتخبهم الشعب او يعينهم مجلس شيوخ (كبارالسن "الإختيارية" – م) كل منطقة.

لن يكون هناك داعي للخوف من حصول الإضطرابات التي تتوقعها السلطات البريطانية " حيث أن حفظ النظام، بين ظهراني أية عشيرة، سوف يقع على كاهل تلك العشيرة " أما في المدن والمناطق الريفية، فإن تلك المهمة سوف توكل الى قوات محلية، يتم تجنيدها، بتناسب، من بين الفئات المختلفة من السكان وتحت سلطة " مجالس الشيوخ " (كبارالسن " الإختيارية " – م)

ان الحكومة التركية تحبذ طريقة التصويت الفردي المباشر، لانها الطريقة الأقرب الى معرفة رغبات الاهالي. وخير طريقة لذلك، هي اعطاء ورقتين لكل ناخب، مطبوع على احداهما العلم التركي وعلى الأُخرى العلم البريطاني" ويُطلب منه ان يرمي في صندوق الانتخاب الورقة التي عليها علم الدولة التي يفضلها.

اما بالنسبة الى القبائل الرُحّل، فيمكن القبول بمندوبين عنهم للتصويت بشكل غير مباشر، إذا إقتضت الحاجة ذلك.

ويجب ان تشكل، في كل ناحية، كتلة انتخابية خاصة بها.

كما يجب ان يكون لكل من الحكومتين، التركية والبريطانية، عدداً متساوياً من المراقبين ضمن اللجنة المشرفة.

تقول الحكومة التركية ان اهالي ولاية الموصل كانوا دائماً ينتخبون مبعوثيهم الى البرلمان التركي (" مجلس المبعوثان " – التركي – م)، و منذ أمد بعيد، اعتادوا على التصويت.

☼ مجمل حجج الحكومة البريطانية

لنلتفت الآن الى حجج الحكومة البريطانية، حول موضوع الاستفتاء، ونطرحها بصيغتها، التي وردت عليها في جواب على المذكرة التركية، والتي نظمتها وزارة المستعمرات ووضعتها تحت تصرف البعثة.

1ـ ان نتيجة أي إستفتاء، اذا لم يكن يجري في مجتمعات قد وصلت الى درجة عالية من التعليم والتمدن وانتظمت امورها انتظاماً تاماً، لا بد ان تؤثر فيه، بصورة خاصة، العوامل السياسية والعرقية المحضة او إعتبارات مؤقتة ومحلية، كنزاع على اراضٍ او فرض ضريبة جديدة او نشر حملة دعائية" ليس هنالك وقت او فرصة لمقاومتها. فاذا تقرر إجراء الاستفتاء، لغرض تعيين الحدود بين تركيا والعراق، فإن المصوت غير المتعلم لن يُعلق اهمية كافية على العوامل التي تتعلق بسوق الجيش والمسائل الجغرافية والاقتصادية والادارية.

هه‌ولێری کتێب

2ـ ولأسباب كهذه لم تطالب الحكومة البريطانية بحدود واقعة الى الشمال من الخط، الذي اقترحته فعلاً، بمسافة كبيرة. فاذا تقرر قبول الاستفتاء على أنه افضل السبل الملائمة للوصول الى حسم المسألة" فترى الحكومة البريطانية نفسها مضطرة لأن تضع جانباً الاسباب، التي جعلتها تستثنى من الضم الى دولة العراق، منطقة واسعة الى شمال ولاية الموصل، وحينها سوف تطلب اجراء الاستفتاء في هذه المنطقة ايضاً. و المنطقة المشار إليها، تشتمل على القسم الاعظم من الوطن الاصلي للآثوريين" وتضم، كذلك، الاراضي التي تقطنها بعض القبائل الكردية، التي راجعت الحكومة العراقية مراراً، و البعض من القبائل العربية. ومن بين الآثوريين، الذين عاشوا سابقاً في هذا الإقليم، توطنوا الآن في العراق" ولكن الكثير منهم، في الوقت الراهن، مشتتون في روسيا" في القوقاس (قفقاسيا – م) وغيرهما من البلدان. و في هذه الحالة، لابد من السعي الى التحقق من آرائهم. وعلى كل حال، فليس من الانصاف قبول الإقتراح التركي بحصر الاستفتاء في ولاية الموصل.

3ـ وغنى عن البيان، انه اذا حاولنا الحصول على تصويت يُعتمد عليه، فيتوجب، والحالة هذه، سحب جميع القوات التركية والعراقية والبريطانية المسؤولة عن حفظ النظام في البلاد. اما الاقتراح، الوارد في الصفحة الخامسة من المذكرة التركية، القائل بوضع قوات محلية تحت امرة ضباط محايدين اعتادوا على حفظ النظام والمحافظة على مناخٍ خالٍ من التحيز، فهو امر غير عملي إطلاقاً. اذ يتوجب إبدال القوات الحالية بغيرها، جميعها محايدة" وليس من السهل ايجاد قوات محايدة تتمكن من حفظ النظام في اقليم جبلي وصعب كهذا، حتى في الاحوال الاعتيادية. فلابد ان يصحب الشروع بالاستفتاء، إطلاق حملة دعاية تركية قوية" وقد يصعب، إن لم يتعذر، منع الحكومة العراقية من مقابلتها بالمثل. ويمكن، بكل سهولة، تصور الاضطراب الذي سينجم عن ذلك. وسيحتاج امر حفظ النظام الى قوات محايدة جسيمةً جداً.

4ـ مهما تكن هذه القوات عديدة ونشيطة ومهما سعت في منع محاولة التهديد والترهيب، فهل من الممكن، في الوقت الحاضر، الحصول على تعبير عن الرأي يُعتمد عليه من العشائر القاطنة عند الحدود الشمالية للعراق، والذين يعرفون الاخطار التي يعرضون انفسهم لها، اذا قرروا عدم الانضمام الى تركيا.

إن التبعات المدمرة التي قد تنتج جراء حسم مسألة حدود، عن طريق إجراء إستفتاء، يمكن تلمسها من خلال التجارب الفعلية. فالأقلية معرضة، لا محالة، الى

الأعمال الإنتقامية والاضطهاد" ويُظن بها عدم الولاء للدولة التي ضُمت اليها خلافاً لإرادتها. كما تتعرض علاقاتها، مع المجتمعات التي صوتت الى جانب الراى المخالف، الى تهديد جديً.

لقد سبق مشاهدة حدوث جميع هذه النتائج، ولم تزل تحدث، في تلك البلدان الاوروبية التي عينت، عصبة الامم حدودها، عن طريق الاستفتاء" فاذا كان هذا الخطر موجودا في اوروبا، فكم بالحري حدوثه في بلدٍ ناءٍ، حيث تأثير الرأي العام العالمي، الذي من شأنه حفظ التوازن، اقل منه هناك؟

وحتى لو كان ممكناً، من الناحية العملية، إجراء إقتراع سري بين القبائل الامية" فلا يمكن ان يحول ذلك دون حصول هذه الاضرار الجدية، حيث إن الناخبين سيؤخذون، دائماً، بحسب الآراء السياسية والعرقية المعروفة عنهم.

5ـ لايمكن الحسم بواسطة الاستفتاء، الا في الأُمور التي يمكن صياغتها بشكل اسئلة بسيطة" ويُترك فيها اختيار امر واحد فقط، من بين عدد محدد من الخيارات. ومن الواضح ان مسألة تتعلق بالحدود، لايمكن أن تعتبر من هذا القبيل. وهذه الحقيقة، بذاتها، تدحض برهان الترك الذي يقول: بما ان بعض المسائل قد سبق عرضها للإستفتاء الشعبي، في العراق" فلا يحق للحكومة البريطانية، بعد هذا، ان تقول بان الاستفتاء غير ملائم في المسألة الراهنة. فالمسائل، التي بُحث فيها في الاستفتاءات السابقة، كان يمكن عرضها، وهكذا عُرضت، بشكل مبسط" و كما سبقت الإشارة اليه اعلاه.

6ـ طُلبت، في الاستفتائين السابقين، الاجابة، ليس فقط على اسئلة بسيطة، بل على اسئلة لم يكن يُعرف ماهي آراء أي قسم من اقسام السكان، بشأنها، معرفة قطعية. وعلاوة على ذلك، ففي كلا الاستفتائين، إستثني اهالى لواء السليمانية، الاكراد، من ذلك. اما في المسألة الراهنة، فإن آراء قسم عظيم من السكان حول المشكلة، كما بينت الحكومة التركية ـ اعني، مصير ولاية الموصل ـ معروفة حق المعرفة. ان الكرد يمثلون نصف سكان الولاية، اما النصف الباقي فيمثل العرب ثلاثة اسداسه. ولا يمكن إنكار ان العرب يودون البقاء في دولة العراق. وسدسان يمثلان الاقلية غير المسلمة ـ اليزيديون واليهود والنصارى. فاليزيديون اظهروا، مراراً، رغبتهم في البقاء في العراق" وذلك يصح أيضاً بالنسبة لليهود والمسيحيين الكلدانيين. اما الآثوريون النساطرة فهم يفضلون عدم البقاء لا في تركيا ولا في العراق" ولكنهم، على كل حال، قد صرحوا عن رغبتهم بعدم العودة الى الحكم التركي. اما اذا أُعطوا تعهدات ملائمة، فيرضون بالبقاء في دولة يُضمن لها

(لفترة معينة من الوقت، على الاقل) نيل الحماية و المشورة البريطانية. والسدس الاخير يمثل التركمان، وهم راضون وناجحون في ظل النظام الحالي. ولكن لنفترض انهم، و بالإجماع، يودون العودة الى تركيا.

فيظهر، مما تقدم، ان رغبات نصف السكان معلومة جيداً" وفيما يختص بهؤلاء، فإن الاستفتاء لا يُفيد شيئاً البتة" اما النصف الآخر، وهو عبارة عن الاكراد، والسواد الأعظم من هؤلاء، هم من افراد القبائل البدائية، وغير قادرين على التصريح بآرائهم بصورة سديدة.

☼ الاستنتاجات

علينا ان نحدد، في بادىء الأمر، الموضوع الحقيقي للنزاع، و من ثم حدود المنطقة التي يمكن اجراء الاستفتاء فيها" واخيراً، طبيعة الإستفتاءات السالفة التي أُجريت في ولاية الموصل السابقة في عامي ١٩١٩ و ١٩٢١. ان المستندات البريطانية لا توضح تماماً، هذه النقطة الاخيرة. ويمكن ان يُستنتج من بعض العبارات، انه اجريت هنالك استفتاءات عامة (ذكر هذا التعبير في واحدٍ من المستندات على الاقل) ولكن لم تجر في جميع انحاء المنطقة لأسباب معينة.

فان صح ذلك، فإن الاعتراضات، على الاقتراح التركي، تفقد الكثير من قوتها" فإذا كان من الممكن اجراء الاستفتاء قبل بضع سنوات، فليس هناك سبب وجيه يجعل من المستحيل تكراره الآن" مع ان الاحوال، بصورة عامة، اكثر ملائمة من ذي قبل. وبالعكس فإن براهين الحكومة التركية تتطلب المزيد من الإهتمام الجدي" و أولاً، لأن وجهات نظر الأهالي، التي يعلق عليها الفريقان اهمية كبرى، سوف تتأكد مصداقيتها، بهذه الصورة احسن. وثانياً لأن الاستفتاءات الاولى لم تجر في عموم انحاء المنطقة" والحكومة التركية محقة في قولها، بأن الاستفتاءات أُجريت في أجواء سياسية غير مستقرة، دعت الى احتلال عسكري فاعل" لذا لايمكن اعتبارها دليلاً لا يُدحض حول رغبات الأهالي.

وترى البعثة نفسها مضطرة الى التصريح هنا بعدم موافقتها على ماجاء، غالباً، في الوثائق والخطب البريطانية" من ان الاستفتاء غير ممكن، لأن المسألة هي مشكلة حدود، لا مصير ولاية الموصل. نعم، صحيح ان النزاع يؤول في الآخر الى مسألة حدود، ولكن هنالك عاملان آخران يجب النظر فيهما.

هدى النعيمي كتيب

اولاً ـ من الواضح ان المنطقة، الكائنة ما بين الحدود المقترحة من قبل كل من الحكومتين البريطانية والتركية على التوالي، لأوسع من ان يقال بشأنها انها مسألة إعادة تثبيت حدود ليس إلا. ان هذه المنطقة تغطي مساحة اوسع من ولاية الموصل نفسها وتضم ٨٠٠،٠٠٠ نسمة.

ثانياً ـ في الواقع، ان الفريقين قد طلبا من مجلس عصبة الامم حسم النزاع، وأقرا بان المجلس حر في اختيار أي من الخطين المقترحين، او أي ترتيب متوسط آخر يرتئيه. وعليه أفليس من السفسطة أن يُقال بأن المسألة لا تتعلق بمصير جماعة كبيرة من السكان؟ وان طبيعة المسألة، المنازع فيها، تجعل من الاستفتاء امراً مستحيلاً؟ في الحقيقة يظهر ان النظر في إحتمالية اجراء الاستفتاء لأمراً معقولاً جداً" بصرف النظر عن إن ذلك قد جرى، في مرة سابقة، من قبل قوة الإحتلال أم لا؟

كما لايمكن للبعثة الإقرار بحجة الحكومة البريطانية، بشأن تحديد منطقة الاستفتاء" فالمنطقة المتنازع فيها معروفة وموصوفة تماماً. ومن الواجب الإشارة هنا الى أن الفريقين قد قبلا، مسبقاً، بقرار المجلس. وكذلك من الواضح تماماً، وحسب التعليمات المعطاة الى البعثة، أن طريقة الاستفتاء لايمكن إستبعادها مبدئياً" وعليه فلا يسوغ للحكومة البريطانية الإدعاء بحق توسيع النزاع، وجعله يشمل المناطق التى لم تدخل ضمن المناقشات.

ومن اجل إلقاء المزيد من الضوء على الإستفتاءات السابقة، فاتحت البعثة الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية في العراق لتزويدها بالتفصيلات.

ويظهر من المعلومات المقدمة، بأنه لم يجر استفتاء لا في عام ١٩١٩ ولا في عام ١٩٢١.

و بصورة عامة يمكن القول بأن الإجراءات التي تم إتباعها، في ذينك الإستفتائين، كانت عبارة عن جمع الاشراف ورؤساء العشائر وممثلي الطوائف... الخ، واستطلاع آرائهم" ولكن لم يجرِ أخذ أي تصويت فردي او سري.ففي الاستفتاء الاول، جُمع المصوتون من قِبل سلطات الاقضية، ودُعوا الى اجابة الاسئلة الثلاثة الآتية : -

(1) هل يُفضلون حكومة عربية واحدة، تحت الوصاية البريطانية، تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل وحتى الخليج الفارسي ؟

(2) فاذا ارادوا ذلك، هل يرون ان الحكومة الجديدة يجب ان تكون تحت رئاسة امير عربي ؟

(3) وفي هذه الحالة من هو الذي يريدونه ؟

وجاء في " تقرير الادارة الملكية (المدنية – م) في العراق"، المنشور عام ١٩٢٠، أنه قد أُجيب على السؤال الاول ايجاباً" بينما كانت الآراء التي ابديت على السؤالين الأخيرين متفاوتة جداً. واشترك في الاستفتاء الثاني رؤساء العشائر، الذين تعترف بهم عشائرهم او الحكومة، واعضاء مجالس الادارات المختلفة، المنتخبين انتخابا قانونياً، ومجالس " الإختيارية " المعترف بهم من قبل الرأي العام، والمختارون ومديرو إدارة القرى المنتخبين من قبل مُلاك الاراضي والسكان والمصادق على تعيينهم من قبل الحكومة، وكذلك الاشراف والرؤساء الروحانيون في المدن والمناطق.

طُلب الى الممثلين ان يُجيبوا عن الاسئلة الملقاة عليهم والتوقيع على المضبطة الآتية:

((نحن الموقعون ادناه سكان ناحية (ومحلة او قضاء) أو مدينة..... في لواء..... قد إستمعنا الى وفهمنا وفكرنا ملياً في قرار مجلس الدولة المذكور اعلاه" وكانت النتيجة ان..... يوافقون على ما ذكر ويعلنون ولائهم للأمير فيصل، ولكن..... يخالفون ذلك.))

" التوقعيات "

ان هذه التفاصيل توضح بأن الإستفتاء لم يجرِ بشكل، يحافظ على حرية التصويت و استقلاليته.

أما فيما يخص استنتاجات الحكومة التركية، بشأن موقف لوائي كركوك والسليمانية، فيظهر من المحقق ان لواء كركوك اشترك في الإستفتاء" وصوت، في الإستفتاء الاول،كليتا لصالح الإندماج بالعراق" وفي الثاني كذلك، لصالح الملك فيصل، باستثناء مدينة كركوك.

اما بخصوص السليمانية، فاللجنة تحققت من ان هذا اللواء لم يشترك في كلا الاستفتائين" ولم توضح الوثائق اسباب استثنائه من إستفتاء سنة ١٩٢١. وجاء في الصحفة ١٥ من " تقرير حول ادارة العراق - من ١٠ تشرين الاول ١٩٢٠ الى آذار ١٩٢٢ "، ان " لواء السليمانية قرر عدم الاشتراك في انتخاب ملك للعراق ". إلا ان جواب الحكومة البريطانية على المذكرة التركية، المقدمة الى البعثة لايؤكد هذا البيان" ويذكر ان وضع السليمانية، حين الاستفتاء، كان خاضعاً الى المادة ٦٤ من معاهدة سيفر، التى تنص على انشاء حكومة كردية مستقلة، في ظروف خاصة. وقد لوحظ ان في هذه

الاحوال من الاصلح استثناء اللواء، الكردى المحض الوحيد في العراق، من الاستفتاء. وهذا الجواب يتضمن تفسيراً للفقرة التالية، (ص١٢) من التقرير المذكورأعلاه : " ان قطاع السليمانية رفض، بالاجماع تقريباً، اي شكل من اشكال الانضواء تحت سلطة الحكومة العراقية ". ويُذكر ان هذه الفقرة تشير الى الحوادث الاخيرة التى تلت اصدار المعتمد (المندوب – م) السامى منشوراً، اعطى الكرد فيه مجالا للتصريح عن رغباتهم.

ويجب ان يلاحظ ان هذا المنشور كان قد صدر في ٦ ايار ١٩٢١ - اي قبل الاستفتاء الثاني. ومهما كان الامر، فيمكن إحتساب ان موقف اهالي السليمانية كان ناجما عن رغبتهم في الاستقلال، اكثر من كونه تعاطفاً مع الترك.

وما أن وصلت البعثة الى المنطقة المنازع فيها، حتى اخذت تبحث في إمكانية اجراء إستفتاء" والتحريات التى اجرتها بين ممثلي الاهالي، كانت تصب، نوعاً ما، في هذا الإتجاه. ان البعثة لم تتمكن من قبول، بدون تحفظ، براهين الحكومة البريطانية، القائلة بأن الاستفتاء غير ضروري" بناءً على ان آراء نصف السكان معروفة تماماً" بينما النصف الآخر، فيما عدا القليل منه، عاجز عن ابداء رأي مترابط. اذ ان البرهان الاول كان تأكيداً يعوزه الدليل والثاني كان يحتاج الى الإختبار موقعياً كان في نيّة البعثة اجراء استفتاءات تجريبية، في مكان أو مكانين يتم إنتقائهما" وقد طلبت الى المعتمد (المندوب – م) السامي في بغداد اتخاذ تدابير معينة، من أجل إجراء هذه التجارب، بما يضمن المحافظة التامة على حريتها وعدم تحيزها وأن يمكن الإعتماد عليها. لقد أثبتت هذه التجارب عدم جدواها، و ذلك من الخبرة التى حصلت عليها البعثة خلال فترة عملها. و في الواقع، قد اقتنعت البعثة بقوة التأكيدات البريطانية بشأن عدم إمكان التغلب على المشاكل العملية التي تواجهها عملية إجراء إستفتاء" والشك، الذي يبقى عالقاً بمصداقيته، وهو شك لا يستهان به لاشك في أن، من المرجح، إن إدارة البلاد من قبل اي من الحكومتين المعنيتين، تترك أثرها في الاهالي. مما يوجب إقامة إدارة مؤقتة محايدة. ان الإقتراح التركي بشأن اشغال الوظائف الحكومية من قِبل اشخاص، منتخبين من قبل الاهالي او معينين من قبل " مجالس الإختيارية " في كل موقع، لايضمن عدم تحيز تلك السلطات" ولا إمكانية حفظ النظام من مخاطر تهيج عواطف الجمهور بدعاية قوية، من المحتمل جداً، أن يكون الاشخاص، المنوه عنهم اعلاه، قد ساهموا فيها" وحيث هناك العديد من المصالح الشخصية متضاربة. وحتى ان إختيار هؤلاء الموظفين، لاشك في ان، يؤدي الى الإضطراب. ان مثل هذه السلطة المحايدة يجب ان تدعمها قوة مؤثرة من الشرطة.

وهذه القوة لايمكن اخذها من قوات الجيش او الشرطة البريطانية او التركية او العراقية، ويقتضي الحال استخدام قوة محايدة بدلاً عن ذلك. وهذه القوات المحايدة، لن تكون مجرد حاميات للمدن المهمة فقط، و إنما الأمر يحتم إرسال تشكيلات قوية الى الجبال الكردية" حيث يحمل كل رجل السلاح حتى في اوقات السلم. ومن العبث محاولة حفظ النظام، وكما تقترحه الحكومة التركية، بواسطة رجال من التنظيمات العشائرية او عن طريق القوات المحلية التي تؤلف من عناصر تمثل الفئات المختلفة من السكان، بالتناسب مع قوتهم. ان سياقاً كهذا قد يؤدي الى حرب اهلية.

ان لم تؤمن هذه الشروط الاساسية - اى حياد كل من الادارة وقوة الشرطة - فلا بد من توقع حصول الفِتن، ومحاولة بعض الاحزاب السياسية ممارسة الضغط، و، بلا ادنى شك، حتى سفك الدماء ايضاً. ان الاستفتاء، وان جرى بنجاح، و بكل ضمانةٍ ممكنة للمحافظة على حرية التصويت، يصعب جداً ان تكون نتيجته إنعكاساً حقيقياً لرغبات الاهالي، هذا إذا ما كانت لهم أية رغباتهم. ان التعليم لا يزال في طوره البدائي والنُظم الاجتماعية كما في القرون الوسطى او في عصر الإقطاع" وفي النتيجة فإن اكثر الناس، وان كانت لهم آراءهم الشخصية، يتبعون آراء شيوخ عشائرهم او اصحاب الاراضي الذين يعتمدون عليهم في معاشهم. وهؤلاء يصدرون الاوامر التي بموجبها تتحدد مسارات التصويت، والتي تؤثر فيها، كذلك، الخصومات الشخصية و، بشكل ما، المشاعر الآنية والتنافسات العشائرية.....الخ" و هناك إحتمال شديد، من ان الخوف من عقاب الحكومة يؤدي الى التأثير سلباً على قيمة الفائدة المتوخاة. نعم، في الواقع، إن هنالك في القطر، أُناس اذكياء ومتعلمون، في مقدورهم ابداء رأي مبني على أحاسيسهم الحقيقية ومصالحهم الصحيحة. ان جميع الاشخاص من هذه الفئة، ممن كانت لنا فرصة استشرناهم، بمن فيهم كبار اعضاء الحزب المؤيد لتركيا، قد ايدوا إنطباعاتنا الخاصة فيما يتعلق بعدم امكان إجراء إستفتاء، ذي قيمة، يؤدي الى معرفة الرغبات الحقيقية للاهالي. وعليه فالبعثة لا تشير على المجلس باختيار هذا الإجراء. وتعتبر ان الإجراء المقترح، من قبل الحكومة البريطانية، هو الأكثر ملائمةً، والذي يتمكن المجلس، بواسطته، من الحصول على المعلومات التى يحتاج اليها لحسم النزاع. وفضلاً عن ذلك، فان هذه هي الطريقة التي سارت عليها البعثة في انجاز عملها. ومع ذلك، وكما تم التأكيد عليه، في اقسام أُخرى من هذا التقرير، ان البعثة قد جاهدت، خلال بحثها، ان لا تنسى رغبات الحكومة التركية" و لم تهمل وسيلة او فرصة للتأكد من رغبات السكان.

القسم الثالث

إعتبارات حول المسألة المبحوث فيها

هدولاكمدى كتبر

هەوالنامەی کتێب

الفصل الاول

البراهين الجغرافية والقومية) العرقية – م)

1- تحليل البراهين الجغرافية

ان الحكومتين البريطانية والتركية قدمتا، في عدة مناسبات، براهين تنضوي تحت هذا العنوان العام" ونحن بدورنا سنقسمها، في باديء الأمرً، الى ثلاثة اقسام :-

(ا) البراهين الخاصة بوصف الحدين المقترحين

(ب) البراهين الخاصة بالمميزات الجغرافية والجيولوجية والمناخية، التي تربط المنطقة المتنازع عليها بالمناطق المجاورة شمالاً وجنوباً

(ج) البراهين الخاصة بالطرق العامة.

(أ) - وصف الحدين المقترحين.

تبين ان البراهين، لهذا القسم الاول، قد إختلطت بالحجج والآراء العسكرية والاقتصادية وغير ذلك" وهنا سوف نحلل المعطيات الجغرافية فقط:-

1)- الحد الشمالي الذي تطلبه الحكومة البريطانية

في مطالبتها بهذا الحد تذرعت الحكومة البريطانية بالحجج الجغرافية التالية :-

- ان المذكرات البريطانية تصف الجبال الممتدة، على إمتداد الحد المقترح، على إنها جدار حاجز. و إن المساعد الانكليزي، في احد اجوبته على اسئلتنا، يصف الحد بالتفصيل" مقسماً إياه الى أربعة اقسام :

١- ما بين نهري الهيزل والخابور

٢- منطقة القبائل الآثورية، الواقعة بين نهر الخابور ومرتفعات الجيلو

٣- المنطقة الوعرة، الواقعة بين هذه المنطقة وبين نهر شمسدينان

٤- من نهر شمسدينان الى الحدود الإيرانية.

(وقد أُعطيت التفصيلات عن الاقسام ٢، ٣، ٤ فقط)

القسم ١- .....

القسم ٢- هذه منطقة جبلية و أكثر وعورةً، و يتجاوز ارتفاع ذرواتها ١٠،٠٠٠ قدم.

هوولتاقه كيت

ويقطع الزاب الاكبر(الأعلى – م) مجرى له خلال هذه الجبال، مُكونا ممرات ذات جوانب شاقولية، يبلغ عمقها، في بعض الحالات، ٥٠٠٠ قدماً. ان الجبال، بين الخابور والزاب، عبارة عن سلاسل تمتد من الغرب الى الشرق. أما فيما وراء الزاب، فإن إتجاه سلسلة الجبال غير واضح، وحتى الوصول الى قمة " جيلو "" وهنا يتجه إمتداد الجبال من الشمال الغربي صوب الجنوب الشرقي. وتجتاز، هذه المجموعة الجبلية، ممرات قليلة جداً. يوجد ممر واحد فقط، بين جيراموس ودريازر، تستخدمه عشيرة الأتروشي الرُحل" لدى صعودها مع اغنامها، نحو المراعي الصيفية في الجبال. وطريق أُخرى، تقود من ارشيتا، وعلى إمتداد وادي الزاب، الى ليوين وجولامرك" وهذه لا يُمر فيها كثيراً، حتى ولا القبائل الرُحل. و بما انها صعبة جدا حتى على الذين يمشون على اقدامهم، فإن إستعمالها يقتصر على المواصلات المحلية بين القرى الواقعة في وادي الزاب. وهناك طريق اخرى، يستخدمها، أحيانا،البعض من عشيرة الأتروشوي الرُحل، و تمتد خلال جبال " تياري السفلى " و " تخوما "، الى الشرق من الزاب، وحتى المنطقة الكائنة الى الجنوب من جولامرك. أما جميع الطرق الاخرى، فليست سوى مسالك جبلية (نياسم – م) لا تستخدم إلا للمواصلات المحلية.

القسم ٣- تقع هذه المنطقة الى الشرق من " القسم ٢- "، اي في شرق انهار اورامار و راوبار و تشين وفي غرب نهر شمسدينان" وهي تشتمل على جبال متبعثرة تنعطف بإتجاه الحاجز العظيم، المؤلف من ذروات جبال جيلو و سات و جارجلي. لا توجد طريق للقبائل الرُحل تقطع هذا القسم" والمسالك (النياسم – م) القليلة الموجودة، التي تمتد عبر هكذا مناطق وعرة جدا، لا تصلح لمرور قطعان الأغنام.

القسم ٤ - وهي منطقة مهجورة تماماً، ولايقطعها سوى طريقان فقط" وهاتان تقودان من " كاني رش "، عبر ممر "زيني ابردي "، الى " نري "" ومن " رواندوز" الى داخل " ايران " عبر ممر" كادري "، الذي يمر بتماس مع اقصى القسم الشرقي من هذه المنطقة.

إن هذا الحاجز، وعلى الاخص في جهة الشرق، يُشكل حدوداً اقتصادياً وقومياً بين العراق والبلاد الى الشمال منه. و تضيف الحكومة البريطانية بالقول، أنه كان يمكنها ان تطلب حداً اكثر بعداً الى الشمال، إلا ان الاعتبارات العسكرية(الستراتيجية) أكثر أهميةً من الاعتبارات القومية والاقتصادية.

وقد أجابت الحكومة التركية، على هذه الحجة، قائلةً:

✦ إن هذا الخط ليس بالخط المثالي المطلوب، " إذ أن من القواعد الحربية (الستراتيجية) الجلية، أن الجيوش الغازية لا تختار الأراضي الجبلية والوعرة للمرور من خلالها" بل تتبع في سيرها الوديان و مناطق السهول..... "

✦ ان " المنطقة التي يمر منها خط الحد، الذي تطالب به الحكومة البريطانية.....، لا تختلف عن بقية المناطق الجبلية في ولاية الموصل" لاسيما المنطقة الجبلية الواقعة في شمال السليمانية. وفضلاً عن ذلك ان هذا الخط لايتألف من سلسلة جبلية متصلة تشكل حاجزاً ذا أهمية" حيث ان هناك ثلاثة مجاري نهرية كبيرة - وهي الهيزل والخابور والزاب، وعدد كبير من روافدها - تقطعها من الشمال الى الجنوب..... " وبما ان هذا الخط ليس مستجمع سيول يُشكل حداً فاصلاً، ولا يُحدد خط حوض أي نهر، وليست له أية أهمية جغرافية تذكر. علاوة على ذلك، ان الخط المذكور، لا يفصل بين موطن شعبين مختلفين..... "

فالحد الشمالي، الذي تطالب به الحكومة البريطانية، ليس سلسلة متصلة من الغرب الى الشرق" و إنما منطقة عشوائية غير منتظمة تتلاقى فيها سلاسل جبال زاكروس وسلاسل جبال طوروس في ارمينيا. إذا ما نظر من الجنوب، ومن على متن طيارة، الى مجموعة سلاسل الجبال هذه، والتي هي اعلى بكثير من السلاسل الجنوبية وقممها مغطاة بالثلوج، فإنها تعطي، من على بعد معين، إنطباعاً بأنها حاجز. ان مجموعات الجبال، التي يمتد خط الحد على قممها بشكل جزئي، هي اعلى الجبال التي تحيط من الشمال والشمال الشرقي بالأراضي، التي تأخذ بالارتفاع من سهول ميزوبوتيميا (وادي الرافدين = العراق — م)، بشكل متواتر، من التلال الواطئة والسلاسل المتوازية. وأما أبعد نحو الشمال، فإن المنطقة تصبح شاهقة ورؤوس الجبال لاتعلو عن المجموعة الجبلية الاولى التي تكون قسماً منها.

ان الرد الانكليزي المستشهد به، يصف الاقسام الثلاثة، المركزية والشرقية. إننا لم نتمكن من التحقق تفصيلاً، من درجة الملائمة العملية للطرق والمسالك المذكورة. وعلى كل حال، فان وادي الزاب يُعتبر صالحاً لمرور حُشود كبيرة من القطعات العسكرية الجبلية" وإن الوادي نفسه، فيه الآن — او كان فيه- كثافة سكانية عالية نسبياً، في سلسلة متصلة تقريباً، من المجتمعات السكانية، من منطقة " جال " الى "جولامرك".

إن القسم الغربي، الذي لا يصفه الرد الانكليزي بالتفصيل، يتشكل من نهري الهيزل والخابور. والاول، عبارة عن مجرى صغير لا يصلح إلا ليكون حداً تقليدياً فقط، و لمسافة

محدودة ليس إلا. ان الخابور، في أعالي زاخو، يحفر طريقاً له من إلتواءات وسيول متدفقة، جارفة التكوينات الكلسية والصخرية. وفي زاخو، ينفتح الوادي ويتوسع جداً" كما يزداد عرض النهر ويتفرع وتتكون فيه الجُزر. إن زاخو هي منطلق حركة الأكلاك (وهي الأطواف الخشبية التي كانت تستخدم لنقل البضائع من الشمال نحو الجنوب — م)، المحمولة على جلود أغنام منفوخة.

ان ذرى الجبال، تنحدر بصورة رأسية نحو الضفة الجنوبية، و بذا تولد مانعاً جديداً يُضاف الى ما يشكله الخابور" ولكنها مع ذلك تترك ممراً واسعاً، في الجانب الجنوبي من دجلة. أما ضفاف الخابور الشمالية فواطئة.

ان الجزء الجبلي من الحد المقترح، وخاصة الاقسام ٢ ، ٣ ، ٤، بالتأكيد، لا تختلف عن بقية الأنحاء الجبلية التي تفصل ميزوبوتيميا (وادي الرافدين = العراق — م) عن بلاد فارس (ايران)" على انه لايمكن مقارنتها مع الجبال الواقعة في جنوب السليمانية، مثلا " والتي يصل ارتفاعها الى ٦٠٠.١ متر فقط، وجميع سلاسلها تتبع الإتجاه العام للمجموعة، التي تتوج هذا القسم من حدود ايران.

وعليه فالحد، المقترح من قبل الحكومة البريطانية، خط فصل جغرافي جيد" وهو منطقة فصل اقتصادي (ولكن بغير المعنى الذي جاء في المذكرة البريطانية) : ففي الجنوب نرى قطاعاً، ذا وديان واسعة، تنحدر بتدارع تدريجي الى دائرة تلال وسهول منطقة الوصل" وفي الشمال نجد قطاعاً شاهقاً.

ولا يمكن إعتبار هذا الخط فاصلاً، ناهيك عن كونه حاجزاً، عرقياً" وان الخارطة العرقية، المنشورة في عام ١٩١٠، من قِبل الجمعية الجغرافية الملكية" والخارطة التي قدمتها الحكومة البريطانية، كملحق لمذكرتها، تثبتان هذا الامر من النظرة الأولى. ان السكان في مجموعتي الجبال الغربية والشرقية، في الشمال وفي الجنوب، هم اكراد ـ اكراد من عشيرة واحدة او عشائر ذات قربى. ان الحدود التي تفصل هؤلاء الاكراد عن الاكراد من سكان طوروس ارمينيا وشمال ايران هي أكثر بُعداً ـ اي الدجلة العليا، التي لا يمكن عبورها خوضاً ووادي " بتليس " وبحيرة "وان" و بحيرة " اورمية " والجبال الكائنة بين اقصى شمال هاتين البحيرتين (سايكس صفحة ٤٥٢ وصفحة ٧٦٣).

في وادي الزاب الاكبر(الأعلى — م)، شمالاً وجنوباً، يسكن المسيحيون النسطوريون ويعرفون بإسم الآشوريين (الآثوريين — م) وهم مختلفون عن الاكراد.

ان قبائل رحالة مختلفة ـ كـ "ارتوشي" و"هاجان" و"هركي" تعبر هذه الجبال كل عام.

2) -الحد الجنوبي الذي تطلبه الحكومة التركية

تقول الحكومة التركية : " ان الخط الفاصل بين الاناضول والعراق، من وجهتي الطوبوغرافيا والاحوال الجوية، هو خط نهر ديالى ـ جبل حمرين ـ جبل مكحول (جبل فوهول) ـ وادي الثرثار ـ جبل سنجار..... " وفي شمال هذا الخط ولاية الموصل، وهي تشابه الاناضول من جهة المناخ والأُمور الأُخرى والتكوينات الجيولوجية. بينما ولاية بغداد تختلف تماماً عن الموصل وكذلك عن الاناضول. وهذا الخط يمتلك جميع الحسنات التي يفتقراليها الخط المقترح في رد الحكومة البريطانية.

ان المذكرات و الاجوبة البريطانية تنتقد الحد المقترح من قبل الحكومة التركية" وتصف جبل حمرين ومكمله جبل مكحول، كما يلي: (سلسلة من التلال، غير ذات شأن و قليلة الاهمية، لا تصلح كثيراً لتكون حاجزاً)

و(ليست سلسلة جبلية عظيمة، بل سلسلة من الكثبان المتحدرة).

جواباً على ذلك، تقول الحكومة التركية " ان سلاسل الجبال، المنوه عنها أعلاه، ليست كما تذكرها المذكرة البريطانية، بأنها عبارة عن سلسلة من الكثبان المتحدرة" بل، بالعكس من ذلك، تكون خطاً متصلاً من المرتفعات في قطاع، لايكون سوى مستوياً لولاها. وفي النتيجة هي حاجز يصعب قطعه.

تضيف الحكومة التركية بالقول، أن نهر ديالى مجرى كبير يليق بأن يكون حداً مناسباً. فضلاً عن ذلك، ان للخط المقترح، من قبل تركيا، ميزةً تفضيلية، ألا وهي التطابق، في كل نقطة تقريباً، مع الخط الفاصل بين المناطق التي اكثرية سكانها خليط من الترك و الكرد، وبين المناطق التي اكثرية سكانها من العرب.

إن الحقيقة تقع، في مكان ما، بين وجهتي النظر هاتين، اللتين تعوز كل منهما الدقة.

ومن أجل الدقة التامة، يتوجب علينا ان نستشهد بخير المراجع المعتمدة، التي تصف هذين الجبلين.

يصف إي. أيج. باسكو ، أيم. أي. ، دي. أس سي. ، أيف. جي. أس.، مدير المسح الجيولوجي في الهند، الذي قام بالمسح الجيولوجي في هذا القطاع، خلال شتاء ١٩١٨-١٩١٩، لحساب الحكومة البريطانية" هذه التلال على الوجه التالي :

" جبل حمرين سلسلة طويلة ضيقة تبرز من السهل الرسوبي..... يتراوح عرضها بين ميلين وميلين ونصف. وإرتفاع أعلى نقطة من جبل حمرين يبلغ ٦٠٠ قدماً، عن مستوى سطح النهر" بينما ارتفاع اعلى نقطة من (جبل) مكحول يبلغ ٨٠٠ قدماً- بإستثناء وادي (نهر) دجلة. ان هذا القطاع من السلسلة، فضلاً عن كونه متواصل، فإن خط قممه يتبع عن قرب تماوج الطبقات التحتية التي تتألف منها، والنتيجة انها تشكل خطاً متصلاً وخفيف التماوج، في الافق. الارض متقطعة، بصورة كبيرة، بالانهار" والمشي فيها متعب، ولكن ليس صعباً، وذلك نظراً الى رخاوة طبقاتها. تحتوي الصخور، في مركزها، على طبقات كلسية..... ومحاطة من الجانبين... بسلسلة تتألف من صلصال احمر وحجر رملي، وتصبح تدريجياً احجاراً رملية وكتلا صخرية. ان خط سلسلة حمرين/ مكحول، غير متناسق التركيب" اذ ان الضلع الكائن في الجنوب الغربي

اشد انحداراً من الضلع الكائن في الشمال الشرقي ".

ويقول لوفتس، الذي هو اقدم ولكن يستشهد به كثيراً في الكتب الجيولوجية، في وثيقة بعنوان : "جيلوجيا أجزاء من الحدود التركية - الفارسية (الإيرانية) " نشرتها (المجلة الجغرافية الفصلية، عام ١٨٥٥) ما يلي :

" ان سلسلة الصخور الرملية، من بلاد فارس (إيران)، تمر الى الشرق من مندلي وترتفع الى السلسلة العالية المعروفة بحمرين او التلال الحمر (نسبة الى لون الصخور الرملية)" وهذه تقطع نهر ديالى..... وتقطع دجلة عند خط عرض ٣٥°-٠٦َ..... وتنتهي، على ما اعلم، في الصحراء الى الجنوب الشرقي من اطلال الحضر ".

ويقول كريك﴿ سيرنك — م ﴾، وهو مرجع قديم آخر(في دراسة بعنوان: دراسة فنية لسيرنك - ١٨٧٥):-

" بالرغم من أن هذه السلسلة، تُقطع في اعلى نقاطها بمجرى نهري ديالى والعظيم، فإنها تكون سلسلة واحدة تمتد من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي" وهذه الانهار، في جريانها، تُحدث فيها ممرات ضيقة وعرة و غير مطروقة جزئياً..... ولكن، مع ان هذه السلسلة تظهر، عن بُعد، وكأنها جرف متصاعد واحد، فإننا نلاحظ، في كل مرحلة من مراحل تسلقنا، الأراضي وهي متقطعة جداً بخطوط طويلة من التلال والوديان ومضائق جانبيه، يتناثر فيها الحصى الذي يغطي الصخور الرميلة الحمراء- وهذه هي الصفة الجيولوجية الرئيسة في تلك الأنحاء. في عدة اماكن يمكن مشاهدة طبقات من الصلصال الازرق..... عند تفحص الأمر، بشكل أدق، يبدو أن هذه الجبال تتكون من

عدد من السلاسل الصغيرة، التي يتراوح إرتفاعها ما بين ٨ الى ١٠ أمتار" وبُعد الواحدة عن الأُخرى ما بين ١٥٠ الى ٢٠٠ متر..... و يلاحظ أن أغلب المنحدرات الخفيفة قد تهاوت في بعض أجزائها، وبانت من ذراها الطبقات المختلفة من الصخور الرملية. أما الى الشمال، فإن تشكيلات هذه التلال تصبح أكثر إستدارة. تجدر الإشارة، هنا، الى أن المنحدرات التي تنحدر صوب نهر دجلة، فقط، هي التي تقطعها وديان صغيرة متحدرة "وتبرز مميزاتها من خلال كونها جرداء تماماً (المنحدر الشمال-غربي لجبل مكحول). بينما نجد بأن المنحدرات، على الجانب الآخر، متموجة نوعاً ما او حتى ملساء" وتحتوي على مراعي جيدة (المنحدر الجنوب-غربي لجبل مكحول). وتبين أن الإرتفاع، عند الممر، كان ٢٦٠ متراً" وبذا لا يُعتبرجبل حمرين، جبلاً بالمعنى الصحيح. ومع هذا، وكما سبق وأن بينت، أنها تشكل المرحلة الأولى من الأراضي التي تأخذ بالإرتفاع التدريجي كلما تقدمنا نحو الشمال ".

يصف " بلانكنهورن "، مؤلف المجلد الموسوم ((سوريا – شبه الجزيرة العربية – وادي الرافدين "العراق" - : في الكتاب الكبير لجيلوجيا المنطقة- ١٩٠٠)) جبل حمرين على الوجه التالي :

" في أسافل السلسلة الإيرانية، بطياتها و وديانها، هناك عدة سلاسل جبلية تمتد بزاوية حادة بإتجاه نهر دجلة" وبالأخص جبل حمرين، والمكون من صخور رملية وكتل متنوعة ونوع من الكلس (الجبس) ".

إن أحد أكثر دارسي هذه البلاد معرفة بها هو- الكابتن أيف. آر. ماونسيل، والذي كتب في مؤلفه: (حقل نفط وادي الرافدين (العراق)، المنشور في " المجلة الجغرافية " في أيار ١٨٩٧) :

" إن جبل حمرين يمثل علامة بارزة، إبتداءاً من شمال مندلي، ليمتد نحو الشمال – الغربي حتى يتلاشى في السهل وراء نهر دجلة بالقرب من قلعة الشرقاط. ويرتفع الى ٦٠٠ قدم فوق السهل " وهو مكون، في غالبيته من الصخور الرملية وكتل صخرية متنوعة."

لقد تمكنا من مشاهدة الجبلين موضوع الإستفسار، مرةً من السيارة ومرتين من الجو " كما تنقلنا على طول السفح الجنوب غربي لجبل مكحول وتقدمنا حول نهايته الشمال غربية " وبمقدورنا، لو إقتضت الحاجة، أن نشهد على دقة هذه البيانات.

سوف نشير، لاحقا ً، بالعلاقة مع وصفنا العام لمنطقة الموصل، الى البراهين التي وردت الإشارة فيها الى تلك المرتفعات كحدود مناخية و جيولوجية. كل ما نحتاج إليه هنا هو الإشارة الى أنه، من الوجهة الجيولوجية، لا يمكن إعتبارجبلي حمرين و مكحول يشكلان حدودا ً، بأي شكل من الأشكال" كما تقول به الحكومة التركية. تقع جميع الممرات، المكونة من الصخور الرملية، ضمن نفس التراكيب – إن السهل الرسوبي لوادي الرافدين

القديم محشو بالكلس، والذي يمتد، بنفس المظاهر الخارجية، الى ما وراء نهر دجلة، من جانب، ومن الجانب الآخر الى أواسط سهل أربيل.

كما لا يمكن، من الوجهة المناخية، إعتبار أن ما إرتفاعه ٢٠٠ متر، والذي يفصل منطقتين لهما عين المستوى من الإرتفاع (١٧٠)، مانعا ً. إن مظاهر التخطيط الفيزياوي و الأرض والنبات تبين أن المنطقة عبارة عن متدرجات من الطين والكلس، حيث تتكون المزروعات من نباتات جُذمورية (ذات سيقان تشبه الجذور – م) صلبة وشجيرات شوكية- وهي متشابهة، في باديء الأمر، على كلا الجانبين. ولا يتبدل مظهر الأرض، إلا تدريجيا ً، كلما تقدم المرء صوب الجبال. إن من الصعوبة تثبيت حدود طبيعية هناك.

إن جبل حمرين لا يُشكل حدا ً طبيعيا ً، وإنما مجرد خط محدد بوضوح في السهل. لقد إعتبر، في بعض الأحيان، كخط فاصل بين منطقتي وادي الرافدين (العراق) السفلى و العليا، وسيتم تفسيرالإختلاف هذا لاحقا ً. إن الحدود الحقيقية، من الناحية التشكيلية والجيولوجية، تقع أبعد الى الجنوب – أبعد من تكريت قليلا ً. أما إذا أُريد تثبيت حدودا ً، على أساس المناخ، فإن قره جاو داغ – وهي سلسلة أكثر إرتفاعا ً(بقمم يبلغ إرتفاعها ما بين ٨٠٠ – ٨٧٠ متر فوق مستوى سطح البحر " وبمعدل إرتفاع ما بين ٤٥٠ – ٥٥٠ متر فوق مستوى السهول المحيطة) – يمكن أن تبدو حاجزا ً أكثر وضوحا، بين السهول المتدرجة لمنطقة الجزيرة، من ناحية، وجبال كردستان والسهول المزروعة الممتدة على طول أسفل سفوحها، من الناحية الأُخرى.إن من المعلوم جيدا ً أن تساقط الأمطار الى شمال شرق قره جاو داغ يفوق نظيره الى الجنوب الشرقي. أما من الناحية التأريخية، فإن جبل حمرين وإمتداده – جبل مكحول – لم يكن، على ما يبدو، يحظى بأية أهمية " وأقل من ذلك إعتباره حدودا ً. فلم يرد ذكرهما في التأريخين الآشوري أو البابلي بإعتبارهما حدودا ً (للدولة – م) الآشورية. إن هذه الحدود، التي كانت دائما ً غير محددة و متقلبة، كانت، بشكل عام وغالباً، تمر على خط تكريت، عندما كانت القوات الشمالية والجنوبية

متوازنة تقريباً. ولا يكون هذين الجبلين فاصلاً عرقياً، كما سيتضح فيما بعد، لدى تحليلنا الحجج العرقية.

وعليه فان جبل حمرين وجبل مكحول، لتكوينهما خطاً مستقيما متصلا، يمكن اتخاذهما حداً اتفاقياً جيداً في الصحراء. وهما، خاصة في الوقت الحاضر، يكونان احسن الحدود الطبيعية" ولكنهما أبعد من أن يكونا حداً صريحاً.

* * *

بموجب الخرائط، المقدمة من قبل الحكومة التركية، الى المجلس، فإن خط الحدود الذي تطالب به تركيا يمر على طول الجهة الجنوبية من جبل مكحول - ولكن ليس من على القمة" ثم يجتاز نهردجلة ليتبع قمة جبل حمرين الى أن يصل بالقرب من نهر ديالى. وهنا يمر الحد المقترح من ما وراء الحد الجنوبي، السابق، لولاية الموصل، و حول المنحدرات الجنوبية لتل آخر، منفصل بعض الشيءعن جبل حمرين" ومن ثم يتصل بنهر ديالى ويتبع مجراه نحو الشمال الشرقي.

ان هذا الخط مؤشر على صفحة خانقين من الخارطة المقدمة الى المجلس" أما على الصفحة التالية (خارطة السليمانية)، فلم يؤشر هذا الخط سهواً. وبذا فإن موقعه غير واضح تمام الوضوح. وعلى كل حال، تتبقى هناك مساحة من الأرض يبلغ عرضها ما بين ١٠- ٢٠ كيلومتراً وطولها ٨٥ كيلومتراً، على خط مستقيم بين ديالى والحدود الإيرانية" ولايمكن الوصول الى بعض أقسامها، من العراق (الخارطة— ٢). لايمكن اعتبار خط ديالى حداً مناسباً. ان ضفاف النهر، في أماكن معينة، كثيفة السكان بشكل بيّن" كما لا يمكن القول بأن للنهر إتساعا ذوا شأن في أعاليه- التي نحن نتدارسها الآن- كما يوجد فيه العديد من المخاضات. إذا ما قارنا هذا الحد مع الحدود الفارسية (الإيرانية) السالفة، فإن الأخيرة، وبالرغم من عدم إمكان القول بحقيقة كونها تشكل حدودا جغرافية جيدةً فإنها، على كل حال، أفضل من خط نهر ديالى.

أما من الجانب الآخر (الغربي) فيتصل الخط بوادي الثرثار" وهذا يمثل اعرض واوسع الوديان التي تنحدر من مرتفعات سنجار" وبهذه الكيفية، يجوز اتخاذه كخط حد (حدود — م) تقليدي في صحراء- اذ ان الصحراء نفسها تعتبر منطقة فصل. لم يؤشرهذا الخط على صفحة سنجار في الخارطة المقدمة. تجدر الإشارة هنا الى انه، لو تبع هذا الخط، خط الذروة لهذا الجبل، المكون من الصخور الكلسية المغطات بحجر الصوان، فإنه سوف يقطع طائفة اليزيديين، التي تزرع المنحدرات الجنوبية على جهتي الجبل، ويقسمها الى قسمين.

(ب)-الاحوال الجغرافية والجيولوجية والمناخية، التي تربط المنطقة المنازع فيها بالمناطق المجاورة.

١) - الإعتبارات الجيولوجية والمناخية

ان الملاحظات الجغرافية، التي وضعناها ضمن مجموعة ثانية، قد بُنيت على أساس طبيعة المنطقة المنازع فيها وعلاقاتها بـ وتشابهها مع المناطق المجاورة" اي وادي الرافدين (العراق) الاسفل و" الاناضول "، وهذه كنية استعملتها الحكومة التركية (بشكل خاطيء، من الوجهة الجغرافية) للدلالة على كافة انحاء الجمهورية التركية.

سوف نعود الى حجة الحكومة التركية، القائلة بان المنطقة المنازع فيها تشابه الاناضول، من الوجهة المناخية والاحوال الجيولوجية" بينما هي تختلف تماما عن ما لولاية بغداد.

إن الحكومة التركية لا تورد خلاصة الملاحظات، بل تكتفي بإيراد حقيقة واحدة، تتعلق بالحالة الجوية، من أجل إثبات هذه الحجة - وهي عدم مصادفة نخيل، بعد اجتياز خط تكريت — كفري.

ان ايراد البراهين الجيولوجية هنا، جاء في غير محله" إذ أن، من الوجهة الجيولوجية، تعتبر جميع ولاية الموصل منتمية الى المجموعة الجبلية التي تحد ايران من الجنوب الغربي - وهي المجموعة الجبلية التي تسمى عادة باسم جبل (زاكروس). وهي تشغل قسماً من السفوح الجنوبية الغربية من هذه السلسلة، و مؤلفة من صخور طباشيرية، وخصوصاً تكوينات كلسية" وقسم من سفوحها مؤلفة من تكوينات كلسية مميزة، والتي تبتديء من جزيرة ابن عمر، ومن المحتمل، أنها تمتد الى بلوجستان (بلوشستان — م)" بل وحتى أبعد من ذلك. و على أي حال، فإن هذه المجموعة تمتد نحو الغرب والجنوب الغربي حتى نهر الفرات" ولكنها، هنا، تتغطى بالرواسب التي نوهنا عنها أعلاه. أما في شمال الموصل، فإن تركيبات الجبال الشاهقة معقدة جداً" صخور نارية و احجار مرقشة و صخور بلورية، وصولاً الى السلاسل الآتية من الجنوب الغربي" فلا علاقة بين ذلك وبين سهول العراق، المؤلفة من طبقات متماوجة بعض الشيء.

ان بيانات المذكرة التركية اقرب قليلاً الى الحقيقة، لو نظرنا الى المسألة من الوجهة المناخية" وإذا كانت الحكومة التركية تقصد ان تصف، بشكل غير مباشر وبالاشارة الى الطقس، تشابه وإختلاف إسلوب حياة السكان" لكانت اقرب الى الحقيقة، وأكثر قرباً" لو كان القصد من كلمة " الأناضول " أن تعني، منحدرات الجبال التي تحيط شمالاً بالسهول

العليا من شمال وادي الرافدين (العراق). ولكن لو كان هذا قصد الحكومة التركية لبينته او، على أية حال، لإستعملت كلمات تتطابق مع دلالات جغرافية واضحة.

ان البراهين المناخية وحدها، لا قيمة لها. إن الرصدات العلمية، من القلّة بحيث لاتمكنا، بأية درجة من الدقة، البحث في مناخ ولاية الموصل. ان الرصدات المعدودة التي أُجريت، حتى الآن، تشير كلها الى مدينة الموصل نفسها. ان الطيارين البريطانيين كانوا قد إنشغلوا لأربع سنوات في عمل رصدات تفصيلية " ولكن لم يُنشر الا القسم القليل منها، وهي ليست لفترات طويلة بما فيه الكفاية.

أن من الطبيعي أن تكون للمنطقة مشابهة مع جميع الدول المجاورة. برد قارس في الشتاء وفي الاقسام الجبلية منها تهطل الامطار بغزارة. وهذه احوال مشابهة لاحوال جزيرة ابن عمر و ماردين و ديار بكر ونواحي اورفة - اي المنحدرات الجنوبية من جبال طوروس الأرمينية، التي تنفرج، كتلال الموصل ذات الأحراج، بإتجاه السهول شبه الصحراوية لأراضي سوريا وجزيرة العرب. ولكن لها كذلك احوال جوية كثيرة مشتركة مع العراق، مثل شدة الحر في الصيف التي تزداد، كما هي الحالة في الصحراء المجاورة، بسبب المناخ القاري للبلد. لايمكننا الخوض تفصيلا في بحث المسألة" بل أفضل ما يمكننا القيام به، هو شرح الطبيعة المتباينة للبلاد " وذلك بمقارنة المعدلات السنوية لدرجات حرارتها " وهي: في بغداد ٢٤,٣، الموصل ٢٧,١، اورفه ٢٧,٨، ديار بكر ٣١,٤ سنتغراد(درجة مئوية — م). ان هذه التباينات، التي تزداد على الارجح في اوج ادوار التبدلات المناخية، تولد في الغالب تأثيرات فجائية وكارثية على المزروعات. اما حجة الحكومة التركية، بشأن النخيل، فبإمكاننا أن نورد مقتبساً عن العالم النباتي النمساوي، البارون هندل مازتي، الذي هو حُجة في هذا الموضوع" وقد درس هذه الناحية درسا متعمقاً" فإنه يذكر، انه قبل بضع سنوات كان يوجد نخيل حتى الموصل شمالاً " ولكن قتلها شتاء إشتدت برودته بصورة استثنائية. وقد شاهدنا بأنفسنا بان في شتاء ٢٤ — ١٩٢٥ القارس قد ذوت أشجار النخيل في كركوك واشجار البرتقال في اربيل.

وخلاصة القول ان منطقة الموصل، مع مراعيها شبه الصحراوية غربي نهر دجلة" ومع سهولها الريانة الغرينية، وبالتالي، الأكثر خصوبة، في الجانب الشرقي" ودائرة تلالها وجبالها المحيطة، تشكل ساحة إنتقالية" او هي خليط من الساحات المناخية لجبال زاكروس و وادي الرافدين (العراق) الاسفل وصحراء سوريا- جزيرة العرب والمنحدرات الجنوبية لجبال طوروس ارمينيا — وهي منطقة يمتلك مناخها بعض صفات مناخ البحرالابيض

هدى للطباعة والكتب

المتوسط. إن ميزتها الرئيسة هي التباين بين الجدب الشديد في الصيف والموسم البين جداً لأمطار اواخر الشتاء والربيع. وخصائصها هذه، تتوضح من خلال الحالة الظاهرية للإقليم، اكثر من ما يُظهره الاختلاف في كمية هطول الامطار.

ومهما كان الأمر، فإن للمنطقة المنازع فيها تشابهات مع المنحدرات الجنوبية لجبال طوروس الأرمينية (نصيبين وماردين وحتى اورفا) اكثر من ما مع المناطق المجاورة الأُخرى.

٢)- مسألة إسم " العراق "

ان المسألة الاخرى التي غالباً ما كان يطرحها الطرفان على بساط البحث، ألا وهي مسألة اسم المنطقة.

وقد خاض عصمت باشا في هذا البحث، حينما قال بان ولاية الموصل لم تكن من ضمن العراق – العربي" بل كانت تشكل جزءاً من الجزيرة. وفي مذكرة لاحقة أضاف: ان الحكومة، حتى في الازمنة الاخيرة، لم تعتبر أن ولاية الموصل تشكل جزءاً من العراق. ان المعاهدة الفرنسية – البريطانية، لعام ١٩١٦، المعروفة بمعاهدة سايكس- بيكو، تفصل الموصل عن العراق وتضعها في القطاع الفرنسي. أما في المطالب (الخاصة بكردستان) المرفوعة من قبل شريف باشا عام ١٩١٩، بدعوة من قِوى الحلفاء، فإن الموصل افصلت عن العراق... أن سكان الموصل لم يعتبروا انفسهم، مطلقاً، من قاطني العراق.

دعماً لبراهينها ولبيان ان ولاية الموصل جزء من الاناضول، فإن الحكومة التركية، تستشهد بدائرتي المعارف البريطانية والفرنسية.

وبالمقابل، فإن الحكومة البريطانية تورد الشروح والتفاصيل الآتية:-

"قال اللورد كرزون، في لوزان، ان " ميزوبوتاميا "(وادي الرافدين- م) بأجمعها إحتلت من قبل الجيوش البريطانية خلال الحرب العظمى (الحرب العالمية الاولى – م)... ومع هذا، فبعد ذلك بقليل سُميت بإسم العراق، نظراً الى ان هذا الاسم مألوف اكثر بين الاهالي" ويطلقونه على البلد الذي نسميه نحن (ميزوبوتاميا) "

اوردت الحكومة البريطانية في جوابها على المذكرة التركية، التفسير الآتي ايضاً:-

" ومع كل ذلك، فمن الواجب أن نبين إن الإسم الحديث للعراق مشتق من إسمي العراق العجمي(الفارسي – م) والعراق العربي، اللذين كانا قيد الإستعمال في نهاية القرن الحادي عشر" والاول منهما، كان يضم قسماً عظيماً من فارس الحديثة (ايران) وجزء من ولاية الموصل... ".

وربما يكون من المفيد الاشارة الى منشور(تعميم - م) الطابو (دائرة التسجيل العقاري – م) التركي، الصادر بتأريخ ٥ صُفر ١٣١٠هجرية (الموافق ١٦ تشرين الاول ١٩٠٨)، والذي جاء فيه، بكل صراحة، ان شهرزور داخلة ضمن العراق. ان المنطقة الادارية التركية المعروفة بـ "شهرزور" كانت تشتمل على مناطق كركوك ورانية واربيل وروانـدوز وكوي(كوي سنجق – م) وكفري" وجميعها، الآن، داخلة في ولاية الموصل...

"وقد تهتم البعثة، بعض الإهتمام، اذا ما علمت ان الخارطة، التي رفعها المندوب العثماني في ارضروم في ١٨٤٨ الى هيئة تحديد الحدود الفارسية – العثمانية، قد اشارت الى ان روانـدوز واربيل والسليمانية واقعة ضمن حدود ولاية بغداد" حيث كانت (ولاية بغداد – م)، في ذلك الوقت، متحاددة مع ولاية وان ".

هناك أربع مسائل رئيسة مطروحة للبحث :-

– ما هي المناطق التي كانت معروفة، في مختلف الازمان التأريخية، بأسماء " العراق " و"العراق العربي " و " العراق العجمي " (الفارسي- م) ؟

- ماهي الأسماء التي كانت تطلق، غالباً، على المنطقة المتنازع عليها ؟ اوعلى بعض اقسامها ؟

- هل كان إسم " العراق "مألوفا محليا ً؟

- ماهي المنطقة المسماة أو كانت تسمى " ميزوبتاميا " (ما بين النهرين – م) ؟

وفي سبيل الوقوف على حقيقة المسألتين الأوليتين، راجعنا مؤلفات أوائل المؤرخين والجغرافيين العرب، وقائمة طويلة من الخرائط العربية والمئات من الخرائط الاوربية، الموضوعة بين القرن السادس عشر والقرن العشرين، و كتب الرحلات في كل دور من الادوار ومؤلفات موثوقة في الجغرافية وكتب الجغرافية، التي تدرس في المدارس الثانوية العربية في مصر.

وقد وجد اسم العراق، في الخرائط التي رسمها جغرافي مجهول " الخوارزمي " (٨٤٥) ميلادية، الموسومة " الطبلة المأمونية " ﴿ إن العلامة " الخوارزمي " أشهر من أن يُقال عنه جغرافي مجهول - م ﴾، وخرائط بنيامين بن حنا (١١٦٠-١١٧٣ ميلادية) وابو الحسن نور الدين إبن سعيد (١٢٧٤ ميلادية)" مكتوباً فوق المنطقة الواقعة في جنوب بغداد الى جهة شط العرب" بينما أُطلق على مناطق شمال " وادي الرافدين "، الواقعة ما بين النهرين، اسم (الجزيرة). ولا وجود لأي خط يفصل ما بين هاتين المنطقتين" بينما لم يُطلق اي اسم على الارض المنازع فيها. و أما في خرائط ابو ريحان البيروني (١٠٣٠) والخريطة

المسماة " طبلة روجريانه " (١١٥٤ ميلادية) وخرائط اسماعيل ابو الفدا (١٣٣١ ميلادية) وابو الحسن علي بن عمر (١٢٣٠ ميلادية) وابن سعيد المغربي(١٢٧٤ ميلادية) وأحد مؤلفي الفرس من القرن الثالث عشر، لم يُذكر اسمه، (وقد تكرر طبعها مع البقية من قبل ليلوفل)، فقد أُطلق اسم العراق على نفس المنطقة التي سماها بها المؤلفون الثلاثة المتقدم ذكرهم. هذا من جهة، ومن الجهة الاخرى، فقد أُدخلت المنطقة المتنازع عليها، ضمن " الجزيرة "" ورُسم حد تقريبي ما بين هاتين المنطقتين على طول خط هيت-سامراء، او على إمتداد " السد الميدي "" وهو، على كل حال، ممتد الى جنوب تكريت. وقد جُعل " السد الميدي " كحد بينهما، ايضاً، في خريطة نصر الدين الطوسي (١٢٦١ ميلادية) المعدلة من قبل "علوبك" في (١٤٣٧ ميلادية). فنظراً الى هذه الخريطة تدخل الموصل واربيل في ضمن الجزيرة" ولكن أُطلق على الاقسام الجبلية للمنطقة المنازع فيها، ومن ضمنها تكريت ايضاً، إسم " ارمينية "" واطلق على هذه المنطقة الجبلية في الخرائط القديمة التي وضعها كل من ابو الحسن بن يونس المصري (١٠٠٨ ميلادية) وابو اسحق ابراهيم ابن الزكالة (١٠٧٥ ميلادية) اسم " الجبل ". أما أسم " الجزيرة " و" العراق " فقد ذكر، في هذه الخرائط، في نفس المحل الوارد في الخرائط الأُخرى. وتمتد " خريطة العراق "، المعدة من قبل الإصطخري المشهور(١١٧٣ ميلادية)، و المحفوظة في " غوتة "، شمالاً حتى تكريت" حيث تدخل الاخيرة في ضمنها. وقد ذكر، بجلاء، ما نصه : " ان العراق يمتد من حدود تكريت الى عبادان، الواقعة على الخليج الفارسي ".

ومهما يكن من الامر، فلا ينبغي ان يُفهم مما تقدم، ان كافة الاماكن الداخلة في الارض المنازع فيها، والواردة في كافة هذه الخرائط، قد جُعلت خارج مكونات العراق، بصورة صريحة ومحددة" وان كان الامر كذلك في معظم الخرائط.

وقد كان لإسم " العراق "، في زمن الخلفاء، معنى آخرأيضاً على ما يظهر" فقد وصف " المقدسي "، في حوالي سنة (٩٨٩)، العراق وأعطى قائمة بأسماء المدن" حيث كانت جميعها تحكم من العاصمة سامراء. نجد في هذه القائمة، تكريت والسن (وهما تقعان في موضع قلعة الشرقاط الحديثة، تقريباً) في الشمال. اما العلامة " المسعودي " (٩٥٦) فهو اكثر صراحة من غيره" فقد جاء في الصفحة ٣٦ من كتابه " التنبيه " : ان " العراق " يشتمل على البلاد التي يتلاقي فيها دجلة والفرات وما يجاورهما من الاراضي" ويضم، كذلك، في ضمن " السواد " البلاد المحصورة بين الزابين، والكائنة في ما وراء سامراء" ويمتد حتى حدود " السن " و" تكريت " مع القسم من منطقة هوليوان

(هولير؟ = اربيل – م)، المقارب للجبال، وذلك الجزء من منطقة " هيت "، المقارب للفرات..... ((هذا المقطع مترجم، في الأصل، من النص العربي)) (أي من كتاب " التنبيه " المشار إليه أعلاه – م).

فنظراً الى ما ذكره هذا المؤلف فإن " العراق "، في ذلك الحين، لم يحتو على البلاد الواقعة ما بين تكريت والخليج الفارسي فحسب" بل احتوى ايضا على شريط من الاراضي الممتدة نحو الشمال فيما بين الجبال والصحراء، وكلاهما، على ما يظهر، لم يكونا يدخلان في ضمن العراق. وهذا الأمر، لايمكن تفسيره الا اذا افترضنا ان قطعة الارض المبحوث فيها تمثل الارض المزروعة" وصولاً الى الأراضي الواقعة بين الزابين، والمحصورة بين السهول الفسيحة للصحراء والجبال الوعرة. ان اسم " السواد "، كان يطلق على منطقتين مختلفتين، وهما – " البلقاء " و" العراق " – كما كان مستعملاً ايضا، وبشكل أكثر عمومية، لتمييز الاراضي المزروعة (حيث كانت تربة تلك الاراضي تقلب بصورة مستمرة، وعليه فقد كان لونها داكن أكثر وأقرب الى السواد) عن الاراضي غير المزروعة.

اما " السن " (بيراموزا – أو- باريما) فهو ايضا،على ما ذكره " الحزومي "، الذي إستشهد به "ياقوت" (ياقوت الحموي – م)، مكان في العراق. وقد ذكره الاصطخري على انه من ضمن الجزيرة، ويقول ابن الفاجي وابو الفدا وابن رسته، انه داخل في ضمن منطقة الموصل" وهؤلاء، المؤلفون الثلاثة، يعتبرون أن تكريت من جملة الاراضي التابعة للموصل، ولذلك فانها تدخل في ضمن منطقة الجزيرة. وبناءً على ما ذكره ابو الفداء، الذي نقل عنه القلقشندي، فإن الحدود ما بين الجزيرة والعراق هو " نهر الإسحاقي" الواقع في اقصى نقطة من شمال القنوات الكبيرة" كما ويعتبر البكري، ايضاً، ان كلاً من الموصل وتكريت، من اعمال الجزيرة" ويقول " هو فضل الله " (١٣٤٨ ميلادية)، ان بغداد هي عاصمة العراق" وأما الموصل فعاصمة الجزيرة. بينما يقول القلقشندي (١٤١٨ ميلادية)، ان العراق، يحده من جهة الشرق الجبل ومن الشمال الجزيرة، وانه يمتد من حديثة (وهي على مقربة من شمال تكريت) الى عبادان.

وإننا سوف نذكر، زيادة على ما تقدم ذكره في هذا الباب من المصادر التأريخية الأصيلة، الملاحظات التي ابداها المسيو " سترانج "، حول هذه المسألة، في كتابه المسمى (بين النهرين " العراق " و فارس " إيران "، تحت حكم المغول في القرن الرابع عشر للميلاد) المنشور ضمن رسالات "الجمعية الاسيوية " (المجلد الخامس). في عام ١٩٠٣.

كان لفظ العِراقَيْن، في باديء الأمر، يُطلق حصراً على مدينتين عظيمتين وهما الكوفة والبصرة. وعندما صار الامراء السلجوقيون يُلقبون بعنوان "سلطان العِراقَيْن"، أُطلق الاسم على كلا الإقليمين " ولكنه كان اطلاقاً عامياً سوقيا ً، ليس في محله، كما جاء على لسان " ابو الفدا ". وهكذا اصبح لفظ العِراقَيْن، في مبدء العصر السلجوقي، يُطلق على الاقاليم القديمة " لميديا " وجنوب " ميزوبتاميا " (وادي الرافدين).

وقد كانت الحدود الفاصلة، ما بين العراق والجزيرة، تتباين بإختلاف العصور" ففي العصر العباسي كانت، بصورة عامة، تمتد من الانبار، الواقعة على نهرالفرات، الى ان تصل تكريت الواقعة على دجلة. اما في القرن الرابع عشر، و في زمن " حمد الله " صاحب كتاب (نزهة القلوب)، الذي درسه المسيو لو سترانج بصورة جدية" فقد تجاوزت الحدود موضعها، ممتدة نحو الشمال" إذ إمتدت من موضع إلتقاء الفرات والخابور، لتصل نقطة على نهر دجلة، لاتبعد كثيراً عن جنوب موضع تلاقيه مع الزاب الاصغر(الأسفل). وقد كانت كل من " تكريت " و" حديثة " و" داقوق "، داخلة في ضمن العراق. وكانت هذه المرحلة تقع بين زمني الفتحين المغوليين.

و إذا ما نظرنا الى خريطة " لو سترانج "" التي تشير الى ما كان معروفاً، في القرن الرابع عشر، فاننا نجد ان اربيل والموصل وعمادية وموش داخلة في الجزيرة" وان عانة وتكريت وداقوق داخلة في العراق. اما "كردستان "، فتتكون عموما ً من المنحدرات الشرقية (الفارسية) للجبال فقط.

بين " لو سترانج " في كتابه ((بلدان الخلافة الشرقية))، المطبوع في سنة (١٩٠٥)، و هو مؤلفه الأكثر أهمية، الخلاصة التالية للافكار المتعلقة بزمن الخلفاء -العصر الذهبي للعرب في " ما بين النهرين ".

((قسّم العرب وادي الرافدين (ما بين النهرين) الى إقليمين. كان الإقليم الادنى- الاراضي الرسوبية في بابل القديمة – يسمى " العراق "، ويقع أسفل الخط الواصل ما بين الفرات و دجلة بالقرب من مصبهما. أما السهول الصلبة والصخرية، في الشمال، فكانت تدعى بـ " الجزيرة "" وتعرف الجبال المشرفة على تلك السهول بـ " الجبل ". وكان القسم الغربي من تلك البلاد الجبلية يُسمى " كردستان "، حيث تمكن الكرد من ان يحصلو على درجة من القوة والشهرة. وقد حدث، قرب انتهاء العصور الوسطى، ان احدهم اساء تسمية " الجبل " و دعاه بـ " العراق العجمي "، (ومعناه - عراق الاجانب).

اما " الجزيرة "، التي سماها " المقدسي " اقليم " عاقور"، فكانت بشكل عام تنقسم الى ثلاثة اقسام :- "ديار ربيعة" و"ديار مضر" و"ديار بكر"" وكانت كل من " الموصل " و" الرقة " و" آمد " (وهي الآن " ديار بكر")، على التوالي، عواصم لتلك الأقسام الثلاثة)).

وقد ذكر الجنرال " هوتوم شيندلر" في كتابه الصغير الموسوم (العراق الفارسي الشرقي)، الذي نشرته " الجمعية الجغرافية الملكية " في سنة (١٨٩٦)، الصورة التأريخية، الآتي ذكرها، بخصوص أقاليم " العراق العجمي " (الفارسي أو الأجنبي — م) :-

((كان القسم الاعظم من الاراضي، التي سميت من بعد ذلك " العراق العجمي "، تدعى " فهلو" او "بهلو" - أي (البلاد الجبلية)، وذلك قبل الفتوحات العربية" وكان المؤلفون المسلمون، بصورة عامة، يسمونها " الجبل "، واستمروا على ذلك المنوال حتى القرن الحادي عشر. لم يكن هذا الاسم يطلق دائما على نفس المناطق الإقليمية. وبعد الفتوحات العربية بفترة وجيزة، وفي أواسط القرن الميلادي السابع، وضُعت " فارس" تحت سلطان الحاكم العام (الوالي — م) للكوفة" أما في عهد " معاوية " (٦٦١-٦٧٩ ميلادية)، فقد وضِع القسم الجنوبي منها تحت سلطة حاكم البصرة العام(الوالي — م). بينما كان القسم الباقي من " فارس "، الذي يشتمل، تقريباً، على بلاد " ميديا " القديمة، تابعاً للكوفة. و أما الإقليم الجزئي، الواقع في شرق " زاكروس " فكان يُسمى، حينذاك، " عراق العجم " (عراق البرابرة)، للتفريق بينه وبين "عراق العرب ". وترتب على ذلك أن إنفصل عن " العراق " اقليما " اذربيجان" و" قزوين " (القفقاس)" حيث كان يتألف منهما كل من ولايات " طهران " و " قزوين" و " زنجان " و " همدان " و " كرمنشاه " و " لورستان " و " اصفهان " و" كاشان " و ولاية " قم ". وقد كان " العراق "، ايام حكم خانات المغول، يتألف من القسم الشرقي لهذه البلاد، بالإضافة الى اقليم " قزوين ". أما اليوم فإن هذا الاسم لم يعد قيد الإستعمال. بينما نجد أن كلمة " عراق "، من دون أية صفة توصيفية، فهو عبارة عن منطقة صغيرة واقعة في الجنوب الغربي من " قم ".

و على هذا فإننا لو تدارسنا فترة السيطرة العربية، لأمكننا ان نحكم بعض الحكم أنه، باستثناء بعض القطاعات الصغيرة، لم تكن المنطقة المتنازع عليها داخلة ضمن اراضي " العراق "" و حتى هذه القطاعات نفسها، لم يتضمنها العراق في كل الأوقات، ولم تدخل فيه

جميعاً في آن واحد. كما لا يوجد اي برهان يؤيد ان قسماً، من الإقليم المتنازع عليه، كان داخلاً ضمن " عراق العجم "، كما ذهبت اليه احدى مذكرات الحكومة البريطانية.

ويجب علينا، في النهاية، ان نعترف ان الإسم الحديث لـ " العراق " ليس مشتقاً من الاسماء القديمة لـ " العراق العربي " و "العراق العجمي "، فهو إسم قديم، ايضاً" ويُطلق، احياناً، على كلا القطاعين و في أحيان أُخرى يُستعمل لاختصارلفظة " العراق العربي ". ان الايضاحات، المذكورة آنفاً، تشمل ايضا العصراللاحق" اعني الفترة الواقعة ما بين فتوحات المغول.

ان المرجع الاساسي المعول عليه، للوقوف على الفتوحات العثمانية والزمان الذي تلاه، هو " كتاب جلبي " (حاجي خِلفه)" فقد ذهب، بصحبة الجيش العثماني الفاتح، أثناء حملتيه الى " سوريا" و " ميزوبوتاميا " (وادي الرافدين = العراق)" و كتب عن ذلك مؤلفه المشهور في عام (١٦٠٠)، والذي جرى طبعه في حدود سنة (١٧٠٠). فهو يفرق بين " الجزيرة " و" كردستان " و" العراق "" ويذكر ان "الجزيرة " هي كافة الاراضي الواقعة في غرب دجلة، والتي تمتد حتى الخط الذي يصل دجلة بالفرات من مستوى " هيت ". اما " كردستان " فهو الاراضي المحصورة ما بين بحيرة " وان "، من جهة الشمال، و"نهر دجلة "، من جهة الغرب، و السلسلة الرئيسة للجبال، من جهة الشرق. واذا وجهنا النظر الى جهة الجنوب وجدنا ان " طوزخورماتو" تعتبر في " كردستان "" إلا أن " كفري " تعتبر ضمن العراق الذي يشتمل على جميع البلاد الجنوبية. ان " فارس الغربية" كلها، والممتدة على طول الحدود مع " تركيا " تسمى " عجمستان "" اما اسم " العراق العجمي " فهو لا يشمل الا البلاد الواقعة في جنوب طريق خانقين – همدان.

توجد خريطة لـ " الميسو دآنغيل " من عام (١٧٧٢)، لا تختلف كثيراً عن تلك العائدة لـ " جلبي ".

ويمكن القول، ايضاً، بأن الخرائط الثلاث العائدة، العائدة للفترة ما بين عامي (١٠٤٠- ١٠٧٠) و للفترة ما بين عامي (١٥٥٩- ١٧٠٠)" و التي تضمنها " أطلس الإمبراطورية العثمانية "، الذي وضعه الميجر(الرائد – م) " محمد اشرف " في سنة (١٩١٣)، و لم يُطبع منه سوى عدد قليل من النسخ" تبين نفس الترتيبات ما خلا اليسير من نقاط الإختلاف الطفيفة.

ان التقويم العثماني الاول، المنشور في سنة (١٧٠٠)، يُشير الى التقسيمات الاساسية عينها. تقسم ايالة (مقاطعة – م) " ديار بكر" الى حكومات " ديار بكر" و" الموصل " و" أورفة "" وايالة (مقاطعة – م) " العراق العربي " الى حكومتي " بغداد " و" البصرة ". وتعطي خارطة التقويم العثماني لسنة (١٨٤٠) حدوداً، لا تختلف كثيرا عما ذكره " جليي " " الا انها ذكرت ان حدود " الجزيرة " قد دُفعت الى نقطة اكثر بُعداً نحو الشمال الغربي، وان تسمية "عجمستان " قد إختفت لصالح اسم " إيران ". وفي مؤلف (ليَ فامور) { Le Famour } المسمى "آسيا العثمانية " او " تركيا الاسيوية "، المطبوع في سنة (١٨٤٦)، خارطةً هي النسخة الفرنسية لهذه الخريطة.

لقد راجعنا سلسلة طويلة من الخرائط الاوروبية" ولكن لم نجد لهذه الخرائط سوى قيمة قليلة، فيما يخص انتقاد الادلة المُقدمة.

ان عدداً كبيراً من جغرافيي القرنين الميلاديين السادس عشر والسابع عشر، ما برحوا يقلدون افكار بطليموس. ان مؤلفات " اورتيليوس " (Ortelius)، والذين اخذوا عنه، قد ميزوا ثلاثة قطاعات، من الشمال الى الجنوب" وهي " ارضروم " (الجبال الشاهقة) و" دياربك " (الاراضي العالية) و" عراق " (الاراضي الواطئة). ان الخرائط التأريخية، التي كانت شائعة، ولاسيما في القرن الثامن عشر" كلها تذكر كون " ميزوبوتاميا " (وادي الرافدين– م) واقعة في غرب دجلة" وان " آشوريا " (بلاد آشور – م) في شرقه" وان " بابل " تقع في الجنوب (و كما جاء في خرائط كل من :- سانسون ١٦٣٧، دليزل ١٧٠٥، فوكوندي ١٧٥٢، بواش ١٧٥٤). وتشير الخرائط الجغرافية، العائدة لنفس الفترة، لنفس هذه المناطق باسماء " ديار بكر " و " كوردستان " و " عراق ". في العديد من الحالات، لم تذكر لهذه المناطق حدود مميزة)وكما أورده كل من :- دليزل ١٧٢٣، اوتنس- الحكم الفارسي، بون - تركيا الآسيوية)" وعندما اُشرت الحدود، فقد إمتدت حدود العراق، بوجة عام، شمالاً الى " سد مدين " او الى القناة التي تجري موازية له (دجلة الصغير) على وجه التقريب. والى الشمال من هذا الخط، فإن دجلة يؤلف، الحدود الفاصلة ما بين "ديار بك " و " كردستان ". ومع ذلك، فإن هناك اختلافاً عظيما، حتى لدى نفس المؤلفين. لذا، و نظراً الى ما ذكره " دليزل "، فإن كلاً من " ديار بكر" او " الجزيرة "، قد تمتد جنوباً، في بعض الأحيان، الى "بابل " (راجع خارطة بابل) " بينما سمى البعض منطقة " الجزيرة " بإسم " بلاد ايديسا " (إيديسا = الرها – م)" حيث كانت تدعى سابقاً "بين النهرين السورية " (و كما جاء في "سوريا وفلسطين " لعام ١٧٦٤). وأما " كردستان "

فلا تمتد إلا حتى طريق كرمنشاه (وكما نشر في سنة ١٧٢٤)، (راجع، كذلك، ما يقوله " فوكوندي " في اطلسه)" ولا تبدأ حدود كردستان، أحياناً، إلا من شمال العمادية (و كما ورد في " اوروبا "، المحققة من قِبل " ديزوج "). وفي جميع الأحوال فإن الموصل، لا بد ان تكون من ضمن " ديار بكر " (راجع، كذلك، " سوريا..... وقبرص " لعام ١٧٢٦).

واما بخصوص حدود دجلة ووضع الموصل، فإن الأوصاف والخريطة التي وضعها "ماليت" ضمن ما يسمى (وصف الكون) في سنة (١٦٨٣)، ربما تكون من اعظم الآثار قيمة. فقد وضع، الموما اليه، " الموصل " في " ديار بكر" و " نينوى " في " كردستان ".

ونظراً الى ما يقوله " فان دير آ " في (تركيا في آسيا)، فإن " كردستان " تمتد على إمتداد جبال ساغروس(زاكروز– م). وتبين خرائط كل من " هومان " (الامبراطورية التركية) الموضوعة سنة (١٧٣٧) و" فوكندي " (الدول العظمى) الموضوعة سنة (١٧٦٣) الترتيبات المعتادة للمناطق الثلاث، مع إضافة " ريجيو بوجدانوروم " الى شمال شرق الموصل. ويُقسم مؤلفون آخرون البلاد الى " بكلربك " (ديار بكر)، و الموصل، و الرقة، و بغداد (او"عراق")" ومن هؤلاء (دانكر ١٦٨٩ " سانسون – جايلو ١٦٩٤). أما خرائط " سانسون " المبكرة، فقد كانت غير متقنة" حيث ورد في أحدها – الدول العظمى ١٦٩٤- ان " ارضروم " تمتد الى حد نهر ديالى" وتسمي المنطقتين الاخريتين " ميزوبوتيميا " و"عراق "، او يُطلق على الاثنين معاً " ديار بك "" بينما ورد في الخريطة الأُخرى (في - الامبراطورية التركية)، ان " ديار بكر" تشتمل على " ميزوبوتيميا " و " ارضروم " ولا تشمل الـ "عراق ". وقد سُميت المنطقة الكائنة ما بين الدجلة والزاب وديالى، في خريطة " هارسون "، المأخوذة من خريطة " دانفيل " (١٧٨٨)، بإسم جديد، الا وهو " الكارم ". ويطلق " اوليفر"، في كتابه (سياحة في سوريا)، اسم " كردستان " على منطقة الزاب الاعلى حصراً" لانه يُسمي الجزيرة والعراق، جميعاً، " ميزوبوتيميا " (وادي الرافدين). ونظراً لما يذكره " بيل دوري " في (بلاد الحرب – نهاية القرن الثامن عشر)، أن الجزيرة تمتد لغاية "تكريت". اما "ريجارد" فقد اشار، في خريطته (خارطة الدولة العثمانية)، الى ولاية الموصل الصغيرة، وقد أحاطت بها ولاية بغداد، التي تشتمل على البصرة بالإضافة الى نصيبين و ماردين ايضا" واطلق اسم "الجزيرة " على القسم الشمالي و" العراق " على القسم الجنوبي من " ميزوبوتيميا" (وادي الرافدين).

نقدم في طيه - كملحق لهذا التقرير- خريطة " دليزل "، التي تبين الاسماء التأريخية القديمة وتلك التي كانت قيد الإستعمال في القرنين السابع عشر والثامن عشر (الخريطة ٣)" وقد أُعيد طبع هذه الخارطة من قبل " أيم. زد. خانزاديان "، وستنشر في " اطلس ارمينية التأريخي "" وقد تفضل حضرته بأن جعلها تحت تصرفنا.

ان هذه الخرائط الاوربية جميعها، وبما فيها من تعدد الاشكال وإختلاط المصادر، لأقل قيمة بنظرنا من الخرائط ومسوحات الأرض الارمينية. لقد اطلقت الخريطة، التي أعدها " اوسقان " (قَس الجالية الارمينية في أمستردام) في عام (١٩٦٧)، على عموم البلاد، اسم " ميزوبوتيميا " و على "العراق" إسم " جنوب ميزوبوتيميا ". وقد اطلقت طبعة لخريطة كبيرة، عُرضت في " المكتبة الوطنية "، وكانت نسختها الاصلية قد رُسمت في " دير سانت (القديس – م) لازارس" في " فينيسيا " (البندقية – م)، في سنة (١٦٧٠)، على عموم القسم الشمالي من جانبي نهر دجلة، إسم (آشوريا) وعلى القسم الجنوبي إسم "العراق"" اما الخارطة المطبوعة في " دير الارمن في فينيسيا (البندقية – م) في سنة (١٧٨٧)، فقد اطلقت على عموم البلاد الواقعة في غرب دجلة " سوريا "" الا انها جاءت خالية من تسمية للارض المنازع عليها.

و بالمقارنة، فإن المعلومات التي يمكن إستقائها من الرحالة الأوائل، تعتبر قليلة" الا ان ما لديهم، من هذا القبيل، لايختلف كثيرا عما إستقيناه من الخرائط. فقد جاء في وصف" دولفين "، في عام (١٥٥٣)، لرحلات " ارامونت "، المبعوث الفرنسي الذي رافق السلطان الفاتح (السلطان العثماني محمد الفاتح – م)، انه ذكر كذلك أن " سد مدين " هو الحد ما بين " ميزوبوتيميا " (وادي الرافدين – م) و بين " بابل ". وللا يُعطي " تافيرنير" (١٦٧٦) حدودا للبلاد المختلفة" وكل ما قاله: ان الشهرة التي نالتها الموصل انما نالتها لكونها مركزا للتجارة ما بين العرب واكراد " آشوريا ". وقد جاء في خارطة يوميات الرحالة " بيير دي لا فاللِ "، والتي نشرها " دو فال "، ان الطريق الكائن ما بين قزلرباط (السعدية – م) وهمدان هو الحدود الشمالية لـ " العراق العجمي (الفارسي) "" اما البلاد الواقعة في شمال هذا الطريق فتسمى بـ "كردستان ".

وتظهر نفس الحدود في كتاب رحلات "جاكس موريه " سكرتيرالسفارة، في ﴿ خرائط الارض الواقعة ما بين" شيروز" و" القسطنطينية " (اسطنبول – م) ﴾" فقد جاء في هذا الكتاب ان البلاد الواقعة في غرب دجلة، تسمى "الجزيرة "، وان تلك الواقعة في جنوب "

سامراء " تسمى " العراق العربي ". واعتبر الملازم "ويليام هيود" (١٨٢٠) أن " السليمانية " هي عاصمة " كردستان ".

و اذا ما جمعنا هذه المصادر سوياً، يتبين لنا بشكل واضح، ان الاراضي تقسّم الى ثلاث مناطق" و بموجب ذلك لا يمتد " العراق العربي " أبعد، الى الشمال، من خط هيت- تكريت او من منطقة جبل حمرين.

وإنه ليصعب علينا، بعد ان نأخذ هذه المعلومات جميعها بنظر الإعتبار، ان نتصور أن "كارل ريتر" - وهو مرجع يوثق بصحة ما يذكره – قد أورد تفصيلات، في كتابه الموسوم " معجم الإحصائيات الجغرافية "، تقول بأن " العراق العربي " هو من البلاد التركية الممتدة على طول القاطع الجنوبي من الفرات و دجلة، وانه يشمل بابل وكلدة (أي أرض الكلديين – م) القديمتين، او ولايات البصرة وبغداد والموصل الحديثة " ويتقاطع، في اقصى حدوده الشمالية، مع ذرى جبال كردستان فقط. ولكن الجملة الاخيرة واهمال ذكر كل ما له علاقة بـ " آشوريا " يحملان على الاعتقاد بانه لم يكن يُشير الى كامل الولاية.

ان هناك خريطة واحدة اُخرى تشير الى " الجزيرة " بإسم " العراق " او " ميزوبوتيميا "، و هي خريطة " سوريا "، التي رُسمت لبيان المذكرات التي املاها " نابليون " و طُبعت في عام (١٨٤٧)" وهي خريطة يصعب علينا اعتبارها مصدراً للمعلومات المتعلقة بهذه البلاد" حيث أُشرت في أحد أركان الخريطة، والتي لم تكن قد رُسمت بإتقان.

جميع المؤلفين الحديثين قد أعطوا التفسيرات التالية : فإسم " العراق العربي " كان يُطلق على جنوب " ميزوبوتيميا " (وادي الرافدين – م) و" العراق العجمي " على منطقة " همدان " الفارسية" ومِثال ذلك ما ورد في (تأريخ العرب) لـ "هوارت " و (الشرق الادنى) لـ " هوكارث " - على ان هذين الكاتبين لم يعطيا تعريفاً دقيقاً - و(دائرة معارف اللغة الايرانية) لـ " جيكر خون " و (الدولة التركية) لـ " فيلبسون " (١٩١٥) و(تركيا) لـ " بانسه" (١٩١٩)، و كُتب الخرائط (الأطالس)، كتلك العائدة لـ " جيمس فبلذ " (١٨٦١) و" فيدال دي لا بلاجه " و" سبرونر" و" ستيلر ".... الخ.

إستشهدت المذكرات التركية بـ " دائرة المعارف البريطانية " و" دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ". وقد تأيدت، التعاريف الورادة فيها، بتعاريف مماثلة جاءت في الكتيبات، التي تم إعدادها تحت توجيهات الشعبة التأريخية في وزارة الخارجية عامي ١٩٢٠ (المجلة ١١ القسم ٦٣ " ميزوبوتيميا ")" حيث صُرح فيها، بصورة قطعية، ان "

العراق " هو " ميزوبوتيميا " (وادي الرافدين – م) السفلى " وليس جميع " ميزوبوتيميا "“ وحيث تتميز " ميزوبوتيميا " (وادي الرافدين – م) السفلى " عن " ميزوبوتيميا " العليا بكل وضوح. ويضم القسم الاخير، علاوة على " الجزيرة " كلاً من " الموصل " و" كفري " و"كركوك " و " اربيل " و" السليمانية " و " رانية " ايضاً (الصفحات ٢ و٣ و٤ و١٣ و١٤ و١٥).

وقد أُشير الى إسم " العراق " بنفس المعنى في المجلد ١٠القسم ٢٨ (" تركيا في آسيا " الصفحة١٢).

ولو راجعنا الكتب المستعملة في الدولة العربية الأكثر تقدماً - " مصر" - لإكتشفنا ان المطبوع منها في السنوات ١٩١٣ و١٩٢٢- ٢٣، و فضلاً عن كونها لا تختلف في أية تفاصيل، فإنها على ما يبدو لا تفرق بين "الجزيرة" وبين " العراق ". ففي هذه الكتب تدعى كافة البلاد، الواقعة ما بين الفرات ودجلة، والممتدة من الجبال الواقعة في الناحية الشمالية الى الخليج الفارسي (خليج البصرة – م) بإسم "الجزيرة " او "العراق". وتسمى المنطقة الكائنة ما بين هذين الإقليمين، في كتب الجغرافية الإقتصادية العربية، بإسم "الجزيرة " بينما تسمى تلك الواقعة الى الشرق من دجلة بإسم " عراق ". وتظهر، كذلك، مثل هذه التقسيمات للبلاد، في أعمال المؤلفين القدماء كأبي الفِدا وابن حوقل.

ويمكننا، بناء على ما تقدم، ان نحكم ان الكتب الجغرافية باجمعها، من بداية العصر العربي الى يومنا هذا، لم تعتبر كامل الارض المتنازع فيها ولم تصفها أو تعبر عنها، مطلقاً، بأنها تشكل جزءاً من "العراق".

وعليه فان اسم " العراق "، في الزمن الماضي، لم يكن يألفه السكان كما الفوا الإسم الأصلي لبلادهم.

مع هذا، و بوجه عام، فإننا نشاهد أن العرب يألفونه (أي- إسم " العراق " – م) اكثر مما يألفون اسم " ميزوبوتيميا "، اذ هو اسم أوروبي و بذا فهو غير معروف بالنسبة لهم.

اطلق العرب اسم " العراق" على البلاد المجاورة، الواقعة في الجنوب، واعتبروا ان في سعة شمول الاسم ما يؤدي الى توسيع سلطان " بغداد " عاصمة " العراق ". ويمكن اجراء بعض المقارنة، اذا ما رجعنا الى تأريخ اسم " ميزوبوتيميا " (وادي الرافدين – م)، خلال العصورالرومانية“ فلم يجعلها "سترابو" (المجلد ’’١٦‘‘ – صفحة ٧٤٦) تمتد،

في جهة الجنوب، سوى الى سد " مدين "، بينما نجد ان " بليني " (المجلد ''٥ ''- صفحة ٢٤ فقرة ٢١) قد عدها ممتدة حتى " خليج فارس ". ان المصطلح "اللاتيني " (أي- " ميزوبوتيميا " – م) يختلف، طبعاً، في المعنى بإختلاف قوة النفوذ الروماني (عن ''دائرة المعارف البريطانية '' - " ميزوبوتيميا " صفحة ١٨٠).

ولو اردنا ان نواصل البحث والاستقراء، في نفس هذا القسم من العالم، لإستشهدنا مجدداً بـ ''دائرة المعارف البريطانية ''" حيث تقول، ان قيام إمبراطورية سارغون (الملك سرجون الأكدي– م) كان، دون أدنى شك، سبباً لإمتداد اسم اكد (عاصمة سرجون الأكبر) ليشمل عموم بابل الشمالية.

ولانرى حاجة الى ذكر امثلة اوروبية مشابهة" مثل إمتداد اسماء لدول كـ " فرنسا " و " النمسا " و "بروسيا ".....الخ.

ونزيد،على ما تقدم، حيث ان خريطة عام (١٨٤٨) ومنشور الطابو التركي، المستشهد بهما من قِبل الحكومة البريطانية، انما يصوران الحالة عينها " ألا وهي امتداد السلطة الإدارية لمنطقة بغداد لتشمل عموم البلاد، و التي تمتد حتى الزاب الأكبر(الأعلى – م)" وما يتمخض عنه، بالنتيجة، من إمتداد إسم المنطقة، التي " بغداد " عاصمتها.

ولا يسعنا الا ان نقول ان التقرير الذي قدمته الحكومة التركية، والذي بموجبه كانت ولاية الموصل تعتبر، إستناداً الى اتفاقية " سايكس – بيكوت "، مفصولة عن العراق ليس صحيحاً إلا بشكل جزئي. ان الحدود، كما كانت مرسومة في هذه الاتفاقية، قد قسمت البلاد المتنازع عليها فعلياً" تاركةً مناطق "كركوك" و" السليمانية" من ضمن " العراق"، بينما " الموصل" و" اربيل" من ضمن "سوريا "" وهذه الحدود تعقب، بوجه عام، خط الزاب الاصغر(الأسفل – م).

لم يتبق لدينا سوى مسألة واحدة ينبغي حلها. وهي ما البلاد المسماة او التي كانت تسمى "ميزوبوتيميا " (وادي الرافدين – م) ؟ لم يتفق عموم الجغرافيين على اصل للمنطقة المعروفة بهذا الاسم. ان للمناطق الجغرافية الطبيعية، على الدوام، مركزا يتميز به، بوجه عام، عن غيره" وله، بشكل أو بآخر، خطوطا فاصلة مرنة" ولكنه قلما يكون له حدوداً. إن حدود " ميزوبوتيميا " تصل، احيانا، من جهة الشرق حتى اطراف السهول الواقعة على ضفة دجلة اليسرى" ومن الشمال بسفوح الجبال القائمة بين النهرين" ومن الغرب باطراف الاراضي المزروعة، الكائنة على جانب الفرات الايمن. ويعتبر الآخرون ان

الاسم يغطي، ايضا، الكثبان، بل وحتى منحدرات الجبال" وان لم يتجاوز، مطلقا، الجبال ذاتها.

ان الاطلس الانكليزي، الأكبر والأحدث، هو (اطلس " التايمز " المساحي للعالم المُعَد من قِبل "بارثولوميو" عام ١٩٢٠)" قد أظهرحدودا تمتد من جزيرة إبن عمر و على إمتداد نهر دجلة ولتنفصل عنه في نقطة الى الجنوب الغربي من دهوك ماراً بين القوش و تلكيف، و ما بين اربيل و" قره شوق- داغ " الى " التون كوبري " في غرب كركوك و ممتداً الى طاووق" وعند ئذ يستدير بشكل حاد نحوالشرق تاركاً كفري بعيدة في الغرب. تسمى الارض، الواقعة في غرب هذا الحد، " ميزوبوتيميا "" وتلك الكائنة في الشرق " كردستان الجنوبية ". ولذا فإننا لو وضعنا " العراق " محل " ميزوبوتيميا " لما امكن اطلاق لفظة " العراق " على النصف الغربي من الارض المتنازع عليها. ومع ذلك فإنه يجب، من الناحية الأُخرى، اطلاق الاسم على جميع الارض التي تمتد حتى الفرات.

انه لمن الغلط ايضا الادعاء ان الارض المتنازع عليها هي جزء من الاناضول، كما تدعي الحكومة التركية" فالاناضول بعيدة كل البعد عن ذلك. ان البلادين منفصلان عن بعضهما بـ " سوريا " وبـ" غرب كردستان "" حيث إنهما على امتداد جبال طوروس ارمينيا تقريبا. إن غلط الحكومة التركية قد لا يُعد فاحشا، اذا ما كان منطويا فقط على عدم استعمال التعابير الصحيحة " اي اذا اطلق اسم الاناضول على ولايات " ديار بكر " و " ماردين " و " نصيبين " " اذ يكاد يكون على الدوام، للمنطقة المتنازع فيها، اسماء مشتركة بينها وبين الولايات المذكورة" ولأن الاقسام الجبلية تحمل في كل منها عين الاسم - أي (كردستان) والاراضي السفلى ايضا (ديار بكر والجزيرة).

ان لنا ملاحظة واحدة نريد اضافتها الى ما تقدم. فنقول اننا بعد الرجوع الى جميع المصادر المذكورة، ومصادر أُخرى كثيرة، لم نجد اي دليل يحملنا على الحكم بان هذه المنطقة او اي قسم منها قد حملت، في يوم ما، إسم " تاتارستان "، كما أكدت الحكومة التركية. وفضلاً عن ذلك، فاننا عندما طلبنا بيان المعلومات المسببة لمثل هذا التوكيد، عجزت الحكومة التركية عن الجواب. (وقد نصادف، احيانا، في البلاد المجاورة اسم " توركومانيا"" إلا أن هذا يُطلق، دائما، على الاقسام الشمالية. وقد كان يُستعمل، في القرن السابع عشر، عوضاً عن ارمينية بصورة عامة). وقد ورد اسم " التوركمان " في خريطة " فان دراآ " (تركيا في آسيا – في القرن الثامن عشر) على موقع الى الشمال من بحيرة " وان" جنوب بحيرة " اورمية " وغرب الفرات ولم يرد ذكره في الجزيرة او الارض المتنازع عليها.

اما الملاحظات والتوكيدات المختلفة التي ابدتها الحكومتان في اثناء مناظراتهما السياسية، قد حملتنا على الإستعانة بعدد كبير من الكتب الادبية، واضطرتنا بالنهاية الى ان نبحث في الموضوع بحثاً، نعترف انه اطول مما تبرره اهمية مسألة اسم الارض المتعلقة بمقدراتها المستقبلية.

(ج) - الطرق والمواصلات

تتداخل المجموعة الثالثة، من الادلة الجغرافية المتعلقة بالطرق، مع الادلة الاقتصادية وسنبحث في هذا الامر بالتفصيل، عندما توضع الادلة الاخيرة موضع التحليل. اما الآن فسنبحث فيها من وجهة نظر جغرافية محضة.

تقول الحكومة التركية ان بلدة و ولاية الموصل تقعان في ملتقى جميع الطرق، التي تربط الاناضول وسوريا و فارس" وإن لهما اهمية عظمى من ناحية مواصلات الأناضول الجنوبية مع فارس و سوريا. وكذلك تؤكد، المذكرة المرفوعة في لوزان، انه يستحيل ربط منطقتي السليمانية وكركوك بالوطن الأُم من غيرالموصل. وقد اجابت الحكومة التركية على اسئلتنا جوابا يحمل المزيد من الإيضاحات التفصيلية:

((ولا يخفى على احد انه يوجد بين الاناضول وفارس طريقان اساسيان للتجارة، الاول هو الذي يمرمن شمال بحيرتي " اورمية " و " وان " وينتهي في " طربزون "، والثاني هو الذي يمر من جنوب هاتين البحيرتين)).

((اما الطريق المنتهي بـ " طربزون "، فاصله طريق ترانسيت لأغراض التجارة ما بين فارس والغرب" بينما يُستخدم الطريق الجنوبي، قبل كل شيء، للنقل ما بين الاناضول الغربية والجنوبية وبين فارس. يتبع الطريق الأخير مجرى دجلة حتى الموصل (وعندما يصل خط السكة الحديدية الى تلك البلدة فإنه سيستعمل، طبعا، لهذا الغرض)" حيث ينقسم الى ثلاثة شعب، يخترق احدها راوندوز والثاني كوي سنجق والثالث السليمانية)).

((ان الحدود المقترحة من قبل الحكومة البريطانية، تقضي غلق جميع هذه الطرق التجارية. وأما الطرق، التي هي اكثر الى ناحية الشمال والتي قد تصبح طريقا للتجارة ما بين تركيا وفارس، فإنها قد تكون غير صالحة خلال معظم ايام السنة، نظراً لوعورة الارض والأحوال المناخية.)).

و في قسم آخر، من الجواب نفسه، ادرجت الحكومة التركية الطرق التجارية الرئيسة، و الكائنة ما بين منطقة الموصل وبين الاقسام التركية غير المتنازع عليها"و كما يلي:-

١-طريق دجلة

٢-طريق موصل — ماردين- ديار بكر- خربوط — سيواس - صامسون.
٣-سكة حديد نصيبين- اطنة (أدنة-م)
٤-طريق موصل - جزيرة - سعرد - بتليس - ارضروم - طربزون.
٥-طريق موصل — عمادية — جولامرك - باش قلعة — وان.
٦-طريق موصل — اربيل — راوندوز — باش قلعة - وان
٧-طريق موصل — فايدا- زاخو- بيت الشباب - باش قلعة - وان.

ومن الامور الطبيعية، ان كركوك والسليمانية لايمكنهما الاتصال بديار بكر وماردين أو بأية بلدة اخرى في تلك الاقسام او بما يقع ورائها، إلا بواسطة الموصل" وهذا هو الطريق الممكن الوحيد. وسنشير بعد ذلك، عند تحليل البراهين الاقتصادية، الى ما لهذا الطريق، من كثرة الاستعمال، لأغراض التجارة. ولايجب ان يغرب عن البال، ان كركوك والسليمانية تقعان في المنطقة المنازع فيها، ومن ثم فلا قوة للبرهان الوارد بهذا الصدد.

اما بخصوص البرهان، الأوسع، القائل بلزوم استخدام ولاية الموصل وبلدتها كمركز لتجارة الترانسيت وموضع نفاض (تفريغ بضائع — م)" فان القول، بان الموصل ذات أهمية قصوى في التجارة ما بين الاناضول وسوريا وفارس، يُعد أمراً مبالغاً فيه. ومن البديهي انه ليس للموصل اقل أهمية للتجارة بين الاناضول وسوريا" وقد كانت الموصل والطرق المتشعبة منها، المتصلة بفارس، بواسطة راوندوز والسليمانية، تستخدم للتجارة بين سوريا وفارس بعض الاستخدام في كل وقت. ولقد كان استعمال تلك الطرق، طوال الوقت، غير ذي شأن" مقارنة بالطرق ما بين ايران والعراق، مثل طريق " باب مدين " و طريق " خانقين " والطريق القديم المؤدي الى " إيلام " عن طريق مدينة " سوزة " القديمة (والتي تعرف الآن بإسم " شستر") (كما أورده دي. كارروثرس ١٦١-١٦٧). أما من أجل تجارة شمال سوريا والاناضول، المتجهة صوب الجنوب، والتي مركزها الرئيسي اليوم - والذي كان كذلك طيلة القسم الاعظم من العصرالتأريخي - هو " حلب ". فإن طريق التجارة الرئيسي هو طريق " الكروان " (القافلة — م) العظيم، المشار اليه من قِبل " تافرنير"، المؤدي الى البصرة، بعد ان يخترق الصحراء على خطٍ بموازاة الفرات مع تفرع منه يؤدي الى بغداد" ومنها يتصل بطريقين رئيسين يدخلان فارس مجتازين جبال "ساغروس " (زاكروز — م). فقد هذا الطريق قسماً عظيماً من اهميته جراء حفر قناة السويس" وقد افضى نقص التنقلات عليه الى زيادة الشك في سلامة المرور منه" واخذت التجارة، من ذلك الحين، تتعقب الجانب الايمن من النهر.

وعليه فان الاول من الطرق المذكورة هو نهر، لايمكن اجراء التنقلات عليه إلا بمجاراة التيار" والثاني طريق يمكن القبول به، ولكنه غير صالح، لمرور السيارات، في بعض أجزائه" وهناك ثلاث طرق بديلة عنه، بين الموصل ونصيبين" والثالث طريق سكة حديدية، وكان، من الناحية العملية، عديم الفائدة تقريبا حتى آذار من عام (١٩٢٥) عندما أُعيد بناء جسر الفرات " والرابع طريق وعر جدا، و بالأخص قسم " الجزيرة " – " سعرد " – " بتليس "" والخامس، وهو صعب أيضاً في معظم اقسامه، أي من دهوك الى العمادية وما وراء ذلك" والسادس يمكن إجتيازه بالسيارات الى حد " درعة "، ولكن فيما وراء ذلك الحد تصبح بعض اقسامه صعبة الإجتياز جدا، اما في الشتاء فلا سبيل للمرور منه " و السابع جيد حتى "زاخو"، حيث لا يمكن إجتيازه، بعد ذلك، إلا سيراً على الأقدام.

لا تشير الحكومة البريطانية الى إتجاهات هذه الطرق إلا من وجهة نظر اقتصادية محضة، ولأجله سوف نعاود البحث في ذلك، لاحقاً.

إنها تبحث في أمر هذه الطرق من وجهة كونها مظاهرللمدنية. وعند البحث في قسم منها، قد ذكرت، ان الموصل مرتبطة، بطرق يمكن اجتيازها بالسيارات، بكل من " تلعفر" و" سنجار" و "الشرقاط " و " دهوك " و " زاخو " و "عين سيفنة " و" عقرة " وكذلك مع " أربيل ". وأن " اربيل" ترتبط مع " الشرقاط "" و" سنجار" ترتبط مع " رأس العين ". هناك طريق جيد من " اربيل " الى "رواندوز". وان لكل من " الموصل " و" اربيل " و" آلتون كوبرى " انهاراً هي بمثابة طرُق للمواصلات مع الجنوب. لدينا ثلاثة اعتراضات نبديها على ذلك" ففي المكان الاول، ان البلاد لم تكن معدومة الطرق في زمان الاتراك" وان قسماً منها كان في حالة جيدة. فقد ذكر " أيم. ادوارد ساخاو " المستشرق الشهير، الذي كانت له سياحات عديدة في هذه الأنحاء، عند وصفه للطريق الممتد من الموصل الى زاخو، ان هذا الطريق لم يكن رديئا مطلقا" وان الطريق الهابط من جبال زاخو الى البلدة كان على احسن ما يرام (رايز.....سيرين ٣٧٢).

وفي المقام الثاني، يجب ان لا يغرب عن البال، ان الجيشين الألماني و التركي و الجيش البريطاني من بعدهما اصلحوا الطرق في أثناءالحرب، اصلاحاً لا يُستهان به، وذلك تسهيلاً لإدارة الحركات الحربية. ولنذكر على سبيل المثال الطريق الذي أنشأه الألمان بين الموصل و الشرقاط، والذي كانت معظم اقسامه جيدة جداً، ومن كل الوجوه " ومع قناطر(جِسور – م) محكمة البناء. اما الطرق الأُخرى كتلك الطريق من الموصل الى اربيل

و كركوك و من هاتين المدينتين الأخيرتين الى السليمانية و راوندوز، فقد أُعيد تعبيدها من قِبل الجيش البريطاني خلال الحرب و الثورة (الإشارة هنا الى ثورة العشرين — م). وقد سلمت الإدارة العسكرية هذه الطرق الى الإدارة المدنية.. (التقرير الأول عن العراق - ١٩٢٠) وثالثاً، ومما يستوجب التنويه عنه، ان هذه الطرق ما برحت بعيدة عن كونها طرقاً بمعنى الكلمة - (و بناءاً على ما اصطلح عليه بين الأوروبيين) - إذ ان معظمها غير صالح للمرور خلال فصل المطر و جميعها، سوى الطريق الواصلة ما بين الشرقاط والموصل وتلك الممتدة من الموصل الى زاخو، تصبح في منتهى الصعوبة حال هطول االأمطارِ. من بين الطرق، التي ذكرتها الحكومة البريطانية، هناك الطريق الممتدة من اربيل الى راوندوز" والتي لا تصلح لمرور وسائط النقل، إلا في جزء قصير منها (وهو من اربيل الى درا)، وهذه المسافة مقصورة على مرور السيارات الصغيرة جدا وأثناء الطقس الحسن فقط" بينما يتوجب على المسافرين، الذين يقطعون الطريق من " درا " الى "راوندوز"، ان يتنقلواعلى ظهور الخيل عن طريق صالحة للراكب والراجل فقط، وهذه، أيضاً، صالحة فقط في بعض اقسامها ورديئة في الاقسام الاخرى.

هناك طريق آخر- وهو يمتد من سنجار، و يصل الى الفرات ايضا،حيث يتشعب الى طريقين" يذهب أحدهما الى رأس العين والآخر الى دير الزور- وهذا الطريق لايمكن اجتيازه، احياناً، وذلك لوجود الوديان (مجاري المياه الصحراوية التي تتحدر فيها السيول — م) التي تنحدر من جبال سنجار. إن الانهار لا تصلح للملاحة الا بواسطة الأطواف (الأكلاك — م) التي تنحدر في سيرها مع التيار وتسير هذه الأكلاك في دجلة من ديار بكر وزاخو" و في الزاب الاصغر، من طقطق والتون كوبري. وقد تمكن عدد قليل من البواخر، في بعض الاوقات، من السير عكس التيار وصولاً الى الموصل" إلا ان سير البواخر في النهر، لايمكن ان تجري إلا بصورة متقطعة" وليس في الإمكان الملاحة فيه، ضد التيار، الا في خلال بضعة أشهر فقط من كل سنة. وقد تم إخبارنا، رسمياً، ان النهر كان مسدوداً في وجه البواخر، سداً تاماً، منذ بضع سنين بسبب وجود سفينة غارقة فيه" وان القناة لم يجر اصلاحها منذ ذلك الحين.

2ٍ - تحليل البراهين الجنسية (العرقية — م)

ناقشت كلتا الحكومتين المسألة الجنسية (العرقية — م) بصورة مفصلة" والتي يظهر انها مسألة على جانب كبيرمن الاهمية. ويمكن تقسيم المسائل، المندرجة تحت هذا العنوان، الى ثلاث مجموعات:-

(أ) - مجموع عدد السكان والنسبة المئوية للاجناس المختلفة.

(ب) - تقسيم الأجناس بحسب المناطق.

وتدخل ضمن هذا العنوان مسألتان خاصتان، هما من الاهمية بمكان:

✦ **طبيعة مدينة الموصل الجنسية (العرقية — م).**

(2) معضلة الهجرات وأماكن تواجد العشائر الرُحّل.

(ج) صفات وإنتماءات الاجناس (الأعراق — م) المختلفة

ويوجد، علاوة على ما تقدم، بعض النقاط المتعلقة بطرق معيشة هؤلاء السكان ومسألة الملكية الفردية والملكية الجماعية" على ان هذه الامور لم تستدع اجراء مناقشات طويلة.

(أ) - مجموع عدد السكان والنسبة المئوية للأجناس المختلفة.

1)- الأرقام بحسب مذكرات الحكومتين

تختلف الاحصائيات التركية والانكليزية المتعلقة بجنس(عرق— م) سكان الارض المتنازع عليها اختلافاً بيناً، و كما يظهر من الجدول التالي :-

ولاية الموصل

	التقويم الرسمي لولاية الموصل	احصائيات النفوس التركية المقدمة في لوزان	التخمينات التي أجراها الحكام السياسيون البريطانيون في عام ١٩١٩	التخمينات التي أجراها الحكام السياسيون البريطانيون في عام ١٩٢١	الاحصائيات الاخيرة التي اجرتها حكومة العراق في سنة ١٩٢٢- ١٩٢٤
الاكراد		٢٦٣,٨٣٠			
العرب		٤٣,٢١٠		٤٢٤,٧٢٠	٤٩٤,٠٠٧
الترك		٤٦,٩٦٠	اجريت هذه	١٨٥,٧٦٣	١٦٦,٩٤١
المسيحيون +			التخمينات، وهي	٦٥,٨٩٥	٣٨,٦٥٢
اليهود		٣١,٠٠٠	مستندة على	٦٢,٢٢٥	٦١,٣٣٦
اليزيديون		١٨,٠٠٠	الدين لا على	١٦,٨٦٥	١١,٨٩٧
مجموع الموطنين		٥٠٣,٠٠٠	الجنسية (العرق)	٣٠,٠٠٠	٢٦,٢٥٧
العشائر الرُحّل		١٧٠,٠٠٠		-------	---------
				-------	--------
المجموع	٨٢٨,٠٠٠	٦٧٣,٠٠٠	٧٠٣,٣٧٨	٧٨٥,٤٩٨	٧٩٩,٠٩٠

هدية النامي كتب

لواء الموصل

الكرد		١٠٤,٠٠٠	اجريت هذه	١٤٩,٨٢٠	٨٧,٩٠٠
العرب		٢٨,٠٠٠	التخمينات،	١٧٠,٦٦٣	١١٩,٥٣٧
الاتراك		٣٥,٠٠٠	وهي مستندة	١٤,٨٩٥	٩,٧٥٧
المسيحيون + ﴿			على الدين لا	٥٧,٤٢٥	٥٤,٩٣٤
اليهود ﴿		٣١,٠٠٠	على الجنسية	٩,٦٦٥	٣,٥٧٩
اليزيديون		١٨,٠٠٠	(العرق)	٣٠,٠٠٠	٢٠,٢٥٧
مجموع الموطنين		٢١٦,٠٠٠		------	--------
العشائر الرُحّل		؟		-------	-------
المجموع		؟	٣٥٠,٣٧٨	٤٣٢,٤٦٨	٢٩٥,٩٦٤

هەولێنامەی کتێب

أما إحصائيات الألوية الأخرى فلم تجر مقارنتها لأن التقسيمات الأدارية السابقة التي كان معمولاً بها أثناء الحكم العثماني لا تتطابق و التقسيمات الراهنة.

من الطبيعي أن كلاً من الحكومتين قد إحتجت على صحة هذه الأرقام، و كلتاهما إنتقدتا الخطط التي وضعها الطرف الآخر.

تؤكد الحكومة البريطانية :-

(١) إنه لم يكن لدى الإمبراطورية العثمانية، قبل الحرب، نظام إحصاء مبني على أساس الجنسية (العرق – م)" و لم يكن لديها سوى إحصائيات على أساس الأديان.

(٢) و في الحقيقة، لا توجد مطلقاً خريطة دقيقة للدولة العثمانية.

(٣) و إن الجداول، الموضوعة لأغراض تتعلق بالتجنيد (الخدمة العسكرية – م)، لا يمكن التسليم بصحتها لأن كثيراً من الأشخاص لابد وأن كانوا، دائما، يتمكنون من التملص من الإكتشاف.

(٤) و إنه لا يمكن التعويل على الإحصائيات التركية لأن الحكومة العثمانية لم تتمكن، يوما، من الحصول على سيطرة فاعلة إلا في البعض من المدن و القرى. كما تبين الحكومة البريطانية أن لا قيمة للإحصائيات التي رفعتها الحكومة التركية، و ذلك لكون هذه الإحصائيات جاءت خلوا من أي تأريخ.

أما الإعتراضات التي توجهها الحكومة التركية، على الإحصائيات البريطانية والسُبل التي إتبعتها في ذلك، هي أن مجرد زيارات قصيرة، من قِبل بعض الضباط السياسيين، لا تكفي لجمع بيانات واضحة و دقيقة" و فضلاً عن ذلك فإن الضباط البريطانيين لم يتمكنوا من الوصول الى السليمانية.

وتجيب الحكومة البريطانية، على إنتقادات الحكومة التركية هذه، بأن الضباط السياسيين البريطانيين قد قاموا بزيارة كل موضع، من المنطقة، بإعتناء لا مزيد عليه" وإنه قد كان في السليمانية ضباط سياسيون بريطانيون، للفترة من تشرين الأول الى تشرين الثاني (١٩١٧) ولغاية عام (١٩٢١)" و إنهم عادوا الى هناك مجدداً هناك في عام (١٩٢٢)، في حين أن الحكومة التركية لم تتمكن من الحصول على أي شيء من المعلومات خلال تلك الفترة.

وقد أعطت الحكومة البريطانية إيضاحات أُخرى بشأن الإختلافات الواردة بين الجداول الإحصائية، المستحصلة في سنتي ١٩١٩ و١٩٢١. كان مجموع السكان المخمن في سنة (١٩١٩) هو(٧٠٣،٠٠٠) نسمة والمجموع العائد لسنة (١٩٢١) ـ والذي يُمثل عملاً أُجري بإعتناء أكثر– هو (٧٨٥،٠٠٠) نسمة. وهذا الفرق ناشيء عن :-

(١) عودة عدد كبيرمن الرجال الذين كانوا يخدمون في الجيشين التركي و العربي.

(٢) عودة العائلات الى قراهم، التي كانوا قد هاجروا منها خلال الحرب وقبل الإحتلال البريطاني.

(٣) وصول عدد كبير من اللاجئين الآثوريين.

تجيب الحكومة التركية، على الإنتقادات التي أبدتها الحكومة البريطانية، قائلة أن إحصائياتها كانت حصيلة تحقيقات دقيقة جداً، أُجريت قبل الحرب" وعليه فهي خالية من أي تعصب سياسي. ولما كانت قد تمت لأغراض متصلة بالتجنيد، فإنها، والحالة هذه،

تستدعي أخذ معلومات صحيحة جداً عن تحركات الأهالي" وأن تكون هذه المعلومات دقيقة.

ومهما كان الأمر، فقد ظهر لنا أن المعلومات الآنفة الذكر لم تزل غير كافية لأن تمكننا من الحكم على قيمة الإحصائيات المختلفة" الأمر الذي دعانا الى طلب تفصيلات أُخرى بهذا الشأن.

وقد أفادتنا الحكومة التركية إن الإحصائيات التي أُخذت في ولاية الموصل إنما أُخذت في عامي (١٩٠٦) و(١٩١٦)" ومما يؤسف له إن الإحصائيات في الإمبراطورية العثمانية لم تؤخذ، يوماً ما، وفق القواعد الموضوعة من قبل المؤتمرات الدولية للإحصاء. و قد ترتب على ذلك عدم وجود سجلات للإحصاء، لا للأشخاص ولا للعوائل، ضمن قيود الإمبراطورية. وإن الإحصائيات الخاصة بولاية الموصل إنماجاءت نتيجة للإستعلامات والتخمينات التي أُجريت من أجل فرض بعض الضرائب أو لأُمور تتعلق بالتجنيدات العسكرية.

كما بعثت الحكومة التركية، إلينا، إيضاحات مفصلة حول هذه الضرائب" إلا أنه ليس من رأينا أن تؤدي إحصائيات، من هذا القبيل، الى إعطاء أية فكرة دقيقة عن تحركات السكان" وأما فيما يتعلق بالجنسية، فليس لها قيمة تذكر.

وقد أبلغتنا الحكومة البريطانية المعلومات الآتي ذكرها :-

ان الإحصاء – وبعبارة أصح التخمين – العائد لسنة(١٩١٩) قد أُجري في نهاية السنة، أي خلال فصل البرد (الشتاء)، عندما كانت العشائر الرُحّل قد إنصرفت الى مضاربها (مواقعها أو مساكنها – م) الشتوية. وكانت بعض العشائر العربية الرُحّل تتواجد خارج الحدود المناطقية" ولكنهم أُدخلوا ضمن الأرقام الموضوعة إستناداً إلى التخمينات التي أُجريت في السنين السابقة. و يجب توجيه عناية خاصة الى أن الخطط التي إتبعت، في هذا الأمر، لم تكن من الخطط الإحصائية. ولم تكن المسألة إلا مجرد الحصول على تخمين لا غير. وكانت المنطقة قد قسمت الى أربع مناطق وكان، في كل منطقة منها، ضابط سياسي" بإمرته مساعدين يتراوح عددهم بين ٢ و ١٠. وقد زار كل منهم القرى الآهلة بالسكان والتابعة الى منطقة سلطته، والتي كان في مقدورهم الوصول إليها. وقد إبلُغنا، شِفاهاً، أن أقصى عدد للقرى، التي زارها كل مأمور، كان يتراوح ما بين (٣٠٠) و (٤٠٠) قرية. وقد إستفسر هؤلاء الموظفون من الأهالي وأحصوا الدور وراجعوا وثائق

هدى للعلوم كتب

الإحصائيات الرسمية – التركية. وبينما تشير تخمينات عام (١٩٢١) الى الجنسيات، فإن تخمينات عام (١٩١٩) كانت تستند إلى اساس الدين.

ولم تجر تخمينات عام (١٩٢١) إلا في لواء الموصل وحده. أما بخصوص الألوية الأُخرى فإنه، و بالرغم عن أن السلطات كانت محقة في إستدلالها المتعلق بحصول زيادة في عدد السكان، فقد بقت تخمينات عام (١٩١٩)هي المعول عليها.

وقد بدأت الحكومة العراقية، في خلال السنتين أو الثلاث السابقة، بإعداد ما يؤمل أن يكون أول سجل إحصاء حقيقي و معتمد لسكان العراق (بما في ذلك المنطقة المتنازع عليها)" ولكن هذه الإحصائيات لم تكتمل لحد الآن. فهي منقوصة، بشكل خاص، فيما يعود الى مناطق الصحراء والمناطق الجبلية" أما فيما يخص لوائي الموصل وكركوك فإن المعلومات التي جمعت، لحد الآن، قد شكلت ما يُعد من أفضل التخمينات التي أُجريت الى هذا اليوم.أما الأرقام العائدة لأربيل والسليمانية، وإن كانت غيرمضبوطة بقدر أرقام الألوية الأُخرى، فإنها قد تؤلف تخميناً أوليا ًللسكان وتوزيع الأجناس. إن الأرقام الإجمالية، المبنية على هذا التخمين، هي أعلى بكثير من تلك المأخوذة في عام (١٩١٩) او في عام (١٩٢١). في الحقيقة لقد زاد عدد السكان" إلا أن الحكومة البريطانية ترى أنه لو اُجريت تحقيقات، أكثر عمقا، لظهر أن تقدير عدد الأكراد في أربيل والسليمانية كان مبالغا ًفيه. ومع كل ذلك، فإن المجموع النهائي للولاية هو احسن تخمين أُجري لحد الآن. في بلد مثل العراق ،حيث لا يزال السكان غير معتادين على التقدم الحضاري، لا يمكن إحتساب أي إحصاء او تخمين للنفوس إلا بصورة تقريبية. إن الإحصائيات التركية لم تكن لتساعد القائمين على شؤون إحصاء النفوس في العراق" حيث أن قانون الإحصاء التركي يقضي بتسجيل دين الشخص لا إنتمائه العرقي. وقد أفاد الوفد التركي في لوزان أن هذه البيانات كانت مستندة إلى الإحصائيات التي جرت قبل الحرب. وقد جاء في الإحصائيات، التي رفعها الوفد، أن عدد نفوس لواء الموصل هو (٢١٦,٠٠٠) نسمة" بينما جاء في قوائم الإحصاء التركية، لما قبل الحرب، إن عدد نفوس نفس اللواء هو(٢١١٠٠٠)" وهذا مقتصر على عدد الذكور فقط.

وسيُفهم بكل سهولة إننا لم نتمكن، بصورة عامة، من تأكيد هذه الإحصائيات السكانية" كما إنه لم يكن لدينا، في اي محل كان، متسع من الوقت لإحصاء عدد نفوس النواحي بشكل دقيق. على إننا تمكنا من إجراء تخمين مضبوط بعض الضبط في بعض الأماكن التي توفرت فيها الشروط الملائمة لذلك، وكان هناك فسحة من الوقت.

وعليه فإننا لا نستطيع أن نُبدي سوى إنطباعاتنا" ومن ثم سوف نعود لاحقا ُالى النظر في بعض التفصيلات الخاصة، التي اشارت اليها الحكومتان.

من المؤكد أن ليس الإحصاء التركي وحده، الذي لا يمكن إعتباره منسجماً مع ما يقتضيه الإحصاء الذي يجري وفقاً لقواعد الإحصاء المرعية في دوائر الإحصاء الحديثة، فإن الإحصاء الذي قام بإجرائه الضباط البريطانيون وذاك الذي أجرته الحكومة العراقية، كلاهما، لا يتوافقان وتلك القواعد. إن الإختلافات الكبيرة بين كل من تخمينات (١٩١٩ – ١٩٢١) و تخمينات (١٩٢٢ – ١٩٢٤) لدليل كاف على تظافر ظروف شتى، لكي تجعل هذه التخمينات غير معتمد عليها. فمثلاً، نحن نعلم جيداً أنه يصعب حمل، حتى بعض الشعوب الأوروبية ايضاً، على أن يتفهموا أن هناك إحصاء يمكن إجرائه لأي غرض غير فرض ضرائب جديدة او أن يكون لأمورتتعلق بالتجنيد. لذا، فحيثما تُجرى تخمينات جديدة، يقوم بعض الناس بإخفاء وجودهم" ولو أن، مثل هذا الإختفاء، غالباً ما يقع بمقياس ادنى جداً من ذلك الذي كان يحصل في أوقات الإحصائيات التركية" سيما وإن الحكومة العراقية لم تكن، الى الوقت الحاضر، قد تبنت نظام الخدمة العسكرية الإجبارية (الإلزامية – م). إن لدينا في الحقيقة دليلاً قاطعاً، على إن الإنتخابات التي كان من المفترض إجراؤها في العراق، بداية هذه السنة، لم يتسن إجراؤها لأن عدد الناخبين الذين سُجلوا في الدفاتر جعل من نفوس العراق (بما في ذلك المنطقة المنازع فيها) ١٠ ملايين نسمة بدلاً عن حوالي ٣ ملايين. و مرّد ذلك، أن الشيوخ أخذوا يبالغون في عدد أفراد عشائرهم ليزيدوا بذلك من نفوذهم السياسي.

وقد طلبنا الإطلاع على دفاتر تعداد النفوس، فجاءنا الرد، أنه يظهر بأن التخمينات الأصلية، التي أجرتها السلطات المحلية أو من قِبل الوحدات الإدارية الصغيرة، لم يتم حفظها وعليه لم يكن في الإمكان تقديمها الى اللجنة. وكل ما إطلعنا عليه، موقعيا ً، هو سجلات طاووق وجمجمال. حيث أن دفاتر طاووق كانت محفوظة ومُدامة بصورة جيدة. واما دفاتر جمجمال، والتي جمعت اخيراً، فقد إشتملت على قوائم بأسماء الناخبين فقط. ولم يرد في أي من السجلات معلومات تختص بالإناث من السكان.

وعليه يتعسر، نوعاً ما، تكوين رأي قطعي حول مبلغ صحة إحصائيات النفوس هذه. ومع ذلك، ففي وسعنا أن نُسلم، بأن الإحصائيات الأخيرة كانت أقرب الى الصحة" إذ، آنذاك فقط، جرى إحصاء للنفوس، في عموم المنطقة، بناءً على أعراق السكان.

هوالعالم مكتبة

أما إحصائيات سنة (١٩١٩) فإنما أُجريت بنفس الطريقة التي أُجري بموجبها إحصاء النفوس التركي – أي على أساس الدين" بينما وُضعت تخمينات سنة (١٩٢١)، بناءً على الأعراق، في لواء الموصل فقط. أما ألأرقام الخاصة بالألوية ألأُخرى، فقد إستُخرجت من تخمينات سنة (١٩١٩) وإستعيض فيها عن الأديان بالقوميات، وذلك بموجب طريقة يمكن أن تُعتبر إعتباطية. وفيما يلي جدول يبين أوجه المقارنة :-

	١٩١٩			١٩٢١					
	سنى	شيعى	اديان اخرى	عرب	ترك	كرد	المجموع	سيحيون	يهود	المجموع
اربيل ١٩١٩	٩٦١٠٠	----	١٠٠	----	---	---	٩٧١٠٠	٤١٠٠	٤٨٠	١٠٦٠٠
١٩٢١	----	----	---	٥١٠٠	١٥٠٠	٧٧٠٠٠	٩٧١٠٠	=	=	=
كركوك ١٩١٩	٨٥٠٠٠	-٥٠٠	---	---	---	---	٩٠٠٠٠	٦٠٠	١٤٠	٩٢٠٠٠
١٩٢١	---	---	---	١٠٠٠	٣٥٠	٧٥٠٠٠	=	=	=	=
سليمانية ١٩١٩	١٥٣٩٠	---	---	---	---	---	١٥٣٩٠	١٠٠	١٠٠	١٥٥٠٠
١٩٢١	---	---	---	---	١٠٠٠	١٥٢٩٠	=	=	=	=

هدوالنّاهلي كتبيّ

ويتضح أن المجموع التقريبي للسُنة مع الشيعة ومن هم من الأديان ألأُخرى، الذي أُحصي في سنة (١٩١٩)، يتطابق تماماً مع عدد العرب مع الأتراك والأكراد، الذي أُحصي في سنة)١٩٢١). وعليه فإن الإحصائيات، المنظمة في سنة (١٩٢١)، لا يمكن إتخاذها أساساً، يُستند اليه، في إحتساب العدد النسبي لمختلف الأعراق من المقيمين في المنطقة المتنازع عليها.

وكذلك الحال بالنسبة لإحصاء النفوس التركي، الذي جاء فيه أن العشائر الرُحّل تؤلف اكثر من ربع إجمالي العدد التقريبي للسكان" دون التمييز بين العرب والأكراد.

ولا مفر من إعتبار أن قيمة الإحصاءات، التي قدمها الفريقان في مؤتمر لوزان، قابلة للمناقشة. وعليه فإن كافة البراهين، المستندة الى هذه الأرقام، تستوجب مناقشة مماثلة. ولم تكن الإستنتاجات، التي طُرحت من قبل الترك، مستندة الى اساس يمكن الركون إليه" حيث أنه عندما جرت المذاكرات حول الموضوع، إستند الوفد التركي على النسبة المئوية لعدد السكان الموطنين، في إجرائها المقارنة بين مختلف الأعراق" فإعتُرض على ذلك، في المذكرات البريطانية، إعتراضاً صائباً. فقد ذكرت الحكومة التركية، على سبيل المثال، أن ثمة (٤٣،٠٠٠) من العرب يقابلهم (١٤٦،٩٦٠) من الاتراك" بينما نجد – أن اكثرية العشائر الرُحّل هم من العرب ولا يوجد رحل بين الاتراك - والحقيقة هي أنه، حتى بمقتضى الإحصائيات التركية، فإن أعداد أفراد الجنسيتين يجب أن يكون، عملياُ، متساوية.

ولما رجعنا الى الاعتراض، الذي رفعته الحكومة البريطانية، إستغربنا مما جاء في التقويم (السالنامة) الرسمي الخاص بولاية الموصل لسنة (١٣٣٥ هجرية) – الموافقة للعام (١٩١٧ الميلادي)" حيث ورد أن في لواء الموصل (١٩٣،٨٤٨) من الذكور، بينما نصت المذكرات التي عرضت في لوزان على أن العدد الكلي للسكان هو (٢١٦،٠٠٠) نسمة.

وقصارى القول، إن من بين جميع إحصاءات النفوس فإن الإحصاء، الذي أجرته السلطات العراقية، ربما كان أقربها الى الصحة" مع إن قيمة المعلومات الواردة فيه تُعتبر نسبية ليس إلا. ويجب أن تقاس هذه المعلومات، طوال الوقت، بجميع الأرقام السابقة.

٢) - التفاصيل المتعلقة بالإحصائيات الواردة في المذكرات

قدمت كل حكومة بعض البراهين الخاصة لتثبت بها بطلان إحصائيات الحكومة الأُخرى. وقد كان لكل منهما حرية إيراد الإحصائيات التي سبق نشرها" حيث أشارت الحكومة البريطانية الى التقارير التركية السنوية الخاصة بلواء الموصل، بينما كثيراً ما رجعت الحكومة التركية الى الإحصائيات المنصوص عليها في المجلد ٣٦ (ميزوبوتاميا) من كُتيب " دليل" وزارة الخارجية.

ولقد بذلنا الجهد لأن نجمع الملاحظات الخاصة بهذا الموضوع والمتفرقة في مختلف المذكرات. ونود فحص كل قضية، على حدة، فحصاً مسهباً. إن لهذه النقاط، احياناً، أهمية مباشرة" وفي أحياناً أُخرى، كانت لا تساعد إلا على توفير البراهين المتعلقة بصحة أو بطلان المعلومات.

(١) : العرب و الترك في السليمانية

في سبيل تمكن الحكومة البريطانية من إثبات بطلان الإحصائيات، التي قدمتها الحكومة التركية في لوزان، فقد لفتت انظار المجلس الى ما جاء في الإحصاءات التركية من أن هناك ٧،٠٠٠ من العرب و ٣٢،٩٠٠ من الأتراك متواجدون في لواء السليمانية - بينما ذكرت الحكومة البريطانية أن لا وجود لأي من العرب، تقريباً، ولا أتراك في جميع أنحاء اللواء المذكور.

وكانت إجابة الحكومة التركية، على سؤالنا حول الموضوع، بأن العرب في لواء السليمانية ينتمون الى عشيرة " طي " وإنهم يشتغلون في تربية الماشية في جوار ملتقى نهري تانجرو وديالى. كما قالت الحكومة التركية أن السبب في عدم وجود هؤلاء العرب، في تلك المنطقة، الآن، قد يُعزى الى عودتهم الى القسم الرئيس من العشيرة والنازلين في منطقة نصيبين — ماردين.

وكان بإمكان الحكومة التركية توكيد إدعائها الأخير، حيث أن عشيرة " طي " نازلة في نصيبين، داخل الأراضي التركية، بالقرب من القوير" مع العلم أن ليس لرؤساء هذه العشيرة علم بأي قسم من العشيرة نازل في منطقة السليمانية. وعند مكوث البعثة في السليمانية طلبنا في الكتاب المؤرخ ٢٨ شباط والموجه الى المساعد التركي لكي يُرينا أولئك العرب الساكنين في لواء السليمانية، فاجاب المساعد التركي بأنه، يظهر أن تلك المعلومات، لم تكن صحيحة. وعند الرجوع الى التقويم الرسمي للولاية، عسى أن نجد المصدر، الذي إستشفت منه الحكومة إفادتها - وجدنا أن المصدر المذكور لم يستشهد به بصورة صحيحة. ولقد قرأنا، في الصفحة ٢٨٥ من التقويم لسنة (١٣٣٠) هجرية (١٩١٢ ميلادية)، أن أهالي لواء السليمانية كلهم اكراد إلا طائفة صغيرة من العرب معروفة بإسم (شميران) - وليست بإسم (طي) - " وقليل من اليهود والنصارى. ولما راجعنا خارطة المساحة الهندية المرقمة (٠٢ إي. سليمانية)* ، وجدنا إسم هذه العشيرة مدوناً على احد

* هناك فرق كبير بين شميران و شمر، ربما يقصد الوفد (شمر) وهي عشيرة عربية وليس (شميران) التي تعتبر من المناطق الجميلة في ميدان و دربندخان و حلبجة التي تتواجد فيها عشيرة شميران الكردية. لم تكن في مدينة السليمانية عشيرة عربية أو تركية. يعرف ان العشائر العربية كانت تقصد المناطق الكردية بحثاً عن الكلأ و الأعشاب للمواشي. كان مجيئها ينحصر في موسم الصيف ثم كانت تعود إلى أماكنها. (المراجع)

منعطفات نهر(ديالى) بالقرب من منطقة (شيخ ميدان) الواقعة في لواء السليمانية" إلا أنها خارج المنطقة التي تطالب بها الحكومة التركية.

كما إنه لا يوجد في السليمانية أكثر من شخص او شخصين من الأتراك. ولقد إستجوبنا جميع زعماء هذه المدينة فأكد كافة رؤساء عشائر اللواء، تقريباً، أن سكان اللواء هذا، هم من الكورد فقط.

(2)- تُرك أشاري شيبه و الشيخان و ناحية الموصل

لفتت الحكومة البريطانية انظارنا الى قضية أُخرى، تستوجب التفحص، وذلك فيما يخص أهالي نواحي " شيخان " و" اشاري شيبه " و" الموصل ".

تقول الحكومة التركية أن هاتين الناحيتين تشتملان على (١٤٦) محلة يقطنها التُرك فقط بينما هناك، في ناحية الموصل، (٧٧) محلة معظم سكانهما أتراك.

أنكرت، الحكومة البريطانية، هذا التوكيد و أفادت أن ناحية " شيخان " تشتمل على (٤٢) قرية منها (٢٣) قرية " يزيدية " و (١١) قرية " عربية " و (٦) قرى " عربية - يزيدية " و " قريتين " كرديتين" وإن ناحية " اشاري شيبه " تشتمل على (٧٣) قرية معظمها " كردية ". وإن ثمة (٢٠) قرية مهجورة وعدة قرى يسكنها اللاجئون الآثوريون. وتشتمل ناحية الموصل على (٢٩) قرية فقط" منها (١٠) قرى عربية و (٨) قرى مختلطة من العرب والتركمان و (٤) قرى خليطة من العرب والشبك و (٧) قرى مهجورة.

ولقد لاحظنا أن، في ناحية " شيخان "، نحو من (٢٠٠) من العرب وليس ثمة أتراك. ولم يكن في وسعنا أن نزور تلك الناحية بانفسنا" إلا أن المساعد التركي قد ذكر إلينا، في كتاب رسمي، أن لا أتراك في الناحية المذكورة.

وقد زرنا ناحية " اشاري شيبه " وقدرنا أن نسبة عدد الأكراد، في هذه المنطقة، تبلغ ٩٠٪ من مجموع السكان البالغ عددهم نحواً من (٢,٠٠٠) نسمة" وعلاوة على ذلك، فإن هناك من (٢٠٠) الى (٢٥٠) مسيحي.

إما بخصوص ناحية الموصل، فيظهر أن عدد الأتراك والسكان من أُصول تركية، يزيد على العدد المدرج في المذكرات البريطانية" إلا أنه لا يُشكل غالبية سكانية، كما يؤكد الأتراك. وقد أوردت الحكومة التركية أسماء قرى، تركية الأصل. وبالضرورة فإن هذه الأسماءلا يمكن أن تُشكل برهاناً على كون قاطنيها هم من إصول تركية" وأقل من ذلك، أن تكون تركية بالكامل. إن هذه الأسماء، لوحدها، لا يمكن أن يُركن إليها كبرهان يُعتد

هدى للأمانة كتب

به. وفي سبيل إثبات إفتقار المعلومات التركية الى الدقة و تناقضها، فقد إستشهدت الحكومة البريطانية بما جاء في الصفحة (١٨٧) من التقويم الرسمي التركي لسنة (١٣٣٠ - هجرية) الموافقة لسنة (١٩١٢ ميلادية) والقائل بأن القسم الغربي من الولاية) هو الموصل، وكافة سكانه من العرب، إلا قليل من الأكراد" أما القسم الشرقي، فسكانه خليط من العرب والأتراك والأكراد والكلدان واليزيدية" وكلٌ منها يتكلم بلغة قومه بالإضافة الى العربية. وجاء في قائمة أسماء النواحي ذكر ناحية " الشيخان " وتتبعها (٦٨) قرية و (أشاري شيبه) وتتبعها (٧٨) قرية، ولقد تحققنا من ذلك الأمر وثبتت لدينا صحته.

(٣)- ترك تلعفر

تعلق الحكومة التركية أهمية كبرى على مدينة " تلعفر" وتقول إن كل سكانها، والبالغ عددهم (١٠,٠٠٠) نسمة، هم أتراك.

تفيد الحكومة البريطانية أنه لا يوجد في ناحية " تلعفر"، بما في ذلك البلدة، سوى (٥٠٠،٥) تركي" والسكان جميعاً يتكلمون بالعربية.

وقد ثبُتت لدينا حقيقة كون الكثير من سكان البلدة يفهمون العربية. ويدعي غالبية زعماء السكان أنهم أتراك إلا أن بعض الأشخاص صرحوا بأنهم من أصل تركي، ولكنهم الآن عرب. ونظن أنه لم يسلم تصريح هؤلاء الأشخاص من التأثير الخارجي.

٣)- الإحصائيات السابقة

(١) الإحصائيات الواردة في معجم (كتيب) وزارة الخارجية

وجهت الحكومة التركية إنتباهنا نحوالمعجم (الكتيب) المرقم ٦٣ (ميزوبوتاميا)، والذي نشرته وزارة الخارجية في سنة (١٩٢٠). وقد إقتبست من الإحصائيات الواردة في الصفحة (٨) من هذا المعجم (الكتيب) الأرقام التالية و الخاصة بسكان(ميزوبوتاميا = وادي الرافدين):-

الكرد	٣٨٠٠٠٠
الترك والتركمان.....	١١١٠٠٠٠
الآثوريون	٦٠٠٠٠
اليزيدية	٢١٠٠٠
الشبك	١٠٠٠٠

هه ولێر کتێبخانەی

وتُضيف الحكومة التركية، الى ذلك، قائلة أن السكان الأتراك، وبمقتضى ما جاء في ذلك المعجم (الكتيب) يتركزون في شرقي الموصل وبالأخص في تلعفر وفي المدن الكائنة على طريق أربيل - كفري. تقول الحكومة التركية إن الشبك، البالغ عددهم (١٠,٠٠٠) نسمة، يجب أن يُعدوا من ضمن الترك و التركمان – وذلك لكونهم تركاً -" وبذلك يكون المجموع الكلي، في المنطقة المتنازع عليها، كما جاء في المعجم البريطاني (١٢٠,٠٠٠) نسمة وبالأحرى نحو (١٣٠,٠٠٠) نسمة" لأن هناك عدة آلاف من الأتراك يسكنون بغداد. ولذلك فقد جاء في معجم وزارة الخارجية، أن (١٢٠,٠٠٠) من الأتراك يسكنون المنطقة المتنازع عليها" علماً أن الإحصائيات المقدمة في لوزان لم تعط لذلك رقماً يتجاوز الـ (٥٦,٠٠٠) نسمة.

وعندما سألوا الحكومة البريطانية، عن هذه النقطة، أوضحت أن المعجم (الكتيب) المذكور يبحث عن منطقة أكبر بكثير من ولايات الموصل و بغداد و البصرة السابقة" وكما ثبت ذلك، من خلال تعريف مصطلح (ميزوبوتاميا) الوارد في الفقرة الأولى من هذا المعجم، وكذلك من إحصائيات مجموع السكان" والتي تضمنت، بالإضافة الى الجنسيات والأرقام التي ذكرتها الحكومة التركية، الأجناس الآتي ذكرهم :-

العرب..... ١,٤٥٠,٠٠٠
الفرس..... ٧٠,٠٠٠
اليهود ٦٠,٠٠٠
الأرمن..... ٥٧,٠٠٠
الشركس..... ٨,٠٠٠
الصابئة..... ٢,٠٠٠
الجنسيات الأُخرى..... ١٠,٠٠٠

ويتبين من اعداد الأرمن و الشركس خصوصاً، أن المنطقة تمتد كثيراً نحو الشمال الغربي والشمال.

إن البرهان، الذي اوردته بريطانيا ضد ذلك، كان صائباً" رغماً عن أن حدود المنطقة لم تعين في المعجم (الكتيب) تعييناً دقيقاً. إن التعريف، الذي ورد في الفقرة (١)، مبهم جداً" ولكن يتبين من قائمة المدن إن مناطق ديار بكر و ماردين وحتى أُرفة داخلة في ذلك. ولذلك فليس من الممكن التحقق من الأعداد، حتى ولو أُجري إحصاء نفوس متقن. وعلى كل حال فإنها تنطبق على منطقة اكبر، بشكل ملموس، من المنطقة المتنازع عليها.

هدى النامدي كتيب

(٢) الإحصائيات المنصوص عليها في الكتاب السنوي الرسمي لولاية الموصل

برهاناً لإثبات عروبية البلاد وعدم تركيتها، فقد إستشهدت الحكومة البريطانية بالكتاب السنوي الرسمي لولاية الموصل لسنة (١٣٣٠ هجرية ١٩١٢ ميلادية). وقد دققنا هذه الإستشهادات، فوجدناها صحيحة" ولكن كان قسم منها غير مقتبس من الكتاب السنوي الرسمي لولاية الموصل لسنة (١٣٣٠ هجرية ١٩١٢ ميلادية)، وإنما كان مقتبساً من الكتاب السنوي الرسمي لولاية الموصل لسنة (١٣٢٤هجرية ١٩٠٦ ميلادية)

إنا سنعود، في موضع آخر، الى البحث في هذه المعلومات المهمة و الإستدلالات التي إستنتجتها الحكومة البريطانية منها.

(ب) - تقسيم الأجناس بحسب المناطق

١) — الخرائط

(١) - الخرائط الإثنوغرافية (العرقية)

بصدد المذكرة المؤرخة في ١٤ آب سنة (١٩٢٤)، قدمت الحكومة البريطانية الى مجلس عصبة **الأُمم** خريطة تتعلق بأعراق السكان، نُظمت خصيصاً للمساعدة في قراء المذكرة (خارطة رقم ٤).

إن هذه الخارطة كانت قد هُيئت على نمط القاعدة القديمة المتبعة في تلوين سطوح الارض، اعني عدم الأخذ في الإعتبار كثافة السكان. وتبين هذه الخارطة المناطق على إختلافها بألوان متنوعة حسب إختلاف الأغلبية السكانية للقاطنين في المنطقة المتنازع عليها والأماكن المحيطة بها مباشرةً. وأما تلك المناطق التي يزداد فيها تخالط السكان فلم يجر تلوينها- ويظهر، بسبب ذلك، على الخارطة شريط عريض أبيض على إمتداد نهر دجلة.

وقد وجدنا أن الضرورة تحتم توجيه سؤال الى الحكومة البريطانية حول القواعد التي إستندت اليها في رسم تلك الخارطة" وعما إذا كان التلوين قد إستُعمل، فقط، من أجل تبيان الأماكن التي تقارب الأغلبية فيها الـ ١٠٠ ٪ " أم أنه جرى تطبيق المبدأ الذي إعتُمد في " مؤتمر الصلح "، و أعني بذلك إهمال الإلتفات الى الأقليات التي يقل عددها عن ٢٠ ٪" أم أنهم كانوا قد نظموا الخارطة على مبدأ آخر. ولقد استفسرنا، ايضاً، عما إذا كان العرب الرُحّل قد أُدخلوا في الحسابات" لأننا كنا نعلم أن عشيرة " شمر " تقضي الشتاء، وبشكل عام، خارج المنطقة المتنازع عليها. و لنفس السبب، إستفسرنا عن الفترة من السنة التي أشارت إليها المعلومات.

أجابت الحكومة البريطانية أن الألوان المميزة ترمز الى مختلف الأجناس (الأعراق – م)، التي تقطن المنطقة معظم أوقات السنة - وتشمل ذلك على العشائر الرُحّل أيضاً - والتي تُشكل ٨٠ ٪ أو اكثر من السكان هناك. أما المناطق التي يؤلف العنصر(العرق) السائد، فيها، أقل من ٨٠ ٪ فقد تُركت مواضعها خالية (بيضاء). إن العرب الرُحّل القاطنين على الضفة اليمنى من دجلة قد أُدخلوا في تلك الأعداد. وقد أضافت الحكومة البريطانية قائلة بأنها لم تنظم الخريطة لتختص بأية فترة محددة من السنة. إن تنقلات العرب الرُحّل لم تكن لتؤشر على النِسَب المئوية للسكان في هذه المناطق. وقد لاحظت الحكومة البريطانية، ايضاً، أن هجرة بعض العشائر الكردية الرحالة قد أثرت تأثيراً طفيفاً على النِسَب المئوية لسكان بعض المناطق التي يقطنها مايزيد على ٨٠ ٪ من اليزيدية المتوطنين.

وبما أن الحكومة التركية لم تقدم، في ذلك الوقت، أية خارطة خاصة بالأجناس" فقد رأينا من الضروري أن نطلب إليها إبداء آرائها فيما يخص المعلومات الواردة في الخريطة التي قدمتها الحكومة البريطانية.

أفادت الحكومة التركية، في جوابها، أن الخريطة، التي قدمتها الحكومة البريطانية، نُظمت بصورة تميل لصالح العرب وتقلل من أهمية العنصر الكردي" وأكثر من ذلك، جاء تنظيمها إبتغاء تنقيص عدد العنصر التركي الى مالا يُعد شيئاً.

أما بخصوص الشريط، المؤشر في الخارطة البريطانية باللون الأبيض، فقد أوضحت الحكومة التركية أن البضعة نقاط الصغيرة البنية اللون المبعثرة في كافة أجزاء ذلك الشريط فقد أُريد بها أن ترمز الى (١٤٦،٠٠٠) نسمة من الأتراك و لذلك فإن هذه النقاط كانت صغيرة جداً" و بحيث لم يُشار، في الخريطة، الى مراكز تركية مهمة مثل " طوز خورماتو " و" طاووق " و " قره تبه " و " تازه خورماتو" باللون التركي" مع كونها قد أُشير اليها، في المذكرات البريطانية، بأنها آهلة بالأتراك. فلو أُصلح هذا السهو ولونت المناطق الأُخرى، الى الشمال، الآهلة بالأتراك (كما يتبين من أسماء القرى) باللون المناسب" لتبين أن الشريط الأبيض الموصف " كردي – عربي " آهل بالأتراك بشكل كلي. إن هؤلاء الأتراك، الذين توطنوا هناك منذ أجيال، يؤلفون جماعة متراصة.

وأضافت الحكومة التركية قائلة بأن هؤلاء الأتراك هم المنتجون الأساسيون لمحصول الذرة في هذه المنطقة الغنية" بينما يقوم الأكراد و العرب بجلب مواشيهم الى هناك إبتغاء

إستبدالها بمحصول الذرة التركي. وقد أرفقت الحكومة التركية رسماً تخطيطياً لإثبات وجهة النظر هذه.

عندما إرسلت الحكومة التركية هذا الرد، أرفقت معه خريطة كانت قد نشرتها " الجمعية الجغرافية الملكية " في لندن عام ١٩١٠، (خارطة رقم ٥). تختلف هذه الخريطة، في نقاط عديدة و بشكل ملحوظ، عن الخريطة التي قدمتها الحكومة البريطانية.

استلفتت الحكومة التركية الأنظار، خصيصاً، الى حقيقة إستُعمال نفس اللون، في خارطة "الجمعية الجغرافية الملكية "للدلالة على كل من الكرد و اليزيدية"بينما قد رُمز عنهم في الخارطة التي قدمتها الحكومة البريطانية بلونين منفصلين.

إن هذه قضية ثانية وسنرجع اليها بعدئذ" أما الإختلافات الأُخرى بين الخارطتين فإنها أكثر أهمية.

إبتغاءً لإجراء المقايسة (المقارنة – م) بين هذه الإختلافات فقد جعلنا القسم الخاص بالمنطقة المتنازع عليها، من كلتا الخارطتين، على مقياس رسم واحد" وإستعملنا نفس اللون، لكل جنس، في كل من الخريطتين المذكورتين. وبالطبع لم نُغَيّر، بأي حال من الأحوال، شيئاً في الخريطتين" إلا أنه قد وجدنا من الضروري إستبدال الشريط الأبيض، الذي يُرمَز به الى خليط من السكان الكورد و العرب، ببقع خضراء وصفراء – و أعني بهما الوان هذين العنصرين - لأننا وجدنا أنه يُرمَز باللون الأبيض الموجود في موضع آخر من الخريطة الى المناطق غير الآهلة" وذلك مما قد يؤدي الى الإرباك.

إن كلتا الخريطتين، اللتين قدمتهما الحكومتان، نظمتا على الأُصول القديمة المتبعة في تلوين السطوح" وذلك مما يؤدي الى حصول إيهام: فمثلاً، أن سكان بلدة وناحية الموصل، والبالغ عددهم (١٠٢,٠٠٠) بسمة، يُرمز عنهم ببقعة ملونة مساحتها (١,١٤٠) ميلاً مربعاً" بينما إن (٢٤,٠٠٠) الى (٢٥,٠٠٠) نسمة من العرب المتوطنين و الرُحّل، النازلين في جنوب خط " سنجار- تلعفر"، يُرمز لهم ببقعة ملونة مساحتها (١٧,٦٠٠) ميلاً مربعاً. وبناءاً على ذلك وجدنا من الضروري تنظيم خارطة ثالثة تعتمد إسلوباً يُظهر كثافة السكان وتوزيع الأجناس (خارطة رقم ٦). إن إيضاح هذا الإسلوب، من الوجهة الفنية قد أُدرج في نفس الخارطة. وعند مقارنة هذه الخريطة مع الخريطة الطوبوغرافية المفصلة، بمقياس رسم (١:٢٥٠,٠٠٠)، سيتضح أن البقع الملونة، الواردة في الخارطة، تطابق المناطق الآهلة. أما الجبال والصحاري – أي المناطق الشاسعة

الخالية من السكان - فتبقى دون لون (بيضاء). وبذا يتم تمثيل كل فرد" فيُرمز لكل مئة فرد من السكان ببقعة ملونة مساحتها مللمتراً مربعاً واحداً.

ومع ذلك، لم يكن هذا هوالسبب الوحيد وراء ضرورة تنظيم خارطة ثالثة جديدة. إن الإنتقادات التي وجهت الى الإحصائيات التي قُدمت الى مؤتمر لوزان والى عصبة الأُمم تبرهن، بكل وضوح، أن الخرائط العائدة الى هذه الإحصائيات، حتى لو إنها كانت قد نُظمت على أُسس علمية أكثر، لما أمكن أن تُصورالوضعية الحقيقية، حتى لو بشكل تقريبي.

وبما إنه لم يكن في مقدورنا أن نحصل على الوسائل اللازمة، لإجراء إحصاء نفوس جديد، فعليه قد نظمنا هذه الخريطة إستناداً الى المعلومات المتحصلة من آخر إحصاء للنفوس، والذي قامت به السلطات العراقية" ذلك الإحصاء الذي هو أقرب الى الصحة، كما ذكرنا ذلك سابقاً.

(٢) خريطة تبين كثافة السكان

إن الخرائط الإثنوغرافية (العرقية – م)، التي قُدمت، لا تُبين، بوضوح تام، الكيفية التي يتوزع على أساسها سكان المنطقة المتنازع عليها على جميع الأراضي.على هذا وجدنا أن من الضروري تنظيم خارطة – ولو لفائدتنا نحن - تبين كثافة السكان (الخريطة رقم ٧). وقد إضطررنا، طبعاً، الى تنظيم هذه الخريطة لمنطقة كبيرة تحيط بالمنطقة المتنازع عليها. إن الخريطة، المربوطة بهذا التقرير، لايمكن عدها متقنة كل الإتقان مطلقاً" لأن المعلومات التي حصلنا عليها، من مختلف المصادر، لم تكن ذات أقيام متساوية دائماً.

إن المعلومات الخاصة بالمنطقة المتنازع عليها ربما كانت أصح من غيرها، ولقد سبق وأشرنا الى مبلغ دقة هذه الإحصائيات التي إستندت عليها هذه المعلومات.

وفيما يتعلق بـ " مملكة العراق " فقد تفضلت الحكومة ووضعت تحت تصرفنا خارطة تقريبية (تخطيطية – م) تخص حدود النواحي، مع قائمة تحتوي على مساحات مناطق النواحي بالكيلومترات المربعة، مع ذكر عدد سكانها. نحن ملزمون بأن نبدي ملاحظة عن ذلك، وهي انه جاءت في المعلومات الخاصة بالمساحات أغلاط جلية، بل إن بعضها كبيرة جداً" مما عجزنا عن الإستفادة من القائمة. ولكننا قُمنا بقياس مساحات النواحي في الخارطة التي بين أيدينا" وطبعاً إن هذه الطريقة تحتم إحتساب هامشاً معيناً من الخطء.

أما بخصوص المنطقة " السورية الفرنسية " المجاورة، فقد وضع القائد العسكري، لتلك المنطقة، المعلومات اللازمة تحت تصرفنا.

أما بخصوص مناطق الجمهورية التركية،المؤشرة في الخارطة، فقد حصلنا على معلومات عنها من الحكومة التركية، بواسطة المساعد التركي. ومن هذه المعلومات خارطة تقريبية (تخطيطية – م) تُبيّن حدود " كازاس " وقائمة بعدد السكان. ولم يكن في وسعنا الحصول على خارطة تبين حدود النواحي.

ولم نحاول الحصول، من إيران، على معلومات مشابهة، تخص المناطق الفارسية المتاخمة والواقعة فيما وراء الجبال.

٢)- فحص بعض الأسئلة المختصة بتوزيع السكان

لم يُوضح، في هذه الخارطات، توزيع السكان بحسب المناطق فقط" ولكن جرت مناقشة ذلك، مطولاً، من خلال المذكرات.

(١) ـ إمتداد المنطقة العربية

إن إمتداد المنطقة العربية لمن إحدى الأسئلة الرئيسة التي عُرضت. وقد كانت الحكومة البريطانية تدعي أن الضفة اليمنى من دجلة برمتها (ماعدا يزيديي سنجار ومدينة تلعفر التركية وما يجاورها) وبلدة الموصل والضفة اليسرى من دجلة حتى طريق اربيل – كركوك – كفري، وكذلك المنطقة الشمالية لغاية التلال، كلها عربية.

إن البرهان الذي أوردته تركيا، والذي عرضته أكثر من مرة، هو إن سكان الولاية من العرب ينحصرون ضمن الجيب، المتكون على شكل زاوية ما بين الضفة اليمنى من دجلة وخط القيارة – سنجار، ماعدا شريط ضيق من الأرض يمتد من الفتحة الى كركوك على الضفة اليسرى. وأضافت الحكومة التركية قائلة إن هذه المنطقة، مع إتساعها، تُعد عملياً غير آهلة بالسكان.

وسنُعيد البحث، لاحقاً، في قضية مدينة الموصل.أما بخصوص السؤال الآخر، فإن الحقيقة تتأرجح بين الزعمين.

ويتبين من خارطتنا المختصة بالأجناس البشرية إن الحكومة البريطانية محقة، إجمالاً، في قولها أن معظم سكان الضفة اليمنى من دجلة هم من العرب" ماعدا يزيديي سنجار و ترك تلعفر وبضعة آلاف من الكرد والنصارى، الذين لم تأتي الخارطة على ذكرهم. ومع هذا فإن السكان العرب، من غير الذين هم في مدينة الموصل واطرافها، أقل بكثير مما ترمي الخريطة الى إظهاره. ومن غير إحتساب مدينة الموصل، فإن في هذه المنطقة من السكان، بمقتضى الإحصائيات الأخيرة التي أجرتها حكومة العراق، الأعداد التالية :-

(٣٦,٠١٠) من العرب و(١٦,٣٧٤) من اليزيديين و(٩,٦٣٥) من الكرد و(٥,٩٧٩) من الترك و(٤,٤٧٧) من النصارى" ومجموعهم (٧٢,٤٧٥) نسمة.

وفي الضفة اليسرى فإن العرب موجودون من منطقة الجبل، الواقعة شمال الموصل، نزولاً الى الحدود الجنوبية للمنطقة المتنازع عليها. وإتباعاً لذلك، فإن الحكومة التركية مخطئة. ولكن لا يمكن للعرب، إلا في مكان أو مكانين، أن يصلوا الى الطريق العام (اربيل – كفري). أما في لواء اربيل فإنهم متواجدون، فقط، في جوار ضفة النهر" وإن التجمعات العرقية الكردية، المتراصة، تمتد من اربيل ومن طريق اربيل الى ما يزيد على الأربعين كيلومتراً بإتجاه نهر دجلة. فعليه قد جاءت المذكرات البريطانية مبالغاً فيها أيضاً.

(٢) ـ عدد الترك وتوزيعهم

إن بين الحكومتين إختلاف في الرأي بخصوص السكان الأتراك وصبغتهم وعددهم ونسبتهم المئوية الى مجموع سكان المنطقة المتنازع عليها. وسنبحث لاحقاً في السؤال الأول، أعني التمييز ما بين الأتراك والتركمان.

أما بخصوص القوة العددية، فإن الحكومة التركية محقة في قولها بأن الخريطة، التي قدمتها الحكومة البريطانية، تُعطي فكرة غير متكاملة، فيما يخص تلك القوة العددية" إذ لم يُذكر فيها عدد مُنْصِف للطوائف التركية. أما الخريطة التقريبية (التخطيطية – م)، التي قُدمت الى البعثة في أنقرة، كانت مبالغاً فيها، أكثر بكثير، في الأُمور الأُخرى. فقد أظهرت أن معظم سكان المنطقة الخصبة الكائنة في جنوب الموصل هم أتراك، ويُشكلون مجاميع متراصة" وهذه مغالطة تُثير العجب.

وقد أكدت المذكرات البريطانية بأن السكان الأتراك أو التركمان لا يؤلفون سوى (١٢/١) من مجموع سكان الولاية" وإن هؤلاء الأتراك أو التركمان أقل من السكان العرب وحتى من سكان مدينة الموصل، من العرب، لوحدها .

لقد سبق وأبدينا رأينا حول الإحصائيات. وسيتضح إن الإحصائيات الأخيرة تنطوي على عدد، من الترك، أقل من ذلك. كما لاحظنا، ايضاً، أن الأشخاص، الذين يعتبرون الآن انفسهم عرباً، يعترفون بأصلهم التركي" مما يُزيد من الصعوبة في وضع تقدير بالجنسيات المختلفة، في منطقة سكانها خليط، لاسيما في المناطق، مثل وادي دجلة ومدينة الموصل وما جاورها، حيث تكثر هجرة الأجناس المختلفة ويزداد إختلاطهم. إن تزاوج الأشخاص الذين هم من دين واحد، ولكن من قوميات مختلفة، أمر كثير الحدوث" ويمكن، في بعض الأحيان، أن يدعي شخص ما لنفسه إحدى الجنسيتين، وحسب إختياره،

وله مبرر في ذلك" وفي أحيان كثيرة، يسيطر على إختياره ذلك إغتنام الفرصة لاسيما اذا لم تكن المشاعر الوطنية (القومية – م) قوية. إن إختلاف الأديان في الشرق يُعد دائماً العامل القطعي الأكبر وأما الشعور القومي فلا يكون متطوراً تطوراً قوياً، كما هو عليه الحال، عادة، في اوروبا. وفي حقيقة الأمر لم نجده كذلك، في أي مكان. أما النفوذ السياسي فلا مناحة، طبعاً، في أنه العامل الأقوى، في مدينة الموصل وجوارها. وقد إسترعت الحكومة البريطانية، في مذكراتها، الإنتباه الى حقيقة مفادها أن كثيراً من الأشخاص كانوا يدعون، خلال الحكم التركي، بأنهم أتراك حيث أن ذلك يصب في صالحهم. إن هذا البرهان لا يمكن دحضه" ولكننا نعتقد إنه يمكن، أيضاً، تطبيقه في الوقت الحاضر على الأوضاع في ظل الحكومة العراقية.

إن المقارنة ما بين الأرقام التي قُدمت في لوزان، إستناداً الى إحصائيات عام (١٩٢١)، والتي يظهر منها أن عدد الترك هو (٦٥,٨٩٥) نسمة " والأرقام الواردة في إحصائيات سنة (١٩٢٢-١٩٢٤)، المقدمة الى البعثة موقعياً، والبالغة (٣٨,٦٥٢) تركياً" يبدو أنها تؤيد وجهة النظر هذه.

(٣) ـ الصفة التركية لكركوك والمدن الأُ خرى الواقعة على الطريق العام

كما ألفتت الحكومة التركية النظر، بشكل خاص، الى أهمية المدن التركية، مثل كركوك و أربيل والمدن الصغرى الأُخرى الواقعة على الطريق العام النازلة الى الجنوب. فأشارت الى أن الحكومة البريطانية، نفسها، إعترفت بالتركية البحتة لهذه المدن" وذلك بنشرها، هناك، بياناتها باللغة التركية.

وأجابت الحكومة البريطانية، على هذه النقطة، بأن كافة البيانات كانت، ومنذ عام (١٩١٩)، تُنشر باللغة العربية" وأضافت، على ذلك، بأنه من المحتمل كون بعض البيانات - ولربما كانت البيانات الأُول - تُنشر باللغة التركية، إن كانت موجهة الى موظفين أتراك. وحتى لو كان الأمر كذلك، فإنما يكون قد جرى ذلك في كركوك و اربيل ليس إلا. ومن الممكن أيضاً أنه كان قد نُشر، في الموصل، عدد من البيانات الأُول بالتركية، من أجل الموظفين السابقين.

ولم يستطع أي من المساعدَين أن يُرينا أياً من تلك البيانات الأُول. ولم نتمكن من أن نتثبت، بصورة قطعية، فيما إذا نُشر أي من البيانات بالتركية أم لا.

أما فيما يخص الصفة التركية لهذه المدن، فلم يكن في وسعنا أن نتحقق من النسبة المئوية للسكان الترك" ولكننا أوضحنا، في مكان غير هذا، كيفية عدم إمكان شرح

الحقائق عن طريق الأرقام. ومع ذلك فمن البديهي أن أرومة سكان هذه المدن، الكائنة على ما هو معروف بـ " الطريق العام "، كانت تركية. إن الزعماء، هناك، كانوا اتراكاً" ولقد لاحظنا في عدة من تلك البيوتات، ودون الحاجة الى سؤالهم، أنهم كانوا يتكلمون التركية مع أفراد عائلاتهم. حتى أن نصارى كركوك أنفسهم يتكلمون مع بعضهم بالتركية.

إن بعض الأمثلة قد تساعدنا أكثر في شرح الحالة.

تنقسم مدينة اربيل الى سبعة أحياء" وقد قابلنا مختاري هذه الأحياء. ولما سألناهم عن تابعيتهم (إنتماءاتهم العرقية – م)، أجاب خمسة منهم بأنهم اتراك، بينما افاد واحد بأنه تركي – كردي، وقال السابع بأنه يهودي*

إن الجريدة الوحيدة التي تصدر في كركوك - مرتين في الإسبوع - تحت سيطرة الحكومة، تُنشر باللغة التركية" وإن البيانات الرسمية تُنشر باللغتين التركية و العربية. وإن الحاكم (الضابط) السياسي البريطاني يعرف التركية، ولكنه لا يتكلم العربية و لا الكردية.

يتكلم سكان الأماكن ذات الأهمية، الواقعة على " الطرق العامة "، باللغة التركية.

إن مدينة التون كوبري الصغيرة تركية، دون أدنى شك" وإن أهالي طوز خورماتو تُرك أو تركمان ماعدا بعض العائلات اليهودية. وإستناداً الى إفادة المختار، فإن (٣٥) عائلة من بين (٤٠٥) عائلات، الذين يُشكلون سكان المدينة، هم يهود. وقدرنا أن ٧٥٪ من أهالي قره تبه تُرك – تركمان" وإن ٢٢٪ كرد و ٣٪ عرب.

إن معظم سكان تازه خورماتو وطاووق هم من التُرك.

أما سكان القرى المجاورة لهذه المدن فإن الأتراك يؤلفون أقلية مبعثرة. إن أعداد السكان الأكراد، في داخل المدن، أخذت تفوق أعداد الأتراك" كما أنهم أخذوا يزيدون على العنصر العربي كلما تقدموا نحو دجلة، موسعين أثناء تقدمهم مساحة الأراضي الزراعية

---

*كان العثمانيون يعينون تركياً ليصبح مختار الأحياء الكردية في المدينة فليس المقصود من قول معدي التقرير أن يكون سكنة تلك الأحياء من الترك. ورد في منشور الطابو التركي الصادر بتأريخ ١٦تشرين الأول ١٩٠٨ ان شهرزور داخلة ضمن العراق وهي منطقة إدارية تركية تحتوي على مناطق كركوك و رانية وأربيل و رواندوز وكوى سنجق وكفري.

(٤) ـ العشائر التركية

إن الحكومة التركية، عند إحصائها العشائر الرُحّل، ذكرت الزنكنة والبيات والدلف والطاطران" وإعتبرتهم من العشائر الرحالة ذات الأصل التركي. وسوف نعود للبحث، عند مناقشتنا لمسألة العشائر الرحل، على وجه العموم، فيما إذا كانت* هذه العشائر رحالة أم لا. أما هنا، فسنبحث في قضية تابعيتهم.

إن الجواب، الذي وردنا من الحكومة البريطانية، يُعطي المعلومات الآتية بخصوص هذه العشائر :-

إن الزنكنة عشيرة كردية" وقد ذُكرت، بتلك الصفة، في التقرير التركي الرسمي السنوي لولاية الموصل لسنة (١٣٣٠ هجرية — ١٩١٢ ميلادية).

و هناك تقليد لدى البيات يقول بأن أسلافهم عناصر بعض تركمان خراسان" ولكنه نظراً الى كثرة إختلاط الدم العربي فيهم، فإنهم أصبحوا عرباً خلصاً في قوميتهم وطراز حياتهم" وينص التقرير السنوي التركي الرسمي على أنهم يتكلمون بالعربية والتركية. أما فيما يخص " الكزا "، القاطنون في كفري، فإن التقرير السنوي ينص على أن السكان هناك، هم خليط من العرب والكرد. و لا وجود لعشائر الطاطران في ولاية الموصل. إن الكاكائية هم من الأكراد، وينتمون الى عائلة البرزنجة - وهم عائلة الشيخ محمود" و لهم ديانة خاصة بهم، وهي ربما تشابه ديانة الشبك الذين تعدهم الحكومة التركية تُركاً" ولكنهم يتكلمون بلغة تشابه اللغة الكردية. ولربما قصدت الحكومة التركية بكلمة " الدلف " كلمة " ديلوز"، وهي عشيرة كردية تسكن بالقرب من كفري" ولربما كان منشأهم مدينة (سنة).

لقد تمكنا من التحقق من أن الزنكنة و الدلف(ديلوز)* هم من العنصر الكردي المحض، وليس لهم تقاليد ذات أصل تركي. كما لم نستطع إكتشاف عشيرة الطاطران. أما بخصوص (الزنكنة) فإن التقرير الرسمي السنوي لسنة (١٣٢٤ هجرية — ١٩٠٦ ميلادية) ينص على انهم يسكنون ناحية (كيل)**، وإن أهالي هذه الناحية اكراد خلص.

---

*الزنگنه من أشهر العشائر الكردية، تتواجد بكثرة في كركوك و المناطق التابعة لها. أما البيات فهي إسم منطقة قريبة من طوزخورماتو يسكنها العرب و التركمان. (المراجع)

*الدلف أو ديلوز: صوابها دلو وهي عشيرة كردية منتشرة في كركوك وكفري و سنگاو وگرميان .

**الصواب هو (گل) وهي منطقة تابعة لقضاء طوزخورماتو.

إن البيات هم خليط من العنصر العربي والتركي. إنهم يُقدرون أن ٦٥٪ منهم ترك و٣٥٪ عرب" وهم يتكلمون، بصورة عامة، بالتركية والعربية" ويعيشون متخالطين في قراهم، وهم يتزاوجون مع بعضهم، من دون تمييز بين العناصر" ولذلك فإن الإختلافات بينهم تكاد تختفي. ومع ذلك فإن منهم من لا يزال يتكلم بلغة واحدة فقط" وحتى إننا وجدنا أحد رؤسائهم لا يفهم سوى التركية.

إن الكاكائية، أنفسهم، يصرحون بأنهم من العنصر التركي. وأخبرتنا عشيرة (السارلي)، التي تسكن على جانبي القسم الأسفل من الزاب الكبير***، أنها قطعاً من نفس عنصر الكاكائية. ويدعوها الكرد بـ (سارلي) ولكنها تعتبر نفسها (كاكائية). ويمتلك السارلي - كما يؤكد الأشخاص الذين على معرفة بأُمور البلاد - دينا ولغة خاصين بهم" إلا أنهم يحتفظون بذلك الأمر سراً. ويقولون بأنهم إسلام " وفيما يخص لغتهم، فقد أخبرونا بأنهم يتكلمون، على الدوام، بلغة القوم الذين يعيشون بين ظهرانيهم" ولذلك فإنهم يتكلمون، الآن، باللغة الكردية. وقد شاهدنا بينهم أفراداً، من نوع خاص، يشبهون (الحتيين) شبهاً طفيفاً. ولكنا لم نرغب في إستنتاج شيء من إستطلاعاتنا السطحية هذه.

وعليه، فإننا لم نعثر على عشيرة تركية، رحالة كانت أو متوطنة، سوى البيات. و كما سبق وذكرنا، فإن الأتراك يكثر تواجدهم في المدن" ومن المؤكد أنهم موجودون، كذلك، في المزارع الكائنة على طول " الطريق العام"" وإن معظم أصحاب تلك المزارع هم من أشراف الأتراك. ولكنه لا يمكن، في الحال الحاضر، تقدير نسبتهم المئوية" وتتبع أصل أقوام يفتقرون، من الناحية العملية، الى التقاليد. إن تكريدهم، و بالنظر الى حقيقة كون القومين مرتبطين برباط وثيق، في هذه المنطقة، لمن الأُمور الطبيعية التي تتطور تطوراً مُطرداً. وقد سبق فذكرنا إن أشراف الأتراك، في المدن، كثيراً ما يتزوجون بالنساء الكرديات" وقد لاحظنا، ايضاً، أن معظم خدم منازل هؤلاء الأشراف هم من الأكراد*.

***الكاكائيون كرد خلص، لاشك في كرديتهم وانتمائهم القومي. ليست لهم لغة خاصة بهم، بل يتكلمون باللهجة الكردية التي يتكلم بها أكراد مدينة كركوك والسليمانية وكفري وطوزخورماتو وداقوق. (المراجع)

*معظم الموظفين في المدن كانوا من العنصر التركي، جلبهم العثمانيون من تركيا لإدارة الشؤون الحكومية و السيطرة على العنصرين العربي و الكردي بغية زيادة نسبة الترك في العراق. إن اللجوء إلى إنتهاج سياسة التغيير العرقي والجغرافي لا تتبعه الشعوب التي يحتل الغزاة أراضيها ومدنها، بل هي سياسة المتسلطين حين يحكمون الشعوب المسحوقة بالحديد والنار. (المراجع)

(٥) ـ سكان الحدود الشمالية

عرضت كلتا الحكومتان آراء متناقضة فيما يخص الأصول القومية (العرقية – م) لسكان المنطقة الشمالية - وهي مناطق الحدود التي طالبت بها الحكومة البريطانية – و خط الوضع الراهن الذي عينه المجلس في بروكسل.

وقد أكدت الحكومة التركية على أهمية حقيقة كون سكان الحدود الشمالية لا يتقسمون بيئياً الى قوميات مختلفة" وأوردت دليلاً لإثبات هذا الأمر خريطة الأجناس التي قدمتها، بنفسها، الحكومة البريطانية.

إن الحكومة البريطانية قد زودتنا بأوصاف مسهبة تتعلق بالمنطقة الشمالية، التي نوهنا عن جغرافيتها سابقاً. أما بخصوص الأقسام الأربعة المشار إليها (راجع " تحليل البراهين الجغرافية ")، فقد كان سكان، القسم الأول، اكراداً ونصارى" والذين، جميعاً، يعتبرون أنفسهم من افراد عشيرة " السندي ". لقد كان قسم منهم قد هجر هذه المنطقة، حتى قبل إندلاع الحرب، بنتيجة الهجمات التي قام بها "الكويان"" وفي أثناء الحرب إستمر تفتيتهم أكثر. أما عددهم في الوقت الحالي فلا يتجاوز المائة والخمسين نسمة، ٥٠٪ منهم نصارى ويعيشون تحت السيطرة الجائرة للأكراد. و أما في القسم الثاني، فقد كان كافة سكانه، وبشكل شامل تقريباً، قبل الحرب من النصارى الآثوريين. و بنتيجة الحرب هجر جميع الآثوريون هذه المنطقة، أثناء فرارهم" أما الآن فلا يوجد في تلك المنطقة إلا ثلاثة عشائر كردية صغيرة. إن الحكومة البريطانية قدمت قائمة تحتوي على أسماء قرى النصارى. أما القسم الثالث فقد كان فيه العديد من القرى المسيحية ولكنهم هجروها خلال الحرب" ويسكن هذه المنطقة أكراد من عشائر الدوسكي و الهركي و الجردي. بينما منطقة القسم الرابع، فقد تم هجرها.

وقدمت إلينا الحكومة التركية قائمة بأسماء العشائر الساكنة في منطقة حيكاري، التي تطالب بها الحكومة البريطانية، وذكرت فيها مواطن وعدد الأشخاص الذين يؤلفون كل عشيرة.

إسم العشيرة	المنطقة التي تسكن فيها	عدد الأشخاص
كلي كويان	جنوب غرب بيت الشباب	١٢٠٠٠
جيركي	جنوب بيت الشباب	٢٠٠٠
بنيانة	منطقة جال	٢٥٠٠
برواري بالا	شمال غرب العمادية	١٥٠٠٠
اورامارا	بين جولاماق و شمدينان	٢٠٠٠
تووي	= = =	٢٠٠٠
هركي	غرب شمدينان	١٥٠٠
دستكي	شمال زيبار	٨٠٠
جيردي	جنوب شمدينان	.....

ولم تُدرج العشائر الرُحّل في هذه القائمة.

وفيما عدا زاخو، لم نقم بزيارة هذه المنطقة" لصعوبة الوصول اليها. كما لم يكن من السهل التحقق من صحة المعلومات عن طريق توجيه الأسئلة" حيث أن أسماء القرى المؤشرة على الخرائط لا تتطابق مع تلك المدرجة في القوائم.

ومع ذلك فمن المؤكد أن سكان، جانبي الحدود الشمالية المقترحة، هم من عِرق(قومية) واحد.

إن الحدود المقترحة تقطع منطقة الآثوريين، ولاسيما القسم الذي كان مكتظاً بالسكان إكتضاضاً عظيماً (جال و التياري الأسفل و التياري الأعلى و الشكومة)، الى نصفين. إن قضية ترحيل قسم من السكان أمر سياسي، ولذلك فإننا سنبحث في ذلك في موضع آخر.

إن الأكراد الرُحّل معتادون على إجتياز الحدود وسننوه عن هجرتهم بعد قليل.

ينتمي قسم من الأكراد المتوطنين الى نفس العشائر التي ينتمي اليها الرُحّل" بينما ينتمي القسم الآخر الى العشائر القريبة. فلو راجعنا خريطة طوبوغرافية (تضاريس الأرض)، أدرجت فيها أسماء العشائر، فسيتضح لنا أن المنطقة، في شمال الحدود وجنوبها، ليست آهلة بمجرد أكراد" وإنما بأكراد ينتمي قسم منهم الى ذات العشيرة أو الى جماعة واحدة.

٣) ـ صبغة مدينة الموصل

تضاربت آراء الفريقان، في جميع المذكرات، بشدة حول الصبغة القومية (العرقية) لمدينة الموصل.

تقول الحكومة التركية أن اللغات التركية و الكردية و العربية يُتكلم بها في الموصل. أما السكان الذين يتكلمون بالعربية والمعدودين، في الوقت الحاضر، من العرب" فإنهم أتراك، وكانوا، من زمن طويل، بإتصال مع الأكراد والعرب وقد تعلموا هاتين اللغتين أيضاً. كررت الحكومة التركية هذه الإفادة في جميع مذكراتها" ثم أضافت الى ذلك قائلة، أن أهالي الموصل لم يعتبروا أنفسهم عرباً أو انهم يشكلون قسماً من أهالي العراق. حتى إن الحكومة التركية صرحت، في المذكرة التي قدمتها الى المجلس، ان أكثرية سكان مدينة الموصل هم كرد وترك. و زيادة على ذلك، فإنها تقول بأن الغالبية العظمى، من أُولئك السكان، هم، دون أدنى شك، من أصل تركي" والجميع على معرفة تامة باللغة التركية.

ردت الحكومة البريطانية، على هذه التصريحات، قائلة بأن الرحالة كانوا، دائماً، يعتبرون الموصل من المدن العربية العظيمة - " إنها مدينة عربية، بناها العرب، ولم تخسر صبغتها العربية، طيلة القرون التي حكم فيها الأتراك " - " هذا بالإضافة الى المعرفة الواسعة التي إستطاع الضباط البريطانيون الحصول عليها خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالسكان. وتقدر الحكومة البريطانية متوسط عدد سكان المدينة، بما يزيد على السبعين الفاً(وبموجب الإحصاء الأخير، فإن عدد نفوسها قد بلغ ٧٤،٠٠٠ نسمة) وتصرح الحكومة البريطانية أن هذا العدد يفوق عدد الأتراك الساكنين في جميع أنحاء الولاية.

ردت الحكومة التركية على بعض الإعتراضات، التي أثارتها الحكومة البريطانية، قائلة: لو أن الحكومة البريطانية عزت حقيقة إستعمال اللغة التركية في الموصل الى كون اللغة التركية هي اللغة الرسمية — " وهذا تصريح عار عن الصحة " -" ونسبت إستعمال اللغة الكردية الى قرب القرى الكردية، التي تُشكل الموصل سوقاً لها، فيمكن إتخاذ نفس الحجة لإثبات كيفية تعلم أتراك الموصل اللغة العربية. نود أن نذكر، حالاً، أن إنطباعنا الشخصي محدد جداً — حيث ليس هناك من شك في أن مدينة الموصل عربية الصبغة. ولكنا نضيف الى ذلك، على الفور، قائلين اننا لا يمكن أن نعتبر إحصاء النفوس الأخير، الذي أجرته الحكومة العراقية، والذي يعتبر الموصل آهلة بـ (٧٤,٠٠٠) عربي و(٢٠,٠٠٠) مسيحي و (٤,٠٠٠) يهودي، إحصاءً يُعوّل عليه.

ويستبان، من الوهلة الأولى، إستحالة كون مدينة، بقيت تحت حكم الأتراك طوال هذه المدة، دون أن يتبقى فيها تركي واحد" وحيث عاشت فيها عائلات الموظفين والضباط الأتراك وبقوا هناك وإختلطوا مع الأهالي" كما أن في الجوار منها عدد من قرى الأتراك أو التركمان، وحتى مدينة تركية صغيرة. وربما نورد، تأييداً لوجهة النظر هذه، الرأي الذي كونه الرحالة القدماء المشهورون. إن أولفر، مثلاً، الذي كان قد زار الموصل في عام (١٨٠٩)،- في الوقت الذي لم تكن قضية القومية (الأعراق) قد ظهرت للوجود بعد -، كان قد قدر عدد سكان هذه المدينة على الوجه التالي:-

النصارى(النساطرة واليعاقبة)	٧٠٠٠ الى ٨٠٠٠
اليهود	١٠٠٠
العرب	٢٥٠٠٠
الكرد	١٥٠٠٠ الى ١٦٠٠٠
الترك	١٥٠٠٠ الى ١٦٠٠٠
اليزيدية	صفر
المجموع	٦٣٠٠٠ الى ٦٦٠٠٠

ولم نعثر، فيما أورده الرحالة المتأخرون، إحصائيات كاملة.

لقد وجدنا في الموصل عدداً من الأشخاص من أصل تركي، وهم يفهمون اللغة التركية" إلا أن تأكيد الحكومة التركية بأن كل فرد، هناك، يفهم تلك اللغة يُعد تصريحاً بعيداً عن الحقيقة. وبشكل عام، لم نسمع أحداً يتكلم باللغة التركية طيلة مدة زيارتنا" ولكن نظراً الى الإضطراب السياسي، الذي نَشِط آنئذ، لم يكن في وسعنا الحصول على إنطباع واضح. وقد كان المساعد التركي يستعين بمترجم، في أكثر الأوقات.

وحتى لو كان في مقدورنا أن نزيل جميع النفوذ السياسي ونُزيل كل الشكوك، فإنه كان من غير الممكن تحديد النسب المئوية لمختلف القوميات (الأعراق) في المدينة" ولكان الأكثر صعوبة تقدير النسب المئوية لأُصول أولئك السكان. حيث أن، في المدينة، يكثر الزواج المختلط" و الميل الى إغتنام الفرص أقوى والإختلاط فيها أعظم مما هو عليه في أي قسم آخر في البلاد.

هه‌ولێر كتێب

٤) ـ العشائر الرُحّل

إن قضية العشائر الرُحّل لم ينوه عنها سوى في النقاشات التي دارت في لوزان وفي المذكرات التي قُدمت الى عصبة الأُمم، والمتعلقة بإحصاء النفوس" وإننا سبق وكنا قد ذكرنا ذلك.

ومع ذلك فإن البعثة وجدت من الضروري وضع تقدير عن أعداد العشائر الرُحّل، وأماكن مشاتيهم و مصايفهم، والطرق التي يسلكونها في تنقلاتهم وطبيعة هجراتهم" وذلك لأننا قد علمنا أن عرب الصحراء الرُحّل وكرد الجبال الرُحّل يجتازون الحدود وإن لبعضهم أهل واقارب بين العشائر المتوطنة والقاطنة على جانبي الحدود.

كما وجدنا من الضروري ايضاً أن نتأكد من مراكز التجارة التي تؤمها تلك العشائر" وعليه فقد استجوبت البعثة الحكومتين عن جميع هذه النقاط.

وارسلت الينا الحكومة البريطانية جواباً مسهباً جداً حول تلك القضية بحذافيرها وزودتنا بمعلومات تتعلق بمختلف العشائر، ونحن، ههنا، نقدم خلاصة النقاط الجوهرية فقط.

إن الأكراد الرُحّل يعدون الأرض التي ينزلون فيها في الشتاء، والتي يقضون فيها معظم أوقات السنة (نحو ثلثيها)، موطنهم الدائمي. بينما لا تُعتبر تنقلاتهم إلا في سبيل البحث عن المراعي العالية والأكثر خضرة" خلال أشهر أيار وحزيران وتموز وآب.

إن الأكراد الرُحّل يتبعون طرقاً منتظمة وبذلك يختلفون عن العرب الرُحّل، الذين لا تتسم طرق هجراتهم بالإنتظام أبداً. و الأكراد الرُحّل يختلفون عن الأكراد المتوطنين، فقط، بكونهم يملكون موطنين - أحدهما في السهول أو في الوديان العظيمة بين الجبال، حيث يبقون من أيلول وحتى نيسان" والآخر، على منحدرات الجبال العالية، ولاسيما الهضاب المرتفعة" والتي يقضون فيها فصل الصيف.

هذا وإن الكثير، من هذه العشائر، إستقرت في محلاتها الشتائية" بعد أن لقت، من الحكومة العراقية، ما شجعها على فلاحة الأرض. والبعض منهم، أيضاً، أخذوا يبتاعون الأملاك ويشيدون القرى هناك " إلا أن البعض منها لا يزال مواضباً على هجراته الموسمية.

و بشكل عام، فإن العشائر، التي تقضي موسم الشتاء الى الغرب من الزاب الأكبر(الأعلى)، تلجأ في الصيف الى الجبال عند الحدود التي إقترحتها الحكومة البريطانية. وعشائر أُخرى تجتازالحدود الى داخل الأراضي التركية. أما العشائر التي تسكن شرق

الزاب الأكبر(الأعلى)، في الشتاء، فتذهب الى إيران. هذا وإن إجتياز البعض للحدود المقترحة، ليس مما يتسبب في خلق المشاكل لتركيا أو للعراق" ولا يخفى أنه عند تعيين الحدود الفاصلة بين تركيا و إيران جعلت في الملحق مادة خاصة بتسوية المسائل التي تنشأ عن هجرات العشائر الرُحّل، وهذا ما جاء فيها:-

((غني عن البيان أن العشائر التركية التي إعتادت أن تقضي موسم الصيف في هذه الوديان عند منابع "الغدير" و " اللافين "، لها أن تستمر في التمتع بالإستفادة من تلك المراعي كالسابق)).

لما كان الأكراد الرُحّل يتبعون المسالك عينها في كل سنة، في رواحهم وغدواهم، فإن ذلك يُسهّل الإشراف عليهم أكثر مما على العرب الرُحّل، الذين لا ينصبون خيامهم في محل واحد، في سنتين متعاقبتين، إلا نادراً.

لقد شاهدنا، في قضية الحدود العراقية – السورية، ما يجعلنا نقدر كثرة النزاعات التي يحتمل أن تحدث من جراء تعيين الحدود في الصحاري العربية، مهما كانت معالم هذه الحدود واضحة. لذلك نرى أن خط الحدود، المقترح من قِبل الحكومة التركية، عبرالصحراء – وهو المنطقة التي تسلكها العشائر العربية في هجراتها – خط غير صالح من الناحية العملية. أما الكرد، فهم يسلكون بضعة طرق معروفة، لذلك يسهل الإشراف عليهم.

إن الحكومة التركية يهمها، في الدرجة القصوى، ألا تمكن العشائر الكردية، القاطنة في ولاية الموصل، من مغادرة أماكنها في الجبال والهبوط الى سهول العراق" أو أن تهجر القطاع التركي – الكردي، المبين في الخريطة المرفقة (خريطة الجمعية الجغرافية الملكية)، والذهاب الى داخل القطاع العربي، الواقع بعيداً في الجنوب.

إن الحكومة التركية – وبعد أن أبدت معلوماتها فيما يتعلق بمراكز التجارة التي إعتادت العشائر المختلفة أن ترتادها – أفادت بأن جميع العشائر الكردية قد إستقرت في محلات ثابتة إلا عشائر الجاف و الزيدكي و الأتروش و الهركي و الهجان" وهي عشائر شبه رحالة. أما العشائر العربية فبعكس ذلك، أي أنها لا تزال رحالة كما كانت في السابق.

زودتنا كلتا الحكومتين بالمعلومات الوافية عن المحلات، التي تقصدها العشائر الرحالة المختلفة، شتاءً و صيفاً" والطرق التي تسلكها في هجراتها. ولقد رأينا، تسهيلاً للأمر، أن نؤشر هذه المعلومات في خريطتي مقارنة (خريطة ٨)" وأن نُضيف اليهما خريطة ثالثة نوضح فيها المعلومات التي إستقيناها، نحن، من منابعها" وذلك عوض الشروع بشرح مستفيض يشتمل على عدد عديد من الأسماء التي يصعب، في الغالب، التعرف عليها في

خرائط التضاريس الأرضية (خريطة ٨). ونكتفي بأن نقول إن الحكومة البريطانية قد ذكرت لنا أسماء العشائر الكردية الرحالة التالية : الشريفان و الزيدك و الكاودان و الأتروشي و المحمدان و السيدان و الجيراوي و الزركي و الكاشوري و الهجان - وكلها تعود الى " الإتحاد الأتروشي ". ثم الهركي والخيلاني و البيران و البشدر و الآكو و البولي و الإسماعيل و العزيري بلباس و الجاف.

أما الحكومة التركية فقد ذكرت العشائر الآتية، بإعتبارها عشائر رحالة :-

(١) **الكردية** : الأتروشي والهجان و الزركي و الهركي و الجاف.

(٢) - **العربية** : شمر و العبيد و القيسية.

(٣) - **التركية** : كاكاي و زنكنة و دليف (دلف) و بيات وططرال (طاطران)*.

تُبين الخرائط المرفقة إن المعلومات التي قدمتها الحكومتان، فيما يتعلق بأماكن إقامة العشائر والطرق التي تسلكها في هجراتها، تختلف عن بعضها في تفصيلاتها إختلافاً بيناً. كما إنها تختلف، أيضاً، عن المعلومات التي إستقيناها نحن بأنفسنا من منابعها. على أن هذه الإختلافات، مهما كانت تبدو جسيمة، ليست ذات أهمية أساسية" وذلك لسببين. إن كلنا يعلم بأن الأكراد الرُحّل يحتازون الحدود الجبلية، كما سبق وأن تم تثبيتها مع إيران وكما تنوي الحكومة البريطانية الإتفاق على تثبيتها مع تركيا. أما السبب الثاني فلأن أعداد السكان الرُحّل أخذ يتناقص، مؤخراً — وخصوصاً في السنوات القليلة الأخيرة — مما جعل الأكراد الرُحّل يُشكلون نسبة لا تُذكر بالمقارنة مع مجموع عدد السكان.

تختلف عادات الأكراد عن عادات عرب الصحراء إختلافاً كبيراً" فإن العربي مُربي خيول وجمال وأغنام، ولا يفلح الأرض" و يتجول في الصحراء حسب تقلبات الطقس وتغيرات حالاته، والذي يتبدل، في المكان الواحد وفي المراعي ذاتها، من سنة الى أُخرى. فحياة العرب الرُحّل (البدو) خاضعة كل الخضوع الى احكام الظواهر الطبيعة وعليها يبنون خط سير حياتهم وينظمون أُمور معيشتهم إلا أنهم لا يعلمون، أبداً،الجهة التي ستدفعهم اليها الأيام عند حلول الفصل (الموسم) التالي" ولذا فهم يحملون خيامهم وجميع متاعهم معهم.

---

*كانت الحكومة التركية تلجأ إلى تشويه الحقائق. سبق أن أوضحنا ان الكاكائيين والزنگنه والدلو عشائر كردية أصيلة ولم يعرف أبنأوها في ذلك الوقت سوى اللغة الكردية. (المراجع)

إن للأكراد الرُحّل محلات إقامة شتائية معينة وأُخرى صيفية ومراعي محددة، وكذلك فإن لعشائر البادية العربية حقوقاً في مناطق رعي وآبار غير انها مناطق واسعة ، ولا تُقصد بإنتظام. إن المذكرة البريطانية لم تصب كل الإصابة في قولها أن الفرق الوحيد بين الأكراد الرُحّل والأكراد المتوطنين يقتصر على ان للأكراد المتوطنين دارإقامة واحدة وللأكراد الرُحّل دارين. إنه، في المقام الأول، يستحيل علينا أن نضع تعريفاً واضحاً، لـ " بداوة الكردي "، ينطبق على جميع العشائر وفي كل زمان، حيث انها ظاهرة لا تتسم بالثبات. إن هناك تطوراً تدريجيا نحو درجة من الإستقرار أعلى مما هي عليه الآن. إن هذا الميل نحو الإستقرار ناشيء، جزئياً، عن أحداث طبيعية والبعض الآخر مصطنع" تولد من تشجيع الحكومات. معلوم لدينا أن الحكومة التركية بذلت جهدها، في هذا السبيل" وغرضها من ذلك، إضعاف شأن التنظيمات العشائرية، ليتسنى لها إحكام قبضتها على الشعب والتسلط عليه بشكل مباشر، أكثر من ذي قبل، وكذلك لغرض توسيع نطاق زراعة الأرض" وقد حذت الحكومة العراقية حذوها لعين الدواعي السياسية.

إن التوطين الأكيد للعشائر الرُحّل، في أماكن ثابتة، جاء على الصورة الآتية :-

يبتاع أفراد العشائر الرُحّل، الأرض التي يخيمون عليها في الشتاء وكذلك الأرض التي يسكنونها صيفاً. ومع أن للرُحّل الحقيقيين اراضي معلومة يخيمون فيها بحيث يمكن، بشكل ما، تثبيت مواقعها على الخريطة – أي أنهم يُقيمون، دائماً، في منطقة واحدة، محددة في الغالب، لا يتعدونها" أما مراعيهم فغالباً ما تكون مستأجرة فقط. ورغم تلك الحقيقة فأحياناً تكون، تلك المراعي، مُلكاً لرئيس قبيلتهم. وتبعاً لنظرية التطور فإن قسماً من العشائر قد تُصبح متوطنة، بينما القسم الآخر منها يقضي فصل الشتاء مع القسم المتوطن، مع بقائه على بداوته (ترحاله). وهناك عشائر قد توطنت تماماً وإستوطنت أماكن ثابتة. وهناك، ايضاً، حالات أُخرى حيث أن قسماً من عشيرة قد تتخذ مساكن لها في المخيمات الشتائية القديمة" بينما قسم آخر من العشيرة عينها قد إستقرت في المخيمات الصيفية القديمة. وفي مرحلة متأخرة، يكون القسم البدوي (الرحّال) من العشيرة قد إعتاد أن يرعى أغنام إخوانهم المتوطنين، وهذه الطائفة آخذة في التناقص شيئاً فشيئاً، حتى تقل الى درجة لا يمكن معها أن تُسمى رحالة" لأنها تُصبح ولا فرق كبير بينها وبين جماعة من الرعاة الذين عملهم رعي الماشية أثناء تواجدها في المراعي. فهؤلاء الرعاة يقومون، في باديء الأمر، برعي قطعان العشيرة" ولكنهم مع توالي الأيام يأخذون

معهم، أيضاً، أغنام القرويين الساكنين قرب المخيمات الشتائية القديمة او المتفرقين في تلك الأراضي. وبالتالي يسرحون بأغنام المُلاك الكبار في المدن التي يمرون بها.

إن الكرد الرُحّل، وإن كانوا، فعلاً، في حالة بداوة، يختلفون عن العرب الرُحّل (البدو). فإن إختيار البدوي الجبلي للمسالك، التي يمر من خلالها، يخضع لما تكون عليه حالة الأراضي الوعرة، التي عليه أن يطرقها" كما يتحتم عليه أن يكون على معرفة بتلك الدروب، وأن يكون على دراية وافية بالأنحاء التى يسكنها، في فصلي الشتاء والصيف على حد سواء" وذلك لأن الجبال محفوفة بالمصاعب والمخاطر. و عند إنتقاله، يصحب معه أقل ما يستطيع حمله من الأمتعة، لأنه سوف يعاود الرجوع، الى محله الشتائي عينه، في كل سنة. أما خيامه الثقيلة فإنه يودعها أمانة عند المتوطنين من أقربائه او أصحاب من عشيرته او عند القرويين القاطنين في جواره. وهوفي فصل الصيف، إنما يأخذ معه الخيام الخفيفة وأحياناً لا تجد من يصحب معه خيمة سوى رئيس القبيلة فقط. ولبعض القبائل محلات تلاقي مركزية وهي قرى صغيرة واقعة في مواضعهم الشتائية و مخيماتهم الصيفية.

نتيجة لعملية التوطين هذه، تناقص، بطبيعة الحال، عدد الرُحّل تناقصاً كبيراً. وتمثل هذه مرحلة ما أن بدأت - لا سيما إذا صادفت تشجيعاً - حتى جعلت موقف الرُحّل (البدو) أكثر صعوبة.

هذا وحيثما كانت البداوة ورعي الماشية تتواجد، جنباً الى جنب، مع زراعة الأرض، فإن النزاع سوف يكون مستمراً. أما الأساليب، التي قد يلجأون إليها، فقد لا تكون سليمة على الدوام.

في سنين الجدب، يضطر الرُحّل (البدو) الى أن ينطلقوا بقطعانهم الى أماكن أكثر بعداً" وإستبدال المراعي الجيدة النوع بالمراعي الوافرة الكلأ. وهكذا هي الحال في المواضع الثابتة أيضاً" فإن الرعيان، هناك، يتجاوزون على ممتلكات المزارعين– بأراضيهم المفلوحة ومحاصيلهم من نبات الذرة - ولما كان المتوطنون مشمولين برعاية السلطة الإدارية، فإن الرُحّل، بالطبع، هم الذين ينالهم الضنك.

على إن تلك لم تكن الأسباب الوحيدة التي ساهمت في تناقص أعداد الرُحّل داخل الأراضي المتنازع عليها" فإن الحرب العظمى قد جاءت وبالاً على الأكراد الرُحّل، القاطنين الى الشمال من تلك الأراضي وفي المناطق المجاورة لها " ولم تنج من مصائبها حتى القبائل المتوطنة الساكنة في تلك الأنحاء.

هدى النعيمي كتب

في أثناء الحرب، وعندما إنحدرت الجيوش الروسية صوب " جلامرك " و" نيروا " و" فراشن "" وحرقت " أورامار"، و وصلت دورياتهم الى " هيريك " بإتجاه العمادية، هبط العديد من الكرد، لاسيما كرد شريفان و الشيدا و الميركاوير و الشكاكي، عبر زاخو و راوندوز نحو تلال و سهول دهوك و الموصل و اربيل. حدث ذلك، في شتاء كان برده قارساً جداً" ولما لم يكن لديهم، من الخيام، إلا النزر اليسير، فقد قاسى أولئك القوم كثيراً. وقيل أن ثلاثة أرباعهم هلكوا بسبب البرد والأمراض. ليس هم فقط بل إن قطعانهم هلكت ايضاً بسبب فقدان المراعي والمروج. وقد خسروا جميع ما كانوا قد إغتنموه، من أسلاب، من المسيحيين في الجبال " وإنك لتجد الآن في الطرق الممتدة بين أربيل و راوندوز في ديرا حرير مقابر كبيرة.

و كما وردنا، عبر " ماسون " (المجلة الجغرافية " كردستان الوسطى " لسنة ١٩١٩)، أن القوات الأرمنية التي كانت برفقة الروس، في خريف عام ١٩١٦، قتلوا نحو من (٥٠٠٠،) كردي - بين رجال ونساء واطفال - وذلك بإلقائهم من فوق قطوع جبال مضيق راوندوز.

يتضح، مما مر ذكره، كيف أن الفرق كبير ما بين هذه المعلومات التي حصلنا عليها وبين المعلومات المأخوذة قبل الحرب، فيما يتعلق بعدد الأكراد الرُحّل. ومثالاً على ذلك، نرى إن السير مارك سيكس في ما أدرجه، في (مجلة " المعهد الملكي للإثنولوجيا ﴿ الأعراق ﴾ " لسنة ١٩٠٨)، عن العشائر الكردية، يُفيد بأن عدد عوائل عشائر الشرافان (الأتروشيين) يبلغ (٣,٠٠٠) عائلة" وهذه النشرة هي أفضل مرجع موثوق، فيما يختص بهذه العشائر. ومن ناحية أُخرى، اعلمنا بعضهم، شفاهاً، في ذلك المكان، بأن هذه العشائرلا تضم سوى (٢٠٠) عائلة من الرُحّل. وفي حالة عشائر " المحمدان "، فإن الأرقام هي، (٢٠٠) عائلة و (٥٠) عائلة للـ " كاودان " و (٥٠٠) عائلة و (٣٠٠) عائلة للـ (الهجان) على التوالي. أما بالنسبة الى " الهركي " و " السايكي " فإن الرقم هو (٣,٠٠٠) عائلة. لقد ذُكر إلينا أن هناك (٢٠٠) عائلة من الرُحّل ولكن تلك المعلومات لم تكن موثوق بها. ويقول " هاي " في كتابه، الذي أصدره بُعيد الحرب، أن هناك (٢٠,٠٠٠) نسمة، منهم (٨,٠٠٠) يقضون شتائهم بالقرب من " ديرا ". إن مسألة العشيرة الكبيرة، النصف رحالة، في الجنوب – عشيرة الجاف – تختلف تماماً" كونهم لم يقاسوا خلال الحرب، وتنظيمهم العشائري كان، على الدوام، أقوى و كانوا أكثر توحداً من غالبية العشائر الكردية الأُخرى. لقد قدرهم " سايكس " بـ (١٠,٠٠٠) عائلة" وقد

وصل أسماعنا أن هناك، بينهم، (١٢,٠٠٠) مقاتل" وبذا فإن هذه الأرقام تتطابق، نوعاً ما.

وخلاصة القول، أن أعداد الكرد الرُحّل في تناقص متسارع" كما إن ترسيم الحدود لن يتسبب في بروز صعوبات لا يمكن تجاوزها، وذلك لأن للكرد طرق هجرة محددة. وبناءاً على ذلك، فإن للمسألة، فيما يتعلق بالكرد الرُحّل، أهمية لا تُذكر في قضية النزاع.

﴿﴿ وإليك الفرق بين إحصاءات النشرة المذكورة وبين المعلومات التي إستقيناها من منابعها، فيما يتعلق بعدد العائلات لمختلف العشائر:-

العشيرة	النشرة	المعلومات الشفاهية
المحمدان	٢٠٠ عائلة	٥٠ عائلة
الكاودان	٣٠٠ =	٦٠ =
الهجان	٥٠٠ =	٣٠٠ =

" هذا الجدول غير موجود في النسخة الإنكليزية " ﴾﴾

أما من جهة العرب الرُحّل (البدو)، فإننا نعتقد بأن بيانات الحكومة البريطانية، بشأن صعوبة رسم خط للحدود،عبر الأراضي التي يتنقل فيها البدو طلباً للمراعي، فيها شيء من الغلو والمبالغة" فلقد جاء في التقرير الأخير، المرفوع عن شؤون العراق الإدارية في سنة (١٩٢٣ – ١٩٢٤)، أنه قد صار بالإمكان، حتى في ما يتعلق بالحدود العراقية - السورية، التوصل الى إتفاق من شأنه بسط الأمن والسلام الى أقصى درجة يمكن أن تكون عليها بلاد تسكنها عشائرالصحراء.

ولا يخفى ان هذه الحدود هي عبارة عن خط مستقيم ليس فيه، بأي شكل من الأشكال، شيء من المحددات الطبيعية أو عدم إنتظام السطوح مما يمكن أن يؤخذ بنظر الإعتبار. وفوق ذلك فإن الخط المذكور غير مؤكد تماماً، ولم يحدد تحديداً مفصلاً، كما إن قسماً كبيراً منه غامض المعالم" بحيث لا تستطيع العشائر ولا السلطات تمييز الحدود، في بعض الأماكن. ومع ذلك فإنه، بعد مفاوضات معقدة، نوعاً ما، و مع توفر حسن النية و روحية التسامح، نجح المعتمدان (المندوبان) الساميان في كل من سوريا والعراق، في شباط ١٩٢٤، في تشكيل محكمة تحكيم مؤلفة من ممثلين عن الإدارتين وممثلي العشائر المختلفة

القاطنة على جانبـي الحدود. وقد سبق أنه توصلت هذه المحكمة الى قرارات، في أُمور هي من الأهمية بمكان - قرارات وافقت عليها العشائر وعملت بها - وهذه هي النقطة الجوهرية.

و بناءً على ذلك فإن مسألة العرب الرُحّل، كذلك، ليست من المسائل التي توجب ضرورة تحديد ترسيم خاص للحدود. إن جُل ما يرغب فيه العرب الرُحّل، هو حسم جميع المسائل والبت في تخطيط الحدود ما بين تركيا والعراق وما بين العراق و سوريا. وهذا الأمر سوف يساعد عشائر" شمر"، وغيرها، على إستئناف هجراتهم، متوغلين شمالاً، حتى مناطق نصيبين، وكما كانت عليه الحال سابقاً.

ربما كان ما جاء في التصريح التركي، من أن عشائر" شمر" ليست من هذه الأصقاع" بل من أطراف " نجد "، يحتمل أن يكون خطأً. نعم إن أصل الشمريين يرجع الى " نجد "، إلا أن القبائل التي تقضي جزءاً من السنة في الأراضي المتنازع عليها، كانت قد هجرت " نجد " من نحو قرنين من الزمن. أما في الشتاء، فهي لا تتعدى، في إنتقالها جنوباً، مناطق التلال في الأراضي العراقية — ويعني ذلك ولاية بغداد القديمة.

علينا الآن أن ننظر في شأن العشائر التركية الرحالة.

لقد أفادت الحكومة البريطانية، في ردها الأخير، أن ليس ثمة عشائر تركية رحالة" وبأن العشائر التي ذكرتها الحكومة التركية — مثل عشائر الزنكنه و الديلو(أو الدلو — م) و البيات والطاطران و الكاكية - هي ليست عشائر تركية، ولا هي من الرُحّل.

لقد سبق و بحثنا في أصل هذه العشائر. أما من حيث البداوة فقد لاحظنا أن عشائر الزنكنه و البيات و الديلو(الديليف) قد توطنت" و أقصى ما هناك أنها، في الغالب، قد تسكن الخيام في فصل الربيع" ولكن ذلك لا يكون أبداً على مسافة تزيد على كيلومترين أو ثلاثة كيلومترات عن قراهم. هناك عشائر كردية كثيرة تغادر قراها في الربيع وتصحب معها قطعانها، وذلك كيلا تعبث هذه القطعان بزروع الذرة والشعير وتوقع فيها أضراراً.إن عشائر الكاكية قد توطنت أيضاً. و في لواء كركوك، يتجمعون في ست قرى تحتوي، تحتوي الواحدة منها على ١٠ الى ٤٠ داراً" ومجموع أفرادها لا يتجاوز الـ (١٠٠٠) نسمة. و عندما زرناهم كانوا، كلهم تقريباً، يشتغلون في مد خطوط سكة الحديد بين كفري و كركوك. و هم يمتلكون، في جوار قراهم، مزارع جيدة وأعداداً غير يسيرة من القطعان. ولم نجد هناك أثراً لعشيرة الطاطران" و لم يكن في مقدور المساعد التركي أن يهدينا الى واحدة منها

ج) _ صفات و إنتماءات الأجناس المختلفة

١)-الكرد

إن غالبية السكان القاطنين في الأراضي المتنازع عليها تتألف من العنصر الكردي (حيث أنهم يمثلون خمسة أثمان المجموع)" و بناءً عليه فإن للكرد الأهمية الأكبر، من الناحية العددية. كما إنهم الأكثر إثارة للإهتمام" كونهم ليسوا من الترك ولا من العرب. فمسألة أصلهم وتأريخهم وعلاقاتهم العرقية مع غيرهم من الأعراق المحيطة بهم، هي، من الطبيعي، من المسائل ذات الأهمية القصوى.

لقد جاء في المذكرات البريطانية ان " الكرد " هم " إيرانيون " وليسوا من دم واحد مع الترك " فمثل القليل، الذي يربطهم بالترك، كمثل ما يربط الترك بالصينيين. هذا وهم إنما يتكلمون بلسان إيراني والذي يقترب كثيراً من اللسان الفارسي" وربما كان أحد لهجات اللغة الفارسية*. وهم يختلفون عن الترك في جميع تقاليدهم وعاداتهم وأخلاقهم – وبالأخص الإختلاف حول مكانة نسائهم. لقد ورد، ايضاً، في إحدى المذكرات البريطانية ما يُشير الى الفروق الجسمانية ما بين " الكرد " و" الترك "" وهي من الشدة بحيث يصبح من السهل، على أي مسافر، التمييز بين الكردي والتركي من النظرةالأُولى. وتضيف المذكرة أن " الكرد "، في الأراضي المتنازع عليها، يميلون الى بني جلدتهم من القاطنين في إيران أكثر مما الى أولئك الموجودين في الأراضي التركية.

أما المذكرات التركية فتقول بأن الكرد ليسوا من الأصل الإيراني، وإنما هم من أصل طوراني. وتستشهد على ذلك بما جاء في " دائرة المعارف البريطانية " من حيث وصفها قبائل " الكودو"، التي كانت قد سكنت جبال البلاد الآشورية منذ قديم الزمن، على إنها من الأقوام الطورانية. وتقول الحكومة التركية، ايضاً، بأن ليس بين التركي والكردي إختلاف في العنصر أوالديانة أوالعادات" وبأنهما من أرومة واحدة، بالرغم من أنهما يتكلمان بلغتين مختلفتين.

وقد ردت المذكرات البريطانية، على ذلك، بقولها أن " دائرة المعارف البريطانية "، قبل كل شيء، غير معصومة من الخطأ" وإنها لا تُمثل سوى الرأي الفردي لمرجع واحد لا

---

*اللغة الكردية تنتمي في أصولها العريقة إلى جذور آرية، لكنها ليست لهجة فارسية ولا لغة طورانية. هذه الأدعاءات أوهام شوفينية جاءت عن الجهل التام بأمور التأريخ وأرومة اللغات.

غير" بينما هناك مراجع أُخرى، يُعتمد عليها، لها آراء مغايرة. هذا وإن الحكومة البريطانية قد أوردت، في أحد ردودها الحديثة، إستشهاداً مفصلاً مأخوذاً عن " دائرة المعارف البريطانية "، ومدرجاً تحت عنوان " كردستان "، وهذا نصه :-

((إن " الكودو "، بعد سقوط نينوى، إتحدوا بالميديين وتدرجوا شيئاً فشيئاً حتى صاروا " آريين"، شأنهم في ذلك شأن جميع الأقوام التي سكنت الأنجاد العالية في آسيا الصغرى و أرمينيا و فارس" وما ذلك إلا نتيجة هجرة عشائر، في تلك المرحلة التأريخية، ذات أعداد كاسحة" تلك العشائر التي تنتمي، بأجمعها، الى العائلة " الآرية "" مهما إختلفت مواطنها الأصلية)).

تقول المذكرات البريطانية إن ما جاء، في " دائرة المعارف البريطانية"، تفند مزاعم الأتراك عوضاً عن أن يؤيدها. أضف الى ذلك فإن إعتبار لفظة " كرد " هي إشتقاق من لفظة " كاردو "، لا يبرهن على شيء إطلاقاً" إذ أن هذه الكلمة تعني، في اللغة الآشورية، " ساكن الجبال " " ويظهر أن الكرد الإيرانيين ورثوا الإسم، الذي كان الاشوريين يدعون به " سكنة الجبال "، حتى قبل ظهور الكرد للوجود.

نحن لا نستطيع أن نقدم، بدقة وبتحديد مطلق، رأي في حقيقة أصل الكرد- فإن ذلك، على ما يبدو لنا، من المشاكل التي ليست واضحة تماماً و لا من السهل حلها.

يبدو من المؤكد أن القبائل الأصلية التي سكنت، منذ فجر التأريخ، في الجبال المطلة على آشور و بابل وهضبة إيران إنما كانت تؤلف بعض جدود الكورد – وبتعبير آخر، أن الأرومة العرقية للكرد أو " تركيبتها " تشتمل على ذلك العنصر أيضاً.

هذا وإن الألواح المسمارية، الآشورية والبابلية، تُشير الى الجبليين، الذين ربما كانوا أول من سكن الجبال، بلفظتي " كوتو " و " كوتي "" والمراد بذلك، عموماً، سكنة المناطق المعروفة اليوم بخانقين و كفري و كركوك والأصقاع المحيطة بها. لقد حارب ملوك الآشوريين هذه القبائل الجبلية طويلاً" ومعلوم لدينا أن هذه الأقوام وصلت بغاراتها وغزواتها الى بابل، وذلك حتى قبل زمان حمورابي.

لقد جاء في" دائرة المعارف البريطانية" وكذلك في الكُتيَب، الذي نشرته الشعبة التأريخية لوزارة الخارجية سنة ١٩٢٠ (برقم ٦٢، " أرمينيا و كردستان "، ص ٤)، بأن هؤلاء الأقوام(الكودر) هم من العنصر الطوراني، ثم صاروا فيما بعد آريين. نحن ليس لدينا دلائل قاطعة على طورانية هذه الأقوام" كما إنه لا يسعنا البت في حقيقة أصلهم.

إن السيلر هنري هوورث (وكما جاء في " المجلة الجغرافية " لشباط سنة ١٨٩٤ ص ٩٣)، و في مناقشة أمام " الجمعية الجغرافية الملكية " في لندن، أعرب عن رأيه في أن جميع سكنة الجبال – بدءاً من نواحي " تفليس " وحتى المناطق الجبلية الواقعة في جنوب لورستان الحالية – كانوا، ومنذ أوائل العصور التأريخية، أقواماً من عنصر واحد ومن المحتمل أن لغتهم كانت من قبيل المدونات التي تم العثور عليها في " وان "، والتي حل رموزها الأُستاذ " سايس ". وقد تلى ذلك أن، من المحتمل قيام سكنة الجنوب بإبدال لغتهم بلغة آرية، وذلك بفعل نفوذ الحكم الأجنبي" وقد غمرت القبائل الأرمينية أواسط البلاد، ولم يحافظ على لغتهم الأصلية سوى أهالي الشمال" ومن المرجح أن لغتهم هي لغة الجورجيين الحالية. ومنذ ذلك الحين صارت الآراء الجازمة تميل صوب النظرية القائلة بإستقلالية المجموعة اللغوية الجورجية" وبناءاً عليه، لا يصح بعد الآن القول بأن أصلها طوراني. ومع هذا يستحيل العثور على دليل قاطع واحد حول إتحاد أصل الأقوام الجبلية القاطنة بين تفليس وبحيرة "وان " و منطقة خانقين.

وعلى رأي السير مارك سايكس، فإنه، فقط، الكرد الساكنين في المناطق الواقعة ما بين بحيرتي " وان " و" أورميا" وبين الدجلة وسهول العراق هم من أحفاد سلف واحد - وأعني بذلك "كاردوجي " (القائد – م) " زينوفون " (أو " زينون " – م)" فهؤلاء " الكردوجيون " و " الكرداوايا "، الذين أشار إليهم " سترابو" و غيره من قدامى المؤلفين، كانوا يسكنون الجبال الواقعة في شمال الموصل" أما مهاجمة هؤلاء الأقوام لجنود " زينوفون " الـ (١٠،٠٠٠) فقد جرى في مضيق زاخو.

لقد حصلت، في الآونة الأخيرة، مناقشات جادة حول التثبت من ماهية الكرد والكردوجيين" حيث أُدخل في الإعتبار أن لفظة " الكردوجيين " كانت تُطلق على الشعب، المعروف من قِبل الآشوريين بإسم " الكوتو". من المحتمل أن يكون" الكردوجيون " هم، أنفسهم، سكان البلاد المسماة "كوردوك "،من قِبل الأرمينيين، و " كاردو"، من قِبل الآشوريين.

لنعد الآن الى البحث عن اللغة الأصلية، التي كان يتكلم بها السكان البدائيون، فإن " دائرة المعارف الإيرانية لعلوم اللغة " (١٨٩٥- ١٩٠٤) تُظهر إرتيابها فيما إذا كانت لغة إيرانية هي السائدة، طوال الوقت، في " الكوردين ". يعتقد (أي. سوسن)، مؤلف هذا الجزء، إنه من المحتمل كون بعض القبائل الإيرانية كانت قد هاجرت الى الغرب، في

عهد حكم الميديين. وقد تكون هذه القبائل، وتحت تأثير الحكم الأجنبي لكل من الميديين و الفرس، هي التي دفعت بالسكان الأصليين ليُصبحوا " آريين ".

لقد قام " فون لوشان "، ذلك الثقة العظيم في علم أعراق آسيا الصغرى، بدراسة " الكرد "، (في كتابه " الأوطان والسلالات واللغات")" لاسيما الكرد القاطنين في الغرب، وتوصل في بحثه الى أن أصل هؤلاء الكرد " آري "" وقد قدم جدودهم من شمالي أوروبا، تلك البلاد التي أجمعت الآراء على كونها المنبت الأصلي للأقوام ذات البشرة البيضاء والرؤوس المستطيلة والعيون الزرقاء. وقد إستند في رأيه هذا إلى أبحاث وقياسات أنثروبولوجية (علم الأعراق – م)، قام بها بنفسه" والتي تنحو صوب بيان أن الكرد القاطنين في المناطق النائية و المعزولة، مثل " قره قوش " و" نمرود داغ "، فيهم نسبة، من الأفراد ذوي البشرة البيضاء والعيون الزرقاء، أعلى بكثير من نسبتهم بين الكرد الساكنين في سائر المناطق الأُخرى" أولئك الذين إسمر لون بشرتهم وضاقت رؤوسهم، لإمتزاجهم بالترك والفرس و الأرمينيين.

إن الهدف الوحيد الذي نرمي اليه، في ذكرنا لهذه المراجع، إنما هو لبيان الإلتباس الذي يكتنف الموضوع الذي نحن بصدده. وإتماماً لإستطلاعنا، نعرض ما قد أفاد به " شانتر " في بحثه (الكرد – ١٨٩٧) من أن بعض المؤرخين الأرمينيين يعتقدون بأن الكرد إنما هم متحدرون من الميديين، ويؤكد غيرهم أن الكرد هم فرع من الشعب الأرميني، بدليل أنهم لا يزالون محتفظين بأسماء أرمينية كثيرة. وأخيراً فإن هناك كثيرين ممن يعتقدون بأن الكرد هم في الأصل كلدانيون هبطوا، في العصور السحيقة في القدم، من هضاب إيران صوب دجلة" ويعتقد " المسعودي " بأنهم فرع من العرب الذي أبدل لغته لغتهم. وعلى أية حال فإن الأصل العرقي للشعب الكردي يحاكي تأريخهم إبهاماً.

ظهر " الكوتيون " في فجر تأريخنا الخلاسي (الآسيو- أوروبي)، وزال ذكرهم من التأريخ قبل أن نسمع بالكردوجيين، بزمن طويل. وهؤلاء، بدورهم، إختفوا ولم يظهر الكرد إلا بعد أحقاب طويلة، وربما كان ذلك عندما دالت دولة طربزون" أي عند وقوعهم تحت الحكم التركي.

إنه لأمر واضح أن السكنة الأوائل للجبال– هؤلاء الذين لايزال عنصرهم الأصلي مجهولاً – قد تعرضوا الى العديد من المؤثرات والى تمازجات كثيرة، قبل أن يتشكل العنصر الكردي الحالي. ويظهر إن هذه المؤثرات والإضافات قد كانت مختلفة في نوعها

إختلافاً بيناً، إذا ما أخذنا بنظرالإعتبار إختلاف المناطق و إنفصالها عن بعضها إنفصالاً بعيداً" ضمن الأرجاء الشاسعة التي يسكنها الكرد في هذه الأيام.

إنه لمن الممكن، بل من المحتمل، أن الطبقات أو الطوائف الراقية، من السكان، كان نصيبها من التغيير أكبر مما نالته جماهيرالشعب" وقد ذكر بعض المؤلفين إن هناك طائفتين أو طبقتين: طبقة المحاربين وطبقة الرعاة – أي " الأشور " و " الريفيين " أو " الكوران " (كما جاء بذلك " مير " ١٩٠٥ ص ٨٥٦). لا يسعنا أن نؤكد فيما إذا كان إسم الطبقة الأولى معروفاً في البلاد موضوع هذا البحث" أما الإسم الثاني فمعروف بكونه إسماً لعشيرة معينة.

هاري سيكس،أيضاً، ميز بين طبقتي الرعاة والمحاربين " البابان " حيث أن لطبقة الفلاحين هيئة وملامح خاصة معروفة في جميع اصقاع كردستان الجنوبية. على إننا لا نعتقد بأن هذه الخاصية محددة بشكل قوي. ومنذ أن شرعت العشائر بالتوطن التدريجي، وأخذ التنظيم العشائري بالإضمحلال، بدفع من الحكومتين التركية والعراقية، بات من الصعب التمييز بين الطبقتين" لاسيما في السهول. ولما كان مكوثنا مع هذه العشائر قصيراً، لم نتمكن من سبر غور هذا الموضوع بصورة وافية.

توجد بين العشائر الكردية أقوام، يظهر عليها بجلاء أصلها الأجنبي" حيث يشاهد المرء عادات وتقاليد ذات إصول أجنبية. ولا يستبعد، كما هو الحال في الشمال (وخصوصاً مع الأرمينيين) وفي الغرب (وخصوصاً مع الترك)، أن يكون قد حصل أيضاً تمازج كبير مع الدم الفارسي والدم العربي في الشرق والجنوب. وقد أشار" سيكس " الى أنه كان هناك حالات لأُمراء كرد كان أسلافهم من العرب. وقد صادف أن إلتقينا نحن شخصياً بواحد من هذا القبيل، وهو رئيس عشيرة ديسداي، حيث أن أُمه كانت عربية من عشيرة " طي ". وهناك، أيضاً،عشائر كردية تتزاوج مع العشائر العربية القاطنة في جوارها" كما هي الحال بين عشائر الديسداي وبين الجبور و طي، وكذلك الحال مع باقي عشائر البابان. ولكن البعض، كالشيخان(من غير اليزيديين)، لا يفعلون الشيء نفسه، رغم كونهم يُخيمون، في اغلب الأوقات مع عشائر " طي ".

هذا وإن بعض عشائر السهول (وعلى كل حال تلك التي في المنطقة المتنازع عليها)، وحتى العديد من العشائر الجبلية، كالهماوند، تلبس أحياناً ملابس تحاكي، نوعاً ما الألبسة العربية" بينما نرى، في المناطق الجبلية، أن الملابس تميل أكثر صوب الطراز الكردي التقليدي. أما في الشمال، فيتبعون الطراز التركي في بعض ألبستهم وكذا القول

عن مناطق الجنوب الشرقي، فإن بين طراز الألبسة هناك والطراز الإيراني شبها ظاهراً. كذلك هي الحال في " الديوانخانات "، وهي القاعات التي يستقبل فيها رؤساء العشائر ضيوفهم، حيث إنها، في السهول، منظمة على الطراز العربي، بينما نراها في الجبال الشرقية مبنية على النمط الفارسي.

يمكن تفسير جميع هذه الحقائق على أساس كونها ناجمة عن إحتكاك هذه الأعراق ببعضها إحتكاكاً دائماً.

يظهر انه في الايام الخوالي، كما هو الحال في هذه الايام، كانت هناك هجرة منتظمة لشعوب قد تدفقت من الشرق نحو الغرب اي من الجبال صوب السهول" وقد قاد ذلك الى الإمتزاج مع العناصر العرقية الأُخرى، اي إمتزاج العنصر الكردي بالعنصرين العربي والتركي، غير ان ذلك، من المؤكد، لم يكن من البواعث على محق العنصر الكردي. ولا يخفي انه، منذ ما بين قرنين الى أربعة قرون، هبط بعض العشائر الكردية، مثل الجردي والزراري، من الهضاب الشاهقة الواقعة على حدود ايران الى حافات سهول اربيل" ولم تحتل عشيرة الدسداي السهول الواقعة غربي اربيل { تلك السهول التي كانت عشائرالعرب - عشيرة طي، و العشائر العربية الأُخرى - تجوبها مع قطعانها، في سالف الأيام، وأدخلت لها الزراعة، بشكل جزئي} الا في خلال القرن الماضي فقط" كما لم يمض على إجتيازها قره جاو طاغ، بقصد زراعة السهل الواقع على محاذاة دجلة، مايزيد على الربع قرن. ان مؤلف الفصل المعنون " تركيا في آسيا " من الكتيب الذي اصدرته وزارة الخارجية (مجلد ٥٧ ص١٠٤) يضيف قائلاً، في بحثة عن كرد هذه المنطقة:-

" على ان مستقبل الكرد في ارمينيا (مهما كان نوع الحكم هناك) لا يمكن أن يضاهي مستقبلهم في شمال (ميزوبوتيميا) العراق" لا سيما و إنه على أعتاب نهضة إقتصادية. ما دامت المنطقة، الى جوار الأراضي المتموجة ما بين حلب والموصل، بيد العرب..... و لكن، عندما إنشغل الكرد و البدو من الأعراب بالأرض، ظهر الكردي أكثر تميزاً من البدوي. فاذا إستمر إقتصاد البلاد بالتطور التدريجي" واذا لم يطغى على السكان دفق كاسح من الايدي العاملة الأجنبية" فإن مصير شمال (ميزوبوتيميا) سيكون، ولا شك، بيد الكرد ".

وقد ايد غيره من المؤلفين هذه الملاحظة، وكلهم على ما يظهر، محقون في ملاحظاتهم تلك.

اما اللسان الكردي" فاذا نحن رجعنا الى البراهين المبينة سابقاً، نرى انه هو اللسان الايراني بلا جدال. وهو يقرب من اللغة الفارسية اكثر مما الى غيرها من اللغات الايرانية. ومع ذلك فنحن نقول مع كتاب، الـ (هاند بوك) (الكتيب – م)، ومع احدى المذكرات التي رفعتها الحكومة البريطانية في لوزان، بأن اللغة الكردية هي لغة عامية ودارجة مشتقة من اللغة الفارسية " اذا اردنا الا نكون من المغالين. وقد جاء في "دائرة معارف اللغات الايرانية "، التي سبق ان اشرنا اليها، بأن اللغة الكردية هي ليست شقيقة اللغة الفارسية الحديثة او اللغة الفارسية الوسيطة" بل إنها تختلف عنهما اختلافاً بيناً. و، ايضاً، و ليست مشتقة من اللغة الفارسية القديمة. فهي تحتوي على الفاظ كثيرة لا أثر لها في كافة اللغات الايرانية الأُخرى " غير ان هناك أيضاً الفاظ فارسية كثيرة دخلت على اللسان الكردي في الآونة الاخيرة. اما فيما يخص ألفاظا العربية الكثيرة المتداخلة في اللغة الكردية او ما يشابه تلك الالفاظ " فانه لمما يدعو الى الإهتمام ان نرى " دائرة المعارف " تقول بان اغلب هذه الالفاظ والكلمات انما دخلت الى اللغة الفارسية والتركية ومن هاتين اللغتين انتقلت الى اللغة الكردية.

ان الرجل، الذي كان موظفاً عندنا بصفة مترجم وهو رجل خبير في اللغات، اعطانا المعلومات الآتية فيما يتعلق بمميزات اللسان الكردي الخاصة :-

" ان طراز اللغة الكردية يقرب من اللغة الفارسية، الى درجة يجوز لنا معها ان ندرجهما ضمن توصيف واحد، اي " اللغة الايرانية المركزية " " فهاتان اللغتان الايرانيتان تطورتا بإتجاهين متباعدين، منذ ان استوطنت القبائل الايرانية آسيا الغربية. مثلاً، فإنه قد طرأت على اللغة الفارسية تغيرات لفظية لم تحدث في اللغة الكردية (و العكس صحيح ايضاً، ولكن ذلك لا ينهض، بالضرورة، دليلاً على كون اللغة الكردية مستقلة عن اللغة الفارسية. اذ يجوز في هذه الحالة اعتبار اللسان الكردي لهجة فارسية مشوهة. وهناك مثال مدهش مأخوذ عن " علم صرف اللغات " : ان اللغة الكردية لا تستطيع ان تعبر عن صيغة الماضي المتعدي إلا باستعمال الفعل المبني للمجهول" بينما نرى، في اللسان الفارسي، صيغة الماضي موجودة لجميع الافعال. وهذه الصفة تشاهد، بشكل خاص، في اللهجات الكردية المستعملة في الشمال الغربي. أما اللهجات المستعملة في المناطق القريبة من الأراضي الإيرانية (كلهجة السليمانية مثلاً) ففيها صيغة المتعدي، التي تبدو وكأنها من مبتكرات اللغة الكردية ، وليست مقتبسة عن اللغة الفارسية.

هدى للطباعة

إن اللغة الكردية، كما بينا سابقاً، تتألف من سلسلة طويلة من اللهجات " فبعض اللغويين يُميزون مجموعة شمالية او شمالية غربية (الكرمانجية)، معاكسة لمجموعة جنوبية. وآخرون يُقسّمون هذه المجموعة الجنوبية الى فئة شرقية (السليمانية و سوما) وفئة جنوبية (كرمنشاه وبلاد البختياريين، الذين لم يعودوا يعتبروا انفسهم من الاكراد).

إن المجموعة الشمالية هي الأكثر بُعداً عن الهضبة الإيرانية" وتمتلك أكثر الخصائص وضوحاً، في اللغة الكردية. و في ولاية الموصل نرى، كذلك، ان الحدود الجنوبية للمجموعة الشمالية تتطابق بوضوح مع مجرى الزاب الكبير (الأعلى). لذا فإن لهجات زاخو والعمادية ودهوك قريبة ً جداً من اللهجة المستعملة في تركيا. حتى اننا نرى ان تأثير المجموعة الشمالية، في جنوب الزاب الكبير، محسوس اكثر مما هو عليه في رواندوز. و بالإضافة الى ذلك، فإن العشائر الرحالة، مثل الهركي، التي تعبر هذا النهر في الشتاء" تحمل معها، الى الجنوب، لهجتها الخاصة. وهذه اللهجة تعود في الواقع الى المجموعة الشمالية.

ونلتقي، الى الجنوب من الزاب، بالمجموعة الجنوبية الشرقية" تلك التي أخذت، في الآونة الأخيرة، تنحو صوب إتخاذ السليمانية مركزاً ثقافياً لها. مع ذلك نرى أن ذلك لا يمنع الاكراد، في أي من الأنحاء المهمة تقريباً، من إعتبار أن لهجتهم الخاصة هي الأنقى والأحسن. لقد تمت ملاحظة هذه الحقيقة في مناسبات عديدة" وقد سمعت هذه الملاحظة عينها، من بعض الاشخاص القادمين من كويسنجق والسليمانية. لكل عشيرة تفرد معين، في لهجتها الخاصة، كـ " الخوشناو" و " الدسداي (دزه ئي- م) ". يمكن أن يُقال بأن جميع اللهجات في جنوب الزاب الكبير متشابهه فيما بينها" بالرغم من أن لهجة السليمانية، مثلاً، يمكن تمييزها عن طريق سقوط الحروف الساكنة في بعض المواضع.

و مما يُثير الإهتمام، أن تكون اللغة المكتوبة، الآخذة، الآن، في التطور في السليمانية، مبنية على لهجة، ليس لها شيء من تلك الخصائص (مثل لهجة كوي سنجق).

أما فيما يخص مشاعر الأكراد و أخلاقهم و عاداتهم بالمقارنة مع تلك التي للترك والعرب، فقبل ان نحكم على صحة البيانات التي وردت في المذكرات البريطانية والتركية، لا بد لنا من ان نقتل العوامل الإثنوغرافية (العرقية — م) درساً وتمحيصاً.

انه لأمر بديهي، ان تكون، للعشائر القاطنة في الجبال الشرقية، روابط اكثر شدة بأبناء عشائرهم في ايران، مما لها بالاكراد في جبال طوروس في ارمينيا والاناضول" وقد تمكنا من التثبت من حقيقة ذلك الأمر. إن الكثير من العشائر الرحالة تجتاز الحدود للوصول الى مراتعها الصيفية " وهناك ايضاً طرق تجارية عديدة، تعبر تلك الحدود "

وكذلك، فإن وديان منطقة السليمانية تنفتح بإتجاه ايران. إن مسألة المشاعر لمن الأُمور الدقيقة و إن إستيعابها هو الأكثر صعوبة، وهي الأكثر تقلباً. فلم يكن، من الناحية العملية، لعشائرالقسم الشمالي، من الاراضي المتنازع عليها، أية صلات بفارس. بينما لها علاقات حميمة جداً مع المناطق المتاخمة في الجهة الشمالية" حيث أن من عادة الرُحّل إجتياز الخط الفاصل (خط بروكسل)" علماً أن العشائر، النازلة على جهتي هذا الخط، ترتبط ببعضها، الى درجة ما، بوشائج القربى. وهذا ما يمكن استخلاصه من الوثائق.

هذا وعند زيارتنا الى مناطق الحدود تملكتنا الدهشة، عندما إكتشفنا أن الاهالي لا يعرفون عن الثورة الكردية إلا الشيء اليسير" مع انها كانت قد بلغت اوجها في الاماكن الواقعة وراء الحدود الوقتية. من المرجح إن ذلك، على ما يظهر، عائد الى التدابير الوقتية التي اتخذت لتأمين غلق تلك الحدود.

ان المذكرات البريطانية تشدد على الاختلاف بين عادات كل من الترك والكرد، وتؤكد على الحرية الأكبر التي تتمتع بها النساء الكرديات عما تتمتع بها النساء التركيات. مما لا شك فيه أن مثل هذا الإختلاف قائم" ولكن تصريح كهذا، غير مشفوع بالتفصيلات والايضاحات اللازمة، ربما يُعطي الإنطباع الخاطيء. لا يمكن غض النظر عن كون وضع النساء، في البلاد المسلمة، قد حصلت فيه التغييرات في أوقات متباينة (راجع كتاب، امير علي - تأريخ المسلمين - لسنة ١٩٢١، ص ١٩٩ و٤٤٥). لقد كان يوجد هناك، ولا يزال، فرق فيما يخص هذه المسألة بين المدن والقرى" وفرق اعظم بين الرُحّل والمتوطنين. ولا نرانا بحاجا الى الذهاب بعيداً لايجاد حالات تدلل على ذلك " ما علينا سوى ان نقارن بين أوضاع النساء في البلدات العراقية و أوضاعهن في المجتمعات البدوية، في السهول المجاورة. من بين الأُمم الإسلامية العظيمة الثلاث (الترك و العرب و الفرس) المحيطين بالأكراد، نرى إن الكرد هم اقرب الى الفرس مما الى سواهم، بدرجات كثيرة تخرج عن مجال المقارنة. ومع ذلك فأن النساء الفارسيات لا يتمتعن بقدر كبير من الحرية.

وهناك وضعية، تمكنا من التحقق منها بأنفسنا، تحط من قوة هذا البرهان - ذلك ان الكثير من وجهاء الترك، في مدن مثل اربيل وكركوك وغيرهما، يتزوجون من النساء الكرديات" واحيانا من نساء العشائر الرُحّل ايضا ً" في الواقع، وبالرغم من أن تلكم النسوة الأخيرات هن ابعد عن تعويد أنفسهن على حياة المدينة من السابقات. ان جميع العائلات التركية النبيلة، في المدن، ترتبط بصلات قربى مع الزعماء الاكراد المحلية.

وخلاصة القول ان حقيقة اصل الاكراد يكتنفها الغموض" ولكن مهما كان اصلهم، في وقت ما، فإنهم، الآن، قد أصبحوا " آريين ". ومهما كان، ما مازجهم من الدم " الآري "، قليلاً، فقد كان من القوة بدرجة جعلتهم يتخذون لأنفسهم لغة ايرانية. كان هناك العديد من المؤثرات و التزاوجات اللاحقة بينهم وبين العرب والترك والاقوام الأُخرى " ولكن الظاهر أن العنصر الاصلي كان هو السائد في كل وقت من الاوقات، وقد ظل مفعماً بالحيوية، الى يومنا هذا، ولايزال آخذاً في الإتساع.

ليس الكرد عَرباً او تُركاً او فُرساً" ولو أنهم اقرب الى الفرس. فهم يختلفون وقطعاً يتميزون عن الترك، وأما عن العرب فالإختلاف اعظم وأبعد.

وبالرغم من ان الكورد محاربون بعيدون عن النظام و غير متحدون" فقد إستطاعوا العيش بوئام معقول مع الشعوب الأُخرى، التي إستوطنت تلك البقاع" وقد اتضح لنا، ايضاً، بأنهم يأتلفون مع المسيحيين اكثر من باقي الشعوب المسلمة.

٢)- الترك

ان عدد الترك في ولاية الموصل، ليس الموضوع الوحيد للإختلاف بين الحكومتين، فانهما انما يختلفان ايضا حول التحديدات العرقية لهذه الشريحة من الاهالي. فالحكومة التركية تدعوهم (أتراك) بينما الحكومة البريطانية تدعوهم تركمان" وتقول انهم من جنسية (عرق — م) تختلف عن الجنسية (العرق — م) التركية كل الاختلاف.

تقول الحكومة البريطانية، أن هؤلاء الترك ليسوا عثمانيين" بل يُسمون تركمان" وان اللغة الطورانية، التي يتكلمون بها، هي اقرب الى اللهجة الآذربايجانية مما هي الى اللهجة التركية المستعملة في الاستانة (اسطنبول-م) أوالاناضول. إنهم احفاد التركمان الذين قدموا من ايران، قبل تأسيس الإمبراطورية العثمانية بزمن طويل - وربما كانوا من الجنود المأجورين (المرتزقة — م) المستخدمين لدى الخلفاء العباسيين. ان توزيع هؤلاء التركمان، يدعم النظرية القائلة بكونهم من احفاد الحاميات المأجورة (المرتزقة — م) القديمة : فهذه تلعفر، المدينة التركمانية، تقف ديدباناً على حافة الصحراء" بينما جميع التركمان الباقين يعيشون في البلدات الواقعة، على ما يسمونه بـ "الطريق الاعلى (العام) ".

وقد افادت الحكومة البريطانية ايضاً بأن اللهجة التركية في الموصل تختلف عن لهجة انقرة.

وقد ردت الحكومة التركية، على هذه البراهين، بقولها انه ليس هناك ما يبرر التمييز بين ترك منطقة الموصل وبين ترك الاناضول، وتسميتهم اولئك بتركمان. " تقول الحكومة

البريطانية، ان اللغة التركية التي يتكلمون بها في الموصل ليست هي عين اللغة التركية المستعملة في الاستانة (إسطنبول – م)" فهل، في جميع اطراف الاناضول، هناك مكان يتكلمون فيه بلهجة تركية كتلك التي يستعملونها في الاستانة (إسطنبول – م) ؟ ". وعلاوة على ذلك فأن اللهجة التي يستعملها ترك الموصل، هي عين اللهجة المستعملة في الاناضول. والفرق بين اللهجتين اقل من الفرق بين لهجة "اوك" ولهجة "اويل" في فرنسا" و من الطبيعي ظهور بعض الاختلاف في لهجات اطراف البلاد المختلفة. هذا وان ترك الاناضول،هم ايضاً،تركمان" و إن مدلول لفظتي" ترك " و" تركمان" واحد.

ان اسم " الترك " يطلق على جميع الشعوب القاطنة في آسيا وأوروبا، والذين يتكلمون باللغات او اللهجات التركية، وهذا اسم قديم جداً" وجد منذ القرن السادس، في الاسفار (التأريخات – م) الصينية،على شكل " تو- كي يو "" وكذلك في أقدم المدونات التركية، أي تلك" الارخونية "، والتي يعود تأريخها الى القرن الثامن. وبينما نرى أن لفظة " تركية " تطلق دوماً على جميع تفرعات هذه العائلة اللغوية " صرنا نرى الآن أن إطلاقها على السكان أصبح، وبالتدريج، محدداً. وقد كان هناك ميل الى إطلاق اسم " الترك " على الطبقة السفلى من الشعب" اما الطبقة الراقية فكانت تُسمي نفسها بأسماء أُخرى.

منذ القرن الحادي عشر، عندما قام جميع الترك، الذين اجتازوا نهر سيحون/ جيحون، بإعتناق الاسلام، أصبحوا يُعرفون بإسم " تركمان" او" تركومان". ولما كانت جميع هذه الاقوام تنتمي الى عشيرة الـ " اوغوز " او " غوز"، فمن المنطقي القول بأن اسم " تركمان " قد حل محل اسم " اوغوز ". أما المعنى الحقيقي للفظة "تركمان" فإنه غير جلي" ولكن، مما لاشك فيه، ان المقصود به جميع الترك، الذين استوطنوا فارس و آذربيجان و العراق و آسيا الصغرى و سوريا و مصر.

و بذا فإن اسلاف الترك العثمانيين، كسائر الشعوب التركية في آسيا الصغرى، الذين شكلوا جزءاً من الإمبراطورية السلجوقية في " قونيا "" كانوا يعرفون، في القرن الثالث عشر، بإسم " التركومان ".

وقد انقسم هؤلاء التركومان تدريجياً الى عدد من المجموعات و إتخذوا لأنفسهم اسماء عرقية جديدة، استمدوها من مواقعهم السياسية او الجغرافية. أولئك الذين في آذربيجان، لم يعودوا، و منذ أمد بعيد، يُسمون أنفسهم بإسم " تركومان"، و صاروا يُدعون الآن " آذربايجانيين " أو " آذريين ". وهؤلاء الذين قطنوا آسيا الصغرى صاروا- عندما اصبحوا

تحت حكم الإمبراطورية العثمانية –تبنوا إسم "عثمانيين " - ولاسيما المتوطنين منهم" كون بعض العشائر الرُحّل او النصف رُحّل، في آسيا الصغرى لايزالون يحملون إسم " تركمان ".

اما الجماعات، التي لم تتخذ لأنفسها اسماء جديدة، فقد بقيت محتفظة بإسم " تركومان "" و على الاخص السكان الترك القاطنين في البلدان الواقعة شرقي بحر قزوين (أو كما كان يُعرف سابقاً بـ " بحر الخزر" - م).

وكذلك الحال بالنسبة لـ " ترك العراق "، فإنهم لم يتخذوا لأنفسهم اسماً خاصاً" وذلك لمضي زمن طويل، عليهم، قبل ان يقعوا تحت الحكم العثماني" فيجوز، والحالة هذه، تسميتهم " تركومان "" رغماً عن كونهم بعيدين، لغوياً و عرقياً عن " تركومان آسيا الوسطى ". ولم نتمكن من التثبت مما اذا كانوا يعتبرون انفسهم توركوماناً أم تُركاً.

ان اسم التُرك، كان يُعد دائماً، في الإمبراطورية العثمانية، رمزاً للهمجية وعدم التمدن، حتى سنة ١٩٠٠" حيث صار يُنظر اليه كلقب مُشرف، وذلك تحت تأثير " حركة عموم التُرك ". و منذ إلغاء السلطنة، صارت البلاد تُعرف، رسمياً، بإسم " تركيا ". فبناءً عليه، وما دام الإسم " تركيا " قد حل محل "عثمانية "، فلا مسوغ اذاً لأن يشمل الإسم " تركي " السكان " التُرك " القاطنين في العراق.

ومع ذلك، وإستناداً الى كون علاقاتهم التأريخية واللغوية، وحتى الادبية، بشعوب آسيا الصغرى متينة جداً" و لما كانوا، دون إستثناء، يعيشون حياة مستقرة" فإن علينا أن نستنتج عدم جواز تسمية " تُرك العراق " بإسم "تركومان "" لتمييزهم عن " أتراك " تمام تركيا (أي تركيا الحقيقية – م).

ان جميع التركومان (بمفهوم القرون الوسطى للكلمة)، ولكونهم من نسل عشيرة واحدة، لابد وأنهم كانوا، في الأصل، يتكلمون لغة واحدة. ومن هذه اللغة الواحدة، التي يجوز ان نسميها اللغة التركية الغربية، انبثقت جميع اللهجات التركية المستعملة في تركيا الاوربية وآسيا الصغرى وقفقاسيا و آذربيجان والعراق" بالإضافة الى اللغة التي يتكلم بها القوم المعروفون الآن بإسم تركومان (شرق بحر قزوين)، ولكنها ما عتمت ان اختلفت هذه اللهجات عن بعضها بدرجات متفاوتة. وما ذلك الا بسبب اختلاطهم بسكان البلاد الاصليين من جهة ولتذبذب المؤثرات السياسية من الجهة الاخرى" ومع ذلك فإن هذه الاختلافات اللغوية لم تصل الى درجة تمنع الجماعات المختلفة من التفاهم مع بعضها.

منذ القرن الثالث عشرأصبح في الإمكان التمييز بين لهجتين تركيتين غربيتين" ويمكن أن يُطلق عليهما إصطلاحي، اللهجة العثمانية واللهجة الآذرية (التركية الآذرية نسبة الى آذربيجان). وقد ظهر للعيان هذا التفرق منذ عهد انتصارات المغول. فبلاد، مثل آذربيجان والعراق، والتي بقيت تحت حكم المغول لعدة قرون، أصبحت صلاتها مع " تُرك آسيا الوسطى " - و بسبب ذلك – امتن من صلات " تُرك الاناضول "" الذين تُركوا وشأنهم فباتوا عُرضة للتأثيرات الخارجية. بعد زوال حكم المغول، طال اللهجات الآذرية تأثير اللغة الفارسية، فإختلفت عن اللهجة العثمانية اختلافاً أوسع. وكان السبب وراء ذلك، أن هذا القسم الشرقي، من " تركيا الغربية "، لم يكن، خلال القرون ١٤ و ١٥ و ١٦ خاضعة لنفوذ المراكز السياسية في الاناضول أو في الاستانة (إسطنبول – م)" وإنما كانت تحت حكم سلالات محلية ليست بذات شأن، أعقبتها سلالة القره قويونلو ﴿ أي الخروف الأسود – م ﴾، وبعد ذلك سلالة الصفويين الفارسية، وزيادة على ذلك كانت كلها شيعية المذهب. و بفضل هذه المؤثرات تطورت اللغة الأدبية الآذرية في الشرق " في الوقت الذي كانت فيه اللغة الأدبية العثمانية، في الغرب، لا تزال في طور النمو.

لقد أصبح نطاق اللغة الآذرية يشتمل، الآن، على :-

(أ)- قفقاسيا الجنوبية وآذربيجان

(ب)- التُرك في الأقاليم الفارسية، همدان وفارسستان وخراسان وطهران

(ج)- العراق وشرقي الاناضول.

و في الواقع فإن اللغة العثمانية قد فعلت فعلها في اللغة الكتابية، للمجموعة الأخيرة من البلدان أعلاه، ولكن اللهجات، التي يتكلمون بها، يجب أن تُعتبر " آذرية ".

لم تكن هاتان اللهجتان مختلفتين عن بعضهما اختلافا كبيراً، في أي وقت من الاوقات" ودليلنا على ذلك، الاستقبال الباهر الذي لقيه الشاعر التركي "فضولي" من المجتمع الادبي في الإمبراطورية العثمانية عند قدومه من العراق، الذي كان يعيش في بغداد في القرن السادس عشر، عندما سقطت هذه المدينة بيد العثمانيين " و كان ينتسب الى عشيرة " البيات "، التي كانت تقع مضاربها غربي كفري.

يتكلم أفراد عشيرة البيات، الآن، اللغتين العربية والتركية" وقد كان هناك دافع لإعتبارهم من العرب المتأثرين بالنفوذ التركي. ولكن يغلب الظن انهم من اصل تركي بحت" إذ أن إسم" البيات " هذا، كان إسم قبيلة من قبائل " الغوز " القديمة. وعلى كل حال، فإن هذا الشاعر فضولي" ومع كونه من " تُرك العراق "، وكانت كتاباته باللهجة

الآذرية، فقد صار، مع توالي الايام، أحد أبرز الشعراء في الأدبيات العثمانية" ولا يزال ذائع الصيت في العراق.

يقول " فامبيري " في مؤلفه (الشعب التركي، ص ٤٠٧) : " إن اللهجة التركومانية هي اقرب اللهجات الى اللهجة العثمانية، في الاناضول. ". هذا وان " كبرول زاده محمد فؤاد "، الأستاذ الشهير للأدب التركي في جامعة الإستانة (اسطنبول – م)، يُميز لغوياً بين ثلاثة قطاعات : -

(1)- القطاع التركوماني.

(2) قطاع آذربيجان.

(3)- قطاع الاناضول والروميلة.

إن الفرق بين اللغة المستعملة في الاستانة(اسطنبول- م) وتلك المستعملة في الاناضول، اقل مما هو بين أي منهما و لغة التركومان.

وقد زودنا السيد " كرامرس "، المترجم والخبير اللغوي عندنا، بالإيضاحات التالية، المبنية على مشاهداته الشخصية :-

" ان ما لاحظته، بشأن اللهجة التركية المستعملة في ولاية الموصل يُعد قليلاً. فتقريباً جميع المثقفين هناك، إنما يتكلمون باللغة التركية المستخدمة في الاستانة (اسطنبول- م) و بطريقة لا غبار عليها" ومع ذلك فقد استطعت التحدث، بالسهولة عينها تقريباً، مع غيرهم من السكان ممن لم يتعرضوا الى تأثير الاستانة (اسطنبول- م)" سوى بعض الاشخاص المسنين، الذين كان إختلاف لهجتهم محسوساً أكثر. أما لغة الكتابة (مثل عبارات السباب المكتوبة بالطباشير على جدران مدينة اربيل)، فانها قلما تختلف عن اللغة التركية الرسمية. وعلى كل حال فإن تجاربي بشأن لغة التكلم ايدت رأيي في إعتبار أن هذه اللهجة تنتسب الى المجموعة اللغوية الآذرية، اكثر مما الى سواها. ".

نشر أحد الضباط الترك، في إحدى المجلات الفصلية، سنة ١٩١٥، بحثاً عن ترك العراق، ذكر فيه أن هناك مجموعتين من اللهجات" إلا أن الفرق بينها طفيف جداً، وهما :- مجموعة لهجات تلعفر - نيي ينور (من المحتمل أن القصد هنا النبـي يونس – م) و مجموعة لهجات اربيل - التون كوبري - كركوك - كفري. لا سيما وإن التشابه، بين لهجتي اربيل وكركوك، شديد جداً" وإن الاغاني الشعبـية المتداولة في هاتين البلدتين واحدة، سوى أن نصيب اللهجة التركية لكركوك من المؤثرات الغريبة كان أقل.

وقد تحدث، الكاتب عينه، عن تقليدين محليين مثيرين للإستغراب يتوارثهما الخلف عن السلف. أولهما، أن ترك تلعفر، انما هم سليلي جيوش تيمور لنك" والثانية، هي وجود صلة قديمة بين الترك في نواحي اورفا وبين ترك كركوك. ويضيف، الكاتب المذكور، بأن، في الواقع، هناك تشابه بين اللهجات والاغاني الشعبية المتداولة في كلا المكانين.

ولقد لاحظنا، نحن ايضاً، أن المساعد التركي وخبرائه كانوا يتحدثون، دون أية صعوبة، مع الأتراك المحليين.

هذا وقد جاء في التقويم الرسمي لولاية الموصل لسنة ١٣٣٠هجرية (١٩١٢ ميلادية) ان لهجة سكنة تلعفر تشابه لهجة الجكطاي.

اما فيما يتعلق بأصل الترك والتركمان، فنرى ان الحكومة البريطانية مصيبة بقولها ان غالبيتهم من سلالة عساكر " طغرل " واخلافه" وسلالة الجنود المأجورين (المرتزقة) للخلفاء العباسيين، " وجنود الأتابكة. إن عملية هجرة وإستقرار العساكر لم تقف عند ذلك الحد، بل أن منهم مَن كان، ايضاً، من سلالة جنود سلاطين العثمانيين وضباطهم وموظفيهم.

اذاً فالسكان هم مزيج من الترك والتركمان، ومن أُصول مختلفة" ويتحدرون من مختلف شرائح الشعب التركي، ولكنهم جميعاً أتراك غربيين. وهم ليسوا اقرب أقرباء ترك الاستانة(اسطنبول- م) أوانقرة، ولكن لهم كلهم صلات وثيقة ضمن الجمهورية التركية ويجوز ان يُعتبروا، بأجمعهم، منتمين الى شعب واحد.

٣)- اليزيديون

ان المعلومات التي قدمتها الحكومتان، ذات الشأن، بخصوص اليزيديين تشكل طرحين متناقضين ايضاً. ان هؤلاء القوم، ولو أن أعدادهم، البالغة (ما بين ٢١٠٠٠ - ٣٠٠٠٠) بموجب الأرقام البريطانية والعراقية، كانت تُعتبر قليلة " واقل من (١٨٠٠٠) نظراً الى بيانات الترك. فانها مع ذلك تسترعي بعض الاهتمام.إن أحد أسباب ذلك، وهو الصالح العام الذي ينظر اليه في هؤلاء القوم المدهشين المعروفين بـ " عبدة الشيطان "" ثم انهم، بلا شك، يشكلون عنصراً بارزاً تماماً، بين عناصر السكان" فهُم تكوين متوحد، و لهم أهميتهم فيما يخص المسألة موضوع البحث" وذلك لأنهم يشكلون كياناً مدمجاً، وهم الأُناس الوحيدون، تقريباً، المتوطنون في الصحراء الغربية (للمنطقة المتنازع عليها — م).

ثم اذا نظرنا الى الجانب العنصري للمسألة، نرى ان المذكرة البريطانية لا تقول سوى إحتمال كون اليزيديين من اصل كردي، ولكنهم ليسوا مسلمين — وفي الواقع انهم ينظرون

هدى النعيمي كتب

الى الدين الاسلامي كدين مقدس. لقد أُشير الى اليزيديين، في الخارطة العرقية للبشر بلون غير اللون الذي أُشير به الى الاكراد. أما في الخارطة التي اصدرتها " الجمعية الجغرافية الملكية " في سنة ١٩١٠، والتي قدمتها الحكومة التركية، فقد أُشير إلى الأكراد واليزيديين، معاً، بنفس اللون.

وقد طلبنا الى المساعد البريطاني ان يُقدم إيضاحاً لهذه الإختلافات، غير ان جوابه لم يتضمن أي ايضاح" وكل ما جاء فيه هو حقيقة كون الإشارة إليهم، في الخارطتين، قد جاءت مختلفةً.

وقد اكدت الحكومة التركية بأن اليزيديين، وبكل جلاء، هم عنصر كردي " ولهم نفس تقاليد وعادات الاكراد، ولكنهم يختلفون عنهم بالمذهب الديني، أي أنهم مسلمون ولكن من مذهب غير مذهب الأكراد. إن ماتدعيه الحكومة التركية هو " أن اختلافهم بالدين لايمكن ان يُعد سبباً لتفريقهم عن الاكراد ". ولذا فقد ذهبت الحكومة التركية الى إعتبار أن الفروق بين الإسلام واليزيدية هي، بالمقارنة، كالفروق بين الكاثوليكية والبروتستانتية.

ان اصل هؤلاء القوم المثيرين للدهشة لمشكوك فيه، اكثر مما هو الحال بالنسبة الى أصل الكرد. واليزيديون انفسهم يدعون بأنهم يختلفون عن كافة الأجناس الأُخرى الموجودة على سطح الكرة الأرضية" وأصلهم سحيق في القِدم. و، حسب أساطيرهم، فإنهم قد تناسلوا من آدم وحده" في حين ان باقي الناس، كافة، قد تناسلوا من آدم وحواء. وعندما سُئل احد اليزيديين، عن الطوفان، قال بأنهم تناسلوا من نوح" في حين ان باقي الناس، تناسلوا من اولاد نوح. أما الاسلام، الشيعة، فانهم يعتبرون أن اليزيديين هم من نسل " يزيد المغتصب "، الذي يُقال انه قتل الحسن والحسين و إستولى على الخلافة (المقصود هنا يزيد ابن معاوية — م). وفي الأدب الاسلامي - وكما لدى الشهرستاني،مثلاً - يُقال عنهم أنهم من مناصري " يزيد ابن آنسة " " لذا فإنهم، و بالاشتراك مع جماعتين أُخريتين، يُشكلون مذهب أو مدرسة الاباضية" الذين يتبعون الانشقاق الديني المعروف بـ " الشوارد ". إن هذا الإرجاع التأصيلي لم يُفند من قِبل اليزيديين فقط، بل من قِبل العديدين غيرهم ايضاً، ومن جملتهم مصطفى نوري باشا، والي الموصل السابق، الذي كانت له كل الفرص لدرس اليزيديين وكتب عنهم مؤلفاً شيقاً جداً" وقد إرتأى كما يرتأيه معظم الكتاب المعاصرين والرحالة الاوربيين، بأن اليزيديين هم أكراد. وهناك كتاب آخرون، ومنهم السيد " بورتوكاليان "، يعتقدون بأن أصلهم يرجع الى إقليم " يزد " في فارس.

يتكلم اليزيديون اللغة الكردية، دون سواها" ويلاحظ بأنهم يؤدون صلواتهم الرئيسية باللغة الكردية" ولو إن كتبهم المقدسة القليلة مدونة باللغة العربية. أما التراتيل والتسابيح الدينية فيلقيها الشيخ باللغة الكردية، وكذلك الحال بالنسبة الى مراسيم التعميد" إذ أنهم يعتقدون بأن الله يتكلم باللغة الكردية. وقد إدُعي، ايضاً، أنهم من أصل عربي، ومنذ ذلك الحين كانوا قد تعرضوا الى التأثير الكردي. وهذه النظرية منشؤها حقيقة كون كتبهم المقدسة مدونة باللغة العربية" ولكن ليس هناك برهان آخرعلى ذلك. وعلى العكس، فإن كافة الأدلة الاخرى تميل صوب تكذيب هذا التأكيد" و يُحتمل أن دخول اللغة العربية إليهم جاء مع دخول الكتابة، إذ أن اللغة الكردية لم تكن حتى ذلك الوقت من اللغات المكتوبة. بالإضافة الى ذلك فإن عدداً قليلاً، فقط، من رجال دينهم يعرفون ويستطيعون قراءة اللغة العربية" و اللغة العربية لا تستعمل سوى لأغراض المراسيم اللاهوتية، وهي ليست باللغة الدينية.

حافظ اليزيديون على خصوصية ديانتهم، وكذلك الحال بالنسبة الى تكوينهم الجسماني- و على الأقل أولئك الذين في نواحي " باعذرة " و " شيخ عدي (او عداي — م) " الذين يختلفون، بكل وضوح، عن الاكراد. وليس من الممكن وضع نظريات علمية بالاستناد الى نظرة اولية مختصرة" ولكن لايسعنا ان نمنع، ما اصابنا من دهشة، للتشابه بين يزيديي منطقة " باعذرة " و يزيديي منطقة " شيخ عدي (أو عداي — م) " وبالاخص ما يبدو على رؤسائهم من تشابه مع أشكال النُصب الآشورية.

عاش اليزيديون، منذ الماضي السحيق، في عزلة تامة. وحسب معتقداتهم لا يتمكن للمرء ان يُصبح يزيدياً، بل هو يُخلق يزيدياً. ولذا فإنهم لا يحاولون تبديل ديانتهم" وبناءً على ذلك، لم يخالطهم دم أجنبي. إن التزاوج بينهم وبين أتباع الديانات الاخرى أمر غير ممكن" وحتى الزواج ما بين أفراد طبقاتهم المختلفة، والتي تفصلها عن بعضها نُظم صارمة، محرم. وطبقاتهم الدينية هذه، هي، " الشيوخ (الرؤساء) " و "البيرات " و" الفقراء " و" الكوالون) و" الأوان " و خدام قبر الشيخ " عدي (أو عداي — م). يجوز للامير، وحده، تعدد الزوجات، ويمكنه ان يختارهن بدون أية تحديدات.

أن ديانة اليزيديين، التي أرغمتهم على العيش بمعزل عن سائر الناس، وعرضتهم الى صعوبات جمه واضطهاد عظيم" والتي يتمنون، بكل شجاعة، ان يموتوا من اجلها" ديانة متكونة من خليط من الديانات. وفيها اختلاط غريب من جميع العناصر. لم ينجح احد، الى حد الآن، في سبر أغوار كافة اسرارها فيصفها وصفاً شاملاً. لقد إنتحلت من " الفرس

" منظور مباديء الخير والشر" و ربما تناسخ الارواح ايضاً. وان عادة تضحية ثور أبيض، كل عام، بالقرب من معبد شمس الدين او الشمس، يحتمل إرجاعها الى ما له إرتباط بالإله " ميثراس " (أو الديانة المثرائية في شمال وادي الرافدين و إيران – م)" ويحتمل ان اليزيديين قد إقتبسوا من " اليهودية " فكرة علاقة " أهريمان "، رمز الشر، مع الشيطان. ويقدسون العهد القديم كما يحترمون العهد الجديد والقرآن" ويمارسون عملية الختان، والتي من المحتمل انهم اخذوها من اليهودية او الاسلام او - على رأي " ويكرام " - من منبع أقدم، مألوف لدى كلا المعتقدين. ومع ذلك لا يجب ان ننسى بأن عملية الختان، وبالرغم من كونها عادة قديمة من عادلات الساميين، فان الاشوريين والبابليين، لم يعملا بها. كما ان اليزيديين يحترمون السيد المسيح وعلامة الصليب، ومن المعلوم ان علامة الصليب ليست مقتصرة على النصرانية، بل يرجع تأريخها الى ما قبل النصرانية. وهم يقاسمون المسلمين تبجبلهم لـ "محمد " والاماكن المقدسة في " مكة "" ويمكن قراءة نصوص من القرآن قد كُتبت على جدران معابدهم، وعين مائهم المقدسة، التي منبعها بالقرب من معبد الشمس، تدعى زمزم – اسم عين الماء المقدسة في مكة – وتقول التقاليد، بأن " شيخ عدي (او عداي- م) نقلها بطريقة معجزية من مكة الى هذا المكان" و في نفس عين الماء المقدسة هذه يُعمّد الأطفال. وتشاهد، على جدران المعبد، مصورات للشمس والقمر والنجوم" والى جوار الباب الكبير توجد صورة لثعبان اسود هائل. ويعبد اليزيديون النار، أيضاً" وهذا لا شك يوحي بوجود علاقة ما مع الديانة الزرادشتية.

إن جميع هذه العناصر اجنبية، ولكن هناك عناصر محلية، ايضاً. يعتقد اليزيديون في الواحد الاحد العالي الأعلى ويدعونه " يزدان "" ويُحتمل انه من هنا جاء إشتقاق اسمهم. وعلى كل حال، فإن ذلك الإفتراض هو أكثر إحتماليةً ان يكون مصدراً لإشتقاق اسمهم، وأولى من اشتقاقه من إسم " يزيد المغتصب " او من بلدة " يزد " في بلاد فارس. اما " الواحد الأحد "، فهو أعلى من ان يُعبد مباشرة فهو في السماء ولا يُعير الارض التفاتاً، ومنه إنبثقت سبعة ارواح عظام" اولها واعظمها، " الملّك طاووس" (طاووس ملك – م)،وما هو إلا " الشيطان "" وثانيها " الملّك عيسى " (عيسى ملّك – م) وهو " المسيح ". ومن خلال " الملّك طاووس" (طاووس ملك – م)" وقد أجرّها له لمدة عشرة آلاف سنة، وقد إنقضت ستة آلاف سنة على الأجل المضروب. ويُعبد " الملّك طاووس" (طاووس ملك – م) على هيئة طاووس من البرونز (سبيكة من النحاس – م)، ويظهر أن هناك عدد منه " ويحملها الكوالون (وقد يكون المقصود، الجوالون، وهي أقرب

الى عملهم – م) – وهم المرتبة الرابعة من طبقاتهم الإجتماعية - من قرية الى أُخرى، لكي يتعبد الناس إليه.

ان اعضاء اللجنة الذين زاروا منطقة " باعذرة " ليسوا نفس المجموعة التي زارت " سنجار"" لذا لم نتمكن من التحقق من مصداقية كلام " السر مارك سايكس "،حول عدم إشتراك، تلك المجموعتين، إلا بالدين الواحد. هذا وإن "السر مارك سايكس " لم يُبد رأياً بخصوص اصل يزيديي كل من منطقتي "باعذرة" و" الشيخ عدي (او عداي- م).اما اهالي " سنجار"، فإنه يقول انهم أكراد بلا شك" لا باللغة فقط، بل في التكوين الجسماني ايضاً. وهو يقارنهم بأكراد " درسيملى "(درسيم– م)" ومن رأيه انهم التجأوا إلى جبال سنجار بعد مهاجمة تيمور(تيمورلنك – م)، وان يزيدي الوقت الحاضر انفسهم يؤكدون بأن سكان منطقتهم الاولين كانوا يدينون باليزيدية دائماً.

ويظهر من ما تقدم أن ديانة هذه العشيرة الغريبة وأصلهم وعرقهم مسألة يغشاها ظلام حالك" ولكن ليس هناك أدنى شك بأنهم ليسوا مسلمين. كما إنه واضح جداً، عدم إنتسابهم، لا الى الترك ولا الى العرب" بل لهم بعض المشابهة مع الاكراد، وهناك إحتمال قوي كونهم مشتركين، لدرجة ما، بالاجداد " ولكنهم قد لايكونوا من عنصر واحد تماماً.

لقد كان موقف اليزيديين صعباً على الدوام" فقد كان محرم عليهم النطق بلفظة " الشيطان "، بكاملها أو مقاطع منها" ولا يرتدون الملابس الزرقاء اللون. وهذه الخصوصيات، والممارسات الخفية لديانتهم، قادت الى صعوبات عديدة فيما يتعلق بخدمتهم العسكرية" ففي روسيا (القفقاس)، على سبيل المثال، كان اليزيديون، في وقت ما، غير مشمولين بالخدمة العسكرية. بينما لم يكن الحال، كذلك، في تركيا" اذ كان يُنظر اليهم بإعتبارهم من أتباع مذهب اسلامي" وبصفتهم هذه، كانوا مُعرضين دائماً للإضطهاد من قبل رجال الدين المسلمين وجماعاتهم الروحانية.

كان اليزيديون، في سالف الازمان، اكثر عدداً منهم اليوم، وقد هلكوا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في الصراعات التي قامت بينهم وبين الاتراك وبينهم وبين العرب، والمذابح التي نجمت عن ذلك.

وقد وجدنا، اثناء التحقيقات التي قمنا بها، وقد لا يخلو ذكر ذلك من فائدة، الخريطة الوحيدة التي، على ما نعتقد، تبين إمتداد حدود اراضي اليزيديين السابقة، والتي كانت اوسع بكثير مما هي عليه الآن. وهذه الخريطة غير مطبوعة، وتحمل عنوان " ارمينيا الكبرى- بحسب المؤلفين الأرمينيين "" وقد وضعت من قبل (الأكاديمية الفرنسية –

١٧٦٥). تبين تلك الخريطة حدود جميع مناطق ارمينيا المختلفة. فالحدود الجنوبية لتلك البلاد، تحاذي، تقريباً، جبال " الجزيرة " و " العمادية " و " نيري "" وتمتد شرقاً بنفس الإتجاه. والى الجنوب من هذا الخط، يمتد شريط من الارض، لا يستبان له حدود من ناحية الجنوب، على طول سلسلة جبال زاكروس" وقد سُمي هذا الشريط بـ " بلاد الاكراد ""وقسم صغير، عند طرفه الغربي، منفصل عنه، ويحمل إسم " موق " او " بلاد ماجي "(أي/ المجوس – م). وهذه هي البلاد التي تحدها كل من الموصل ودجلة والعمادية وعقرة" وبعبارة اخرى، هي الارض التي فيها مزارات اليزيديين" و الذين وحدهم، في تلك الأنحاء الذين يمارسون عبادة لها ما يربطها بديانة المجوس. وسيطبع " السيد خانزاديان " هذه الخارطة قريبا،ضمن سلسلته المسمات " الخارطات التأريخية لأرمينية ".

٤) -العرب : الرُحّل وسكان المدن

لقد ذكر بعض المؤلفين ومنهم " كوينت " فروقاً بين العرب الرحل والعرب السوريين، في وقت ان المذكرة البريطانية، تُشير، فقط، الى العرب الخلص في ولاية الموصل.

لقد اجابت الحكومة البريطانية عن الاسئلة، في هذا الصدد، بأن هناك بعض الفروق بين العرب الرُحّل وسكان المدن" ولكن ذلك غير كافٍ لبناء إستنتاج مبرر لكونهم من أصلين مختلفين. وعلى كل حال، فإنهم يشتركون في التقاليد والآراء السياسية.

لم نتمكن من ملاحظة سوى الفروق المعروفة سلفاً، بين العرب الرُحّل وسكان المدن" ثم انه ليس من السهل الوقوف على ظلال من فروق طفيفة في أعداد كبيرة من السكان. إن الأمر في حاجة الى تحريات مطولة في الحقول الإنسانية والتأريخية والعرقية، قبل تقرير الفروق او الأصل الإجتماعي.

ولا مجال للشك بأن في هؤلاء السكان البعض من سليلي أقوام ساميين أُخر. كما يلمح السر مارك سايكس الى السكان، العرب – الآراميين، لولاية الموصل. إن هذا العرق قد إمتزج مع العرب الى درجة فقد معها جميع تقاليد أُصولهم.

٥)- السارلي والشبك

قام مترجم اللجنة الرسمي وخبيرها اللغوي السيد " كريم" بتزويدنا بالمعلومات التالية :

((صحيفة المشرق التي تصدرها كلية اليسوعيين في بيروت تضمنت مقالاً للأب انستاس (الأب انستاس الكرملي – م)، المشهور بأبحاثه حول اليزيديين، جاء فيه ذكر تفاصيل حول طوائف " السارلي " و" الباجوران " و " الشبك " الموجودين في جوار

الموصل (ص ٥٧٧ من المجلد ٥ لسنة ١٩٠٢). وقد ذكر الأب انستاس القرى الرئيسية، لـ " السارلي "، فعد :- " تل لابان " و " باساتليا " و "كابارلي" و " خراب السلطنة ". لم تُذكر هذه الأماكن الى اللجنة، وحسب معلوماتنا الخاصة، فإن قرية "وارداك" هي مركزهم و المحل الذي يسكن فيه الرئيس " الملا طه " او " طه خوجة ". وعلى رأي الأب انستاس، ان لغة " السارلي " مزيج من اللغات التركية والكردية والفارسية. كما يقول أن هذا الأمر ينطبق على لغتي " الباجوران " و " الشبك "" غير إنه يضيف ان هذه اللغات لاتشابه احداهن الاخرى. واذا قارنا بين هذا الرأي وما ذُكر الى اللجنة في "صيفي "، في ٢٠ شباط ١٩٢٥ فإننا سنجد أن " السارلي " لا يتكلمون بلغة غير الكردية" وقد يُستنتج من ذلك بأن هذه اللغة التي تُعتبر سرية ما هي إلا لغة كردية ممزوجة ببعض التعابير الفارسية او التركية الأصل. يبدو أن لغة كتابهم المقدس هي الفارسية.

بالإضافة الى أن الأب انستاس قد ذكر، في آخر مقاله، بأن هؤلاء الطوائف الثلاثة هم من الاصل الكردي" ويستند، في رأيه هذا، إلى خصائصهم البنيوية" فهم كالاكراد اقوياء عضليون طوال القامة سمر البشرة معوجي الانوف شعرهم اسود ولون عيونهم بُني غامق. وهم غير مؤتمنون و عنيفون و غدارون.

اما طائفة " الباجوران " فإن اللجنة لم تمر بهم" وديانتهم شبيهة بديانة متعصبي الشيعة. إن قرى " الشبك " حسبما أورد الأب انستاس هي :- " علي رش " و " ينجيجي " و" خرنة " و "فيلارا " و تقع بالقرب من جبل سنجار (هذا يجب ان يكون خطأ اذ انهم في الحقيقة يقطنون بالقرب من جبل مقلوب) والشبك يعتقدون بـ " علي " إمام الشيعة ويحترموه كثيرا ولكنهم يشتركون بكثير من الشعائر الدينية اليزيد

٦) ـ النصارى

أعارت الحكومتان إهتماماً خاصاً، من الوجهة السياسية، لمشكلة " النصارى " وخاصة بالنسبة الى " الآثوريين النسطوريين "" الذين كان موطنهم الأصلي، القسم الشمالي من الأراضي المتنازع عليها والمناطق المجاورة. وقد بحثت المذكرات، بشكل عام، في التأريخ الحديث لهؤلاء النصارى و صراعاتهم وإضطهادهم خلال الحرب الأخيرة، وعن مسألة المهاجرين وأخيراً في أمر إعادتهم الى الأراضي المجاورة لتلك التي هجروها.

وليس هذا هو المكان الذي نُبدي فيه رأينا حول هذه المسائل. لم تذكر الحكومتان، في مذكراتهما، شيئاً عن أصل هؤلاء " النصارى "" حتى إن الحكومة البريطانية لم تذكر في المذكرة، التي رفعتها والخاصة باللاجئين من الأرمينيين والآثوريين المقيمين في مُخيم بعقوبة،

شيءً سوى تأريخهم الحديث. عند البحث عن أُصول الأقوام المتعددة التي تسكن الأراضي المتنازع عليها، نرى من الملائم، لإكمال الأمر، إضافة بعض الكلمات حول الطائفتين المسيحيتين الكبيرتين المقيمتين في تلك البلاد، وذلك من أجل إكتمال الأُمور" وتلك الطائفتين هما: النسطوريون والكلدان. أما النصارى الآخرون، كـ " اليعقوبيين " و " السريان - اللاتين والكاثوليك " و" اليونان الأُرثودوكس " و " الأرمن " و " البروتستانت "، فأعدادهم قليلة.

أما " نصارى " وادي دجلة، فمعظمهم يُنسبون الى " الآراميين " الذين كانوا يُشكلون القسم الأعظم من السكان في زمن " الأرتاسايديين " و" الساسانيين " عندما بدأ إنتشار المذهب "الغنوصي (العرفاني – م) " ومن ثمة النصرانية. إن النسطوريين الآثوريين في جبال "العمادية" و " تياري " والمناطق المجاورة لها، ربما ليسوا كلهم من أصل واحد. ويتكلمون كلهم باللغة "السيرو-آرامية " ("السريانية – الآرامية " – م) المتضمنة لبعض العناصر الأجنبية" بينما يتكلمون لغة واحدة، في أُمورهم الدينية، وهي " السيريانية القديمة ". يعتقد بعض الكتاب بأنهم يتحدرون من نفس سكان الجبال البدائيين كالأكراد" وعندما بدأت الفتوحات الإسلامية، هاجر "نصارى" سهول دجلة، والتجأوا لدى سكان الجبال (الذين يُحتمل أنهم سبق وإهتدوا)، ومنحوهم حضارة متطورة أكثر و لقنوهم لغة جديدة.

أما الديانة النسطورية، فإن تأريخ الإنشقاق فيها يعود الى أيام الإنقسام في علم اللاهوت وظهور (المعتقد القائل بأن للمسيح طبيعة واحدة) و(المعتقد القائل بأن للمسيح مشيئة واحدة)، اللذان تسببا في الضلال الديني. أُدين البطريارك " نسطوريوس " من قبل " مجلس أفسوس " (في القرن الثالث) بالخروج على الدين. ومن تعاليم " نسطوريوس " إن " العذراء " (مريم – م) قد ولدت " المسيح " البشرا لا " المسيح " الرب. وقد إضطُهد هو وأنصاره في " بيزنطيا " (الإمبراطورية الرومانية الشرقية– م)" بينما رحب بهم الساسانيون أعداء الإمبراطورية الشرقية" كما رحب بهم العباسيون بعد ذلك. وقد أكرموهم جداً بصفتهم مظهري العلوم اليونانية، وقد وصلوا الى بعض أعلى المراكز في بغداد نفسها. إن معظم نصارى الإمبراطوريتين العربية والفارسية صاروا نسطوريين، وبمدة وجيزة أصبحت الكنيسة تضم (٢٥) أبرشية (كرسي رئيس أساقفة).

إن إنحطاط الخلافة وهجوم المغول والأنتكاس الذي أصاب التعصب الديني الإسلامي، والذي يعود سببه الرئيسي الى الشيخ عبدالقادر الكيلاني الهاشمي،لما أحدثه من تعديلات

في المفاهيم. ففي القرن الثالث عشر كان إضطهاد النسطوريين قد أخذ مجراه وأخذوا بالإنسحاب الى الجبال شيئاً فشيئاً. أما التضييق الشديد الذي طالهم فكان أثناء الإنتصار المغولي الثاني بقيادة تيمور(تيمورلنك — م). إن غزو تيمور قد أنقص عدد النسطوريين وأوصله الى نفس عددهم في الوقت الراهن" وقد إنسحب بطرياركهم، في ذلك الحين، من بغداد الى " ألقوش " و لاذ الى " دير" منحوت في جُرف من صخر الكلس يقع شمال سهول الموصل، والذي كان قد أسسه الناسك " رابان هورموزد ". في القرن السادس عشر جرت محاولة إقناع النسطوريين أن ينضووا تحت لواء الكاثوليكية" وقد يسر ذلك كثيراً إنقسامهم الى فرقتين. هذا وإن الفرقة الشمالية خرجت عنهم ودخلت تحت سلطة بطريارك آخر ﴿ و الذي أصبح، منذ ذلك الحين، يُعرف بإسم " مار شيمون " (أو مار شمعون — م) " و معه ثمانية أساقفة، إثنان منهم في بلاد فارس.

أما نساطرة الأراضي المنخفظة، فإنهم شعروا — بدرجة عظيمة جداً — بإحتياجهم الى الحماية" وفي سنة (١٧٧٨) إتحدوا ثانية مع " روما "" وكان للكنيسة " الكلدانية " التي نشأت، بنتيجة هذا الإتحاد، سبعة مطارنة تحت سلطة بطريارك " بابل " الذي كان يسكن للمرة الأولى بالقرب من ديار بكر ومن ثمة في الموصل.

إن القنصل العام، لحكومة " النمسا والمجر (هنكاريا — م) "، في بغداد، الذي كرس الكثير في دراسة النسطوريين والكلدانيين، ضمن تقرير، لسنة (١٩٠١) الإحصاءات التالية:-

النسطوريون :

	عائلة
١- طائفة عشائر التياري بمعية البطريارك المارشمعون	٢,٢٧٤
٢- = = الجومة بمعية مطران دسكلن	١,٦٥٠
٣- = = الكوار بمعية مطران كوار	٢,١٠٣
(١) أبريشية المركز	١,٠٦٧
(٢) = مار جوهانان (مار يوحنى — م)	٩٧٢
(٣) = مار جونان (مار يونان — م)	٢٩٠
(٤) = مار غوريل	٥,٢١٧
المجموع	١٣,٥٧٣

هدى الآمدي كتبت

الكلدان :

		عـائـلـة
(١)	أبريشية بطريارك " بابل " (الموصل وضواحيها مع محفل بغداد)	٢,٧٠٥
(٢)	= كركوك	٣٥٠
(٣)	= العمادية - عقرة	١٦٥،١
(٤)	= الجزيرة	٨٢٥
(٥)	= زعرت (زعرد)	٩١٥
(٦)	= ماردين	٧٠
(٧)	= ديار بكر	٢٠٠
	المجموع	٦,٢٣٠

إستناداً الى هذه الإحصاءات، التي نعتقد بأنها غير منحازة والتي تبدو أنها قد بُنيت على أساس المعلومات التي أعطيت من قِبل الممثل الرسولي والبطريارك، فإننا نقدر أن عدد النصارى النسطوريين هو من ٨٠,٠٠٠ الى ٩٠,٠٠٠ نسمة – و النصارى الكلدان ٤٠,٠٠٠ نسمة (هذا إذا أخذنا في إعتبارنا إن كل عائلة تتكون من ستة أشخاص).

وتضع المذكرة البريطانية، الخاصة باللاجئين، تقديراً لعدد النسطوريين الساكنين في الجبال بلغ مائة ألف قبل الحرب.

إن إدارة الحكم الذاتي، لفرق النسطوريين الثلاث، التي تشكلت من قبل العشائر الخمسة المستقلة، هددتها الفتنة الداخلية ما بين العشائر وعداء السلطات العثمانية. لقد إهتمت الحكومة العثمانية، دائماً، بمركز البطريارك، خشية أن يلتحق بروما أو ينقل أبريشيته الى بلاد فارس، حيث أنه في أثناء المجزرة الأولى التي قام بها " بدرخان باشا " في سنة (١٨٤٠) ترك البطريارك البلاد موقتاً.

وقد أعطى الأتراك العشائر الخمسة حرية واسعة في إدارة شؤونهم الذاتية" وكان البطريارك يحكم النسطوريين. فكانوا يدفعون ضرائبهم إليه وكان هو يدفع الجزية الى السلطان. إن كنائسهم وكتبهم الدينية القديمة قد فقدت في خلال الحرب العظمى بعد أن كانوا قد حافظوا عليها لقرون. كان النسطوريون بأمان في الجبال - كما هو الحال مع الأكراد – حيث أن الإدارة العثمانية لا تُبدي وجوداً إلا نادراً " و عندما كانت تقوم بذلك

فإن تصرفها لم يكن، على وجه العموم، بدافع الكرم" وكان هناك فرق عظيم بين معاملة الحكومة للبطريارك و معاملة البشوات للأفراد العاديين.

إن حياة النسطوريين، من سكان الجبال، شبيهة بحياة الأكراد الجبليين" فهم مثلهم يربون الأغنام وينتقلون من مرعى الى آخر" ولكنهم يزرعون، بعناية أكبر، المساحات القليلة التي يتمكنون من حراثتها، في الوديان والسهول وفوق المنحدرات الجبلية الشديدة الإنحدار. وهم يُمارسون الزراعة بطريقة المساطب و يعتمدون على الري الموقعي.

أن لباسهم يشبه لباس الأكراد، لكنه لايماثله تماماً، ويعتمرون قبعات مخروطية، شبيهة بالتي يلبسها "الألبانيون" الذين لا يشتركون معهم في شيء. وهم محاربون كالأكراد، يحملون على الدوام خنجراً في أحزمتهم ويعلقون البنادق الحديثةعلى اكتافهم.

أما الكلدان المقيمون في الأراضي المنخفضة، فلهم حضارة أكثر تطوراً، لأنهم أكثر إحتكاكاً بالمتعلمين من سكان المدن" وعندهم مدارس، غالباً ما، تقوم عليها فرنسا وروما (أغلب الظن أن المقصود هنا الكنيسة الكاثوليكية "الفاتيكان" – م). والقُسس (القسيسون – م) الكلدان يتعلمون، على الأكثر، في الكلية الفرنسية للرهبان الدومانيكان في الموصل.

إن قرى الكلدان، الواقعة في السهول، يمكن تمييزها بسهولة عن قرى العرب والأتراك والأكراد" وهي مُرحبةً أكثر، وذلك بسبب نظافتها" فمثلاً أن " تلكيف " والقرى المجاورة لها، مبنية بالحجارة.

ويظهر أن لهؤلاء النصارى علائق ودية مع الأكراد، وكان هذا إنطباعنا ايضاً، في الأماكن التي تسكنها عشائر من الأكراد والنصارى.

و مؤخراً، قُبيل الحرب، فإن نفي" الكلدان " من " ميزوبوتاميا " أخذ أبعاداً كبيرة.

وسنبحث عن أوضاعهم الراهنة تحت عنوان آخر.

٣ - أوصاف الأراضي المتنازع عليها من الوجهة الجغرافية والجنسية (العرقية- م)

إن كل من آسيا الصغرى وأرمينيا وإيران واقعة ضمن منطقة التعاريج "الآسيو-أوربية ". أما سوريا وشبه الجزيرة العربية، فإنهما تعودان للأراضي المنبسطة القديمة والواسعة الأرجاء، التي تشمل، تقريباً، كل أفريقيا والقسم الجنوبي من الهند وجُزرالهند الشرقية وأوستراليا.

إن " ميزوبوتاميا "، بمعناها الأوسع- أي مجمل البلاد الواقعة بين الفرات ودجلة مع البلاد الواقعة على إمتداد ضفاف هذين النهرين، بدءاً من منابعهما في الجبال العالية –

، تعتبر منطقة إنتقالية. إن " الأراضي المتنازع عليها " هي من ضمن هذه المنطقة، التي تمتد من جبال الأمانوس (في سوريا – م) الى الخليج الفارسي.

إن الجبال التي تحيط سهول " سيرو- ميزوبوتاميا " (أي سهول سوريا – وادي الرافدين " العراق " – م)، بتشكل يجعلها كأراضي محاطة بالتلال، تكون جزءاً من سلسلتين - ففي الشرق تمتد مجموعة جبال زاكروس، التي تمتد سلاسلها العديدة المتوازية من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي" وفي الشمال تمتد مجموعة جبال طوروس، التي تمتد سلاسلها من الشرق الى الغرب، وتشكل قوساً مقعراً بإتجاه الجنوب. و في الركن الشمالي الشرقي تتلاقى مجموعتي السلاسل هذه و تندمجان ضمن عقدة، لا يُعلم عنها، حتى الآن، من الوجهتين التكوينية والجيولوجية (علم طبقات الأرض) سوى الشيء القليل. تحيط بهذه السلاسل، من ناحية السهول، سلاسل متعددة من التلال.

تقع " المنطقة المتنازع عليها " في الركن الأبعد من الأراضي المنبسطة، حيث تتداخل تلك السلاسل الجبلية و سلاسل التلال.

في الجنوب الشرقي يقع المنخفض العظيم - " الخليج الفارسي " و " ميزوبوتاميا " الجنوبية، الذي يفصل ما بين سلسلة جبال زاكروس و بين الهضبة العربية. كان الخليج الفارسي يمتد، سابقاً،حتى خط " هيت– بلد " والى أسفل النهاية الجنوبية من جبل حمرين. حيث أن الطمي (الغرَين) الكثير، الذي يترسب من مياه الفرات ودجلة، قد ملأ قسماً كبيراً من الخليج. وهذه الرواسب شكلت تلك الأراضي " العراقية "، المشهورة بخصبها، – الممتدة حتى الى جوار بلد – مكونةً الأراضي المنخفضة (السفلى).

ترتفع الأراضي في منطقة بلد – تكريت من ٥٠ الى ١٠٠ متر" وفي شمال تكريت تتزايد تدريجياً الى ٩٠٠ متر، في أسفل الجبال الشمالية. إن المنطقة الواقعة في شمال تكريت – والتي تشكل الأراضي المتنازع عليها قسماً منها – تُدعى عادةً بالأراضي المرتفعة (العليا). ويُقدر بشكل إجمالي أن التلول المتقاربة والسائرة بخطوط متوازية، في ناحية الجنوب، أخذت، بدءاً من هذه النقطة، تتقوس الى الداخل الواحد تلو الآخر. وبعض السلاسل الصغيرة اخذت تنفصل عن سلسلة جبال زاكروس بنحو حاد وتنحني بشكل قوس صوب الغرب" و أول تلك السلاسل الصغيرة، جبل حمرين. كما يوجد، بين هذه السلاسل الصغار، احواض مختلفة الحجوم وحتى سهول واسعة.

تشكل المنطقة المتنازع عليها قسماً من السهول المرتفعة، والتي تتخلخل، الى أبعد مدى، بين سلسلتي الجبال تلك، وهي المنطقة التي تتجلى فيها تلك الأحوال الى أقصى الحدود.

جميع الجداول الهابطة من منابعها في أعالي الجبال و الأراضي المرتفعة (العليا)، في الشمال، تصب في نهري دجلة والفرات. في الأراضي المرتفعة (العليا) من منطقة السهول العالية، حفر هذان النهران لهما مجريين – على شكل حرف (U (بالإنكليزية – عميقين" أما في الأراضي الرسوبية الواطئة فإنها تقتفي مجراً ذا مسار متعرج وتسيل، تقريباً، بنفس مستوى السهول المنبسطة تماماً، وفي بعض الأحيان أعلى من مستوى السهول مارة بين سداد ترابية مصطنعة" ويحصل هذا التغير في أوضاع نهري الفرات ودجلة عند هيت وتكريت.

إن كافة " الأراضي المتنازع عليها " تقع ضمن الأراضي المرتفعة (العليا)" حيث قد حفر هذان النهران لنفسيهما مجريين صخريين عميقين، وتنحدر مياههما بسرعة كبيرة حاملة معها الحصى وجلاميد الصخور. و في الأراضي المرتفعة الشمالية يجتمع هذان النهران العظيمان بأغلب روافدهما – العدد القليل، فقط، من الروافد تقطع خلال السلاسل الجبلية لتصب في الفرات عند موضع الى الجنوب من ذلك. أما دجلة فلا يصب فيه رافد ما، من جهة ضفته اليمنى (الغربية – م)، ضمن الأراضي المنبسطة" و أما من جهة ضفته اليسرى (الشرقية – م)، فإن الجداول المتحدرة من سلسلة جبال زاكروس ومن مجمع سلاسل الجبال، تكون سيلاً جارفاً كالأنهر.

إن هذه المنطقة التي تكثر فيها الأنهر، تشكل "الأراضي المتنازع عليها ".

لقد سبق وذكرنا، تفصيلاً للأحوال الجوية في هذه الأراضي المتنازع عليها وإرتباطاتها" وأشهر صفاتها القارية (من حيث كونها تقع عند أبعد أركان الأراضي المنبسطة) والدرجات القصوى لحرارتها والمدى السنوي الكبير للإختلافات الحرارية فيها ومحلها و صيفها الجاف و شتائها الممطر.

إن الأراضي المتنازع عليها، والتي يكون قسمَ منها من أراضي منبسطة وقسم من تلول وجبال عالية، لها نقاط تشابه مناخي مع جميع البلاد المجاورة" و لكن، كما سبق وبينا، عن إرتباطها الأكبر هو مع المناطق الإنتقالية الممتدة من الأراضي المتنازع عليها الى جبال الأمانوس. وهذه الجبال، التي تفصل البلاد " السورية - العربية " المنبسطة

عن البحر الأبيض المتوسط، ليست عالية لدرجة تكفي لأن تمنع وصول تأثيرات البحر المتوسط الى الشرق" وحتى الى الأراضي المتنازع عليها.

إن الأراضي المنخفضة (السفلى)، كما ذكرنا سابقاً، عبارة عن سهول شاسعة يُغطيها الطمي (الطين الغريَني) الذي يترسب من ماء الأنهر" والذي يتحول في فصل الجفاف تراباً، ولكن عند إروائه يصبح لا نظير له في الخصب. أما الأراضي المرتفعة (العليا) فتتكون من طبقات أُفقية من الكتل الكلسية والصلصالية المختلفة والصخور الجيرية، و مغطاة جزئياً بطبقة من الطمى العتيق نوعاً ما.

فالعراق، و الحالة هذه، بلاد قد غطاها الطمى الذي يترسب من ماء الأنهار، بينما تربة "المنطقة المتنازع " عليها صخرية.

أما نباتات المنطقتين فقليلة" ولا يمكن الإستفادة من المراعي، في السهول الجنوبية والشمالية، إلا خلال أشهر قليلة من السنة. وكلما نزلنا، ناحية الجنوب، لا يُحس بإنخفاض مستوى مياه الأنهر " ولذلك فالعراق الأسفل (أو الجنوبي – م) يُصبح منطقة مستنقعات (أهوار).

أما من الناحية الأُخرى، فإن" الأراضي المتنازع عليها "، من وجهة النظر هذه، هي منطقة إنتقالية ما بين السهول والجبال.

تُغطي الأشجار بطون الوديان و أعالي الجبال، وتنمو أشجار الحور (القوغ – م) على ضفاف الأنهار " وأما أشجار البلوط، الدائمة الخضرة، فتوجد هنا وهناك على السفوح الواسعة لسلاسل الجبال.

إن " الأراضي المتنازع عليها " هي منطقة تُعتبر إنتقالية ما بين السهول الفسيحة والبطحاء (الأراضي المعشوشبة " السافانا "– م).

وقد يقال بأن دجلة يُشكل الحدود الطبيعية بين هذين التشكيلين" وتقع مدينة الموصل في منطقة مروية (مسقية). غير أن نهر دجلة، ولو انه يُعتبر حداً طبيعياً للمنطقة، فإن مناطق "الأراضي المتنازع عليها "، والواقعة على ضفته اليسرى وتلك التي تتخطاها، لا تُشكل منطقة واحدة متناسقة تماماً.

إن سلسلة التلول التي في جنوب الزاب الصغير هي ذات تميز خاص وإن طبقات الميوسين Miocene الجبس- فيروسية gypsiferous التي تتألف منها هذه التلول مضغوطة كثيراً وملتوية. ويمكن تمييز ثلاث سلاسل رئيسية من التلول " فهذه السلاسل، وإن كانت غير شامخة، لكنها قفراء ووعرة وهي مؤلفة من تنويعة من الكتل الكلسية

هدى النائلي كتبت

المختلفة والصخور الرملية والطين الخزفي التي تُظهر الواناً فاقعة تتراوح ما بين الرمادي و الأحمر. إن هذه السلاسل جرداء، ولكن يوجد في الوديان فقط، ارض صالحة للزراعة. إن جبل حمرين هو آخر هذه السلاسل الصغيرة في إتجاه الغرب " فهو منقطع وممتد بعيداً، وإما الأراضي القفراء التي هي على نسق واحد فإنها تمتد نحو الشرق. وفي أسفل السلسلة التالية تمتد أشرطة من الأرض القفراء، صوب الشرق، متناوبة مع رقع صغيرة أكثر خصوبة وأراضي مزروعة.

وهنا ايضاً يتعاقب السكان العرب مع الترك والأكراد في إمتلاك الأراضي المتموجة والأراضي الخصبة" والمنطقة الجنوبية هي أكثر جفافاً وأدفأ، وتزداد الحاجة الى السقي كلما إبتعدنا، جنوباً، عن الزاب الصغير.

إن الأراضي الشمالية أكثر هدوءاً" وتتقارب قمم الجبال من دجلة. في بعض الأماكن تتداخل السلاسل العظيمة لجبال زاكروس مع السلاسل العظيمة لجبال طوروس" ليتألف منهما قطاع متدرج " Amphitheatre " تماماً. أما أوائل التلول الواطئة، التي تمتد بمحاذاة السلاسل العظيمة، فإنها تؤلف، في بعض الأماكن، أُولى طبقات هذا القطاع المتدرج" ولكن تلك الأقرب الى السهل، تنحو صوب التحول الى تلول صغيرة منعزلة. إن هذا هو التحول من تلول واطئة الى سهول متموجة. هذه السهول التي، في بعض الأقسام مجزأة قليلاً، تتخللها بضع سلاسل الجبال المنعزلة. وهذه هي حقيقة بلاد " آشور" القديمة المشهورة بثرواتها" مع كل من "نينوى" و"النمرود" و"آربيلا" – وهي المعروفة الآن بـ "الموصل " و"أربيل "– والتي تمتد الى "ألقوش "و"عقرة ".

وفي الوسط تماماً، من هذا القطاع النصف دائري والمتدرج، تقع الموصل" وهي بلدة مركزية وفي ذات الوقت واقعة على الحدود.

كونها مركزية، لأن جميع الطرق من زاخو والعمادية ودهوك وعقرة وأربيل و رواندوز والمناطق المجاورة الأُخرى تتلاقى في هذه النقطة. والموصل مدينة على الحدود، لأنها على حافة سهول الصحراء وأراضي البدو الرُحّل، وفيها مستوطنات كان يشغلها الجنود المأجورون (المرتزقة) السابقون، الذين كان قد دُفع بهم صوب الغرب من أجل الدفاع عن الأراضي المزروعة. والموصل سوق للمنتجات المحلية وتلك التي تجتازها مروراً " تجارة الترانسيت "" فهي واقعة في ملتقى طرق برية كبيرة و نهردجلة، ذلك الممر المائي، ودروب الصحراء. الموصل، بلا شك، قسم من " ميزوبوتاميا " (وادي الرافدين)، غير إننا لو عبرنا النهر (أي نهر دجلة – م) و إجتزنا السهول التي معظمها زراعية، وإقتربنا من

التلول والجبال فلا شك إننا قد خلفنا " ميزوبوتاميا " (وادي الرافدين) وراءنا - ولو أنه يصعب تحديد نقطة الإفتراق تلك. إن طبيعة البلاد الجبلية مختلفة جداً، و بين سلاسل الجبال، التي تتعالى تدريجياً، توجد وديان مستطيلة أغلبها تنفتح على شكل سلسلة من الأحواض الواسعة " وهذه الأحواض هي عبارة عن واحات خضراء مأهولة. و يمكن رؤية إنتظام مواضع هذه الوديان، بصورة جلية، في خارطة الأجناس البشرية التي تُبين كثافة و توزيع السكان (الخارطة : ٦). وسيُرى أن كثافة السكان أعلى في المنطقة الجبلية من ما هي عليه في منطقة السهول، وعلى الأخص إذا ما إستثنينا من الأخيرة المدن التجارية " ومرد ذلك، حقيقة كون الماء، في البلاد الجبلية، موزع بصورة متساوية وأكثر غزارة. إن المدن الواقعة على حافة أو في جهة مركز السهول وتلك الواقعة على طول الطريق الكبير(العام) الذي يمر محاذياً لدجلة هي المراكز التجارية، ليس لهذا السهل فقط، بل للجبال التي تحيط به ايضاً. وهكذا فإنه يوجد إرتباط و إعتماد طبعييان ومحسوسان جداً بين الجبل والسهل. وهذا الإرتباط و الإعتماد المتبادلان هما العاملان السائدان في تأريخ هذه البلاد.

لقد سبق وقلنا أن هناك تدفقاً سكانياً قدِما من الجبال والبادية الى الأراضي الخصبة على إمتداد نهر دجلة" وقد أوردنا أمثلة على ذلك، في حالة العشائر الكردية. أما عشائر " شمر " العربية فقد جاءت من "نجد " قبل حوالي قرنين من الزمان" و في الحقيقة، فقد تألف جميع أهل "ميزوبوتاميا " (وادي الرافدين)، بهذه الطريقة منذ سالف الأزمان. إن واحات البادية و احواض الجبال الخصبة مستودعات بشرية ومنبت حقيقي لإزدياد أعداد السكان وتطورهم" ومن هناك يسعون، بعد تملكهم للقوة الكافية، الى شق طريقهم نحو أراضٍ أكثر غِنى. وهي الحكاية، التي يتردد ذكرها كثيراً، حول توثب الشعوب المتغلبة الناجم عن تزايد أعدادهم" مما يستدعي توسيع سلطانهم، على السهول، وذلك بالمضي قُدُماً الى الأمام بحركات متوالية.

و بتوالي القرون حصلت هناك موجة ثالثة من الهجرة - وهي هجرة أقوام متغلبة قدمت من خارج البلاد: الآشوريون والبابليون والأرمينيون والمسلمون والسلجوقيون والفرس والمغول والعثمانيون " وجميع هؤلاء كانوا قد هبطوا عبر الطريق العظيم (العام) المحاذي لنهر دجلة.

وفي هذا الجزء الأكثر خصوبة في البلاد" والذي، بطبيعة الحال، المُشتهى أكثر، تتلاقى تلك الأمواج البشرية الثلاث وتندمج. وقد يتم ذلك، أحياناً، بسلام" وفي أوقات أُخرى،

يؤدي الى إضطرابات عنيفة. وقد تختفي عشائر ومدن وشعوب" وتمتص الأجناس الأقوى ما تبقى من السكان المختلفين او ينسحب هؤلاء الى الجبال. وقد يعيش بعض هذه البقايا بصورة سرية، وفي ذات الوقت تتظاهر بالإلتزام بعادات وتقاليد جيرانهم (الجُدد – م).

و في الطريق العظيم (العام)، الذي يخترق السهول الخصبة، نلاقي مزيجاً من السكان. عناصر تظهر وتمتزج وتتعرض الى ظروف التعايش فتتغير طريقة معيشتهم. لقد أتى الأكراد من الجبال، خاصة منذ أن أولوا الزراعة إهتماماً متزايداً وأخذت تنظيماتهم العشائرية بالضعف الناجم عن التغيير الذي طرأ على حياتهم. فعندما يختلطون، بغيرهم من سكان السهول، يغدون بعد ذلك غير منعزلين في وديان جبالهم وأحواضها، وعند وقوعهم تحت تأثير الإدارة المركزية التي ترمي الى تقويض نُظمهم العشائرية " يصبح الكردي فلاحاً. وفي حالة إنقراض عائلة رئاسة (العشيرة)، أو ضياع نفوذها، تحصل عملية التحلل الكامل لعُرى الإرتباط. ورغم ذلك، فإن الأكراد، كما سبق أن ذكرنا، ما زالوا يُشكلون العنصر العرقي الأقوى في البلاد " إذ هم أخذوا بالإستحواذ على الأراضي الزراعية و" تكريد " مدن مُعينة.

والعرب أيضاً، ومنذ عصور خلت، تقدموا وإستقروا على إمتداد ضفاف النهر (دجلة – م) وزرعوا الأرض وأسسوا المدن وإشتغلوا بالتجارة" فكبار تجار الموصل هم من العرب.

إن الخلفاء، الذين جاءوا من الجنوب فاتحين، هم الذين أسسوا مدينة الموصل وأسبغوا عليها الطابع العربي أكثر مما قام به عرب البادية الرُحّل.

الحرب أتت بالترك الى المنطقة" كانوا جنوداً للخلفاء واصبحوا بعد ذلك أسياداً لهم. وفي وقت من الأوقات كان عليهم أن يفسحوا المجال أمام المغول والفرس، غير أنهم عادوا بعد ذلك وسادوا البلاد. لم يكونوا تجاراً، بل كانوا دائماً إداريين. لقد وضعوا أيديهم على الطريق العام، الذي كان أحد أعظم شرايين المواصلات في الإمبراطورية، وشكلوا ارستقراطية عسكرية وإدارية و، في بعض الحالات، ملاكي أراضي" وهؤلاء كانوا يستخدمون الأكراد والعرب في حراثة التربة.

وقد شرحنا، في الجزء التحليلي من هذا التقرير، الكيفية التي تمازجت بها تلك الأقوام الثلاثة وكيف أن خليطاً من السكان قد تشكل تدريجياً.

إستقر النصارى في البلاد قبل الترك او العرب، وقد قضى الإسلام، منذ ظهوره، على الكثير من النصارى وإستطاع تغيير ديانة كثير منهم " وطُرد كثيرون الى الجبال.

إن اليزيديين – أصحاب الديانة الغريبة – الذين، ربما، تُنسب الطائفتان الرئيستان منهم الى أصول عرقية مختلفة" قد أُجبروا، كذلك، على العودة الى المناطق الجبلية التي يتعذر، تقريباً، بلوغها.

ونلاقي، في كافة أنحاء السهول، بقايا الأقوام والديانات مبعثرين شراذم شراذم– الشبك و الكاكائية والسارلي – والذين يخفون، عن أي غريب، حتى وجود لغاتهم و معتقداتهم السرية.

إن هذا ما تمخضت عنه اربعة آلاف سنة من الصراع والإختلاط العرقي.

هناك، في الجبال، نجد المراعي النضرة والوديان الخصبة" حيث يسكن الأهالي في قرى، مطبقين في الوديان أساليب ري محلية – كما تستخدم أقنية السقي لتدوير الطواحين المائية – وفوق كل ذلك، فإن سكان الجبال يملكون أشجاراً مثمرة لا تتطلب الكثير من الماء" ويربون المواشي التي تذهب الى المراعي المجاورة، وأغناما كثيرة تُساق من مرعى الى آخر.

لقد سبق وأشرنا الى الفروق بين الأكراد الرُحّل والعرب الرُحّل " فعشائر الجبال الرُحّل يمكن أن يتوطنوا. وفي الحقيقة، فإن جميع الأكراد، تقريباً، قد باتت لهم مساكن ثابتة" إذ قد توطن الكثير من العشائر منذ قرون. بقيت البادية، ذات المراعي غير المؤكدة والتي تتأثر بالتقلبات المناخية، هي الأراضي التقليدية للعشائر البدوية الرحّالة. ولا يمكن للأهالي أن يجدوا مسكناً ثابتاً إلا على ضفاف النهر (دجلة – م) و في أسفل جبل سنجار.

وفي الغالب، تجري الزراعة في جنوب السهول، إعتماداً على السقي" غير أن الإرواء ليس ضرورياً في الشمال. إن الطرق المستخدمة والآلات الزراعية، و خاصة معدات الحراثة، بدائية جداً. لا يقوم السكان بأكثر من خدش سطح التربة" غير إن هذه الطريقة منطقية أكثر مما يظهر الوهلة الأولى، إذ أن الطبقات الجيبسية (الجيرية) والملحية تحت السطحية قريبة جداً من وجه الأرض.

وفي السهول، كذلك، يسكن المواطنون في قرى، طلباً للأمن بشكل عام" وهنا، وخاصة في سهول اربيل، توجد تلول وكثبان عديدة - يتكون بعضها، وبشكل طبيعي، من صخور صلبة او طبقة صلدة تعلو سطح الأرض وقد يكون بعضاً منها او كلها إصطناعياً" وعلى هذه التلال بنى الناس مساكنهم منذ عصور ما قبل التأريخ. على قمم هذه المرتفعات أُقيمت دواوين او قلاع الزعماء" وهذه القلاع محاطة بدور السكان المبنية على

هدى للثقافة كتب

منحدر التلال او في أسفلها. إن القرى تُبنى، عادة، على مسافة من الطريق العام، إذ أن الفلاحين والعشائر ارادوا بذلك،التخلص من الإستيلاء والنهب على أيدي العساكر.

لقد سبق وبحثنا في وضعية المدن. حيث أن " زاخو " واقعة عند تقاطع " وادي شابور" الكبير والطريق التي تتبع، جنوباً، الممر الذي هوجم فيه العشرة آلاف من أتباع زينوفون (زينون)" و" العمادية " واقعة في وادي شابور، ايضاً، على الطريق الوحيد - الذي بالرغم من كونه صعباً، فإنه عملي – المتجه شمالاً" و هناك طريق آخر يبدأ من هذه النقطة صوب الجنوب. أما " دهوك " فواقعة في وادٍ يشبه الحوض عند نقطة تقاطع الطريق الأخير مع الطريق العام. وعلى تلك التلول تقع حصون قديمة مختلفة مثل " درعة "، وقرى كبيرة مثل " ألقوش "" ذات المساكن المبنية بحجارة رمادية تتداخل الوانها مع القطوع الكلسية الرمادية " او بلدات صغيرة مثل " عقرة ". أما اربيل فتقع في وسط سهول بلاد " آشور " القديمة، وقد شُيدت على تل بارز مخروطي الشكل وعميق في الداخل ترقد طبقة من بعد طبقة من بقايا حضارات مختلفة، عمرها اربعة آلاف سنة. والى الجنوب تقع سلسلة من البلدات" وقد بُحث، مطولاً، في خصوصياتها العرقية. إن آلتون كوبري واقعة على الطريق الذي يتقاطع مع ذراعي الزاب الصغير، وقد بُنيت على جزيرة صغيرة من الكتل المتنوعة" وترتفع عن مستوى سطح الماء بمقدار غير قليل. في الموقع الذي يتحول فيه الطريق الى مضيق يخرج من بين التلول الموحشة، في جنوب الزاب الصغير (الأسفل)، تقع مدينة " كركوك "" والتي هي كبرى تلك المجموعة. وإذا إبتعدنا قليلاً نحو الجنوب، نجد بلدات: " تازة خورماتو" و "طاووق" (داقوق " و " طوز خورماتو " و" كفري "" والمبنية على أخصب بقاع هذه المنطقة، و حيث هناك أشرطة من الأرض الصالحة للزراعة تمتد الى داخل المنطقة المتموجة.

أما " السليمانية " و " رواندوز" و " كوي سنجق " و " رانية "، فواقعة في المنطقة الجبلية. والطريق، من " الموصل" الى " بلاد فارس "، يخترق السليمانية " وهي المدينة الرئيسة لمنطقة زراعية مهمة، وبسبب موقعها، تميل نحو أن تُصبح المركز الثقافي للأكراد الذين يسكنون جنوب المنطقة المتنازع عليها. بينما " كوي سنجق " و " رواندوز" و " رانية " تُشكل مراكز لأماكن محددة كثيرة السكان نسبياً و أسواقاً محلية لها. ويخترق رواندوز طريق غير مسلوكة كثيراً صوب " بلاد فارس ".

لقد سبق وذكرنا أهمية الموصل، وهي وحدها البلدة الكبيرة في المنطقة المتنازع عليها. و يبلغ عدد سكانها ١٠٠,٠٠٠ نسمة وهي أهم بكثير من سائر المدن التي ذكرناها الآن،

وكان من أهمها كركوك البالغ عدد نفوسها أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة. وأما المدن الأُخرى فعبارة عن اسواق محلية " وعليها أن ترسل حاصلات منطقتها الى اسواق أكبر مركزاً لغرض توزيعها. إن الموصل هي السوق الرائج للسهول الخصبة المحيطة بها، وتشارك بغداد في مكانتها حيث أنها تُعد المستودع الرئيس للبلاد" وإن النفوذ الإقتصادي الكبير للموصل، في الشمال، يأخذ بالتلاشي كلما تحركنا نحو الجنوب.

٤ - الإستنتاجات الجغرافية

أ - عام

إن مساحة الأرض المتنازع عليها، والواقعة الى الجنوب من خط بروكسل، تبلغ (٨٧,٨٩٠) كيلومتر مربع وعدد سكانها (٨٠٠,٠٠٠) نسمة" أما مساحة الأراضي الواقعة بين خط بروكسل والحدود الشمالية، التي تطالب بها الحكومة البريطانية، هي قرابة (٣,٥٠٠) كيلومتر مربع.

إن حدود الأراضي المتنازع عليها تقارب حدود ولاية الموصل القديمة. ونظراً الى إدعاء الحكومة التركية، فإن النزاع يتمركز حول المآل النهائي لملكية هذه الولاية" ومع هذا فإن الحدود، التي تدعيها الحكومة التركية، تمتد الى ما وراء حدود ولاية الموصل القديمة. ثم إن القضية، المراد حلها، ليست مجرد مسألة تعيين حدود فحسب، كما تدفع به الحكومة البريطانية" ولكنه أمرمرتبط بتقرير مصير بلاد واسعة ونفوس كثيرة.

ب – من وجهة النظر الطوبوغرافية (دراسة سطح الأرض)للحدود

إن الحدود التي تطلبها الحكومة البريطانية، حدود جيدة جداً من حيث الطوبوغرافيا، ثم إن قسماً من الحدود التي تدعيها الحكومة التركية جيدة جداً، أيضاً، وذلك لأن وادي (منخفض – م) الثرثار، في البادية، قد يصلح لأن يكون حداً صالحاً " كما إن جبلي مكحول و حمرين يشكلان خط تقسيم مستمر و واضحاً تماماً. أما، أبعد جنوباً، حيث يفصل جبل حمرين بين المنطقتين الخصبتين لكل من " كفري " و " بعقوبة "، فلا يُشكل حدوداً جيدة" ولكن نهر ديالى يُكون خط تعيين حدود مُرضي.

عند الصعود شمالاً، فإن الحدود التي تطلبها الحكومة البريطانية ليست هي وحدها حدوداً جيدة" فيمكن إعتبار، أية سلسلة من سلاسل الجبال المتتابعة، حدوداً. وهكذا فإن "خط بروكسل" والسلاسل الممتدة جنوب خط " زاخو" - "عمادية " – " نيري "، كلها، صالحة، بدرجة متساوية، لأن تكون حدوداً. وإذا نزلنا نحو الجنوب، يمكننا أن نثبت

حداً على طول كل خط من خطوط قمم الجبال المتتابعة " وآخر سلسلة، يمكن إتخاذها لهذا الغرض، هي تلك السلسلة من التلال الممتدة من الشرق الى الغرب، تاركةً دهوك في جهة الشمال و عقرة و القوش في جهة الجنوب " غير إن هذا الخط الأخير يقطع العديد من طرق المواصلات، وهكذا فإنه يفصل منطقة التلال كلها عن السهول.

أما في الجنوب الغربي، فيمكن تحويل حدود جبل حمرين الى الوراء أكثر(شمالاً – م)" أي الى خط، عبر السهل المتموج، و الى مسافة (٥٠) كيلومتر الى جنوب الموصل" حيث إبتداء الأرض الزراعية.

وفي داخل البلاد، فإن الأنهر الثلاثة الكبيرة، دجلة والزابين الصغير والكبير، تصلح لأن تكون خطوطاً عامة للتحديد.

ج – من وجهة نظر الجغرافية الإقليمية

ولو أن الأراضي المتنازع عليها لا تشكل إقليماً طبيعياً متميزاً، فإن لها نوع من الوحدة" وإن خصوصيتها لم تكن نتيجة الإختلاف بين احوالها المناخية أو الجغرافية وبين تلك التي للمناطق المجاورة، وإنما للقيمة الجغرافية لحدودها و وضوح معالم تضاريسها الأرضية" حيث أن أراضيها أشبه بالمدرج (سهول و تلول و جبال).

إنها منطقة إنتقالية، حيث يتلاقى جفاف سهول (العرب) المتموجة مع غزارة مياه الجبال (الكردية) و وفرة نباتاتها. ويمكن ملاحظة هذا التباين في كافة أنحاء هذا القسم من البلاد" عند نقطة تلاقي السهل والجبال، مُشكلةً قوساً (الهلال الخصيب – م) من شمال سوريا (جبل أمانيوس) الى الخليج الفارسي.

و تشغل الأراضي المتنازع عليها القسم الأوسط من هذه المنطقة. وليس من السهل تمييز قسميها الغربي والجنوبي عن المناطق المجاورة لهما. كما إن القسم الشمالي، والذي مركزه الموصل، فيشابه مناطق نصيبين و ماردين و ديار بكر و أورفة" بينما القسم الجنوبي أكثر شبهاً يالعراق و " لورستان " الفارسية.

ولذا فإن المنطقة المتنازع عليها تُعتبر منطقة إنتقالية وذلك من وجهين" حيث هناك تندمج الجبال مع السهول وتتداخل المنطقة الغربية (سوريا و أرمينية) في المنطقة الجنوبية (العراق و لورستان).

ولربما يكون نهر دجلة أفضل خط يفصل بين الجبال والسهول، ولكن إقامة حد على طول مجرى دجلة لما يقضي على تبادل الإرتباط بين الموصل و المناطق الخصبة المجاورة لها. ويمكن وضع الخط الفاصل بين الشمال الغربي والجنوب الشرقي، فيما بين منطقتي كركوك و

هدى للطباعة كتب

أربيل. ومما لا شك فيه إن أفضل خط، في هذه الحالة، سوف يكون الزاب الأصغر، هذا فضلاً عن إن ذلك كان قد ورد في إتفاقية سيكس - بيكو. أما الزاب الأكبر فلا يوفر للأُمور المتقدمة نفس الإستفادة، كونه لا يشكل خطاً فاصلاً بين مناطق واضحة المعالم" بل على العكس من ذلك، فإنه يخترق البقعة الأعظم خصباً والأكثر سكاناً في هذه المنطقة

ومع أنه من الممكن تقسيم المنطقة " إلا إنها تشكل، كما سبق وذكرنا، كتلة واحدة محاطة من جميع جهاتها تقريباً بحدود طبيعية. ولا يربطها بمناطق أُخرى، مأهولة حقيقةً بالسكان، إلا وادي دجلة من الشمال الغربي وسهول ديالى الخصبة في الجنوب (الخارطة ٧)

إن أحد مميزات وحدة هذه المنطقة، هو كونها ملتقى جميع الطرق المؤدية الى الموصل، لا سيما الطرق الواقعة في القسم الشمالي منها. وكلما إتجهنا نحو الجنوب نجد أن الطرق تميل صوب الإنعطاف نحو بغداد.

لقد حددت، هذه المميزات الجغرافية الخاصة، تأريخ البلاد.، كما إنه لم يكن لهذه المنطقة إسم خاص بها، فيما خلى، إبان الأزمنة التأريخية السحيقة، عندما كانت هذه الأرجاء تُعد قلب الإمبراطورية الآشورية" ولم يرد عنها شيء يُذكر، في العديد من الخرائط. وقد أُلحقت، للأغراض الإدارية، إما كلياً او جزئياً بواحدة من المناطق المجاورة لها أو بأخرى" فهي كانت تارة ترتبط بـ "ديار بكر" وطوراً بـ " بغداد "، إلا أنه يظهر من الوثائق المختلفة التي راجعناها، بأنها كانت تُدمج، برمتها، في منطقة الجزيرة " او كانت تُلحق جزئياً بـ " كردستان " و جزئياً بـ " العراق "، فعليه يتبين، من التأريخ الماضي، بأنه من الممكن إلحاق هذه المنطقة ببعض الدول المجاورة" كما إن تقسيمها ممكن ايضاً.

د – الإستنتاجات العرقية

إن الإحصائيات والخرائط، التي قدمها الطرفان الساميان المتعاقدان في لوزان الى مجلس عصبة الأُمم، لم تكن دقيقة مطلقاً. وبالرغم من أن الإحصائيات الأخيرة، التي نظمتها السلطات العراقية، هي بدون شك أفضلها " إلا أنه يجب إستعمالها مع شيء من التحفظ. وترى الحكومة البريطانية إن عدد الأكراد في القسم الشرقي من البلاد قد بولغ فيه نوعاً ما. أما رأينا الخاص، فهو أن هناك زيادة طفيفة في تقدير عدد العرب (بمعدل ٥ الى ١٠ في المائة تقريباً). أما عدد الأتراك فهو على العكس من ذلك، إذ تبين لنا أنه قُدر بأقل مما يجب، وذلك نتيجة الأحوال السياسية العامة واسباب أُخرى متعلقة بالأشخاص.

إن الأكراد هم السواد الأعظم من السكان، فهم ليسوا بأتراك ولا عرب ويتكلمون بلغة آرية(). وإن الأتراك المقيمين في هذه البلاد هم من نفس عنصر الأتراك الموجودين في الجمهورية التركية. أما اليزيديون فليسوا من المسلمين، بل هم أقرباء للأكراد " ولكن نظراً الى ديانتهم وإعتزالهم فإنهم يشكلون قوماً يختلفون عنهم تماماً.

إن أعظم تجمع سكاني، يقطن مناطق واسعة، هم الأكراد والعرب" وهذان هما العنصران الوحيدان، من السكان، اللذين يُستفاد من توزيعهما لأجل وضع خط يفرق بين مختلف الأجناس. يسير هذا الخط مع مجرى دجلة جنوباً حتى ملتقاه مع الزاب الصغير (الأسفل)- حيث يفصل الموصل، عند أقرب مدخل لها، عن الأراضي الخصبة والكثيرة السكان. ثم يمتد من جنوب الزاب الصغير (الأسفل) ليتبع طريق، كركوك – كفري، العام. أما بقية العناصر فمتبعثرة في كافة أنحاء المنطقة.

لا تُشكل الحدود السياسية الكائنة بين المنطقة المتنازع عليها وبين إيران او سوريا" ولا الحدود الحالية- او المُدعى بها – بين تلك المنطقة وتركيا والعراق، تصلح لأن تكون حدوداً قومية (عرقية). فإن أُخذت البراهين العرقية، وحدها، بنظر الإعتبار، فيتحتم على ذلك تشكيل دولة كردية مستقلة، كون الأكراد يُشكلون خمسة أثمان السكان. وعلاوة على ذلك فإن الأخذ بمثل هذا الحل، يوجب ضم اليزيديين، الذين يشابهون الأكراد كثيراً، من ناحية العرق" والأتراك، الذين من السهل تشبيههم بالأكراد" وبذلك يُشكل المجموع سبعة أعشار السكان.

إن السواد الأعظم من الأكراد – أكثر من ١,٥٠٠,٠٠٠ من مجموعهم البالغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ - يقطنون في تركيا" وهناك ٧٠٠,٠٠٠ منهم في إيران و ٥٠٠,٠٠٠ في المنطقة المتنازع عليها والبعض الآخر في سوريا. هذا وإن عددهم في العراق، كما يُسمى تحديداً، نسبة الى المجموع الكلي للسكان فلا يُعد شيئاً يُذكر*.

ومن بين الأكراد الساكنين في المنطقة المتنازع عليها، فإن اولئك الذين يقطنون في شمال الزاب الأكبر، أكثر إرتباطاً، من جهة اللغة والمشابهة العرقية والعلاقات الشخصية و

---

*لاشك في ان هذا التقدير لم يستند إلى إحصائية رسمية دقيقة. يبدو ان البعثة كانت تفضل عن قصد التقليل من تقدير عدد ونسبة كرد العراق بخاصة في تلك الفترة، لسبب وهو ان الطرف التركي كان يؤكد على زيادة نسبة الكرد في ولاية الموصل ليجعل منها ورقة رابحة. يظهر ذلك في مواضع عديدة من تقرير البعثة. (المراجع)

الإقتصادية، بأكراد ولايتي حكاري وماردين في تركيا " بينما الذين يسكنون جنوب الزاب الصغير لهم علائق مشتركة أكبر بأكراد إيران. وعليه فمن الصعب وضع حدود في المنطقة الموجودة ما بين هذين النهرين.

إن الصعوبات العرقية هي كما يلي :-

(أ) إن المدن المأهولة بغالبية من الأتراك او أقليات تركية كبيرة، تقع في القسم الجنوبي من المنطقة – أي بإتجاه العراق" بينما الموصل، وهي مدينة عربية، فتقع في وسط القسم الشمالي.

(ب) إن حلقة الإتصال الوحيد بين هذه المدينة والأراضي العربية الأُخرى المأهولة بالسكان، هي منطقة معظم سكانها أكراد وطريق تقع عليها مدن تركية- كردية.

(ج) إن المسيحيين مبعثرون، لكنهم يقطنون، غالباً، في شمال الموصل.

(د) إن البلاد التي ثبتت كرديتها بشكل قاطع– أعني القسم الشرقي من المنطقة – لا يربطها بالشمال إلا طريق دجلة" ولا يمكن الوصول الى منطقة رواندوز، من أربيل والسليمانية، إلا عبر كركوك.

هەوالنامەی کتێب

الفصل الثاني

البراهين التأريخية

١-الحجج البريطانية والتركية

كانت الإعتبارات التأريخية موضوع التباحث والمفاوضات بين الوفدين في لوزان، حتى قبل تقديم المذكرات الأولى.

بيّن الوفد البريطاني في مذكرته إن زعم الأتراك، بأن الموصل كانت، منذ مدة تأريخية طويلة، جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، لا يمكن تأييده" حيث إن نفس الزعم يمكن تطبيقه، وبعين الدرجة من القوة، ليشمل بغداد ايضاً. كلتا المدينتين عربيتين، بناهما العرب وحافظوا على صبغتهما العربية" رغم بقائهما كل هذه المدة الطويلة تحت لواء الإمبراطورية التركية. وإن الإرتباط المتين بين بغداد والموصل، يعترف به الأتراك الى حد الآن - وهو أن ولاية الموصل كانت في السابق جزءاً من (باشوية) بغداد (أي تحت سلطة والي بغداد — م). وإن جعل الموصل ولاية منفصلة، يكون إرتباطها المباشر بإسطنبول، لم يكن سوى طريقة إقتضتها المتطلبات الإدارية فقط. وتقول الحكومة البريطانية أن هذه الحجة، من الوجهة التأريخية، يمكن أن تنطبق على اي جزء من أجزاء الإمبراطورية التركية السابقة.

وقد أجابت الحكومة التركية بأن الأسباب التأريخية التي يمكن إيرادها لصالح إعادة توحيد ولاية الموصل مع تركيا، لا ترجع فقط الى تأريخ العهد العثماني، إذ لو كان ذلك لشملت الحجة التركية ولاية بغداد أيضاً. إن ولاية الموصل والمناطق التي تمتد حتى الحدود الشمالية لبغداد كانت في قبضة الترك منذ مدة تزيد عن أحد عشر قرناً.

وتذكر المذكرة التركية إن هذه البلاد كانت، في عهد الخلفاء (العباسيين)، في يد حكام وجنود أتراك، وكان سكانها أتراك " وكان هؤلاء الحكام الترك يتمتعون بالإستقلال التام وحقوق السيادة. وكان أولهم يُدعى ايتاح (٢٢٩- هجرية). ومن جملة الذين خلفوا أولئك الحكام كان "عماد الدين زنكي" إبن " آق سنكور" الذي أسس حكومة السلالة الأتابيكية التركية في الموصل. وكان يوجد ايضاً دول تركية يحكمها افراد من أعضاء هذه السلالة في سنجار والجزيرة.

وقد أسست بعد ذلك أُسرة " الأرتيكيين " دول تركية وجعلت عواصمها في الموصل والجزيرة وخربوط وماردين. وطرد " الغازي خان "، أحد أفراد هذه الأُسرة، الصليبيين من تلعفر. كما كانت " تلكيف " إحدى قلاع أُسرة الأرتيكيين. ولا يزال في هذه البقاع العديد من النُصب التذكارية و النفع عام، أنشأها هؤلاء الملوك.

وبعد ذلك إستولى الأتراك السلاجقة على الموصل، وجعلوا المدينة مركزاً لحضارة عظيمة. ولم يحكم العثمانيون، هذه البلاد، إلا بعد إنقضاء حكم الأتراك السلاجقة.

وتوصف المنطقة التي بين بغداد وجنوب ولاية الموصل الحالية، في الكتب التأريخية القديمة، بإسم " تترستان "“ وهذا دليل على أن عشيرة تركية كانت ساكنة هناك. وإن إسم وادي الثرثار يحمل أثراً من ذلك الإستعمال القديم.

وقد جاء في المذكرة البريطانية، إن الموصل أُلحقت ببغداد في زمن مدحت باشا “ ولكن ذلك ليس برهاناً داعماً لزعم البريطانيين. وإنما، ذلك الإلحاق، قد اقتضته بعض الإعتبارات ذات الطابع الشخصي والإداري“ وعلاوة على ذلك فإن " أورفا " و " دياربكر" كانتا ايضاً تحت إدارة مدحت باشا والي بغداد.

٢- الإعتبارات التأريخية

لا يمكن قبول الحجة التركية بكليتها، ومن المبالغة أن يُقال بأن الموصل بقيت تحت حكم الأتراك أحد عشر قرناً. ولكن الحكومة البريطانية أخطأت أيضاً في قولها بأن الموصل لم تكن تحت السيادة التركية قبل إحتلال العثمانيين لهذه المدينة. أما البلاد، التي تسمى الآن بالعراق، فقد كان لها تأريخ متباين جداً ولا يمكن تتبعه بالضبط إلا من القرن السادس عشر فصاعداً. وقد كانت في الأيام الغابرة مسرحاً لصراعات بين إمبراطوريتي ميديا وفارس“ ثم بين الفرس واليونان. و في السهول الواقعة بين الموصل وأربيل دارت رحى المعركة الأخيرة، التي نال فيها " الإسكندر الكبير " (إسكندرالمقدوني – م) إنتصاره الحاسم على " دارا " (الملك الفارسي – م).

وكلنا نعلم ان إمبراطورية " الإسكندر" قد قُسمت، عند موته، بين قواده. وحكم السلوسيديون البلاد الى أن حل محلهم سلالة الفرثيين (قدامى الفرس – م) من الارساسيديين. وعُقب ذلك،وبينما كانت الصراعات ناشبة بين " روما " (الإمبراطورية الرومانية – م) و"الفرس"، فإن سكان السهول، والذين هم من نسل الآشوريين القدماء والآراميين ومهاجري الفرس، إنضموا، احياناً، الى فريق واحياناً الى الآخر. وكانت عشائر الكرد، من سكان الجبال، مستقلة إستقلالاً تاماً.

وفي بدء ظهور الدين المسيحي، قدِّم أول المبشرين الى البلاد وأسسوا كنيستي أرمنية و فارس" وكان يحمي هؤلاء المسيحيين حكامهم الفرس، الى أن إعتنقت الإمبراطورية الرومانية الدين المسيحي " وبعدئذ شُك في كونهم موالين لـ " روما " وإضطُهدوا.

وفي القرن الخامس دبّ الشقاق في الكنيسة الكاثوليكية الشرقية بين اليعقوبيين والنسطوريين " وإستمرت تلك المنازعات عدة قرون، وكانت نتيجتها أن إعتنق كثير من أتباع هذه الكنائس الدين الإسلامي.

ولما وصلت موجة الإنتصارات الإسلامية الى هذه البقاع، إستقرت عشيرة "بني ربيعة " العربية في الموصل" ولقد أضفوا إسم " ديار ربيعة " على كل هذه المنطقة. وتؤمن لنا، مدينة "آمد" مثالاً آخراً على ذلك، حيث سُميت " ديار بكر" بعد أن إستقرت فيها عشيرة " بكر ".

في الفترة ما بين عامي ٨٣٠ و ٨٤٠، لعبت جماعة من مرتزقة الترك، دورا مهماً في إمبراطورية الخلفاء العباسيين " ولكن هؤلاء المرتزقة لم يتمكنوا من ممارسة سلطة قوية في ولاية الموصل إلا بعد قرنين. وفي سنة ١٠٥٦ إستولى " طغرل بك "، حفيد " سلجوق "، على مدينة الموصل.

وفي أثناء القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر بقيت الموصل، إسمياً، في قبضة سلالات العرب الحمدانيين (من ٩٠٩ الى ٩٩٠) و الأوخيليديين (من ٩٩٠ الى ١٠٩٧) والبوجديين. ولكن بينما كانت هذه الأُسر منشغلة في صراعات داخلية، لعبت العساكر التركية دوراً رئيساً" ومارس رؤساءها، في بعض الأحيان، سيادة فعلية. وقد وصل الحكم الى الأرطغرليين على يد أحد هؤلاء القواد العسكريين المسمى " موسى " (كتاب ديكويكنيس- تأريخ " الهون ").

أفل نجم الأُسرة الأرطغرولية في النصف الأول من القرن الثاني عشر، وحل محلهم "الأتابكة " (أي " الحراس " أو " الحُماة "). كان هؤلاء "الأتابكة " ترك أيضاً" وحكموا من ١١٢٧ الى ١٢٣٢.

وفي هذا الوقت إستولى هولاكو، خان المغول، حفيد جنكيز خان، مؤسس السلالة الألخانية، على الموصل ونهبها. وتمزقت إمبراطورية الألخان في النصف الأول من القرن الرابع عشر، وغدت البلاد خراباً، وذلك نظراً للصراعات المستمرة التي وقعت بين الفرس والترك والعرب.

وفي أثناء هذه الفترة كلها تقريباً، كان القسم الأعظم من هذه البقاع في يد سلالتين تركمانيتين، هما الـ " قرة قويونلو " و الـ " آق قويونلو" (الخروف الأسود) و(الخروف الأبيض)" و بعد أن طردوا سلالة الألخان، حكمت هاتان الأُسرتان، جزأً من بلاد فارِس ايضاً.

وفي نهاية القرن الرابع عشر وقعت الموصل ثانية في قبضة المغول وملكهم تيمورلنك" وإنحطت تلك البلدة، التي وصلت الى أرقى درجات التمدن في حكم الأتابيك بدرالدين لولو (سنة ٦٣٠ هجرية)، الى أوطأ درجات الإنحطاط في تأريخها" وقد نُهبت وتُركت خراباً للمرة الثانية وفقدت أهميتها الإقتصادية " وتوالت على حكمها عدة أُسر ضعيفة مختلفة — كانوا، احياناً، من العرب ولكنهم في الأغلب كانوا من الترك.

وأخيراً، وفي سنة (١٥٣٤) إحتل السلطان سليمان (السلطان العثماني سليمان القانوني — م) وضمها، للمرة الأولى، الى الإمبراطورية العثمانية" ولكن البلاد لم تُفتح نهائياً إلا في سنة (١٦٣٨)، على يد السلطان مراد الرابع" وقد قسمها الى ثلاث ولايات: الموصل و بغداد و كركوك (التي كانت تُعرف، آنذاك، بإسم شهرزور). وبعد بضعة سنوات، وبعد إنقراض إحدى الأُسر الحاكمة المحلية، أُلحقت البصرة ايضاً بالإمبراطورية العثمانية.

وفي أوائل القرن الثامن عشر،كانت كركوك والبصرة والموصل تحت سيطرة باشا (والي — م) بغداد" وهو حاكم وراثي يعينه السلطان، لكن علاقته بإسطنبول كانت إسمية أكثر منها فعلية. إما الأيالات (البلدات او الأقضية — م) التي لها شبه إستقلال، وهي العمادية وكوي سنجق و رواندوز وغيرها، فكانت تحت سلطة باشا بغداد بشكل أو بآخر.

ومن سنة)١٧٢٦) كان يحكم مدينة الموصل، والمناطق الصغيرة المجاورة لها، باشا (والي — م) مستقل عن بغداد" وكان هذا الباشا رئيس عائلة " الجليلي " العربية. ولا تزال هذه العائلة متواجدة في الموصل. وكل ما كانت تمثله سلطة السلطان هو إصدار مرسوم بالمصادقة على إنتقال صلاحيات الحكم من الأب الى الإبن.

وفي سنة (١٨٣١) قضت جيوش السلطان على (قوات — م) باشا بغداد ونحته عن الحكم، وعيّن السلطان حاكماً تركياً مكانه" له صلاحية الحكم على كامل البلاد (أي العراق — م). وفي سنة (١٨٣٥) وُضعت الموصل ايضاً تحت سلطة باشا بغداد، وصارت سنجقاً (لواء تابع — م) لولاية بغداد" وهذه الولاية هي الآن تضم الأراضي المعروفة بإسم " العراق "، بما في ذلك المنطقة المتنازع عليها. في باديء الأمر، لم يكن لباشا بغداد سوى سلطة إسمية على صغار رؤساء عشائر الكرد " ولكن بالتدريج، و في خلال الفترة من سنة

(١٨٣٧) الى (١٨٥٤) أصبح رؤساء تلك العشائر الكردية لا حول لهم ولا قوة، وأُدخلت مناطقهم تحت نفوذ سناجق (ألوية – م) الموصل و كركوك" وفي خلال مدة وجيزة، من سنة (١٨٣٥) الى (١٨٥٠) رُفعت مكانة الموصل الى درجة ولاية" ولكنها عادت ثانيةً فصارت سنجقاً من سناجق (ألوية – م) ولاية بغداد. وفي سنة (١٨٧٩) فقط صارت الموصل، و بشكل نهائي، ولاية" وأُدخل فيها سنجقا (لواءا) كركوك و السليمانية.\

٣- الإستنتاجات

لقد بينا هذه الخلاصة التأريخية، منعاً لضرورة البحث في كل نقطة من نقاط حجج الجانبين. ونستنتج، مما تقدم، وبرغم المغالات، أن نقول كما يقول الترك، إن الموصل كانت في قبضة الترك منذ إحد عشر قرناً" وفي حقيقة الأمر، فإنهم قد لعبوا في حكمها دوراً متميزاً. وقد ذكر " أرنولد " في كتابه (الخلافة) أن سلطة الخلفاء العباسيين، في القرن العاشر، لم تتعد حدود مدينة بغداد" وإن الخلفاء أنفسهم كانوا تحت رحمة قوادهم - وهم المرتزقة الذين أسسوا سلالاتهم الحاكمة الخاصة. وفي سنة (١٠٥٥)، لما دخل الأمير السلجوقي " طغرل " مدينة بغداد، لقب نفسه بـ "سلطان الشرق والغرب" (سلطان المشرق والمغرب – م) " وإمتدت سطوته لتشمل الخليفة العربي، الذي كان، قبل قدوم " طغرل "، تحت وصاية الأُسرة البويهية الفارسية الصغيرة.

وكانت هذه الحالة نفسها في مصر، حيث دُرست درساً وافياً، فإن سلاطين المماليك في القرنين الثالث عشر والرابع عشر كانوا متسلطين على الخلفاء العباسيين وجعلوهم في قبضتهم.ولا تُخفى صعوبة البت فيما إذا كانت السلطة الحقيقية في يد الخلفاء الإسميين، والمجردين من السلطة، أم بيد أولئك، الذين هم في الواقع أسيادهم. لا يمكننا الخوض في مثل هذه المسائل الدقيقة. ولو أنه من المحقق أنه لا يمكن للعرب ولا للفرس ولا للترك ولا للمغول الإدعاء بالسيادة على الموصل، سيادة مستمرة، بلا منازع" فمن المؤكد، ايضاً، بأن الموصل مثلها مثل بغداد و عدة أماكن أُخرى، كانت تحت سيادة سلاطين العثمانيين عبر مدة القرون الأربعة الماضية" ولكن هذه السيادة لم تكن نافذة المفعول لا على جميع البلاد ولا في كل الأوقات. وقد كان الباشوات، في بعض الأحيان، مستقلين تمام الإستقلال " بينما عشائر الكرد و العرب لم تكن خاضعة لهم تمام الخضوع. وكانت سلطة (الحكومة – م) سائدة فقط، وبشكل أو بآخر، على المدن وعلى إمتداد طريق الموصل- اربيل- كفري- بغداد، والتي كانت محمية بالعديد من القلاع.

الفصل الثالث

ـ البراهين الإقتصادية ـ

قدمت الحكومتان البريطانية و التركية حججاً إقتصادية، دعماً لقضية كل منهما" وقد درسناها وقسمناها، بموجب ذلك، الى ثلاثة أقسام.

أوردنا وناقشنا، كلما توجب ذلك، في القسم التحليلي المعلومات التي عرضتها القوتان المذكورتان في المؤتمرات وفي الأجوبة التي أوردتها عن الأسئلة التي وجهناها إليهما. وفي القسم التركيبي، ذكرنا نتائج مشاهداتنا الموقعية الخاصة وقارناها مع المعلومات الإحصائية المأخوذة عن وثائق فترة ما قبل الحرب. وفي القسم الثالث لخصنا المسألة وذكرنا استنتاجاتنا.

1 - التحليلات

(أ) المذكرة البريطانية

((صرح اللورد كرزون، في لوزان، ان منفذ تجارة صادرات ولاية الموصل كانت الى العراق، وبواسطته، والى سوريا بدرجة اقل" وكانت التجارة بين الموصل وتركيا تكاد لا تذكر)).

ان هذا البيان صحيح، فإن معظم البضائع التي تصدر من تركيا الى الموصل كانت من الاخشاب والحبوب والخضروات والحبال والفواكه المجففة ومواد الدباغة" وجميع هذه البضائع، تقريباً، كانت تمر بالموصل في طريقها الى بغداد أو الى الخارج. وكانت هناك تجارة أغنام، بدرجة معتدلة، بين المنطقة المتنازع عليها وتركيا" وهذه الاغنام كانت تُرسل الى الموصل، بإنتظار أن يأتي السماسرة السوريون لشرائها.

اما التجارة الصادرة من الموصل الى تركيا، فكانت منحصرة دائماً في المنسوجات والمواد الحديدية والمنتوجات الأجنبية التي تأتي عن طريق البصرة او حلب. وكانت، هذه البضائع، تُرسل الى المدن التركية الواقعة على مقربة من خط الحدود.

" يعتمد القسم الأوسط والجنوبي من العراق على منتجات المنطقة الشمالية، بصورة جوهرية "

ان هذا التصريح عمومي أكثر مما يجب" وان المنطقة المتنازع عليها، مع كونها تتمكن من تجهيز العراق الجنوبي والوسطي بمواد الغذاء التي يحتاج اليها، الا ان قرب البحر يمكن هذه المناطق من الحصول على الطعام المطلوب من الخارج. وان قلة الارزاق في العراق

الجنوبي، خلال الإحتلال العسكري لـ " بغداد "، كان سببه الوضعية غير الأعتيادية الناجمة عن العدد الكبير للجيوش التي كانت بحاجة للإطعام. خلال ايام الحرب المذكورة، وعندما قُطعت المواصلات بين المنطقة المتنازع عليها والعراق الجنوبي، عانى اهالي المنطقة المتنازع عليها، لاسيما الموصل وكركوك، من مجاعة كانت السبب وراء وفيات كثيرة. لم يكن في الإمكان، آنئذ، تصدير المواد الغذائية من هذه المنطقة الى الجنوب. وعلى النقيض من ذلك، كان من المفيد جداً لو امكن جلب الطعام من الخارج عن طريق بغداد" ولكان، من الطبيعي أكثر، إعتبار أن المنطقة المتنازع عليها تحتاج الى وسط وجنوب العراق لجعلهما سوقاً لحاصلاتها الزراعية" وذلك لأن التجارة تسهل بطريق دجلة النهري الذي تسهل فيه عمليات النقل باثمان زهيدة. ان بغداد هي السوق الوحيدة التي يمكن لاهالي المنطقة المتنازع عليها بيع فائض محاصليهم الزراعية.

((و صرح عصمت باشا في لوزان ان كل الحبوب، المعدة للإرسال الى الجنوب، تأتي في الأصل من دياربكر و، فقط، تمر عبر الموصل))

ان هذا التصريح مبالغ فيه، حيث ان كميات الحبوب الواردة من الجزيرة وديار بكر، مع كونها كانت تمر عن طريق نهر دجلة في طريقها الى بغداد، الا ان المقدار المرسل من ذلك يُعد قليلاً بالمقارنة مع كميات الحبوب التي كانت تأتي من المنطقة المتنازع عليها.

((تؤخذ التبوغ جميعها الى بغداد))

حقيقةً، أن، تقريباً، كل التبوغ، التي لا تُستهلك محلياً، تُرسل الى بغداد" ومع ذلك فإن مقادير زهيدة منها تُرسل الى ايران عن طريق السليمانية.

((أما بشأن الحدود الحقيقية المقترحة فقد أُعطيت اهمية كبرى الى مبدأ ضمان عدم تقسيم أي إتحاد وعدم فصل المجتمعات الأُخرى عن الأسواق المركزية لتجارتها)).

هناك سوقان كبيران لحاصلات المنطقة المتنازع عليها، وهما بغداد والموصل، وان ألوية كفري والسليمانية وكركوك والقسم الجنوبي من لواء اربيل، تعتمد على سوق بغداد. أما القسمان الوسطي والشمالي للواء اربيل فمرتبطان ببغداد كإرتباطهما بالموصل.

ان لواء الموصل يعتمد، حصرياً، على مدينة الموصل" ومع ان سوق مدينة الموصل هي سوق اللواء، فيجب ان لايغرب عن البال ان فائض الحاصلات، التي لايمكن استهلاكها محلياً، تُرسل الى بغداد نهراً. إن بالإمكان استمرار هذه الصادرات حتى لو فصلت الموصل عن بغداد سياسياً. ويكفي ان تعقد معاهدات اقتصادية بين البلدين، وهذه المعاهدات

مفيدة لبغداد" اذ أن إستيراد الحاصلات من الشمال يخفض التكاليف المعاشية، كفائدتها للموصل" والتي تُشكل بغداد سوقاً لها.

((ان خط الحدود المقترح يمتد، ما امكن، على طول المعالم (التكوينات – م) الجغرافية التي تفصل المناطق المأهولة من قِبل الذين يتعاملون مع أسواق الموصل عن مناطق أولئك الذين يتعاملون مع اسواق البلدات التركية)).

أما في المناطق، التي يقطنها قلة من السكان، وكذلك المناطق الجبلية الكائنة فيما بين الحد الذي وُضع بموجب إتفاقية بروكسل وبين الحد الذي اقترحته الحكومة البريطانية، فإن جميع الحاصلات تُستهلك محلياً. يسهل او يصعب على السكان القلائل، الذين يقطنون هذه البلاد الجبلية، الذهاب الى أسواق الموصل، وكذا الحال بالنسبة للمدن التركية.

في المناطق الكائنة في شمال راوندوز، ليس هناك تعاملات للسكان مع الموصل او تركيا" وانما تجارتهم مع ايران، وهم يستخدمون نفس الممرات الجبلية التي تسير عليها عشائر الاكراد الرُحّل.

((ان الحد الشمالي يضمن للعراق بعض المراعي الصيفية، من أجل العشائر الكردية الرحالة، الذين يقضون شتاءهم في سهل الموصل)).

ان هجرات العشائر الرُحّل لاتؤثر على خطوط الحدود تأثيراً كبيرا، فان كثيراً من هؤلاء العشائر الرحالة - لاسيما الجاف والبشدري والهركي – كانوا يتخذون مراعيهم في الأراضي الفارسية (الإيرانية – م). وقد جاء في اتفاقية تحديد الحدود " الفارسية - التركية " فقرة خاصة أُدخلت لتنظيم اي من الامور التي ربما تحدث حول هجرات العشائر الرحالة. ويمكن عقد معاهدات شبيهة بتلك بين العراق وتركيا.

(ب) المذكرة التركية

((ان مدينة الموصل وولايتها، ولكونها تقع في نقطة تقاطع كافة الطرق الواصلة ما بين الاناضول وسوريا و بلاد فارس" فلها اهمية كبرى فيما يخص المواصلات مع الاناضول الجنوبية و كل من بلاد فارس وسوريا. لا تزال هذه البلاد مهمة جداً من وجهة المواصلات بين مختلف انحاء الاناضول الجنوبية، لأن الطرق التي تربط ما بين السليمانية وكركوك وديار بكر وأورفة وبتليس وسعرد و غيرها تتلاقى هناك)).

لنفترض ان الحكومة التركية، عندما تكلمت عن الاناضول الجنوبية، كانت تعني مناطق اورفة وبتليس وسعرد وغيرها.

ان المواصلات بين الاناضول الجنوبية وفارس (ايران) الشمالية لا تخترق المنطقة المتنازع عليها" ومن الوجهة الاخرى فليست المنطقة المتنازع عليها فقط، ولكن حتى المنطقة غير المتنازع عليها، تجتازها الطرق الموصلة الاناضول الجنوبية بفارس (ايران) الجنوبية.

ان المواصلات بين الاناضول وسوريا لا تمر خلال المنطقة المتنازع عليها. وان البراهين الخاصة بالمواصلات بين سوريا، التابعة للانتداب الفرنسي، وفارس (ايران) فلا يمكن للحكومة التركية التقدم بها" وذلك كون الطرق التي توصل هذين البلدين تمر، في الحقيقة، عبر المنطقة المتنازع عليها، او الى الجنوب منها، ولا تمر خلال المناطق التركية. اما بخصوص المواصلات بين مختلف انحاء الاناضول الجنوبية، فيجب ان لايغرب عن بالنا ان من ضمن المدن الست، التي ذكرت في المذكرة التركية، كانت السليمانية وكركوك وهي من جملة المنطقة المتنازع عليها" وبذا فإن مسألة المواصلات بين هاتين المدينتين لا يمكن طرحها على طاولة المناقشات. ان الطريق التي تربط مدن دياربكر واورفة وبتليس وسعرد ببعضها لا تمر عبر المنطقة المتنازع عليها" و إن اقرب هذه الطرق يبعد ١٠٠ كيلومتر، على خط مستقيم، من اقرب نقطة من حدود ولاية الموصل السابقة.

ان مسألة طُرق المواصلات البرية قد أُبديت حولها مطالعات مسهبة، في الفصل، من هذا التقرير، الخاص بالتحليلات الجغرافية حول هذه القضية.

((ظهر عامل جديد داعماً لتوحيد الموصل بتركيا اقتصادياً. فبنتيجة انشاء السكة الحديدية التي توصل الموصل بموانىء البحر الابيض المتوسط اصبحت المدينة اقرب اتصالاً بالاناضول. ان البحر الابيض المتوسط يمثل الطريق الأسرع والأسهل بين الموصل والبلاد الصناعية في اوروبا، والتي هي في حاجة اليها كمنفذ لإرسال موادها الخام ولإستيراد المنتوجات الصناعية. منذ انشاء هذا الخط الحديدي، اصبح طريق الخليج الفارسي ذا اهمية ثانوية لهذه المدينة)).

ان نص هذه الجملة يؤدي الى بعض الارتباك، لان خط السكة الحديدية، من البحر الابيض المتوسط، لم يصل الموصل بعد" إذ ان رأس السكة الحديدية في نصيبين، ويبعد ٢٠٠ كيلومتر، على خط مستقيم، عن الموصل" وكذلك فمن المبالغة التصريح بكون طريق الخليج الفارسي ذا اهمية ثانوية للمدينة في الوقت الحاضر" وربما يكون كذلك في المستقبل - على كل حال، فيما يخص الواردات- وهذا عندما يُمَد الخط الحديدي عبر منطقة الانتداب الفرنسي (سوريا — م) ويصل الموصل. الا ان الصادرات، ومعظمها

الحبوب، فسيستمر تصديرها بواسطة الطريق النهري من الموصل الى بغداد" لأنه أقل تكلفة.

(ج) – الأسئلة التي أرسلتها البعثة الى الحكومة البريطانية

السؤال الأول :

((صرح اللورد كرزون في لوزان ان الاحصائيات الكمركية، التي قدمتها الحكومة العراقية، تنص على ان منفذ الصادرات التجارية لولاية الموصل الى العراق أو بواسطته، والى سوريا بدرجة اقل))

كان لدى اللجنة تقارير سنة ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ " التقرير الاداري لدائرة الكمارك والمكوس"" فإن اللجنة تسأل، الحكومة البريطانية، عما اذا كان لديها مستندات أُخرى عن الاحصائيات الكمركية. إن كان الامر كذلك، فمن المستحسن ارسال صور من هذه المستندات الى البعثة.

إن وثائق العراق الرسمية، التي ارسلتها الحكومة البريطانية الى البعثة، تنص على الاحصائيات الآتية، لسنوات ١٩٢١ و١٩٢٢ و١٩٢٣ والاشهر التسعة الاولى لسنة ١٩٢٤:-

قيمة الحاصلات المصدرة من ولاية الموصل السابقة الى سوريا وتركيا

(الحاصلات الوطنية والحاصلات المارة على طريق الترانسيت) ٨,٥٠٠.٠٠٠ روبية

قيمة قسم من البضائع (عدا الحبوب) المصدرة

من لواء الموصل وحده الى بغداد ١٨,٦٠٠,٠٠٠ روبية

او ٢,٢٠٠,٠٠٠ روبية..... في السنة الاولى و٥,٠٠٠,٠٠٠ روبية..... في السنة الثانية، على التوالي.

يصعب وضع تقدير، لمقادير الحبوب التي تُصدر الى بغداد من الموصل واربيل وكركوك" حيث لم تكن هناك احصائيات رسمية محفوظة، فيما يخص الحركات التجارية، فيما بين العراق الجنوبي والمنطقة المتنازع عليها. يجري إرسال قسم من الحبوب بواسطة سكة حديد " الشرقاط " (جنوب الموصل) وسكة حديد " كنكربان " (جنوب كركوك)، ويُرسل قسماً آخر بالأكلاك (جمع " كلك "، وهو الطوف الخشبي ـ م) في نهر دجلة والزابين، و قسماً يُرسل ايضاً، على ظهور الجمال" ومع ذلك يمكننا ان نحاول وضع تقدير تقريبي لذلك.

هەولێر کتێب

ان قيمة الحبوب المرسلة الى بغداد، بواسطة السكة الحديدية وحدها، تقدر بثلاثة ملايين من الروبيات (٧٥ في المائة حنطة و٢٥ في المائة شعير)، وعلاوة على ذلك فخلال سنتي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ سجلت بلدية مدينة بغداد وصول ٤,٥٠٠ " كلك " صغير و١,٦٠٠ " كلك " متوسط الحجم و ١,١٠٠ " كلك " كبير، وهذه عبارة عن معدل ١٤٠,٠٠٠ طن للسنتين المنصرمتين او ٧٠,٠٠٠ طن (سنوياً — م) من الحبوب" بما قيمته سبعة ملايين روبية سنوياً.

يتبين، من احصائيات دائرة السكة الحديدية، انه لما كان قد أُرسل ما يقارب ٣,٠٠٠ طن من التمور، من الجنوب، الى الشرقاط (الموصل) خلال سنة واحدة، فبالكاد أُرسلت تمور على سكة حديد كنكربان (كركوك)" حيث ان تمور كركوك اُرسلت على ظهور الجمال، التي أخذت الحبوب الى الجنوب من تلك المنطقة. فان اخذنا بنظر الاعتبار واسطتي النقل الاولتين، فيمكننا ان نقول بأن المنطقة المتنازع عليها تُصدر الى بغداد حبوباً أقل حد لقيمتها هو عشرة ملايين روبية في السنة.

ان مقارنة لمجموع الارقام الخاصة بقيمة الصادرات السنوية الى بغداد، من جهة والى سوريا وتركيا من الجهة الاخرى، سوف تكون كما يلي تقريباً : -

الى سوريا وتركيا	٢,٢٠٠,٠٠٠ روبية
الى بغداد	١,٥٠٠,٠٠٠ روبية

هەولێر نامەی کتێب

السؤال الثاني :

((يسر البعثة بان تخبرها الحكومة البريطانية فيما اذا كانت تمتلك وثائق تتعلق بالتجارة الداخلية بين مختلف انحاء العراق " المنطقة الحالية والمنطقة المتنازع عليها ")).

اجابت الحكومة البريطانية، كما ذكرنا اعلاه، انه ليس هناك احصائيات حول التجارة بين مختلف ألوية العراق. ولقد نظمنا، في الفقرة السابقة، تقديرات بكميات الحبوب المرسلة بالسكة الحديدية وبالنهر من المنطقة المتنازع عليها الى بغداد. اما فيما يختص بالتجارة في الإتجاهات الاخرى فقد جاء في احصائيات السكة الحديدية لسنة ١٩٢٤ المعلومات الاتية، فيما يخص قيمة البضائع المرسلة من بغداد الى الشرقاط (الموصل) من جهة، والى طوز﴿ طوز خورماتو- م ﴾ وكنكربان التابعة ل(كركوك) من الجهة الاخرى.

الى الشرقاط (الموصل) ١٠,٢٠٠,٠٠٠ روبية

الى كنكربان وطوز ﴿ طوز خورماتو ـ م ﴾ ٤,٠٠٠,٠٠٠ روبية

و كميات لا يستهان بها تنقل، ايضاً، بواسطة القوافل.

أما المواد المستوردة الرئيسة فهي السكر والقهوة والمواد الحديدية والفواكه المجففة والتمور والزيت والنحاس والشاي والصابون والنبيذ والبذور وغير ذلك.

وبما ان دائرة الريجي (إنحصار التبغ) تنشر احصائيات، فمن الممكن تعيين كميات التبوغ، التي تُنتج في المنطقة المتنازع عليها، تعييناً دقيقاً.

تنتج السليمانية (تخّرج منها منطقة رانية) ٢,٠٠٠ طن

= منطقة رانية ٥٠٠ طن

= رواندوز ٢٥٠ طن

= العمادية وعقرة ودهوك ٢٥٠ طن

و تُقدر الحكومة العراقية ان ٦٠٠ طناً، من التبوغ، تُستهلك محلياً و٢,٤٠٠ (طناً – م) تُصدر الى اسواق بغداد.

السؤال الثالث :

((هل تملك الحكومة البريطانية وثيقة ما بخصوص العلاقات التجارية بين العراق وكردستان؟)) (المقصود هنا كردستان ايران ـ م)

((الجواب: بينت الحكومة البريطانية ان الحاجز الجبلي بين المنطقة المتنازع عليها وكردستان (المقصود كردستان ايران ـ م) يجعل العلاقات التجارية بين البلدين متعسرة" فعليه لا تبقى اهمية لذلك. و إن السليمانية هي اللواء الوحيد الذي يتمكن، بشيء من السهولة، ان يتاجر مع كردستان الايرانية)).

في عام ١٩١٢، عندما كانت في السليمانية ادارة مستقلة عن حكومة العراق، فان هذه الادارة نشرت احصائيات كمركية، لها بعض الأهمية، و نحن نبينها في أدناه : ـ

قيمة التبوغ المصدرة للعراق ١,٧٠٠,٠٠٠ روبية

قيمة الحاصلات الاخرى المصدرة للعراق ٣٠٠,٠٠٠ روبية

قيمة جميع حاصلات المنطقة (بما فيها التبوغ) المصدرة الى ايران ٣١٤,٠٠٠ روبية

قيمة الحاصلات العراقية المارة بطريق الترانسيت الى ايران ٦٠٠,٠٠٠ روبية

السؤال الرابع :

((هل في وسع الحكومة البريطانية ان تهيىء احصائيات تتعلق بحاصلات الحنطة في مختلف انحاء العراق (بما في ذلك المنطقة المتنازع عليها) ؟)).

((الجواب: لم تُحفظ احصائيات بهذا الشأن)).

السؤال الخامس :

((يسر البعثة ان تحصل على معلومات تتعلق بمناشيء المنسوجات والمنتجات الاجنبية المتوجهة الى منطقة الموصل او التي تجتاز الموصل الى تركيا بطريقة الترانسيت. في الاحوال الإعتيادية، هل تُرسل، هذه البضائع، الى الموصل او تمر بها، عن طريق البحر الابيض المتوسط أم الخليج الفارسي؟))

((الجواب : ان كافة البضائع والمنتوجات الاجنبية، الواصلة الى الموصل، تأتي من الخليج الفارسي بواسطة ميناء البصرة. و يظهر ذلك في احصائيات الكمارك للسنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ والاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٢٤. وفي خلال هذه المدة، ورّدت الى كل العراق بضائع قطنية وصلت قيمتها الى ٢٨١,٠٠٠,٠٠٠ روبية" منها ما قيمته ٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠ روبية، مرت بطريق البصرة – بغداد.

ولو إعتبارنا ان عدد سكان المنطقة المتنازع عليها يُقدر بـ ٨٠٠,٠٠٠ نسمة، وسكان بقية العراق مليوني نسمة، وقسمنا إستهلاك المنسوجات في العراق على أساس نفس النسبة فسوف نتوصل الى النتائج الآتية :ـ

أقيام ما يُستهلك في الموصل	٣٨,٢٠٠,٠٠٠	روبية
= = = = باقي العراق	٩٥,٥٠٠,٠٠٠	روبية

بينما قيمة ما ورد، بشكل مباشر، من سوريا وتركيا الى الموصل، خلال نفس الفترة، والبالغة ٤٥ شهراً، يبلغ ٦٠٠,٠٠٠روبية فقط.

ان المناطق التي تنتج هذه البضائع القطنية هي بريطانيا العظمى والهند.

اما مناشيء مختلف انواع المنتجات الأجنبية فهي كما يلي: ـ

الشاي	الهند
السكر	اوروبا والهند والبلاد الأُخرى
القهوة	الهند وال جزيرة العربية والبرازيل والمملكة المتحدة

محمد الزامل كتب

السؤال السادس :

((بينت الحكومة التركية، في مذكرتها، اهمية ولاية ومدينة الموصل للمواصلات بين تركيا وبلاد فارس (ايران)" فإذا أُعطيت الموصل للعراق، فكيف، في رأي الحكومة البريطانية، سيتم ضمان العلاقات التجارية والمواصلات بين هاتين الدولتين الاسلاميتين ؟))

((الجواب: لوكانت الضرورة ماسة لمرور البضاعة، المنقولة ما بين تركيا وايران، عبر الأراضي العراقية، فتكون الحكومة العراقية ملزمة بمراعاة معاهدة برشلونه، فيما يخص حرية المرور" وتقديم التسهيلات النقلية، ولايمكن جباية ضرائب على تلك البضائع.

(د)– الأسئلة التي أرسلتها البعثة الى الحكومة التركية

السؤال الاول :

ترغب البعثة في الحصول على المعلومات الآتية :ـ

(أ) .....

(ب) فيما يخص التجارة ومراكز التسوق التي يؤمها الاكراد و العرب المتوطنون والاكراد والعرب الرحل من المنطقة المتنازع عليها.

(ج) فيما يخص طرق التجارة بين منطقة الموصل والمنطقة غير المتنازع عليها في تركيا.

((الجواب)) (ب): ان التجارة ومراكز التسوق هي المدن الرئيسة للأقضية والسناجق (الألوية – م) التي يُقيم فيها هؤلاء الرُحل.

((الجواب)) (ج): ان طرق التجارة الرئيسية بين منطقة الموصل والمناطق غير المتنازع عليها في تركيا، هي كما يلي:ـ

1) طريق نهر دجلة
2) طريق الموصل ـ ماردين ـ دياربكر ـ خربوط ـ سيواس ـ صامسون.
3) سكة حديد نصيبين ـ أدنة
4) طريق الموصل ـ الجزيرة ـ بتليس ـ ارضروم ـ طربزون.
5) طريق الموصل ـ العمادية ـ جلامرك ـ وان.
6) طريق الموصل ـ اربيل ـ رواندوز ـ وان.
7) طريق الموصل ـ زاخو ـ وان.

ملاحظة :- ان طريق دجلة يُستعمل، فقط، لنقل البضائع و الموارد من تركيا الى الموصل.

هدية لمحبي كتب

السؤال الثاني :

كما ذُكر، ان كثيراً من الحنطة التي ترد الى بغداد هي من منطقة الموصل او تجتاز الموصل على طريق الترانسيت" فهل تستطيع الحكومة التركية ان تخبر البعثة عن الكميات (خلال السنوات السابقة للحرب) التي تنتج، بشكل مباشر، في الموصل و ولاية الموصل؟ والمقادير التي مرت عبر تلك المنطقة بطريق الترانسيت (على ان تذكر مناشئها)؟.

((الجواب)): لم يكن في الإمكان الحصول على احصائيات تتعلق بمقادير الحنطة المصدرة، من هذين الاقليمين، الى بغداد" لانه لم يكن من المعتاد، قبل الحرب، جمع احصائيات تتعلق بالتجارة بين مختلف الأقاليم.

السؤال الثالث :

((جاء في المادة الثامنة من الصفحة التاسعة، من المذكرة التركية، ان الحكومة التركية صرحت، ان مدينة الموصل وولايتها ذات اهمية كبرى للمواصلات بين تركيا وفارس. فهل تستطيع الحكومة التركية ان تقدم معلومات مستندة على احصاءات ما قبل الحرب لتأييد دعواها هذه؟))

((الجواب)) : لسوء الحظ، ان الاجصاءات الكمركية المتعلقة بالتجارة بين تركيا وايران، قبل الحرب، قد تلفت أغلبها أثناء الحريق الذي حدث في ١٩١٤وإلتهم قسماً من أبنية دوائر ادارة الكمارك المركزية في اسطنبول.

السؤال الرابع :

((لو فرضنا ان الحدود سوف تكون الى جنوب الموصل وان هذه الحدود سدت بوجه العلاقات التجارية" فكيف ستتمكن الحكومة التركية من اتخاذ تدابير تصدير حاصلات ولاية الموصل والحاصلات التي تمر بالموصل، برسم الترانسيت؟ وهل يكون بإمكان أهالي الاراضي الواقعة شمال تلك الحدود، تصدير حاصلاتهم الزراعية؟ و إن حصل ذلك، ففي اي إتجاه ؟)).

((الجواب)): ـ للموصل طريقان تجاريان مهمان، عدا الطرق التجارية المشار اليها اعلاه، وهي :-

1) طريق الموصل ـ رواندوز ـ همدان ـ كرمنشاه
2) طريق بغداد ـ البصرة ـ بوميي.

و قد ذكرت الحكومة التركية في جوابها ان اهم صادرات الموصل هي: ـ

الجاموس والغنم والماعز والخيل وحاصلات اخرى متنوعة، مرسلة الى الاناضول وسوريا واوروبا والهند" كما ذكرت، فيما يخص الواردات، مواداً مختلفة تستورد من اوروبا والاناضول وبلاد فارس (ايران - م)، وبينت ان معظم هذه المواد ـ ان لم تكن كلها ـ تمر بموانىء البحر المتوسط او عبر الاناضول او ايران" وإن ما يستورد من الاموال، عن طريق بغداد والبصرة، فقليل جداً.

ملاحظة : ـ

في قائمة المنتجات المصدرة من الموصل، أغفل الجواب التركي ذكر الحبوب، مع انها تؤلف القسم الاعظم من صادرات الموصل. لقد بيّنا ان عموم الحاصلات الزراعية واغلب المنتوجات الأُخرى (ماعدى المواشي) تُرسل الى بغداد. اما الاموال المستوردة فانها تأتي الى الموصل عن طريق بغداد أوعبر طريق البادية السورية" والتجارة مع الاناضول قليلة، واقل منها تجارة الموصل مع ايران.

السؤال الخامس :

((بما ان المذكرة التركية (في ص ١٠الفقرة ٢) تُشير الى إحصائيات ما قبل الحرب، فإن البعثة تود ان تطلع على هذه الاحصائيات لإقامة الدليل على ان الحركة التجارية من الموصل كانت بإتجاه دياربكر وليست نحو بغداد.))

((الجواب)): ـ تُشير الحكومة التركية الى الاحصائيات المتعلقة بتجارة الموصل كما جاءت في (ص ٩٢ ص ٩٣ من مفكرة (كتيب — م) وزارة الخارجية رقم ٦٣ " ميزوبوتاميا " (وادي الرافدين — م).

وقد إقتبست الاحصائيات الآتية لسنة ١٩١٠التي نُشرت في هذه المفكرة: ـ

الواردات	ما قيمته = **جنيه(باون) إسترليني**
من المملكة المتحدة البريطانية	٣٧,٨٥٠
من الهند	٣٥,٨٠٠
من بلاد اخرى	٤٣,٨٩٠

الصادرات	
الى المملكة المتحدة البريطانية	١٧٦,٥٠٠
الى الهند	٣٠,٠٠٠
الى بلاد اخرى	٤٩,٩٨٠
الى جهات تركية الأُخرى	٣٥٢,٩٥٠

ويضيف الرد التركي، على ماتقدم، ان هذه الاموال تمر عند استيرادها أو تصديرها من و الى المملكة المتحدة، بموانىء البحر الأبيض المتوسط، في اغلب الاحيان.

ملاحظة :-

إن الإحصائيات المقدمة هنا غير دقيقة" وكما بينا أعلاه، فإن الحبوب، في المقام الأول، وتليها الأغنام تُشكل القسم الأكبر من صادرات البلاد. و إن تفسير المبلغ الكبير (٣٥٢,٩٥٠ جنيه "باون" إسترليني)، الذي أُحتُسب كقيمة للبضائع المُصدرة، يُمثل حقيقة كون جُل هذه الصادرات قد أُرسلت من الموصل الى بغداد، والتي هي الآن أراضي عراقية" و الى سوريا، التي هي الآن منطقة تحت الإنتداب الفرنسي. علماً أن كلتا المنطقتين كانتا، وحتى عام ١٩١٠ جزءاً من تركيا.

لقد سبق و بينا، في مكان آخر، أنه من الخطأ التصريح بأن البضائع المرسلة الى أو الواردة من الموصل تمر، دائماً تقريباً، بالبحر الأبيض المتوسط" و بالعكس من ذلك، فإن طريق بغداد مستخدم أكثر بكثير، فيما عدى ما يخص الأغنام.

إن إحصائيات التقريرالسنوي التركي (السالنامة - م)، للموصل، لعام (١٩١٢) والتي وردت في قسم النظريات التركيبية من التقرير الاقتصادي، تؤيد هذه المعلومات.

٢ـ نظريات تركيبية

المنطقة المتنازع عليها- أي المنطقة الواقعة ما بين اقصى الحدود التي اقترحتها كل من الحكومتين، وهي في الأصل منطقة زراعية وتُعنى بتربية الغنم والماعز" ومن المحتمل ان تصبح بلاداً صناعية، متى اظهرت الابحاث العلمية غناء الطبقات السفلى من اراضيها بالثروات، وبالاخص النفط.

تحد هذه المنطقة، الواقعة بكاملها في وادى الدجلة، من الشمال والشرق سلسلة من الجبال التي يبلغ عمقها، داخل المنطقة المتنازع عليها، من ٧٠ الى ٨٠ كيلومتر" وترتفع النجود(الهضاب ـ م) المحيطة بها، في بعض الاماكن، الى ١٠,٠٠٠ قدم، ثم تأخذ البلابالإنحدار نحو المركز" وبذلك تشكل حوضاً هائلاً في وسط الصحراء، لتفصل المنطقة المبحوث عنها عن سوريا.

ان سكان القسم الجبلي، وبالأخص في الجهة الشمالية والشمالية الشرقية حيث تكثر الغابات في بعض الاماكن، قليلو العدد" ولاينتجون، من المواد الغذائية، الا مايكفيهم للإستهلاك المحلي. تعتمد هذه الاقاليم النائية، في تنقلاتهم، على قوافل البغال والحمير" لأن التجارة البعيدة الوحيدة الممكنة هي تجارة الحاصلات ذات القيمة العالية، التي تمكنهم

من تحمّل المصاريف الباهظة لنقلها بواسطة القوافل- وهي التبغ والعفص واقمشة الموهير (المرعز- م) والصوف والزبيب وجلود السمور (الدلّق — م). وترسل هذه النواحي الجبلية، بواسطة الانهر التي يمكن إطافة الاخشاب عليها، أخشاب البناء والحطب التي تفتقر إليها السهول.

تؤلف هذه الاقاليم الجبلية المراتع الصيفية للعشائر الرعوية الكردية الرحالة، والذين ينحدرون بقطعانهم، في فصل الشتاء، الى السهول. كما يوجد، في هذه الاقاليم، بعض السكان من الاكراد والمسيحيين واليهود واليزيديين.

اما القسم المعروف بالبادية، فليس صحراء قاحلة حقيقة، بل يكسوه نوع من العشب الخشن والأحراش تكفي جمال واغنام العشائر البدوية العربية لمدة اربعة اشهر من السنة" وتنزح هذه العشائر الى الجنوب في فصل الشتاء، وتعود الى الشمال في المواسم الجيدة.

تقع، ما بين الاقليم الجبلي والبادية، بلاد خصبة كثيرة السكان نسبياً" وتُروى اراضيها من نهر دجلة وروافده. ان نهر دجلة وبعض روافده كالزاب الاكبر(الأعلى) والزاب الاصغر(الأسفل)، التي تصلح او التي يكفي عمقها لسير الاكلاك (الأطواف الخشبية — م)، اثناء مرورها بالمنطقة المتنازع عليها، تؤلف المخرج الطبيعي للحاصلات القليلة نسبياً للمنطقة كالحنطة والشعير، التي تؤلف المزروعات الرئيسة في البلاد.

* * *

يمكن من الوجهة الاقتصادية تقسيم الاراضي المتنازع عليها الى ثلاث مناطق (قطاعات) تشابه تخومها (أطرافها / حدودها- م)، تقريباً، الحدود الادارية الحالية: -

القطاع (أ) - البلاد الواقعة الى الغرب من الزاب الاكبر (الأعلى)، ﴿ لواء الموصل
القطاع (ب) - البلاد الواقعة ما بين الزاب الاكبر والزاب الاصغر ﴿ لواء اربيل ﴾
القطاع (ج) - البلاد الواقعة الى جنوب الزاب الاصغر ﴿ لواء كركوك ولواء السليمانية﴾

القطاع (أ)

ان هذا القطاع، الذي تحدده البادية من الجهتين الجنوبية الغربية و الغربية، لامنفذ له من الجهة الشمالية" لانه محاط بجبال صعبة الاجتياز في فصل الصيف ويستحيل اجتيازه في فصل الشتاء. ترتبط هذه البلاد بالبحر الأبيض المتوسط، بواسطة طريق طوله (٨٠٠)

كيلومتر يبتدىء من دمشق وحلب متجهاً نحو الموصل" اما المخرج المباشر الوحيد لها صوب تركيا فهو الثغرة، الواقعة عند ملتقى نهري دجلة والخابور، والبالغ عرضها (٢٠) كيلومتراً والمحشورة ما بين الصحراء السورية الفرنسية (بادية الشام – م) والجبال" و هي الثغرة الواصلة ما بين الاراضي المتنازع عليها و سهل جزيرة ابن عمر. ان المواصلات مع بغداد و خليج فارس، في الوقت الحاضر، تجري عن طريق البر (الضفة اليسرى لنهر دجلة) خلال مناطق صحراوية جزئياً، حتى الشرقاط، حيث رأس خط سكة حديد الخليج الفارسي. كما تُؤمَّن المواصلات، ايضاً، بواسطة الطريق التجاري والعسكري الذي يمر بكل من أربيل وآلتون كوبري، ويتصل في جوار كركوك بالخط الحديدي الآتي من الخليج الفارسي، عن طريق بغداد وكفرى.

تعتبر الموصل العاصمة الاقتصادية في هذا القطاع، حيث تتوجه جميع الطرق اليها ويُجلب اليها عموم حاصلات الاقليم.

تُرسل الحنطة والشعير والخشب والحطب من الأرجاء الواقعة على مقربة من نهري دجلة والخابور على اكلاك (الأطواف الخشبية) الى الموصل بواسطة هذين النهرين" بينما الاموال الاخرى، السريعة التلف، كالصوف واقمشة الموهير (المرعز) والعفص والزبيب والتبغ وغيرها" فانها تُرسل الى الموصل بواسطة قوافل البغال و الحمير، والتي تعود محملة اموالاً من مصنوعات اوروبا والهند ومأكولات كالبن والسكر، مع الملح الذي يُجمع من الصحراء" اما قطعان الاغنام فتُساق، مرحلة بعد مرحلة، من داخل البلاد حتى تصل الموصل" حيث يأتي التجار والسماسرة من سوريا لشرائها.

ان المناطق الاخرى في هذا القطاع، التي لا ترتبط بالموصل بواسطة نهر، مثل سنجار والعمادية ودهوك وعقرة الى آخره، تتاجر مع الموصل، حصراً، وتُنقل البضائع التجارية بواسطة القوافل" غير أنه أُدخل، مؤخراً، إستعمال السيارات لهذا الغرض.

ويظهر مما تقدم أن وضع خط حدود، يفصل الموصل عما وراءها من الاراضي العائدة لها، يؤثر على الحياة الاقتصادية للقطاع" ويسبب اجحافاً عظيماً في حقوق اهالي المدينة واهالي المناطق الداخلية.

ومع هذا، فلو فُصلت نواحي مثل زاخو والعمادية، ومن المحتمل دهوك ايضاً، عن الموصل بخط حدود فإن بمقدورهم الإستمرار في معيشتهم، بشكل إعتيادي، وذلك بتحويل تجارتهم الى تركيا" وهي البلاد التي لازالوا يتاجرون معها عن طريق الثغرة (المذكورة أعلاه – م) وممر زاخو. من الناحية الاُخرى، فإن أهالي السهل العظيم الممتد من نهر دجلة

الى عقرة، الذين يمر خط مواصلاتهم مع تركيا عبر الموصل، ستُعرقل أمورهم التجارية بشكل مؤثر" اذا سُلموا الى تركيا وبقيت الموصل جزءً من العراق. اما اهالي سنجار فإنه لن يكون بمقدورهم الاتجار مع تركيا إلا عن طريق الموصل أو عن طريق الأراضي الفرنسية (سوريا ـ م).

إن العديد من المواطنين، الذين سُئلوا و ممن كانوا يحبذون فكرة رجوع بلادهم الى تركيا، وبالأخص اهالي جهات زاخو والعمادية ودهوك، اظهروا بعض التخوف من القصد وراء فصلهم عن الموصل بخط حدود.

فلو سلمنا ان المنطقة (أ) باجمعها تعتمد اقتصادياً على مدينة الموصل، و لو بدرجات متفاوتة، فيتوجب علينا الآن ان ننظر في اي إتجاه ومع اي بلاد تجري مدينة الموصل متاجرتها بصورة عامة؟ و بناء عليه نقرر فيما اذا كان يجب، من وجهة النظر الاقتصادية، ضم الموصل الى تركيا او الى العراق.

أما من الوجهة الجغرافية المحضة، فنقول ان الموصل اقرب الى البحر المتوسط من خليج فارس" ومع ان مواصلاتها مع البحر المتوسط، الآن، تمر بالبادية، فليس هناك أدنى شك في انه لو جرى تحويل هذا الطريق التجاري نحو الشمال ـ الى نصيبين مثلاً، حيث رأس الخط الحديدي الممتد، حالياً، من البحر المتوسط ـ فانه سوف يمر خلال اقاليم مأهولة، فتصبح تجارة الترانسيت أأمن و أكثر سرعة ونشاطاً. ومن الجهة الاخرى، و نظراً لشكل الحدود الفرنسية لشمال شرق سوريا، يضطر هذا الطريق التجاري الشمالي ان يمر بالاراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي.

اما فيما يخص طرق التجارة البرية، ما بين الموصل والخليج الفارسي، فيما إذا مرت بالبادية او بكركوك وكفرى، فإنها، بالضرورة، سوف تمر ببغداد. إن طريق البادية سوف يُهمل، عندما يُنجز خط السكة الحديد القادم من البصرة وبغداد الى كركوك (هو الآن تحت الإنشاء، و هناك توجّه لمد فرع الى الموصل)" وسيكون هذا الخط، الذي وصل الى ضواحي كركوك، ذا فائدة لإقليم غني بحاصلاته الزراعية، وسيمر بالمنطقة التي يُفترض انها اقليم النفط.

عند دراسة الطرق التجارية للموصل، يجب منح نهر دجلة إهتماماً كبيراً" وذلك لانه استُعمل، منذ قديم الأزل، لنقل حاصلات البلاد" ونخص بالذكر الحبوب والخشب والحطب لانه في الحقيقة ارخص واسلم طريق.

هدى والدة كتب

يُمثل نهر دجلة عاملاً اقتصادياً مهماً جداً في عملية تصدير الحاصلات الزراعية، و بالأخص الرخيصة منها" فلو بقي هناك أي شيء من الريبة حول الأهمية النسبية لأي من الطريقين - الى سوريا والى الخليج الفارسي - نجد ان امكانية استعمال نهر دجلة للنقل ترجح ميزان إستخدام طريق بغداد على غيره.

ان البضائع، الثمينة نسبة الى وزنها، المستوردة كالحرير والاقمشة، التي تأتي من اوروبا، تصل الموصل إما عن طريق البادية السورية او عن طريق بغداد. اما البضائع الأثقل، مثل المواد ذات الأوزان الكبيرة و الخردوات والحديد... الخ، فانها تأتي باجمعها عن طريق بغداد.

تنحصر التجارة مع (تمام) تركيا، في بعض معاملات شراء الأغنام عبر الحدود، المجاورة لجزيرة ابن عمر وجولامرك، يتعاطاها اهالي المناطق البعيدة، وكذلك في بيع جاموس الحقل (الجواميس المستخدمة لجر المحاريث، و ما شابه، في المزارع والحقول — م) في الاناضول" وهذه تجارة ضئيلة. هناك، ايضاً، تجارة ترانسيت واسعة للبضائع المصنعة، الى تركيا مروراً بالموصل. لو كانت سوريا لاتزال تحت الحكم التركي، لكان بالإمكان ان نُسلم بأن قسماً من التجارة يجري مع تركيا، كما كانت عليه الحالة قبل الحرب.

إن تجارة الموصل، في الوقت الحاضر، وكذلك تجارة عموم القطاع (أ)، تتبع طريقين لا يتمتعان بنفس الأهمية" فالاول و الأكثر أهمية، هو طريق بغداد" والثاني هو طريق سوريا. اما التجارة مع تركيا فهي قليلة وتنحصر في القسم الشمالي من القطاع (أ).

هدى للعلوم كتب

القطاع (ب)

لهذا القطاع مركزان إقتصاديان، وهما أربيل وآلتون كوبرى، وتوجد ايضاً ناحية قليلة السكان منزوية في الجبال في شمالي رواندوز تتعاطى تجارة قليلة مع ايران. تُرسل حاصلات الأقسام الشمالية الشرقية والوسطى لهذا القطاع الى اربيل بواسطة القوافل" اما آلتون كوبرى، فتعد مركزاً لحاصلات وادي الزاب الاصغر (الأسفل — م) وقضاء كوي سنجق خصوصاً.

إن الحاصلات الرئيسة للقطاع (ب) هي الحبوب والتبغ والزبيب والعفص والأغنام والصوف وجلود السمور والخشب والحطب" وتمر جميع هذه المواد بالمركزين (أعلاه)، أربيل وآلتون كوبرى، ماعدا الخشب الذي يمر عبر آلتون كوبرى فقط.

ترسل اربيل، الواقعة على الطريق التجاري الرئيس الممتد من الموصل الى بغداد، عموم الأغنام الى الموصل " و من الموصل تُساق القطعان الى سوريا. اما الحاصلات الزراعية فانها تُرسل، تارةً الى الموصل و تارةً أُخرى الى بغداد" ويتبع ذلك متطلبات اسواق المدينتين والاسعار الحاكمة.

ترد المواد المُصنعة، الى اربيل، جزئياً عبر الموصل، برسم الترانسيت، من سوريا وبغداد" و جزئياً من بغداد مباشرةً.

متى مر خط سكة الحديد، الممتد من بغداد، على مقربة من اربيل، فإن النفوذ الاقتصادي للموصل سوف يتدنى بدرجة ملموسة" وربما تكون المسألة على العكس من ذلك، اذا مُد خط السكة من البحر الأبيض المتوسط الى الموصل.

في الوضع الحالي، نرى من الانصاف القول، بأن التطور الإقتصادي لمدينة اربيل يتوقف على الموصل و على بغداد بالقدر نفسه. ففصل منطقة اربيل عن بغداد بخط حدود لا يؤدى الى تأثير كارثي على تلك المنطقة" ومع ان تجارتها ستتعرقل، بشكل ملحوظ، من جراء ذلك، إلا أنها لن تنتهي.

اما آلتون كوبرى، فان حالتها تختلف عن حالة اربيل" لان تجارتها، وبالاخص تلك التي تمر عن طريق " طق طق " و" كوي سنجق " اللتان في مناطقها الخلفية، تُرسل الى بغداد إما بواسطة الاكلاك (الأطواف الخشبية — م) على الزاب الاصغر(الأسفل) و نهر دجلة او بواسطة القوافل عن طريق البر. وسيمكن استعمال النقل بالسكة الحديدية بعد وقت قريب.

لذلك فإن فصل هذا الإقليم عن بغداد، سيُسبب تهديداً شديداً لتقدمه الاقتصادي.

هدية للمعرفة كتب

❊

❊ ❊

ان سلاسل الجبال، التي تُشكل الحدود الشمالية، المقترحة من قبل الحكومة البريطانية، تقف سداً مانعاً في وجه العلاقات التجارية المباشرة، بين القطاع (ب) وتركيا" وفي الواقع العملي لا توجد بينهما أية علاقات تجارية" ولا يمكن إقامة علاقات تجارية بين هذين الاقليمين، الا بواسطة الموصل.

❊

❊ ❊

ولذا فقد استنتجنا، فيما يخص القطاع (ب)، ان بإمكان الاقسام الشمالية والوسطى والشرقية مشاركة الموصل في مصيرها، من وجهة نظر اقتصادية" ولكن فصل المناطق،

الواقعة حول طاق طاق وكوي سنجق، عن بغداد سوف يتسبب لها بأضرار اقتصادية جسيمة.

القطاع (ج)

لهذه القطاع ثلاثة مراكز اقتصادية وهي كركوك وكفرى والسليمانية. ان اغلب علاقات كركوك التجارية، مع بغداد" ولا علاقة لها بالموصل، الا فيما ندر" اما المركزين الآخرين فإن علاقاتهما مع بغداد، غير ان للسليمانية علاقات تجارية جزئية مع ايران. لا توجد أية متاجرات مباشرة بين تركيا وأي مكان في هذا القطاع

مشكلة الري :ـ

ان حل مسألة الري يتطلب اخذ المسائل الاقتصادية بنظر الاعتبار، التي تعتبر من اهم الامور الحيوية لرفاه اقليم بغداد" مع ان هذه المسألة لاتؤثر مباشرة على رفاه القطاع (ج)" وبالتالي رفاه المنطقة المتنازع عليها. فلو تم إنجاز ما يُسمى " مشروع ري ديالى "، فإنه سوف يروى الاراضي الواقعة مابين جبل حمرين ومنطقة الكوت، والتي تبلغ مساحتها (٢,٠٠٠,٠٠٠) فدان انكليزي، وتصبح صالحة للزراعة.

سيُخصص (٥٠٠,٠٠٠) فدان انكليزي، من الاراضي التي سوف يرويها هذا المشروع، لزراعة القطن و(٥٠٠,٠٠٠) فدان انكليزي لزراعة الحنطة و (٥٠٠,٠٠٠) لزراعة الشعير" ويُخصص الباقي لزراعة الخضروات وغرس الاشجار المثمرة.

إن " مشروع ري ديالى "، هذا، بسيط للغاية" وكل ما يحتاجه، هو انشاء سدة في النهر في موقع اتصاله مع نهر " نيرين " الذي يمر بـ" كفرى ". ان تناسق الاراضي ما بين جبل حمرين وتلال قرة تبه يمكن من بناء حوض يتسع لإستيعاب ما يزيد على ٦٠٠ الف مليون قدم مكعب من الماء" وسيغمر، هذا الحوض، مساحة من الارض قدرها ٣٠٠ ميلا مربعاً.

لقد تقرر، مبدئياً، العمل في هذا المشروع" وعلى تنفيذه سوف يتوقف رفاه البلاد الواقعة الى الجنوب منه " فلو فصل هذا الخزان عن الاراضي المنوي ريها، بخط حدود، فإن ذلك سيؤدي الى إلحاق أضرار جسيمةً بالمشروع أو على الأقل جعل تنفيذه أكثر صعوبة.

مسألة النفط :ـ

مع أن مسألة النفط قد نُحيت جانباً، في مفاوضات الحكومتين، نرى أن من الضروري البحث فيها هنا.

ان شركة النفط التركية، التي تتألف الآن من شركة النفط البريطانية - الفارسية والمجموعة الملكية الهولاندية والمجموعة الفرنسية والمجموعة الامريكية، اعادت فتح باب المفاوضات مع الحكومة العراقية، و التي كانت قد بدأت بفتحها قبل الحرب مع الحكومة التركية" وكانت نتيجة هذه المفاوضات منحها إمتياز يشمل عموم المملكة العراقية، ماعدا اقليم البصرة" ولاصحاب الامتياز أن يختاروا ١٩٢ ميلاً مربعاً، مُقسّمةً الى ٢٤ منطقة، مستطيلة الشكل، مساحة كل منها ٨ أميال مربعة.

إن أعمال إستخراج النفط سوف تستغرق وقتاً طويلاً ونفقات باهظة" لانه يجب ان لا يغيب عن البال ان حقول النفط، في هذه البلاد، يجب ان تُثبت ما يُقال عن غِناها أولاً.

هناك، في عقد الامتياز، نقطة مهمة، من وجهة النظر الدولية، وهي ان جميع الاراضي الداخلة تحت الامتياز، ماعدا الـ ٢٤ منطقة المشار إليها أعلاه، ستكون مفتوحة للشركات والافراد من كافة الجنسيات.

خصصت الحكومة العراقية فترة ثلاث سنوات، لدراسة البلاد دراسةً وافيةً ولإنتخاب الـ ٢٤ منطقة أساسية بدءاً من ١٤ ايلول سنة ١٩٢٥" وبعد ذلك يجب أن تُوضع جميع المعلومات الجيولوجية، المستحصلة تحت تصرف كل من يطلب امتيازاً. وبعد ذلك بسنة واحدة يمكن لأي فرد او شركة طلب الحصول على امتياز لأي منطقة من المناطق التي تعرض سنوياً للمزايدة.

ان الاماكن التي يحتمل ان تقع فيها اكتشافات مهمة، داخل المنطقة المتنازع عليها، تقع في ثلاثة اقاليم متوازية واسعة " تمتد من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي، كما مبين في الخريطة رقم (٩). يمر الاقليم الجنوبي بمدينة مندلي (الواقعة، داخل المناطق الغير متنازع عليها، ضمن الأراضي العراقية)، ويتبع خط جبل حمرين" اما الاقليم الاوسط، فانه يمر على مقربة من كفرى وطوزخورماتو" والأقليم الشمالي يمر عبر كركوك والموصل. في الاماكن الواقعة الى الشمال من الاقليم الاخير، أي حول القوش وزاخو، تدل الصخور الجبسية الظاهرة على سطح الارض، على احتمال وجود النفط أيضاً.

من المرجح ان احسن الفرص للحصول على إستكشافات المهمة، يمكن وجودها في الاراضي الواقعة بالقرب من كفرى وطوزخورماتو وكركوك. يمر خط سكة الحديد، الذي هو قيد الإنشاء الآن، و الذي سيمتد من بغداد الى الموصل، بهذه الأماكن الثلاثة" و يسير هذا الخط، كما بينا اعلاه، من الجنوب الى الشمال" وقد وصل على مقربة من كركوك في شهر آذارالماضي.

اذا ثبُت أن في البلاد مناطق مهمة حاوية للنفط، فسوف يُحدث ذلك إنقلاياً شاملاً في أوضاعها الاقتصادية " لأن حفر آبار النفط وتشغيلها يحتاج الى عدد لا يستهان به من الأيدي العاملة، مما سيتطلب زياد في زراعة المحاصيل" وفي هذه الحالة يكون من المرجح أن الحبوب والاغنام سوف تُستهلك محلياً، وبعدئذٍ يدخل الفلاح وراعي الغنم عهداً لا يُوازى من الرفاهية.

*

* *

لقد حصرنا بحثنا حتى الآن في الحقائق الحالية.

من أجل أن نتمكن من توضيح مسألة الطرق التجارية، الواقعة في المنطقة المتنازع عليها، بكل جلاء، راجعنا بعض الكتب التي صدرت قبل الحرب" والمتمتعة بأي قَدر من عدم التحيز.

لقد وجدنا أن أكثر مصادر المعلومات قيمةً هي تلك الواردة في تقارير القنصلية الالمانية، عن ولاية الموصل السابقة، لسنتي ١٩٠٥ - ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧(وها نحن ندرج تقرير سنة ١٩٠٧ لأنه الأكمل بينها)" و كذلك في التقويم التركي الرسمي (السالنامة — م) لسنة ١٩١٢" وفي الكتاب، الموثق تماماً، لمؤلفه " فيتال كوينت " تحت عنوان " تركيا في آسيا " لسنة ١٨٩٢

تقرير القنصلية الالمانية لسنة ١٩٠٧ (مع بعض الارقام من سنة ١٩٠٥)

صادرات الموصل :- الى:	**ليرة تركية**
بريطانيا العظمى(عفص ومواد متنوعة)	١٠٦,٥٠٠
الهند (خيل ومواد متنوعة)	٤٢,٥٠٠
فرنسا (صوف ومواد متنوعة)	٧٣,١٠٠
تريست (مواد متنوعة)	١٤,٠٠٠
ايران (مواد متنوعة)	٧,٢٠٠
حلب ودمشق (اغنام وجمال)	١٠٦,٠٠٠
طرابزون (أُزر نسائية)	٢,٠٠٠
دياربكر وماردين وطرابزون (صوف وحرير)	١١,٠٠٠
بغداد (حنطة وشعير وخشب وعفص وغيرها)	١٣٦,٠٠٠

هدى النعيمي كتب

سعرت وبتليس (مواد متنوعة)	٥,٠٠٠
السليمانية (مواد متنوعة)	٥,٠٠٠
كركوك (مواد متنوعة)	٩,٠٠٠
القسطنطينية " اسطنبول ـ م " (مواد متنوعة)	٩,٥٠٠
توابع الموصل (اموال مصنوعة و مواد متنوعة)	١٠,٠٠٠
المجموع	**٥٣٦,٨٠٠**

الاموال المستوردة الى الموصل :- من:

بريطانية العظمى :(منسوجات صوفية ومواد حديدية و	
خردوات وقهوة امريكية و مواد متنوعة)	٨٨,٠٠٠
الهند : (منسوجات و مواد متنوعة)	٥٣,٠٠٠
فرنسا (مواد متنوعة)	٨,٥٠٠
المانيا (مواد متنوعة)	٦,٦٠٠
النمسا والمجر (طرابيش و مواد متنوعة)	١٥,٠٠٠
حلب ودمشق " سوريا " (صابون و مواد متنوعة)	٢١,٠٠٠
روسيا (نفوط)	لم تدرج الارقام
ايران (سجاد و مواد متنوعة)	٣,٦٠٠
بغداد (تمور وحرير و مواد متنوعة)	٩,٨٠٠
دياربكر والجزيرة (خشب وعفص وغيرها)	١ ٧,٥٠٠
طرابزون (كتان)	١,٥٠٠
سعرت وبسكال (عفص و مواد متنوعة)	١١,٠٠٠
كركوك والسليمانية وتوابعهما (غنم وصوف وجلود)	٥٦,٠٠٠
القسطنطينية " اسطنبول ـ م " - ١٩٠٥	
(مواد متنوعة) لم تُذكر ارقام ١٩٠٧	٥,٧٠٠
توابع الموصل - ١٩٠٥ (غنم وصوف وحنطة وشعير و	
زبد وملح وغيرها) لم تُذكر ارقام ١٩٠٧	٦١٥,٠٠٠

هدية للناشئة كتيب

يظهر لنا من مطالعة تقرير القنصلية الألمانية، أن هذا التقرير يتطابق مع النتائج التي توصلنا اليها من قبل، وهي :-

1ـ من المستحيل اقتصادياً فصل مدينة الموصل عن توابعها الطبيعية من الاراضي.

2ـ لا يوجد، من الناحية العملية، علاقات تجارية مباشرة مع تركيا الحالية.

3ـ ان الطريقين التجاريين هما: بغداد والخليج الفارسي (وهما الطريقان الرئيسان)، وطريق سوريا(بدرجة أقل).

*

* *

التقويم التركي الرسمي"سال نامه" لسنة ١٩١٢

صادرات الموصل :- الى :

اوروبا:

(صوف) ٢ مليون حقه ﴿ الحقه (حقة إسطنبول – م) تعادل ١،٢٨٣غرام﴾

(قطن) (كمية غير معلومة)

(مواد متنوعة) (= = =)

الاناضول:

(جمال) ٤,٠٠٠

(جاموس) ١,٥٠٠

(بغال) ٢,٠٠٠

دياربكر وبتليس وارضروم:

اقمشة واثمار ورز(تمن – م) وقطن (كمية غير معلومة)

سوريا "حلب ودمشق وبيروت ":

اغنام ٢٥٠,٠٠٠

جلود واشياء أخرى (كمية غير معلومة)

بغداد والبصرة:

حنطة ١٠,٠٠٠ إطغار(الطغار يعادل ٢٥٦ كيلوغرام)

شعير ٦,٠٠٠ إطغار

هەولێر کتێبخانەی

تبوغ (كميات كبيرة، ولكن الكمية الحقيقية لم تُذكر)
جلود " حملان وثعالب وسمور"
وزيتون و مواد متنوعة (كمية غير معلومة)

الهند والسليمانية:

خيول ٢,٠٠٠ رأس

ايران:

تبوغ وجلود (كمية غير معلومة)

واردات الموصل :- من:

إسطنبول (عن طريق سوريا) **واوروبا** (عن طريق البصرة):

مواد مصنوعة (كمية غير معلومة)

بومبي (عن طريق البصرة):

شاي وتوابل هندية وسجاد وشالات (كمية غير معلومة)

ايران (عن طريق السليمانية):

سجاد وشالات وعباءات وألواح خشبية (كمية غير معلومة)

بغداد:

حرائر و براقع (أغطية رأس — م) (كمية غير معلومة)

دياربكر:

فواكه (= = =)

قضاء كركوك:-

تصدر الى بغداد الحنطة والشعير و الرز (تمن) والعدس والقطن والقنب والبطاطا والفاصوليا

قضاء كفرى:-

يُصدر الى بغداد الحنطة والشعير و الرز (تمن) والذره والعدس والقنب والزبيب

قضاء اربيل:-

زراعته جيدة، ويُعرف هذا القضاء بأنه عنبار ﴿ أي مستودع ـ م﴾ بغداد" و يُصدر الى بغداد الحنطة والشعير و الرز (تمن) و التبوغ والعدس و القطن والقنب

هەولێر کتێبخانەی

السليمانية:-

ان تجارة هذه البلدة في الترقي، نظراً لموقعها الجغرافي (على الطريق الممتد من ايران الى بغداد)" وتجهز بغداد بالمواد المصنوعة والسجاد وعُدد الخيل (الألجمة).

*

* *

إن الوثائق التركية لم تُقدم أية ارقام تخص التجارة مع الاناضول، الا فيما يعود للجمال والجاموس والبغال" اما فيما يتعلق بالطرق التجارية، فإن الجدول اعلاه يبين ان الاغنام كانت تُصدر الى سوريا، بينما اغلب البضائع الاُخرى كانت تُرسل الى بغداد او ما ورائها.

أما في حالة أقضية كركوك وكفرى و السليمانية، فإن الوثائق التركية تؤيد التصريح الذي يقول بأن تجارتها تجري مع بغداد. بينما يتاجر قضاء اربيل مع كل من بغداد والموصل. ويظهر مما تقدم ان ملاحظاتنا تتفق مع القيود التركية الرسمية لما قبل الحرب.

*

* *

مؤلف فيتال كوينت " تركيا في آسيا - ١٨٩٢ "

فيما يلي ترجمة مما أُقتبس من المؤلف المذكور اعلاه:-

((لولاية الموصل تجارة صادرات واسعة، و بالأخص القمح و ما يؤكل من الحبوب، كالحنطة والشعير والحمص والعدس.... الخ - و طعام " البالامونت " (وهو نوع من البلوط الطري، الذي بعد ان تُجرى عليه معاملات خاصة، محلياً، يُرسل الى اوروبا حيث يدخل في تركيب بعض أنواع النشاء المنبه والمنشط، الذي يُصنع منه حساء "الركاهوت " مثلاً). كما يجري تصدير الفواكه المجففة والعفص ومواد أصباغ اُخرى ومواشي والصوف والجلود، وكذلك الخشب والرخام والحجارة الرملية والجص (الجبس)..... الخ.

تُرسل الفواكه المجففة والجص(الجبس) والحجارة الرملية والرخام والاخشاب الى بغداد" وكذلك القمح و باقي حبوب الأكل، التي تُستهلك محلياً. تأتي هذه البضائع من الموصل بواسطة النهر، على اكلاك" والحال نفسه بالنسبة للجلود، اي على اكلاك. وترسل الجلود من بغداد الى اسطنبول والبلاد الاجنبية" اما البضائع الاُخرى فانها ترسل الى مارسيليا ولفربول.

يُبين الجدول الآتي، صادرات ولاية الموصل السنوية مفصلاً" اي، نوع البضائع ووزنها او عددها. يجب ان لايغرب عن البال ان قسماً من هذه البضائع كالحبوب والاغنام والصوف والفواكه يأتي جزء منها، على إمتداد ضفاف نهر دجلة، في طريقها من ولايتي دياربكر وبتليس، برسم الترانسيت، مروراً بالموصل.

انواع البضائع المصدرة	الوزن بالكيلوغرامات	العـدد
صوف خام	١,٩٥٠,٠٠٠	
عفص	١,٦٠٠,٠٠٠	
قطن خام	٨٠٠,٠٠٠	
شعر ماعز	٥٠٠,٠٠٠	
صمغ القتاد (كُثيراء)	٨٠,٠٠٠	
زيوت	٢٢,٠٠٠	
صابون	٢٨,٠٠٠	
شمع	٣,٠٠٠	
افيون	٤٥٠	
اغنام حية	٦٠٠,٠٠٠	
مواشي وجواميس	٦٠,٠٠٠	
جمال	٢٨,٠٠٠	
بغال	٩,٠٠٠	
حمير	٢,٠٠٠	
خيول اصيلة	١,٠٠٠	
جلود ماعز	٢٠٠,٠٠٠	
جلود بقر وجاموس	١٦,٠٠٠	
جلود سمور	٢,٠٠٠	
جلود حملان (خراف ـ م)	٣,٠٠٠	
جلود مرعز (احمر وازرق)	١٦٠,٠٠٠	
جلود ثعالب	٣,٠٠٠	
جلود غنم مدبوغة ــ حمراء	٢٠,٠٠٠	
جلود غنم مدبوغة ـ بيضاء	٢٠,٠٠٠	

هەولێرنامەی کتێب

اقمشة قطنية(ثوب) بالوان مختلفة	١٥٠,٠٠٠
اقمشة قطنية زرقاء(لأزر النساء)	١٢,٠٠٠
حنطة	٦,٠٠٠ .٠٠٠
شعير	٦,٠٠٠ .٠٠٠
رز (تمن)	١٥٠ ٠٠٠
ذرة	١٨٠,٠٠٠
سمسم	١٦٠,٠٠٠
عدس	٧٥ .٠٠٠
حمص	٦٥ .٠٠٠
فاصوليا	٣٠ .٠٠٠
بطاطا	٤٥ .٠٠٠
دخن	١٣٠ .٠٠٠
ماش	٢٥ .٠٠٠
بزاليا	٣٠ .٠٠٠
فواكه مجففة	٤٥ .٠٠٠

تُرسل اغلب هذه البضائع الى بغداد والخليج الفارسي.

لقد حُبست الاعداد والكميات، المدرجة في الجدول اعلاه، على معدل السنين الخمس الاخيرة.

يمكننا تقدير أثمان البضائع المصدرة، بموجب الجدول اعلاه، بـ (٤٠٠ .٠٠٠) ليرة تركية.

الواردات

ان اهم ما يُستورد الى الموصل هى البضائع المُصنعة والاقمشة والمخمل والحرائر (الستن) والشالات والكتان والقرمزية (دودة القرمز الحمراء المستخدمة كصباغ — م) والمستحضرات الكيمياوية ومواد البقالة..... الخ. ترد المنسوجات الصوفية، في اغلب الاحيان، من القسطنطينية (اسطنبول ـ م)" اما اهم البلاد، التي تُستورد منها البضائع، فهي انكلترا والنمسا والمانيا وفرنسا.

هه‌والنامه‌ی کتێب

البضائع المستوردة	البلاد المستوردة منها	الثمن بالليرة التركية
- خيوط وغزول قطنية	القسطنطينية (إسطنبول- م) وايران	١٤,٠٠٠
- الحديد المطاوع و قضبان الحديد	تريستا و بلجيكا	٦٠٠
- الفولاذ	السويد	٢٠٠
- مستحضرات كيمياوية	فرنسا والقسطنطينية	٦٠٠
- جلود مدبوغة	فرنسا	٤٠٠
- أقمشة	النمسا والمانيا	٢,٠٠٠
- اصواف متنوعة	انكلترا والمانيا	٣,٠٠٠
- مصنوعات قطنية متنوعة	انكلترا	٣٠,٠٠٠
- طرابيش	القسطنطينية (إسطنبول- م)	٤,٠٠٠
- مصنوعات حريرية ومخملية... الخ	فرنسا وحلب	٢٠,٠٠٠
- ورق	تريستا	١,٠٠٠
- معاجين نشوية	القسطنطينية (إسطنبول- م)	٥٠٠
- خردوات حديدية وزجاجية	القسطنطينية و ارضروم	١٢,٠٠٠
- شمع للإنارة	مارسيليا و تريستا	١٥٠
- زيت (نفوط)	روسيا	٦٠٠
- اصباغ	القسطنطينية (إسطنبول- م)	٢,٠٠٠
- نحاس مطروق وصفائح القصدير و الزنك	فرنسا وانكلترا	٦,٤٠٠
- سكر	بغداد	٢,٢٠٠
- بن (قهوة — م)	بغداد	٢,٠٠٠
- شيكولاته وعقاقير	القسطنطينية (إسطنبول- م)	٨٠٠
- بضائع متنوعة	من بلاد مختلفة	٨,٠٠٠
المجموع		**١١٠,٤٥٠**

هدى للمعارف كتب

يستهلك الاهالي، من الحاصلات المحلية، قدر الامكان " فلهذا نرى ان المستوردات تنحصر في المواد المذكورة في الجدول اعلاه مع تقدير تقريبي لأقيامها، بالليرات التركية، لسنة ١٨٩٠.

٣ـ الخلاصة والنتيجة

الخلاصة

إن هذه المعلومات، مع ملاحظاتنا الخصوصية، تقودنا الى الإستنتاجات الآتية:-

1ـ ان عموم تجارة المنطقة المتنازع عليها، تتبع مسارين رئيسين، اهمهما الطريق المؤدي الى بغداد، والآخر الى سوريا. ان التجارة المباشرة، ما بين المنطقة المتنازع عليها والمناطق الآسيوية من تركيا، قليلة جدا" فيما عدا مداولات تجارية محددة تجري مع ولايات ماردين وديار بكر وحكاري، و الواقعة على الحدود.

2ـ من الغلط فصل الموصل عن المناطق التابعة لها طبيعياً. غير ان فصل قضائي زاخو وعمادية عن الموصل لايؤثر عليها بقدر مايؤثر ذلك على الاقضية الاخرى" لوقوعهما على مقربة من الحدود. أما الاضرار الاقتصادية التي تلحق قضاء دهوك، من جراء فصله عن الموصل، فستكون لها نتائج أكبر.

إن أوضاع هذه الاقضية الثلاثة، ستكون، مشابهة لتلك التي كانت عليها بعض البلدات التركية الواقعة على مقربة من الحدود، والتي فُصلت قبل هذا عن المنطقة الاقتصادية للموصل دون أن تهلك من جراء ذلك الفصل.

3ـ بما ان مدينة الموصل هي المركز التجاري العام للبلاد المحيطة بها، لذا فإنها لن تتضرر نتيجة فصلها عن العراق، كما تتضرر المدن الأخرى مثل كركوك وكفرى والسليمانية" وذلك كون بغداد هي مركزها التجاري العام.

4ـ من الصعب فصل ألوية السليمانية وكفرى وكركوك عن بغداد، لأن هذه الالوية تتجر مع بغداد مباشرةً، وتُعد بغداد سوقها الرئيس" إلا اذا أقامت كياناً متوحداً يضم الأجزاء الأُخرى لولاية الموصل السابقة" وعلى أن يرتبط هذا الاتحاد مع باقي العراق (بغداد) باتفاقية اقتصادية.

5ـ يتضرر القسم الشمالي من لواء اربيل، الى درجة ما، في حالة فصله اقتصادياً عن بغداد" غير أنه من الممكن ان يستمر بالاتجار بواسطة الموصل. اما القسم الجنوبي من هذا اللواء، فان جُل إتصالاته الاقتصادية يجري مع بغداد.

6ـ ان الاقسام الجبلية والاقسام القليلة السكان، الواقعة في النواحي الشمالية من المنطقة المتنازع عليها، لن تتضرر اقتصادياً فيما لو فُصلت عن العراق" لأن بامكانها الاتجار إما مع العراق او تركيا او ايران، دون أي هَم.

النتيجة

تعتقد البعثة، من الوجهة الاقتصادية المحضة، ان أنفع حل، للمنطقة المتنازع عليها، هو ضمها الى العراق" ويمكن فصل الاقاليم الجبلية، الكائنة في شمالي الخط المتفق عليه في بروكسل، عن المنطقة المتنازع عليها، دون ان يؤول ذلك الى أية مشاكل. واذا وجد ان من الضروري فصل اقضية زاخو والعمادية وربما دهوك ايضاً، عن المنطقة فان ذلك يمكن اجرائه.

ومع ذلك، فإذا ما أُريد تقسيم المنطقة المتنازع عليها ما بين تركيا والعراق، لأسباب غير التي اعتُبرت في هذا الفصل، نرى ان التسوية المقبولة أكثر، من الوجهة الاقتصادية، هو تثبيت حدود شمال الزاب الاصغر (الأسفل)" تاركاً اقضية كوي سنجق وطاق طاق والتون كوبرى الى العراق، وممتداً الى الجهة الغربية، على خط لا اهمية لموقعه الحقيقي.

هدى الأمدي كتبت

الفصل الرابع

براهين سَوقْ الجيش (البراهين الستراتيجية)

قالت الحكومة البريطانية، في المذكرة التي ادلت فيها ببراهينها الخاصة بالمسائل الجغرافية والستراتيجية، ما يلي :-

" تم اختيار خط الحدود الشمالي المقترح بناء على مقتضيات سَوقْ الجيش: لانه ليس هناك خط آخر يمتلك من الظواهر الجغرافية المتميزة ما يفصل دولة العراق الجديدة عن تركيا فصلاً قاطعاً. واذا استثنينا الجزء الصغير الواقع في الجهة الغربية والممتد على طول ضفاف نهري الهيزل والخابور اليمنى، رأينا ان خط الحدود يتكون من خط متصل من القمم والجبال الشامخة مكوناً سوراً منيعاً، ليس في المستطاع اجتيازه في فصل الشتاء من جراء الثلوج المتراكمة عليه. اما في فصل الصيف فلا يُستطاع اجتيازه الا من بضعة مضائق، المرور فيها صعب. وهكذا فإن هذا الحاجز يُكوّن – لا سيما في القسم الشرقي منه – خطاً، إقتصادياً و عرقياً، فاصلاً ما بين الاقاليم المرتبطة بالعراق وبين الاقاليم الميالة صوب الشمال.

.....

" واذا نظرنا في المسألة من جهة الذرائع العسكرية المتعلقة بدولة العراق الحديثة، رأينا ان حماية خط الحدود المقترح تتطلب، في الواقع، قوة عسكرية اقل من القوة التي تقتضيها حماية خط حدود يقع أكثر قُرباً الى سهول العراق. وكذلك نرى أن من فوائد هذا الخط ﴿ المقترح – م ﴾، التي لا تقدر، انه يحرم دولة معادية محتملة ارضاً هي، فيما يتعلق بالقطعات العسكرية الجسيمة، تُعد " ارض حرام "" بحيث انها، اذا باتت في قبضة حكومة معادية، أصبحت على الدوام مباءة للدسائس ومن ثم بؤرة دائمة للاضطرابات التي تُثيرها العشائر .

.....

" ولما كان إعتماد ولايتي بغداد والبصرة على قمح الموصل، حينئذ، سوف تقع هاتان الولايتان تحت رحمة جيش تركي مرابط في ولاية الموصل" و سيكون في مقدور ذلك الجيش، ليس فقط، ان يحرم بغداد من جميع مواد الاعاشة وإنما سيكون له الخيار في إتباع اي سبيل

اراده من سبل الهجوم" ولن يلاقي عناء في قطع الطريق الممتد بين بغداد وايران. لذلك يستحيل بقاء دولة عربية في الوجود وجيش، مثل هذا، يحتل بلاداً تمتد الى جبل حمرين.

.....

" وعلى فرض تساوي الأُمور الاخرى، نرى ان خط الحدود الذي يصعب اختراقه، الا من بضع طرق تجارية معينة، يكون، بلا جدال، مفيداً لكلا الفريقين ."

اما الفقرة من المذكرة التركية المتعلقة ببراهينهم، من وجهة سَوقْ الجيش، فهي : -

"ان الخط، الذي تقترح الحكومة التركية تعيينه حداً فاصلاً بين الاناضول والعراق، تنطبق عليه مقتضيات سوق الجيش" فضلاً عن الضرورة التي تحتمها الحقوق، العريقة في القدم، لتركيا في ولاية الموصل. وقد أيدت رغبة السكان انفسهم هذه الحقوق، كما أيدتها باقي الإعتبارات التي مر ذكرها. وهذا الخط، يُمثل خطاً واضحاً وطبيعياً، يفصل بين البلدين.

"ان الحجة المدلى بها على ان هذه الحدود تهدد بغداد وطرق مواصلاتها بايران، لضعيفة، ولا نريد هنا ان نورد الامثلة على وقوع العواصم والمدن المهمة على الحدود او بالقرب منها. ولكننا نكتفي بان نقول ان الخط الذي اقترحته الحكومة التركية لا يُعرض بغداد لخطر اعظم من الخطر الذي تتعرض له من جراء قربها من الحدود الايرانية. والإفتراض القائل بتعرض العراق للخطر إفتراض مردود، لا سيما ان تأريخ القرنين المنصرمين ينطوي على حقيقة تناقض هذا الزعم. ان تركيا لم تضمر، مطلقاً، أي شر للبلدان المجاورة لها. فهي لا تطمح الى غزو بلاد اخرى، ولكنها لا تنفك تسعى للذود عن إرثها، الذي يطمع الغير فيه. وليس، من الضروري، الحاجة الى القول بأن الجمهورية التركية- وهي دولة قومية مؤلفة من ترك وكرد- لا تُفكر في الهجوم على، والأقل من ذلك إحتلال، بلاد سكانها من العنصرالعربي.

" ان الحكومة التركية لا تود الاشتراك في مناقشة ما يُسمى، من وجهة نظر سَوقْ الجيش، "محاسن حدود"— تلك المناقشة التي لا تُراعى فيها الحقوق الجلية لتركيا في ولاية الموصل، بل ترمي الى حرمان تركيا من هذه الولاية. فلا يسع تركيا، والحالة هذه، ان تبقى صامتةً تجاه جميع الإعتبارات العامة التي تُسلط ضوءاً واضحاً على المدلولات الحقيقية للاسباب التي أوردتها الحكومة البريطانية.

" فالحكومة البريطانية تدعي بان الخط، الذي تدعو الى تعيينه، هو الخط الأمثل للحدود، لأنه متكون من قمم جبال شامخة يتشكل منها حاجز يستحيل اجتيازه، شتاء،

من جراء الثلوج ولايتسنى عبوره، صيفاً، الا من بضعة مضايق صعبة المنال" وان هذا الحائل يُزيد في توفير اسباب الحماية للعراق ويُمكن العراق من العمران في بحبوحة من الأمن. ولايخفي ان من المبادئ الأساسية لسوق الجيش، المعروفة جداً، المبدأ القائل بأن الجيوش الغازية لاتختار، عادةً، لحركاتها طريقاً تخترق أراضي وعرة و صعبة المسالك" وفي الأغلب فإن تلك الجيوش تتبع الوديان والسهول.

" فلو، للحظة، سلمنا جدلاً بأن " جبال هكاري " تُشكل الحدود - بغض النظر عن كل الاسباب التي تميل الى ترجيح الخط الذي اقترحته الحكومة التركية- رأينا ان هذا الخط لا يُسهل أكثر، أمر الدفاع عن العراق" لأن القوات العسكرية التي تستطيع الدولة العراقية وضعها في هذه المناطق لن تقوى على منع الجيوش المعادية من شن الغارة على العراق مستخدمةً لذلك الوديان والسهول. ومن الناحية الأُخرى، نرى ان، حدوداً هذه طبيعتها، سوف توفر لدولة اجنبية، في حوزتها هذا الإقليم الجبلي، الفرصة لإثارة الفتن بين السكان القاطنين في الاقاليم الشمالية" وهو أمر لاريب فيه. فلا شك، والحالة هذه، ان الحدود، الأمثل، بين تركيا والعراق من وجهة النظر الستراتيجية (سوق الجيش)، هي الحدود التي تُراعى فيها الحقوق المشروعة لسكان ولاية الموصل ".

ملحوظات

لا جدال في ان الخط، الذي اقترحته الحكومة البريطانية كخط للحدود، يُعتبر خطاً ممتازاً، من الستراتيجية (سوق الجيش). و نظراً الى شكل الحدود السورية، فإن شريطاً ارضياً، لايكاد عرضه أن يزيد على عشرين كيلومتراً، هو الطريق الوحيد الذي يستطيع جيش غاز السير عليها من الاناضول الى العراق أو بالعكس. ان المنطقة الجبلية الوعرة للغاية الواقعة ما بين هذه الحدود الشمالية المقترحة و بين بحيرتي (وان) و (ارومية) لا تصلح لحشد القطعات العسكرية" والمقتربات، المؤدية من هذه المنطقة الى المنطقة المتنازع عليها، تتكون، بكليتها، من طرق أو دروب يصعب المرور فيها صيفاً ويستحيل السير عليها شتاءاً. إن أي جيش تركي ينوي غزو العراق لن يحتشد في هذه المنطقة، حيث وسائل المواصلات بهذه الدرجة من الصعوبة" وإنما يتحتم عليه ان يجد مناطق تحشد، لقواته، في انحاء دياربكر وبتليس وماردين" بالقرب من السكة الحديدية، المنتهية الآن في نصيبين.

مع ذلك يجب الإنتباه الى أن هنالك قطاعاً جبلياً، يتراوح عرضه بين سبعين وثمانين كيلومتراً، واقع بين الحدود الشمالية التي اقترحتها الحكومة البريطانية وبين سهل الموصل"

فاذا حاول أي مدافع، عن ذلك السهل، التقدم في هذه المنطقة الجبلية، فإنه يكون قد وقع في خطأ ستراتيجي و أخل بأُصول "سَوقْ الجيش"" لان تلك المنطقة الجبلية لا تصلح للحركات العسكرية، نظراً الى طبيعة الارض واستحالة الحصول على مواصلات جانبية. لذلك يصح لنا أن نُسلم بان الفوائد التي ينطوي عليها "خط بروكسل"، من وجهة سوق الجيش، تضاهي فوائد خط الحدود الشمالية الذي إقترحته الحكومة البريطانية" وان جميع الخطوط المرسومة على إمتداد القمم المتوازية للجبال، كما جاء وصفها في الجزء الجغرافي من التقرير، يمكن إعتبارها حدودا ستراتيجية مقبولة" بالرغم من تناقص قيمتها كلما إنحدرنا جنوباً.

أما فيما يتعلق بالحدود، التي إقترحتها الحكومة التركية، فإن تلك الحدود تنقسم الى جزئين" - واحد واقع الى الغرب من نهر دجلة و يمتد الى الصحراء، في منطقة يكاد المرء لا يشعر بتموجات الارض فيها. والثاني واقع بين نهر دجلة والحدود الايرانية، في اقليم مأهول بالسكان الى درجة معقولة وحيث تتوفر موارد محلية.

من الطبيعي أن الصحراء، بحد ذاتها تُشكل حدوداً ممتازة، من الوجهة الستراتيجية " سوق الجيش " " وقد توفرت البراهين الكثيرة، على ذلك، في أثناء الحرب العظمى. أما الجزء، الواقع الى الشرق من نهر دجلة، فقيمتها الستراتيجية " سوق الجيش " طفيفة" فالطريق الرئيسي، الممتد من زاخو عبر الموصل وأربيل وكفري والمنتهي في بغداد، يقطع هذا الجزء من الشمال الى الجنوب. ذلك الطريق الذي سار عليه " زينافون " (أو " زينون " — م) بجيشه المؤلف من عشرة آلاف مقاتل" وكذا فعلت جيوش الإسكندر العظيم (اسكندر المقدوني ـ م)" وكان هذا الطريق، على مر العصور، قد إستخدمته الجيوش للحركات العسكرية التي جرت في هذه البلاد.

تنفصل، قمم الجبال، بعضها عن البعض الآخر، بأودية واسعة جداً في الغالب ـ لاسيما في جنوب المنطقة المتنازع عليها ـ وتمتد من الجهة الشمالية الغربية الى الجهة الجنوبية الشرقية، و في هذه الاودية تجري أنهار منخفضة (ضحلة — م) لا يُشكل أي منها مانعاً يصعب اجتيازه. من الواضح، اذاً، ان كل خط حدود يُعيّن الى جنوب الموصل ويتبع مجاري المياه ـ اي انه يمتد، في الغالب الى قمم الجبال ـ هو خط حدود غي صالح ستراتيجياً.

الفصل الخامس

البراهين السياسية

1ـ آراء السكان

ان الحكومة التركية علقت شأناً عظيماً على رغائب سكان المنطقة المتنازع عليها. فالبرهان، الذي أعطته القسط الأكبر من الاهتمام، هو انه يجب بقاء المنطقة في حوزة تركيا لأن سكان تلك المنطقة يُريدون ذلك. فتؤكد ان الكرد، الذين يؤلفون مع الترك اغلبية سكان المنطقة، يتوقون الى العيش في تركيا، كما كانوا عليه طيلة عصور مضت. ويحتمل ان العرب كذلك يميلون الى تركيا" وعلى كل حال، لو حُسب العرب مع العناصر غير المسلمة، لكانوا الاقلية" لذا فليس من العدل طلب أن تكون الموصل للعراق، على خلفية وجود العرب في تلك المنطقة.

وكذلك فإن الحكومة البريطانية قد بنت الكثير من براهينها السياسية على آراء السكان، على ما تخال تلك الآراء. فهي تقول، مؤكدةً ان العرب، بمجموعهم، متحمسون، الى أبعد الحدود، لفكرة الانضمام الى دولة العراق العربية" كما إن اليزيديين واليهود لهم عين هذه الرغبة. أما المسيحيون فترتعد فرائصهم فرقاً ورعباً من فكرة تسليمهم بيد " أنقرة ". (حسب ما جاء على لسان اللورد كرزن في لوزان في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٢)" بينما ما تقوله الحكومة البريطانية بشأن الكرد، وتؤكد قولها، فهو انهم لا يودون العيش مع الترك" وقد برهنوا على ذلك بتكرار الثورات التي انتفضوا فيها على الترك وبالإستفتائين، الذين أُجريا في سنتي ١٩١٩ و١٩٢١.

لقد برهنت البعثة، في جزء سابق من تقريرها هذا، على استحالة القيام باستفتاء عام" إستجابة لرغبات الحكومة التركية. ومع هذا فإنها جاهدت، على قدر الاستطاعة، للوقوف على آراء السكان المعنيين" فقد وضعت هذه الغاية نصب عينيها وألقت الاسئلة على عدد كبير من الاشخاص، حيث إختارت معظمهم من القوائم التي قدمها المساعدان البريطاني والتركي" واستمعت لآراء فريق من المتعلمين وذوي النفوذ في المراكز الرئيسة لكبرى مناطق البلاد، لا سيما مدينة الموصل" كالشخصيات والوجوه، ممن كانوا اعضاءً في المجالس البلدية خلال مدة العشرين السنة الأخيرة، و رؤساء روحانيين ومن المنتخبين الثانويين (لأن القانون التركي كان يقضي بأن تُجرى الانتخابات على نظام الإنتخاب غير المباشر)، وكذلك مُلاك البيوتات والقرى وغيرهم. كما قابلت البعثة عدداً من الشهود،

ممن قدّم أسماءهم ذوات ذوو نفوذ. و في سبيل إطمئنان هؤلاء الشهود، إتخذت البعثة كل حيطة لكتمان ما يبدونه من آراء. بلغ مجموع الاشخاص الذين استُطلعت آرائهم، على نحو منفرد، قرابة الثمانمائة.

ولما شرعت البعثة في أعمالها وجدت نفسها في مواجهة مشاكل خطيرة" بعضها ناشيء من إحجام كثير من الشهود عن إبداء آرائهم والبعض الآخر عن كون كثير من الاقوال جاءت بتأثير، مؤكد، لعوامل متنوعة" جعلت صحة الاجوبة و مصداقيتها محل إرتياب.

ومع قيام أعضاء البعثة بطمأنة أولئك الشهود وسعيها لاراحة بالهم، وذلك بقطع العهود لهم بأن ما يبدونه من آراء، سوف يكون طي الكتمان" فقد كان خوفهم من الانتقام شديداً جداً ومتفشياً جداً بينهم. وقد بدى خوف الشهود واضحاً،على وجه خاص، من انتقام ولاة الامور الموجودين حالياً في البلاد. في اكثر من مرة، كان الشاهد يُبدي رأيه، على إنفراد وهمساً، بالميل الى تركيا" ثم يرفع صوته على مسمع من الناس بانه يميل الى حكومة العراق لكي يسمعه من كانوا منتظرين في الخارج. مما لاشك فيه، كذلك، ان تردد الشاهد، احياناً، في التصريح برأيه كان ناشئاً عن الخوف من انتقام الترك، فيما لو رجعوا الى البلاد" ولكننا إكتشفنا أن هذا الخوف لم يمنع أي شاهد مسيحي من ابداء آرائه في المسألة. وقد خفت وطأة هذا التردد بالتدريج. كان الناس في باديء الأمر يعتقدون ان البعثة ليست سوى هيئة حكومية متخفية. ولكن سرعان ما ركن الناس اليها فوثقوا بها بحيث لم يحجم أحد من الشهود، في ادوار التحقيق الاخيرة، عن ابداء آرائهم" فيما عدا بضعة اشخاص.

مما لاشك فيه، ان الكثير من التصريحات المقدمة جاءت بدافع المصالح الشخصية" فالاشخاص الذين كانوا يخالون انفسهم مشمولين برعاية الحكومة افصحوا عن ميلهم الى العراق، اما الذين اخفقوا في الحصول على منصب في الحكومة او غير ذلك من المنافع فاعربوا عن ميلهم الى تركيا. وقد ظهر، كذلك، أن لتنافس رؤساء العشائر اصبعاً في ابداء الآراء في هذا الشأن. و كان الشهود، في بعض الأحيان، يطلبون الى أحد أعضاء البعثة ان يطلعهم على ما قاله شخص (يسمونه) لكي يبدوا رأياً يناقض ما أدلى به ذلك الشخص.

وقد ظهر، جلياً، في بعض المناطق، ان الصفات الشخصية للموظفين او بعض الاساليب الادارية المتبعة (مثل تعيين موظفين عرب او كرد في المناطق الكردية) كانت تحمل السكان على ابداء رأيهم الى جانب العراق وسلطة الإنتداب.

كان للتركيبة الاجتماعية، للبلاد، تأثيراً بيناً على تصرفات العديد من رجال العشائر والفلاحين. في العدد الكبير من الحالات، كانوا، وبكل بساطة، يُحيلوننا الى رؤساء العشائر او الى مالك القرية. لهذا السبب ألفينا أنفسنا، في اغلب الاحيان، مكرهين على الرجوع الى هؤلاء الاشخاص" لأنهم كانوا يمثلون جانباً عظيماً من الاهلين. لكننا لم نكن، على الدوام، واثقين من ان رئيس العشيرة او صاحب القرية يُعبر عن الرغبات الحقيقية لرجال العشيرة او سكان القرية (الفلاحين).

ألفينا العديد من الشهود لم يكن في مقدورهم إبداء حكم في المسألة، التي، والحق يقال، لم يكونوا قد سمعوا بها مطلقاً" فقد قال لنا احد الأشخاص، ممن سألناهم، أنه يود أن يكون الرأي الذي يُبديه مطابقاً لرأي شخصين آخرين، ذكرهما لنا" ولو أن، في واقع الحال، كان لذينك الشخصين رأيان متناقضان. في حالات أُخرى، كان للدعاية، التي نشرها بعض ولاة الامور، تأثيراً واضحاً في بعض الاشخاص مما دفعنا الى عدم الإهتمام بالآراء التي ابداها أولئك الاشخاص. وفي مناسبات ثانية، رأينا ان اعضاءً من الوفود التي كانت تفد للايضاح عن رغباتها الشديدة في الانضمام الى العراق كانوا يفصحون لنا سراً عن ميلهم الشديد الى الترك. لذلك قررنا عدم الاهتمام بالوفود التي تفد علينا او بالعرائض ﴿ اللوائح ﴾ التي ترفع الينا.

وقد رأينا بعض الشهود الذين استنطقناهم مرتين ان رأيهم في المقابلة الثانية كان مناقضاً للرأي الذي ابدوه في اليوم السابق. وكثير من الفلاحين كانوا يقولون انهم يودون أن ينضموا الى الدولة التي تنضم اليها حاضرة ﴿ عاصمة ﴾ لوائهم.

وخلاصة القول، انه كان من الامور الصعبة علينا تقدير أهمية الشهود المختلفين ومعرفة قيمة الآراء التي ابدوها.

وكنا على الغالب نطلب من الشهود ان يبسطوا لنا الاسباب التي تحملهم على ما يعلنونه من آراء" وكانت تلك الاسباب، في الغالب، تمييزية" مُلقيةً بعض الضوء على مستوى ذكاء الشاهد ومصداقية الرأي الذي أبداه.

لقد اجاب كثير من الشهود، ان السبب هو إستقرار الأمور و توفر الأمن، الآن، بدرجة تفوق ما كانت عليه في عهد الحكم التركي" و إن شؤون التعليم قد تحسنت. وكثيراً ما كان

هدى للمكتبات

هؤلاء الشهود يقولون ان الفضل في تحسن شؤون البلاد، في الوقت الحاضر، راجع الى السلطات البريطانية.

وقد أفاد شاهدان او ثلاثة شهود بأن سبب ميلهم الى العراق يعود الى إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية (المكلفية – م)" بينما غيرهم قالوا ان سبب ميلهم الى العراق قد بُني على أساس أن الحكومة العراقية هي، حتماً، الأقوى" كونها تمكنت من احتلال البلاد، وانه لأمر مستحسن ان ينضم المرء الى دولة قوية.

لقد تقبلنا، بتفهم، ان فريقاً من رؤساء العشائر في المناطق النائية فضلوا الحكومة التركية لانهم كانوا في عهد الحكم التركي يتمتعون بقسط وافر من الاستقلال.

وكثيراً ما كان الشهود يدلون بالبراهين الاقتصادية وكان هؤلاء الشهود على الغالب من الحاصلين على قسط من التعليم. وكانت معظم هذه البراهين في صالح العراق لانها كانت مبنية على ما للعلاقات التجارية ببغداد من الشأن. ولابد لنا من القول، في هذا الصدد، ان نزاهة مثل هذا النوع من البراهين لم تكن فوق مستوى الشبهات. إن البراهين الاقتصادية، التي بسطتها الحكومة البريطانية، كانت معروفة في تلك المنطقة، نوعاً ما" فكان الشاهد يوردها احياناً ليزيد برهانه حجة. وقد رفض احد رؤساء العشائر ان يجيب على سؤال اقتصادي محض، يتعلق بالطرق التي يجري تصدير الأغنام عليها، تحت ذريعة كون ذلك السؤال هو سؤالاً سياسياً.

كان الترك والكثيرون من الكرد والعرب قد أثرت في نفوس العواطف الوطنية ـ او بالأحرى الحس الوطني الذي ينمو في نفوس السكان ـ" فكانت ميولهم، نوعاً ما، أكثر إخلاصاً" مع انها لم تكن، على الدوام، ناجمة عن إنعكاسات فكرية ناضجة.

يجب أن نضيف، في الختام، أن في بضع حالات منعزلة، كان السبب الوحيد المقدم هو الخوف من الحكومة. وقد لاحظنا ان فلاحي إحدى المقاطعات، ممن أبدى ممثلوهم، بإجماع الرأي، ميلهم الى العراق" كانوا يُظهرون اعظم السرور عند اجتماعهم، صدفةً، بالمساعد التركي الملحق بالبعثة.

❋

❋ ❋

لننظر الآن في نتائج التحقيقات التي اجريناها في الالوية المختلفة. و من ثمة سوف نسعى الى إقتراح الإستنتاجات العامة التي ينبغي إستخلاصها من الآراء التي أبداها الشهود.

إن اللواء، الذي أبدى سكانه آراؤهم على صورة جازمة أكثر من غيرهم، هو لواء السليمانية" وفي ما يلي الأرقام الإجمالية لإحصاء الأقوام التي يتألف منها سكان هذا اللواء مبنية على آخر إحصاء:-

العرب	٧٥
الكرد	١٨٩,٩٠٠
اليهود.....	١,٥٥٠
	١٩١,٥٢٥

ان جميع الاشخاص الذين قابلناهم، في هذا اللواء، ـ ماعدا اشخاص يُعدون على الاصابع ـ افصحوا عن ميلهم الى حكومة العراق. وكانت الآراء منقسمة في قضاء جمجمال فقط، وهذا القضاء متاخم للواء كركوك و ملحق به من الوجهة الادارية.

إن اللجنة مقتنعة، بما لا ريب فيه، ان السكان قد أعربوا عن رغباتهم بحرية تامة" ومع هذا فإنهم لم يُظهروا أي ميل خاص الى حكومة عربية. وقد رفضوا الانضمام الى تركيا وأعربوا عن رغبتهم في وحدة اقتصادية ضمن العراق. كانت هناك حركة قوية ترمي الى الحصول على حكم ذاتي محلي "يسمح بإستعمال اللغة الكردية في التعليم و الادارات وفي المحاكم. وكذلك الحوا على ضرورة الاحتفاظ، لمدة أطول، بالمساعدة التي يُقدمها المستشارون البريطانيون" و قد طرحوا جانباً، و بشكل قاطع، إمكانية قيام "حكومة " دون دعم اوروبي.

لقد شعرنا بحس قومي متغلغلاً، الى درجة معقولة، في صدور الكرد رغم كونه لا يزال حديث العهد" وبالرغم من ان السكان قالوا ان منتهى غايتهم هي الحصول على الاستقلال التام، ولكنهم كانوا مُدركين للفوائد الناجمة عن وصاية أُمة متنورة وذكية عليهم. ولاشك في ان المقدرة ورجاحة الأحكام، لرجال الادارة البريطانيين في هذه المقاطعة، كان لهما تأثيراً كبيراً على عقول السكان.

اما في لواء كركوك، فإن الآراء كانت على درجة اقل من الإتفاق واصعب جداً للتحليل. وفي ما يلي، التركيبة العرقية لمكونات اللواء: ـ

هدى للمعارف كتب

العرب	٣٥,٦٥٠
الكرد	٤٧,٥٠٠
الترك	٢٦,١٠٠
النصارى.....	٢,٤٠٠
	١١١,٦٥٠

و كما حصل في باقي المناطق، فإن المسيحيين ﴿ النصارى ﴾، بجملتهم، افصحوا عن ميلهم الى العراق (ولكنهم قيدوا ذلك الأمر بشروط سنعود اليه في ما بعد). اما الترك ـ ومعظمهم يقيمون في حاضرة (عاصمة) اللواء وفي الاماكن القريبة من الطريق الممتدة بين التون كوبرى و كفري ـ فقد أعرب أغلبهم عن تفضيلهم تركيا، ولو إن أقليةً منهم فضلوا الانضمام الى العراق بدواعٍ اقتصادية.

اما آراء الكرد والعرب فكانت منقسمة. من المتوقع، ان معظم العرب يُفضلون الانضمام الى العراق" ولكن، في الحقيقة، كان جانب كبير منهم قد أفصحوا عن ميلهم الى تركيا. واذا قمنا بمجرد إحتساب آراء الكرد وحدهم، دون تحليل لتلك الآراء، فسنكتشف أن أغلبية عظمى قوية تميل الى الترك" ولكن، من الناحية الأُخرى، نرى ان آراء كبار رؤساء العشائر الاكراد ترمي الى التعاطف مع العراق. والجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن عدداً من هؤلاء الرؤساء قالوا انهم يتناولون، في الوقت الراهن، مُنحاً مالية من الحكومة العراقية من أجل حراسة الطرق.

على وجه العموم، إن السكان، في الغالب، قد أدلوا بآرائهم بحرية، والظاهر ان تأثير السلطات الحكومية لم يكن محسوساً هنا، بمقدار عظيم.

ويضم لواء اربيل من الأعراق ما نذكره، فيما يلي، و عددهم بالارقام الإجمالية :-

العرب	١١,٧٠٠
الكرد	١٧٠,٦٥٠
الترك	٢,٧٨٠
النصارى.....	٣,٩٠٠
اليهود	٢,٧٥٠ عائلة
	١٩١,٧٨٠

هدى الأمة مكتبة

في هذا اللواء، كانت الآراء السياسية التي أبداها معظم سكان قضاء كوي سنجق صريحة. ومعظم السكان يطلبون ما طلبه سكان السليمانية وقد تضمنت آراء أعداد من الرؤساء المتعلمين تعليماً جيداً. علماً أن عدد سكان هذا القضاء يبلغ ستين الفاً، وأغلبيتهم الساحقة اكراد.

ففي قضاء اربيل المركزي رأينا أن سكان القسم الرئيس من البلدة وجميع السكان الذين من أرومة تركية، كانوا، على الغالب، يميلون الى تركيا" وقد شاركهم في هذا الرأي عدد غير قليل من العرب والكرد. وكان بعض رؤساء العشائر الكردية لا يرضون بشيء سوى دولة كردية مستقلة، تحت حماية دولة أوروبية، ويُفضلون لذلك الغرض بريطانيا. كما كان هناك عددٌ من الكرد الذين يودون الإنضمام الى العراق" وفي تلك الحالة، كانوا الى جانب تمديد أجل الإنتداب البريطاني. أما إذا لم يكن في الإمكان تنفيذ هذا الشرط، فهم يفضلون حكومة تركية على حكومة عربية. فإذا نظرنا الى المسألة، على وجه الإجمال، رأينا أن أكثرية الآراء في هذه المنطقة يميل الى الترك. أما قضاء رواندوز، القريب من الحدود التركية، فسكانه اكثر تأخراً من غيرهم" وكان معظم الشهود مائلين الى العراق " إنما يصعب علينا جداً أن نعرف مبلغ فهمهم للقضية. وعلى كل حال، فإن مصير هذه المنطقة سيكون نفس مصير القضاء المركزية، وذلك نظراً الى موقعها الجغرافي.

إن جميع اليهود ومعظم النصارى الموجودين في هذا اللواء يؤيدون حكومة عراقية تحت الإنتداب.

إن التركيبة العرقية التي يتألف منها لواء الموصل، أشد إختلاطاً، و على النحو التالي:-

العرب	١١٩,٥٠٠ نسمة (٧٤,٠٠٠ منهم في المدينة)
الكرد	٨٨,٠٠٠ نسمة
الترك	٩,٧٥٠ نسمة
المسيحيون	٥٥,٠٠٠ نسمة (١٩,٢٥٠ منهم في المدينة)
اليزيديون	٢٦,٢٠٠ نسمة
اليهود	٧,٥٥٠ نسمة (٤,٠٠٠ منهم في المدينة)
المجموع	٣٠٦,٠٠٠ نسمة (٩٧,٢٥٠ منهم في المدينة)

إن معظم الشهود العرب أفصحوا عن ميلهم الى العراق " وقد طالب اعضاء حزب الإستقلال، وهو حزب قوي جداً في الموصل، بإلحاح بأن ينتهي الإنتداب و المعاهدة البريطانية - العراقية بأسرع ما يُستطاع. وقال البعض منهم أنهم يفضلون تركيا على حكومة عربية تحت الإنتداب أو يساعدها مستشارون إداريون أجانب. كان عدد الشهود العرب المائلين الى الترك، في مدينة الموصل، لا يُستهان به - أي ٥٣ من مجموع ١٨٨" وقد أبدى ١٠٢ شاهداً آراءً الى جانب العراق، بلا قيد ولا شرط، و ٢٢ للعراق، مقيدين طلبهم بشروط معينة، وقد كانوا مترددين في المسألة، و ٣ فقط قالوا أنهم يطلبون مُجرد حكومة إسلامية. وإذا إعتبرنا منزلة الشهود الإجتماعية رأينا أن الأكثرية العظمى هم من المنتخبين الثانويين أو من الذين شغلوا منصب عضوية مجلس المدينة، في العشرين سنة الماضية، وكذلك رؤساء الدين من المسلمين" وقد أبدوا آراءهم الى جانب حكومة عربية. ومن الجهة الأُخرى، نرى أن الطبقات الفقيرة من السكان، كثيراً ما كانوا يميلون الى تركيا. وقد لعبت العواطف المضادة للأجانب و للبريطانيين، دوراً مهماً في نفوس العرب.

وكاد أن يكون من الأُمور المستحيلة، لا سيما في باديء الأمر، أن نقف على آراء الكرد في هذا اللواء" ذلك لأن دعاية قوية، قام بها الوطنيون العرب المتطرفون من عرب الموصل، كانت قد أرهبتهم. وكانت هذه الدعاية احياناً تهدد البلاد بعواقب وخيمة" ومما يؤسف له أن السلطات الادارية، كثيراً ماكانت تُشجع هذه الدعاية.

إن الفكرة القومية الكردية، هنا، اقل نضوجاً منها في المنطقة الجنوبية. والحق يقال أن هذه الفكرة غير موجودة في القسم الشمالي الشرقي من هذه اللواء. ولاشك ان هنالك اكثرية ملموسة تميل الى الترك في بعض النواحي" وفي نواحي أُخرى، نجد أنه من العبث محاولة التوصل الى إستنتاجات" وهنالك مناطق كردية أخرى تميل الى العراق. أما الترك المقيمين في المناطق المجاورة للموصل فكانوا يحملون مشاعر ميالة الى الترك" ولكن الترهيب الذي طالهم لم يكن أقل من ذلك الذي أصاب الكرد. ومن الجهة الأخرى نرى أنه، وبالرغم من وجود حامية عسكرية قوية في " تلعفر"، فقد قام سكان هذه البلدة بمظاهرة كبيرة أعربوا فيها عن ميلهم الى الترك.

أما اليزيديون فهم على الأغلب ميالون الى العراق، بشرط بسط سيطرة الإنتداب الاوروبي على البلاد" وقد صرح فريق من ذوي النفوذ أنهم يفضلون حكومة تركية على

هدى للثقافة كتب

حكومة عربية بلا إنتداب. وهنالك، في بعض الأنحاء، البعض من اليزيديين الذين يميلون الى الترك.

بينما جميع المسيحيون واليهود يميلون الى حكومة عربية. ومع هذا، يرى رؤسائهم أنه من الضروري بقاء الإنتداب الاوروبي" أما إذا انتهى اجل هذا الشكل من السيطرة، فيفضلون حكومة تركية على حكومة عربية مستقلة إستقلالاً تاماً لانها ستكون أهون الشرين. ويظهر، نوعاً ما، أن هذا الرأي هو الشائع بين رؤساء المسيحيين في كافة أرجاء المنطقة.

وهنالك بقعتان، من المنطقة المتنازع عليها، لم نتمكن من الوقوف على آراء سكانهما في مايفضلونه من الوجهة السياسية" وهما نواحي لواء السليمانية، حيث لا وجود للإدارة، من جراء حركة الشيخ محمود" والمنطقة الواقعة بين خط بروكسل والحدود القصوى التي تطلبها الحكومة البريطانية. وهذه المنطقة الاخيرة جبلية وعرة جداً بحيث لا يُستطاع الوصول إليها في ذلك الوقت من السنة، الذي كانت فيه البعثة هناك.

إن المنطقة الأولى، آنفة الذكر، ليست ذات شأن كبير" وحتى على إفتراض أنها تميل كلياً الى الترك- وهذا امر مشكوك فيه جداً- فلن يكون لها تأثير في الإنطباع العام حول الميول السياسية للواء السليمانية.

اما المنطقة الثانية، فتقريباً قد هجرها السكان تماماً، لأن السواد الاعظم من الآثوريين النساطرة، الذين تتألف منهم اكثرية السكان، أُرغموا على هجر منازلهم. فالآثوريون يرغبون كل الرغبة في الحصول على الاستقلالية التي كانوا يتمتعون بها قبل الحرب. وهم يُطالبون بأن يوضعوا تحت الحماية اوالإنتداب الاوروبي — ويفضلون، أن تكون بريطانية. فاذا لم يُجب مطلبهم، بالكامل، فهم على إستعداد لدفع ضريبة (الجزية) للدولة ذات السيادة على تلك الاصقاع، بشرط ان يتمتعوا بحكم ذاتي محلي واسع النطاق. وهم يُعارضون بشدة الخضوع، ثانية، للحكم التركي.

*

* *

ان النتيجة الاولى، التي أسفر عنها التحقيق، هي أن ليس هنالك " شعور وطني عراقي "، في المنطقة المتنازع عليها، الا عند فريق من العرب الحائزين قسطاً من التعليم" و شعور هؤلاء ما هو، بالأحرى، إلا إحساس عربي منطو على غلو في الوطنية وكثيراً ما يكون ذا توجهات مناهضة للأجانب. اما بين الكرد، فنرى حساً قومياً متنامياً" وهو

شعور كردي محض، وليس شعوراً عراقياً. وهذا الحس متطور أكثر في الجنوب، ويقل كلما توجه المرء شمالاً" بحيث لا يبقى له أثر في سهل الموصل وجبال عقرة. و كذلك، هذا الحس القومي قوي، نوعاً ما، بين الأتراك من سكان هذه الولاية.

فعدم وجود شعور وطني عراقي يُفسر العدد الكبير من الشروط، التي قيد بها الشهود ميولهم، على ما مر ذكره. فأشد العرب تمسكاً بقوميتهم، يقولون انهم يفضلون تركيا على عراق تحت السيطرة الاجنبية. ومن الجهة الأُخرى نرى جانباً عظيماً من الرؤساء المسيحيين يقولون ان خوفهم من حكومة تركية اقل من خوفهم من حكومة عراقية بلا سيطرة اوروبية. ويبدي اليزيديون كذلك هذه الآراء عينها. أما كرد السليمانية فيطلبون حكماً ذاتياً واسع النطاق بمساعدة المستشارين البريطانيين. فاذا نُظر في المسألة بجملها رأينا ان أغلب الآراء التي أُبديت للعراق كانت مبنية على إهتمامات، شخصية او مجتمعاتية، لا على محبة وطنية مشتركة.

ولو أن من الإنصاف القول، بأن المشاعر تجاه العراق كانت فاترةً نوعاً ما" ولكن، في ذات الوقت، لاشك في ان توكيدات الحكومة التركية، التي تُشير الى ان معظم سكان ولاية الموصل يودون بشدة الرجوع الى تركيا،هي توكيدات غير صحيحة. إن آراء الكرد منقسمة" فمجموعة السليمانية والمناطق المجاورة لها يطلبون حكماً ذاتياً ضمن دولة العراق وهذا القسم يشمل، على وجه التقريب، نصف المجموع الكلي للكرد، من سكان ولاية الموصل. حتى انه رأينا بين الترك انفسهم من يميلون الى بغداد، فعليه نرى ـ بصرف النظر عما ابدته الحكومة البريطانية من توكيدات ـ ان القومية واللغة ليستا على الدوام براهين يعول عليها في ما يتعلق بالآراء السياسية. وكثير من العرب ولاسيما الفقراء منهم يميلون الى الترك واحياناً يفصحون عما تكنه ضمائرهم بعبارات مؤثرة.

وهنالك مسألة اخرى وهي اننا، اذا استثينا لواء السليمانية، نكاد لا نرى منطقة واحدة تضم عدة نواحي متلاصقة، حيث يُمكن مشاهدة بارقة إجماع في الميول صوب أحد الفريقين.

بالرغم عن الغموض الذي يكتنف هذه النتائج، نجدها تبرهن لنا برهاناً جلياً على وهن الحجة التركية في طلب الولاية كلها" ولكننا اذا اخذنا كل منطقة وكل جنس بمفرده، فإن ذلك لن يُؤيد كل التأييد وجهة النظر البريطانية.

٢ ـ المسألة الآثورية

(أ) - مجمل البراهين

ان مسألة إعادة الآثوريين النساطرة الى ديارهم السابقة، الواقعة الى شمال حدود ولاية الموصل، لم تُثار في مؤتمر لوزان. وجل ما هناك، ان اللورد كرزون علق، في " مذكرة حول الموصل "، موجهة الى عصمت باشا في ١٤ كانون الاول سنة ١٩٢٢، ان النساطرة، الذين طردتهم العساكر التركية من اقاليم جولامرك والحدود الفارسية، في اثناء الحرب، فمات الإلوف منهم في اثناء فرارهم الى العراق، حيث إستقروا هناك" على إستعداد للدفاع حتى الرمق الاخير في سبيل الحيلولة دون رجوع بلادهم الجديدة الى ايدي شعب يعدونه رمزاً للقمع. فرد عليه عصمت باشا بقوله انه لما غزت جيوش روسيا القيصرية ولاية " وان " اقترف النساطرة من اعمال الخيانة والقسوة نحو بني وطنهم من المسلمين، الذين عاشوا جنباً لجنب وإياهم بسلام تام مدة قرون، بحيث انهم لم يروا بدا من مغادرة البلاد عند تقهقر الجيوش الروسية (انظر المذكرة من عصمت باشا الى اللورد كرزون المؤرخة ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٢٢، ووقائع المؤتمر الصفحة ٢٨٢ من المجلد ١).

اما الوقت، الذي أثارت فيه الحكومة البريطانية هذه المسألة، فكان في اثناء مؤتمر الاستانة (اسطنبول - م) الذي التأم في ايار سنة ١٩٤٢ اذ إتخذت من هذه المسألة حجة لتوسيع الحدود العراقية.

وفي أوائل نيسان سنة ١٩٢٤، قامت الحكومة البريطانية بإبلاغ الحكومة العراقية عن عزمها طلب ضم قسم من بلاد الآثوريين الى العراق" وقد أوضحت، في ذات الوقت، الفوائد التي ينالها العراق من وجود أُناس مقاتلين، في المناطق الحدودية من شمال البلاد، تربطه بالدولة العربية وشائج الصداقة والامتنان" وحينها، سألت الحكومة البريطانية حكومة بغداد فيما إذا كانت مستعدة ان تضمن للآثوريين، الذين لم يستوطنوا البلاد الى الآن، استملاك بعض الاراضي المهجورة في الاقاليم الشمالية، بشروط تفضيلية؟ وكذلك تساءلت الحكومة البريطانية فيما إذا كانت الحكومة العراقية مستعدة ان تمنح جميع الآثوريين نفس الحكم الذاتي الذي كانوا يتمتعون به قبل الحرب تحت الحكم التركي؟

فتلقت الحكومة البريطانية رد الحكومة العراقية، في ٣٠ نيسان، وكان بالايجاب.

وقد شرح السر برسى كوكس الإقتراح الجديد، للحكومة البريطانية، في مؤتمر الاستانة (اسطنبول ـ م) في ٩ ايار سنة ١٩٢٤" حيث قال : ـ

((ان هنالك قضية علا شأنها جداً في نظر حكومة صاحب الجلالة، وذلك منذ انقطاع المفاوضات في مؤتمر لوزان، ألا وهي مسألة مستقبل الآثوريين ممن أصلهم غير فارسي. ان حكومة صاحب الجلالة تشعر انها مُلزمة أشد الإلتزام بإسكان هؤلاء الآثوريين طبق

مطالبهم المعقولة وتطلعاتهم القومية. فقد طلبوا بإلحاح شديد ردهم الى وطنهم السابق، تحت الحماية البريطانية" فلا يسع حكومة صاحب الجلالة ان تتقاعس عن اجابة طلبهم. ومع شدة ارتياح العالم المسيحي،على الاجمال، الى هذا الحل" لايسع حكومة صاحب الجلالة، و لأسباب عدة، التفكير في توسيع نطاق التبعات الملقاة على عاتقها الى هذا الحد. ان حكومة صاحب الجلالة غير مستعدة لتحقيق كافة رغبات الاثوريين " الا انها قد قررت ان تسعى، عن طريق هذه المفاوضات، للحصول على حدود تتوفر فيها المقتضيات المسلم بها لحدود جيدة مرتبطة بمعاهدة معقودة، وفي الوقت عينه تسمح جمع الآثوريين، كتلة واحدة، ضمن حدود البلاد التي تبسط عليها حكومة صاحب الجلالة إنتدابها، تحت سلطة عصبة الامم. واذا لم تقع كل الاماكن التي يقطنها هؤلاء الآثوريين في ارض اسلافهم فلا بد من وقوعها في مناطق مجاورة لها وصالحة لسكناهم. ان هذه السياسة، التي ترمي الى توطين الآثوريين، تحظى بتعاطف و دعم الحكومة العراقية" وهي مستعدة ان تبدي كل التعاون المطلوب في سبيل تنفيذ هذه الخطة.

فهذه هي الاسباب التي دعت الى تسليمي تعليمات من أجل طلب الحدود المؤشرة على الخريطة التي أعرضها عليكم الآن.)).

وواصل السر برسي كوكس خطبته فقال انه يعتقد ان الحكومة التركية مستعدة للنزول عند رغبات الحكومة البريطانية" لأن ادارة تلك الأقاليم القاسية والسيطرة عليها وإدارة السكان القاطنين فيها والسيطرة عليهم كانت، فيما مضى، موضع إحراج مستمرللحكومة التركية" ومنبتاً خصباً لأسباب الإحتكاك بالدول الغربية. وأضاف ان هذا الإقتراح لايرقى الى اقصى حدود المطالب التي بوسعه ان يطلبها بالنيابة عن الأقليات المسيحية. وفي الحقيقة، ان الباعث على إقتراح هذا الخط هو شدة الرغبة في النزول عند رغبات الحكومة التركية، على قدر الإستطاعة. فاذا لم يتم الإتفاق على الإقتراح الذي عرضه، الآن، على الحكومة التركية، فالحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بمطلق حرية التصرف فيما يتعلق بالحدود التي من الممكن أن تطالب بها امام عصبة الأمم.

وقد قدم فتحي بك الرد التالي، على " المسألة الآثورية "، في الكلمة التي القاها في الاجتماع المنعقد في ٢١ أيار سنة ١٩٢٤ :-

((ان سعادتكم، بعد ان افصحتم عن رغبتكم في استئناف المفاوضات، من حيث تركها اللورد كرزون في لوزان " فإنكم تعرضون الآن عن ذلك الموقف وتفتحون مسألة جديدة، وهي مسألة مستقبل الآثوريين. ولضمان مستقبلهم، تسعون الآن، تحت الحماية

البريطانية، الى ضم مقاطعات معينة يخفق عليها، في الوقت الحاضر، علم الجمهورية التركية. فلو قلت انني لا ادهش لطلبكم هذا، لا أكون صادقا في قولي.

ان رئيس الوفد البريطاني في لوزان قال ان حكومة صاحب الجلالة تطلب وجوب منح الكرد حكماً ذاتياً " وسعادتكم تطرحون الآن مطالب للآثوريين. فأرجو ان تسمحوا لي بأن اقول إنكم، عند طلبكم هذه المطاليب، قد أغفلتم الإنتباه الى ان الآثوريين هم اقلية صغرى للغاية في ولاية الموصل" وانكم في الدفاع عن هذه الأقلية لم تنظروا بعين الإهتمام المطلوب نحو رغبات الأكثرية الكبرى جداً – اي الترك و الكرد.

ان الوفد التركي لا يعتقد ان العقل يجيز أن يُنتزع مئات الإلوف من الترك و الكرد من وطنهم الأُم، من اجل وضع بضعة آلاف من الآثوريين تحت الحماية البريطانية " مع العلم بأن بعض هؤلاء الآثوريين هم من المهاجرين الفُرس.

فالآثوريون مسيحيون وهذا يوضح لي السبب الذي دفع الحكومة البريطانية الى إعتبارهم يستحقون مساندة خاصة. اما قول الوفد التركي، بهذا الصدد، فهو ان الناس جميعاً، دون تمييز في العرق او الدين، متساوون في الحقوق" و إن هذا الوفد يرى ان الرغبات القومية المتغلغلة في صدور الشعوب جميعها، والتي لا يُمكن خنقها، يجب ان تسود كافة الإعتبارات الأُخرى. فمع تقدير الوفد التركي للمرؤة الإنسانية التي تُبديها الحكومة البريطانية في سعيها لحماية المسيحيين، يرى الوفد التركي ان من واجبه التصريح بأنه لا يرى سبباً وجيهاً يحمل الحكومة على تضحية صالح المسلمين في سبيل تلك الغاية. فأشكر لكم تنبيهي على كون إدارة الشؤون والسيطرة على ذلك الإقليم القاسي كان، على الدوام، مصدر إحراج للحكومة التركية. لا يخطر على بالي ان الإدارة التركية قد صادفت هناك أية مشاكل مهمة، رغم إنقضاء القرون على هذه الإدارة في تلك المنطقة. و إنه لأمر بعيد الإحتمال ان يتخطر المرء حادثة لقى فيها الموظفون الترك، هناك، غير التقدير و الاحترام. فإذا كانت الإحراجات الادارية تُعد سبباً للتخلي عن بلاد، فبدوري أُذكركم بالإضطرابات والإنتفاضات، التي تعرضت لها الادارة البريطانية، بشكل سافر، طيلة اربع او خمس سنوات إنقضت على تلك الادارة في العراق.

واقول كذلك ان النساطرة سيتمتعون في البلاد التركية بالأمن و الرفاهية، الذين تمتعوا بهما هناك لقرون خلت" شريطة ان لا يعودوا الى ارتكاب الهفوات التي ارتكبوها في اوائل الحرب العظمى بتشجيع أجنبي.))

وابدى السير بيرسي كوكس الملحوظات التالية حول ما بيّنه فتحي بك، بخصوص المشكلة الجديدة، وذلك في الإجتماع الذي عُقد في يوم ٢٤ أيار :-

((أتذكر ان سعادتكم اشرتم الى أن البراهين، التي عرضها اللورد كرزون في لوزان، بقولكم انها لا يُمكن أن تُدفع دعماً لخط الحدود المطلوب حالياً" فأود أن أُذكركم بأن اللورد كرزون، مع محافظته على موقفه في امر ولاية الموصل، لم يحاول رسم خط محدد للحدود الشمالية" بل تقصد ترك هذه المهمة لخبراء الجانبين. وقد قضت الضرورة إحداث بعض التعديل الطفيف في الخطة التي رسمها اللورد كرزون في لوزان، بداعي بعض المعلومات الطوبوغرافية الأكثر تفصيلاً، التي تم الحصول عليها في الآونة الأخيرة، والحاجة المُلِحّة التي إستشعرناها، والتي حملتنا على العمل من أجل تأمين مستقبل الآثوريين. فقد قررت حكومة صاحب الجلالة، الآن، ان تطلب الخط المؤشر على الخرائط التي عرضتها عليكم في اجتماعنا الثاني.))

ثم قال السير بيرسي كوكس ان الغاية ليست وضع المناطق المبحوث فيها تحت الحماية البريطانية، او تضحية مصالح الأعداد الكبيرة من السكان الكرد في سبيل مصلحة الأقليات المسيحية في الولاية. فالكرد مرتاحون الى الحكم الذاتي المحلي الذي مُنحو إياه. وقد ذكرنا قضية الآثوريين مع البراهين المقنعة من الوجوه الطوبوغرافية و سوق الجيش، وذلك تأييداً لطلب الحكومة البريطانية خط حدود واقع على مسافة قليلة وراء الخط الأصلي المقترح. وهذا الخط يمكننا من جمعهم في مجتمع واحد، في بلادهم القديمة او بجوارها، ضمن المنطقة التي يشملها الإنتداب البريطاني تحت سلطة عصبة الأمم. اما تأكيد فتحي بك بأن النساطرة سيتمتعون في البلاد التركية بجميع اسباب الأمن والرفاهية، التي كانوا يتمتعون بها في الماضي" بشرط ان لا يعودوا الى فعالياتهم في زمن الحرب" فقول لا يتطابق مع آراء النساطرة. فإن الصورة لا تزال حية في اذهانهم للمظالم التي قاسوها على أيدي الترك في الماضي " وهذا يناقض تماماً، ما يقول به فتحي بك.

إن المباحثات، التي جرت في اليوم الأخير من المؤتمر، تسترعي الإنتباه الخاص، و ذلك من عدة وجوه :-

بعد أن أكد فتحي بك ان المؤتمر انعقد بمقتضى المادة (٣) من معاهدة لوزان، وذلك للتوصل الى اتفاق ودي على الحدود بين تركيا والعراق، بدأ حديثه بالقول: ((أن الحدود الشمالية للعراق، تتطابق اجمالاً، وكما يعلم الجميع، مع الخط الذي عرضه على المؤتمر. و قد إستشهد على قوله هذا بما اقتبسه من " دائرة المعارف البريطانية ".))

ثم قال : ((ان ولاية الموصل، وان كانت قيد الاحتلال البريطاني الموقت، تعد من الوجهة القانونية جزءاً من تركيا الى ان يتم الاتفاق على تعيين الحدود.

ففي الوقت الذي قام الوفد التركي بمجرد طرح المسألة التي قضت المعاهدة بالنظر فيها، على بساط البحث، نرى الوفد البريطاني يطالب بضم منطقة إضافية من ولاية هكاري التركية" وبذلك خلق قضية جديدة لم يفكر احد، قط، في إثارتها اثناء مفاوضات لوزان" والتي لا يستطيع احد ان يستشفها من مضمون المعاهدة او من نصها الحرفي. فاذا أصرت الحكومة البريطانية على الخروج عن موضوع المؤتمر، بتقديم مطاليب جديدة تتعلق بولاية هكاري، فلا يسعه (أي فتحي بك – م) إلا الاعتقاد بانها (أي الحكومة البريطانية – م) تسعي لإحباط المفاوضات.

ان اعلان الحكومة البريطانية حقها في التقدم بمطاليب، أكثر شمولية، بالنيابة عن العراق" في الوقت الذي عُرض فيه النزاع على مجلس عصبة الامم، لايتعدى حدود المسألة المنازع فيها" فهذه المطالب تناقض نصوص المادة (٣) من المعاهدة. عندما وافقت تركيا على تحكيم عصبة الامم في الخلاف، لم تكن قط مستعدة لمجابهة مطاليب غير محدودة تتعلق بالاراضي، لذلك لا يسعها البحث في اي مسألة كانت لا تنطبق عليها أحكام المادة الثالثة من المعاهدة. والحق يقال ان تنازل تركيا بمقتضى المادة ١٦، عن كل حق وطلب يتعلق بالعراق، لايعتبر قاطعاً، بموجب احكام المعاهدة، ما لم يتم تثبيت الحدود بين العراق وتركيا. لانه لا يصح وجود تنازل عن بقعة واقعة على الجانب الجنوبي من الحدود، التي لم يتم تعيينها بعد.

فالامر واضح اذاً، ان الحكومة البريطانية أثارت مسألة جديدة، لم يفكر فيها احد قط، ولذلك لا يصح تعلقها بأي وجه من الوجوه بالمسألة التي تُعرض على عصبة الامم.))

وقد رد السر برسي كوكس على بيان فتحي بيك في اثناء البحث الذي تلا ذلك بقوله:-

((لو إدعى انسان بأن حدود العراق الشمالية ينبغي ان تنطبق تقريباً على حدود ولاية بغداد الشمالية لما اهتم احد برأيه.

" ان العراق الذي نبحث فيه هو البقعة التي قبلت حكومة صاحب الجلالة البريطانية تحمل التبعة عنها لدى عصبة الامم بعد الحرب" وهي البقعة، التي جرى البحث فيها في لوزان، على ان تتم في اراضيها التعديلات الفرعية الضرورية- تلك التعديلات التي قد

اقتنعت حكومة صاحب الجلالة بوجوب احداثها بعد البحث والاختبار الذين تيسرا لها في الآونة الاخيرة.

وعلى كل حال لم تُفتح قط مسألة من شأنها إعادة ولاية الموصل الى تركيا. "

نظراً لإفادة فتحي بك ان الادعاء بالاراضي العائدة الى ولاية هكاري كان منافياً لفحوى معاهدة لوزان ونصها غير ان هو (أي السر برسي كوكس) كان قد ذكّر فتحي بك بأن اللورد كرزون لم يقترح شيئا قط، فيما يخص الحدود النهائية في مؤتمر لوزان.

وعلى هذا يؤكد بأن الخط، الذي اقترحه للوفد التركي، يأتي مطابقاً لفحوى المعاهدة ونصها .

وفي الختام أفاد بأن خط الحدود الشمالي لولاية الموصل، و حسب ما يعلم، لم يجرى تحديده بأي صورة كانت، دائمية او نهائية. إن احوالاً عشائرية و سياسية قد حتمت أن يكون، هذا الخط الفاصل، مرناً و قابلاً للتغيير" و يتوقف ذلك على نفوذ الولاة (الحكام – م) المختلفين، من الوجهة الادارية وسائر الاعتبارات السريعة الزوال الأُخرى" وفضلاً عما تقدم، فإن من البديهي أن يكون الفصل الاداري بين " إقليمين "، من نفس البلاد، مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن الحدود الدولية الفاصلة بين دولتين)). ثم كرر ما قاله حول عدم وجود حدود نهائية او دائمية، في أي وقت من الأوقات" وأضاف قائلاً: ((اذا كان لهذا السبب وحده فقط، فيستحيل قبول الرأي القائل بأن إدعائه، المتعلق بما إعتبره فتحي بك جزءاً من منطقة هكاري، غير مطابق الى منطوق المادة الثالثة من معاهدة لوزان)).

اما فتحي بك فقد اجاب بأن: ((لا يسعه قبول ما افاد به السر برسي كوكس فيما يخص تقلبات حدود ولاية الموصل))" و أضاف أنه لم يحدث شئ من هذا القبيل، على حد علمه.

أما قضية الاثوريين فقد أثارتها الحكومتان، ذات العلاقة، ثانيةً" لدى إحالة النزاع الى مجلس عصبة الأُمم.

ورد في المذكرة البريطانية، المؤرخة ١٤ آب ١٩٢٤، تحت عنوان " البراهين السياسية "، أن الاسباب الداعية لتخصيص منطقة الاثوريين الى العراق، قدر الإمكان، هي كالآتي:

– بالرغم من وجودها منعزلة في قلب البلاد الخاضعة الى حكم الترك، فإن طائفة الاثوريين الصغيرة قد صممت، و منذ الايام الاولى من الحرب العظمى، على الانضمام الى جانب الحلفاء" واغتنام الفرصة السانحة للتملص من ربقة اولئك الحكام الذين قاد تأريخهم

الماضي الى ان ينظروا اليهم كحكام رائدهم الإضطهاد الدائم. وقد تحملوا آلاماً عظيمة، بنتيجة هذا التصميم، فطُردوا من بلادهم الاصلية ومات الأُلوف منهم لدى فرارهم الى العراق.

– في الوقت الحاضر، نجح قسم منهم في الاستقرار في الجزء الجنوبي من بلادهم الاصلية و قسم آخر بين الاكراد وقُدامى المسيحيين الذين هم من ابناء البلاد الواقعة، مباشرةً، الى الجنوب من موطنهم القديم.

– تشعر الحكومة البريطانية، بمقتضى أمتن تعهداتها، بوجوب تأمين توطينهم بمقتضى الطلبات والتطلعات المعقولة لشعبهم. وقد ناشدوا تأسيس محمية بريطانية في سائر أنحاء. موطنهم القديم.

– لم يكن بوسع الحكومة البريطانية الإستجابة لرغائبهم، بأسرها، وذلك لأسباب شتى، ولكنها قد بذلت جهودها لتؤمن لهم حدوداً ما، تفي ببعض الشروط" وهي الآن ترجو من مجلس عصبة الأُمم تأسيس تلك الحدود. فعصبة الأُمم، بينما تقوم بتحقيق مقتضيات حدود صالحة بموجب معاهدة، عليها في الوقت نفسه ان تُقر بوجوب توفير الاسباب للآثوريين ليُصبحوا أُمة مجتمعة داخل حدود الاراضي التي بسطت الحكومة البريطانية عليها إنتدابها، بتفويض من عصبة الأُمم" واذا لم يكن في الإمكان جعل ذلك في موطن اسلافهم، فعلى الاقل، ان تكون في مناطق ملائمة بجوارها. اذا سُحب هذا الخط أبعد، الى الجهة الجنوبية في هذا الاقليم، فينجم عن ذلك – الى جانب المضار الاقتصادية والستراتيجية (الحربية) – رُعب بين الآثوريين لن يجدوا معه بديلاً سوى اللجوء إما الى تهافتهم على الهجرة الجماعية او ان يستميتوا في الدفاع عن امانيهم. لذا سيكون من المستحيل توطيد السلم والرفاهية في هذا القسم من الحدود.

وقد اوردتْ المذكرة المبحوث عنها سبباً آخراً، من جملة براهينها الجغرافية والستراتيجية (الحربية)، دعماً للحدود المقترحة" ألا وهو أن جماعة الآثوريين، المفطورة على القتال، ترغب في أن تمنح ولاءها للعراق بموجب بعض الشروط" وتُصبح مجتمعاً على الحدود له أهمية، لا يُستهان، بها لدولة العراق.

تؤكد المذكرة التركية المؤرخة ٥ أيلول ١٩٢٤، بأن المطالبة البريطانية بالاراضي، الخارجة عن دائرة حدود ولاية الموصل التركية، تتجاوز، بداهةً، حدود السؤال الذي إتفق الطرفان على عرضه على مجلس عصبة الأُمم" وعلى هذا ليس على المجلس سوى ان يُعطي قراره على مطالب بريطانيا بقدر ما تتعلق بالقضية موضوع البحث.

وتأييداً لهذا الرأي اوردت المذكرة تصريحات شتى، جاءت على لسان اللورد كرزون، حيث يُستبان منها ان وجه الخلاف القائم بين الفريقين لا يتعدى ولاية الموصل.

إشارةً الى البراهين التي أوردتها الحكومة البريطانية، نوهت المذكرة (التركية – م) بأنه مهما كانت درجة العطف الذي تشعر به تلك الحكومة نحو غير المسلمين، من اهالي ولاية الموصل، الذين إنظموا الى معسكر الحلفاء اثناء الحرب" فهذا التعاطف لا يُبرر فصل منطقة واسعة الارجاء عن تركيا، حيث بالكاد يشكلون فيها نسبة (١ من ١٧) من اهاليها. وفضلاً عما تقدم، فإن الاثوريين النسطوريين ليسوا من ابناء ولاية الموصل" واذا ما كانوا قد اُرغموا على مغادرة اوطانهم اثناء الحرب، فسببه يرجع الى اشهارهم السلاح ضد مواطنيهم المسلمين. ومع ذلك فهم قليلو العدد" وقد عاشوا عصوراً برفاهية وأمان، بين المسلمين من ابناء بلدهم.

ان اقتراح حكومة بريطانيا بجمع الآثوريين وجعلهم كتلة واحدة، في المنطقة الحدودية الكائنة بين تركيا والعراق، يدل الى أنه ليس من المحقق تماماً فيما إذا ـ و مهما كانت رغائب تلك الفئة – كانت تلك الرغائب، في الحقيقة، قد آلت الى هذا الاقتراح، وليست اعتبارات غيرها. إن التجميع المصطنع للآثوريين، على الحدود، حيث يمكن استخدامهم ضد الاكراد وتحريضهم بروح عدائية ضد تركيا، أمر لا يمكن، طبعاً، ان يؤمل منه النتائج التي تتوق إليها الحكومة البريطانية، وهي توطيد السلم الدائمي في هذه الاقاليم وتحسين العلاقات بين تركيا والعراق وامكانية حفظ سلامة وجود الآثوريين.

(ب) - اعتبارات واستنتاجات

لقد اوضحنا وضعية الآثوريين في ظل الإمبراطورية العثمانية، في مكان آخر من هذا التقرير، ولذا نكرر هنا فقط ما تمتعوا به من درجة واسعة من الاستقلالية تحت سلطة " بطريكهم "" اذ ان السلطات التركية قلما زارت بلادهم" ومع ذلك، فيظهر ان هناك نزاعات كانت تقوم بين الاكراد والآثوريين بشكل متكرر.

في السنة التي سبقت الحرب، غدت الدعاية الروسية، المعتمدة على المناحي الدينية، ملموسة بوضوح. وفي الربيع من عام ١٩١٥ تقدمت الجيوش الروسية نحو " جلامارك " واتصلت مع الاثوريين الذين قاموا ـ بناءً على تحريض من القائد الروسي ـ بالهجوم على الاتراك. بعد ذلك بقليل، انسحب الروس، فأصبح موقف الآثوريين حرجاً، كونهم باتوا معرضين الى هجوم قوات تركية كبيرة" ولذا أُجبروا على الانسحاب، مع عائلاتهم، الى داخل الاراضي الفارسية، بعد ستة اشهر من القتال المرير.

ومع ذلك، وعند وصولهم الى ايران، فقد ثابروا على مساعدة الروس الذين قاموا بتشكيل عدة وحدات من بين القوات الآثورية. حاربت هذه الجيوش تحت قيادة الروس، الى حين تفكك الجيش القيصري" ولم تكن هناك سوى كتيبة واحدة تحت السيطرة المباشرة لبطرياك الاثوريين. في اوائل سنة ١٩١٨، إنضمت التشكيلات الآثورية، الى القوات غير النظامية التي كانت تحت قيادة ضباط روس بقوا في ايران، للدفاع عن صحاري اورمية وسلماس ضد الاتراك. تصاعدت حراجة موقفهم، نظراً الى النزاعات القائمة بينهم وبين الأكراد، من جهة، والى تدخلات السلطات الايرانية، من الجهة الأُخرى، و التي كانت متلهفةً الى نزع سلاح تلك القوات القائمة بحركات في الاراضي الفارسية. وفي اواخر شهر تموز أُجبر الآثوريون على الانسحاب، قبل ان يهجم عليهم الاتراك والاكراد والفرس، واخذوا يلتجؤون الى الاراضي التي تحتلها القوات البريطانية.

ان الآثوريين الذين كانوا قد استوطنوا في ايران، كما هو حال التشكيلات الارمينية، قد شاركوا في الحرب ضد الاتراك منذ البداية" وقد اصابهم ما اصاب رفاقهم الآثوريين الذين في تركيا.

عانى الآثوريون، أثناء تقهقرهم، مشقات عظيمة" وقُتل الكثير منهم في المعارك، ومنهم مَن لقوا حتفهم من الجوع والبقاء مكشوفين في العراء" ومع هذا فقد نجح منهم نحو ٥٠،٠٠٠ آثوري و أرمني في الوصول الى همدان، في أواسط شهر آب ١٩١٨" ومن همدان نُقلوا تدريجياً إلى معسكر بالقرب من بعقوبة على نهرديالى، على بُعد حوالي ٥٠ كيلومتر من بغداد.

وحالما عُقدت الهدنة إقتُرحت خطة لإرجاع الاثوريين الى اوطانهم" غير أنه قد ثبُت إستحالة ذلك، بشكل عام نتيجةً لتكرر نشوب حوادث خرق النظام بين الاكراد. و نتيجة الإضطرابات التي وقعت في العمادية، في شهر تموز ١٩١٩، اقترح الحاكم المدني على السلطات العسكرية وجوب اخراج جميع الاكراد المسلمين من منطقة العمادية" ليفسح بذلك مجالاً للآثوريين المتجمعين في بعقوبة. وفي هذه الحالة يُصبح كلهم مستوطنين في ولاية الموصل. إن عدد العائلات الكردية، الواجب اخراجها، يُقدر بـ ٢٠٠٠ " ومع هذا فإن الحكومة البريطانية لم تكن، آنذاك، تُريد اعطاء قرار نهائياً بهذا الصدد. كان عدد الآثوريين، في بعقوبة، في نهاية عام ١٩١٩ يبلغ ٣٥,٠٠٠ " مُقسمين الى جماعتين، جماعة منهم من آثوريي هكاري، والأُخرى من أورميا في ايران.

هواللامع كتب

في الربيع من عام ١٩٢٠ خرج أحد آثوريي الجبال، من عشيرة الباز، وهو المدعو أغا بطرس" الذي لعب دوراً غير هين اثناء الحرب بصفته قائداً للجيش الآثوري " بفكرة خلق دولة آثورية، على الحدود الفاصلة، ما بين الترك والفرس" وفاسحاً المجال أمام أولئك الذين يرومون العودة الى وطنهم في جبال ولاية هكاري. الا ان تنفيذ هذا المشروع قد أُعيق بسبب قيام الثورة الكُبرى، التي أثارها العرب في عام ١٩٢٠(القصد هنا، ثورة العشرين في العراق – م). وفي شهر تشرين الاول خاب تحقيق هذه الفكرة، نظراً لعدم مقدرة اغا بطرس، وللمقاومة التي أبداها الاكراد في المناطق الواقعة شمال عقرة" وفي اثناء المعارك، التي وقعت، نهب الآثوريون عدة مناطق يقطنها الاكراد ممن لم يشتركوا، بتاتاً، في تلك الأعمال العدائية.

وبعد ذلك اضطرت الحكومة (أي الحكومة البريطانية – م) الى اتخاذ تدابير أُخرى" وقد قررت توطين الآثوريين، كل عشيرة على حدة، لتمتد اراضيهم، تدريجياً، الى جهة الشمال. وبحلول صيف عام ١٩٢١ تم، بهذه الطريقة، توطين ٧,٥٠٠ شخصاً" البعض منهم في جوار زاخو و دهوك و العمادية" والبعض ألآخر في مناطق برواري بالا الأكثر بُعداً الى الشمال، وفي تياري العليا والسفلى. وقد التحق عدد غير يسير من الآثوريين في " قوات الليفي " (قوات الدرك المرتزقة – م).

قامت الحكومة (أي الحكومة البريطانية – م) بتوزيع اكثر من ١٩٠٠ بندقية مع بعض العتاد على عشائر الآثوريين، الذين عادوا الى اوطانهم في شمال حدود ولاية الموصل.

وفي نيسان ١٩٢٤ تقدر عدد الآثوريين، الذين استوطنوا في الاراضي التي تحت ادارة العراق وفي المناطق الشمالية المُطالب بها الآن، كما يلي:ـ

من ايران.....	٥,٠٠٠
من الاراضي المُطالب بها مؤخراً.....	١٤,٠٠٠
من الاراضي التركية في شمال هذه الاراضي.....	٦,٠٠٠

	٢٥,٠٠٠

و أما من المجموعة الثانية، فقد سبق أن توطن ٧،٥٠٠ منهم في الاراضي المطالب بها في الاستانة (اسطنبول ـ م)" ثم رجعوا، الى الجهة الجنوبية من حدود المعاهدة، بسبب الحوادث التي وقعت في عام ١٩٢٤. كان في نية الحكومة البريطانية اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الآثوريين، الذين جاؤوا من ايران، من العودة الى بلادهم.

إن العلاقات بين الاثوريين والأقوام المُسْلمة لم تكن، على الدوام، كما يجب. ونظراً الى رأي السلطات، فإن ذلك يرجع، جزئياً، الى قلة اللباقة التي يظهرها الآثوريون أنفسهم، والذين لهم مزاج محب للإقتتال وخشونة ما في الطباع. في شهر آب من عام ١٩٢٣ حدث عراك في سوق الموصل بين العرب وجنود آثوريين (من الليفي ـ م)، وفي نفس الشهر وقعت تظاهرات عدائية هناك ضد جماعة مؤلفة من نحو ٨٠٠ آثوري، مُرحلين من الاستانة (اسطنبول ـ م)" والأشد من ذلك خطورة، كان تمرد سريتين من الجيش الآثوري (الليفي — م) في حامية كركوك.، ان هذه الحادثة التي وقعت في مايس سنة ١٩٢٤ قد نجمت عن نزاع وقع بين جنود آثورين وتجارمسلمين، وبالرغم من الجهود التي بذلها ضباطهم وصف الضباط، فإن الرجال (أي الجنود الآثوريين — م) طافوا البلدة واطلقوا النار على كل مسلم رأوه ونهبوا الحوانيت والبيوت. حدثت هناك اصابات، كان البعض منها قاتلة" مما إستوجب ارسال قطعات من الجيش البريطاني، جواً، لإستعادة النظام.

فيما يلي الحريات التي تمتع بها الآثوريون في العراق: ـ

— كانت منازعاتهم تُحسم من قبل محكمين من عرقهم.

— كان لرؤسائهم مكانة رسمية او شبه رسمية.

— يقوم ﴿ الرؤساء ﴾ بجباية ضريبة العُشر الإعتيادية ورسوم المواشي بمساعدة الشرطة" التي يختارونها من عشائرهم نفسها.

على ان هذه الوضعية وجب تغييرها نظراً الى مغادرة قسم كبير منهم، بنتيجة حوادث الحدود التي وقعت في الخريف من عام ١٩٢٤.

ان عائلة البطاركة هي السلطة الآثورية الوحيدة التي تعترف بها السلطتان البريطانية والعراقية.

وقد أخبر المعتمد (المندوب) السامي البريطاني، في بغداد، اللجنة عن نيات الحكومة، فيما لو مُنحت الحدود المُطالب بها الى العراق، فإن الاراضي الواقعة الى جنوب الحدود مباشرةً، يُمكن أن يجري إشغالها، من جديد، من قِبل العشائر الآثورية التي كانت ساكنة هناك في السابق. لا يسكن هذه الاراضي، في الوقت الراهن، سوى ١٠,٥٠٠ شخصاً بينهم ٧٥٠ مسيحياً. أما الاثوريين الذين كان موطنهم في شمال خط الحدود المقترح فسيتم توطينهم في جوار دهوك والعمادية - على مسافة معينة من الحدود" وبذا لايصبحون عرضة الى مغريات العودة الى بلادهم في الاراضي التركية" مما قد يكون سبباً لإثارة الحوادث الحدودية.

ان مجموع عدد الآثوريين المراد توطينهم يبلغ حوالي ٢٠,٠٠٠ فقط" فيما اذا عاد الاثوريون، الذين قَدموا من فارس، الى بلادهم. ويُستبان من المعلومات التي وردتنا مؤخراً انه يوجد في روسيا عدد لا بأس به من الآثوريين الاتراك ـ يُقدر عددهم بنحو من ٣٠,٠٠٠" وهم يرومون العودة الى أوطانهم الاصلية، بشرط ان لاتبقى تلك الاراضي تحت الحكم التركي.

قامت السلطات البريطانية، أيضاً، بإخبار اللجنة، أن المصير المستقبلي للآثوريين يتوقف، بأجمعه، على القرار المُتخذ بشأن الحدود. واذا لم تخصص الاراضي التي يسكنها الآثوريون الى العراق فلا يمكن، والحالة هذه، اعطائهم حكماً ذاتياً محلياً" لأن توطينهم، في هذه الحالة، لن يكون على شكل مجاميع متجانسة. فاذا أُنزل خط الحدود الى الجنوب ـ وبهذا لا يدخل ضمن العراق الا قسم قليل من اراضي الآثوريين السابقة ـ فعندها سيستحيل ايجاد اراضي يُقيمون فيها داخل العراق. وبناءاً عليه، فإن خطة استيطان الآثوريين تتوقف على القبول بالحدود المقترحة من قبل الحكومة البريطانية. حتى لو وُجدت لهم أراضي فأن الآثوريين لن يتمكنوا من العيش في السهول، نظراً للظروف البيئية" كما ستبرزصعوبات أُخرى من جراء اختلاف العادات بين العرب والآثوريين، حيث سيؤدي ذلك الى توتر العلاقات بينهم" بينما عادات الآثوريين والاكراد مقاربة جداً.

*

* *

تعترف اللجنة بضرورة حماية الشعب الآثوري وتمكينهم من الحياة في أكثر الظروف ملائمةً، التي من الممكن ايجادها لهم.

ومع ذلك فإن اللجنة لا تشعر بأن الحل الذي اقترحته الحكومة البريطانية يطابق مبادىء العدالة التي يجب اتخاذها في الاستيطان المرغوب.

في المقام الأول، يظهر ان معارضة الحكومة التركية على تقديم مطالبات بأراضي جديدة، بعد مؤتمر لوزان، بكل المقاييس، ليست دون مبرر" ويستبان من وثائق ذلك المؤتمر ان الوفد البريطاني كان، منذ البداية، قد طالب بجعل الحدود الشمالية لولاية الموصل حدوداً للعراق. فاذا ذُكر شيء من التعديلات، فإنما هي تعديلات على معاهدة سيفر" غير أنه، إستناداً الى مندرجات تلك المعاهدة، يجب ارجاع قضاء العمادية الى تركيا.

وفي رسالة أُخرى، بتأريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٢٢، دعى اللورد كرزون عصمت باشا لتعيين خبراء للمداولة بشأن خريطة واضحة، للحدود الشمالية لولاية الموصل" حيث توطد،

المعاهدة المستقبلية، الحدود بين تركيا والعراق. إن هذا يُظهر انه لم يخطر على البال شيء، سوى تعديلات طفيفة، تستطيع لجنة ترسيم الحدود أن تنظر في أمرها. و مع هذا فإن مقترحات الحكومة البريطانية، التي عرضتها في مؤتمر الاستانة (اسطنبول ـ م)، قد فاقت، الى حد كبير، مجرد تعديلات. بناءً على ذلك يظهر ان هناك من الأسباب ما يدعو الى الاعتقاد بأن الاقتراح المطروح في مؤتمر الاستانة (اسطنبول ـ م)، قد إنطوى على فتح مسألة جديدة" وإن الحكومة التركية كان لها اسباب مبررة لرفض مناقشة ذلك.

وهناك اعتراض آخر، على الحل الذي اقترحته الحكومة البريطانية، يتعلق بالاحوال التي أدت الى قيام الآثوريين بحمل السلاح ضد تركيا. ومما لاريب فيه ان هذا الشعب قد قام بثورة مسلحة ضد حكومته الشرعية، بتحريض من قبل الاجانب، وبدون تسبب من قبل الحكومة التركية، ويؤيد ذلك كون ظروف الحياة التي تمتع بها الشعب الآثوري ضمن الإمبراطورية العثمانية كانت احسن من ظروف سائر النصارى الآخرين" حيث مُنح لهم حكم ذاتي محلي واسع النطاق تحت سلطة دار البطرياركية.

تحت هذه الأحوال يكاد لا يكون من الانصاف ان تؤخذ من تركيا منطقة، تعود ملكيتها إليها، دون منازع، ليستوطن، في تلك المنطقة، أُناس شهروا السلاح، عمداً، بوجه حكومتهم ذات السيادة. إن هذا يدفع اللجنة الى الاستنتاج، بأن الحل الأمثل، لذلك، هو أن على الآثوريين ان يقبلوا العرض الذي تقدم به الوفد التركي، في مؤتمر الاستانة (اسطنبول ـ م)" وذلك بوجوب العودة الى ديارهم السابقة. و في تلك الحالة يجب ان يُضاف أنه يتوجب بقاء الاثوريين متمتعين بعين الحكم الذاتي المحلي، كالسابق " ويجب ان تُضمن لهم سلامتهم بإصدار عفو عام.

٣ - براهين سياسية أُخرى:

علاوة على البراهين الرئيسة، المستندة إلى رغبات الاهالي، فقد قدم الطرفان بعض الإعتبارات السياسية الأُخرى" تعزيزاً لآراء كل منهما.

ان الحكومة البريطانية تصر بأنها مرتبطة بإلتزام ثلاثي يرجع، بعض الشيء، الى إتفاقياتها مع الشعب العربي وجلالة الملك فيصل" وينبع، البعض الآخر، من الانتداب. ويمكننا هنا تلخيص تلك البراهين التي عرضها ممثلو الحكومة البريطانية:-

- في اثناء الحرب عقدت الحكومة البريطانية اتفاقاً، مع عرب المنطقة موضوع البحث" وعدتهم، بموجبه، بعدم وضعهم، ثانية، تحت الحكم التركي.

- في سان ريمو، في نيسان ١٩٢٠، قبلت الحكومة البريطانية انتداباً، على العراق، بناءً على طلب من عصبة الامم. في الخريف من عام ١٩٢١، قامت عصبة الامم ـ وهي لم تكن قد حسمت احكام الانتداب بشكل نهائي ـ بدعوة الحكومة البريطانية للإستمرار في تسيير دفة الأُمورالادارية" بموجب روح مسودة لائحة الانتداب، و الى أن يُصدر المجلس قراراً نهائياً بذلك.

- في تشرين الاول ١٩٢٢، عقدت الحكومة البريطانية معاهدة مع ملك العراق" وفيها ألزم الفريقان نفسيهما بأن لا يتنازلا او يعطيا بالإستيجار، أية أرض كانت من العراق، الى أية دولة ثالثة او وضع مثل هذه الأرض تحت سيطرتها.

وبهذا، أصبحت الحكومة البريطانية مرتبطة بثلاثة تعهدات" وانها سوف تنكث وعودها، اذا ما أقدمت على فصل الموصل عن المنطقة المنتدبة عليها وإعطائها الى الأتراك.

إعترض فتحي بك على هذه البراهين، في جلسة مجلس عصبة الامم المنعقدة في ٢٥ ايلول ١٩٢٤، قائلاً بأن العهود الثلاثة المعطاة من الحكومة البريطانية لا يترتب بمقتضاها أية حجة على تركيا" لأن، في واقع الأمر، لم تتخل تركيا ، بموجب أية واسطة دولية، عن حقوقها في الولاية" و هذا الأمر اشبه بمن يتصرف باراض غيره لصالح طرف ثالث، بدون استحصال موافقة مالكها الشرعي. أما من جهة التعهدات المعطاة الى عصبة الامم، فيكاد لايكون من الضروري الإيضاح بأن حدود الاراضي، المنتدب عليها، لم تكن قد تم تعيينها من قبل العصبة" و على العكس من ذلك فإن الحكومة البريطانية، وبمبادرة منها، قررت حدود امتداد الاراضي، التي تمثل النهاية الشمالية للعراق. إن هذا عمل من طرف واحد، و باطل قانوناً.

ان تفوق قوة البراهين التركية من الوضوح، بحيث لاحاجة الى تحليل ما قدمه الطرفان.

كما لا يمكن التسليم بأن تركيا قد تنازلت عن حقوقها في ولاية الموصل" لكونها قد صرحت، في مناسبات عدة، بأنها على إستعداد للتنازل عن الاراضي التي لا يقطنها سوى العرب. وفضلاً عن حقيقة كون ولاية الموصل هي منطقة كردية، نظراً لأكثرية السكان" إلا انه من الواضح ان الحكومة التركية قد إستمرت، على الدوام، بالقول أن الولاية هي جزء لا يتجزء من تركيا. إنها لم تتنازل عن حقوقها، سواء القانونية أو الأخلاقية، لصالح أية قوة" على ان افادة الحكومة التركية، القائلة بأن مطلبها ينحصر في المناطق التي تود العودة الى حضيرتها، تُعد تنازلاً معنوياً.

وعلى هذا يظهر جلياً ان الاراضي التي تحتلها السلطات البريطانية والعراقية، لاتزال، قانوناً، عائدة الى ملكية تركيا" الى ان تتنازل عن حقوقها فيها.

وقد اقامت الحكومة البريطانية حجة أُخرى، تتعلق بحق الغُلب، وملخصها كما يلي:

– مما لا نزاع فيه، ان دول الحلفاء قد اضطرت، بدون إستفزاز من جانبها، الى شن الحرب على تركيا" ففازت في هذه الحرب" قام الجيش البريطاني بطرد الاتراك من "ميزوبوتيميا" (وادي الرافدين ـ م). فإنه دعاء مثير للإستغراب ان تقوم قوة مغلوبة بالإملاء على المنتصرين عن الكيفية التي يتصرفون بموجبها بالاراضي التي غلبوها.

أما جواب الحكومة التركية على هذه البراهين، فهو ان حق الغُلب قد بات غيرمعترف به، في القرن العشرين. وعلى كل حال، فإن ذلك لا ينطبق على ولاية الموصل، التي وقع احتلالها بعد الهدنة ومنافياً لأحكامها، وكما حصل في الاستانة (اسطنبول ـ م) وازمير و أدنه.

وجواباً لهذه الحجة الأخيرة، بينت الحكومة البريطانية: اولاً، ان خط الهدنة ليس له أدنى تأثير على التسوية السلمية النهائية" وثانياً، وإستناداً الى شروط الهدنة، ان جيوش الحلفاء مخولة بأن تحتل نقاطاً حاكمةً (ستراتيجية)، تقع فيما وراء خط الهدنة، اذا إستجدت حالة تُهدد سلامة الحلفاء. و تنطبق هذه الحالة على قضية مدينة الموصل.

لا نرى حاجة الى تدقيق هذه الآراء المتعاكسة، من حيث الخرق المزعوم لشروط الهدنة" وكل ما هناك إننا نُريد هنا، الإشارة الى أن احتلال مدينة الموصل وكافة بلدات "ميزوبوتيميا" (وادي الرافدين ـ م)، التي كانت فيها حاميات تركية، يُعد مباحاً بمقتضى المادة (١٦) من الهدنة.

اما الحجة المستندة على حق التغلب فهي، على كل حال، مسألة فيها نظر، لأنه، بعد معاهدة سيفر، قد طرأ على الحالة السياسية تبدلات جذرية" جعلت من اللازم عقد مؤتمر جديد لإجراء مراجعة ثانية في جميع الأعمال التي أُنجزت في سيفر. إن تلك التبدلات قد نشأت نتيجةً للنجاحات العسكرية التركية" والتي، وإن كان نيلها قد حصل في ساحة حرب مختلفة، قد أوجدت أوضاعاً عسكريةً جديدةً في جميع المناطق التي تعود او كانت تعود الى تركيا. ان هذا الامر لواضح من طبيعة المسائل التي جرت مناقشتها في مؤتمر لوزان.

ورداً على حجة الغلب اقامت تركيا حجة " السلم الدائمي ". عُـرضت هذه الحجة على مؤتمر لوزان، وكررها فتحي بك في مؤتمر الاستانة (إسطنبول – م)" وفي عين الوقت، أعرب عن أمله بايجاد حل لمسألة الموصل، مما يُمهد السبيل لتفاهم دائم بين تركيا

وبريطانيا العظمى" وقد صرح ((أن منافع السلم الدائمي في الشرق لهي على أعظم جانب من الاهمية)).

من البديهي ان لفوائد السلم الدائمي الاهمية القصوى. فإن أُريد دوام السلم وتمهيد الطريق لعلاقات ودية، فمن الضروري ان لا يشعر أي من الطرفين بوقوع مظالم شديدة عليه. و يُظهر، أن من الضروري أيضاً، أن لا تُحزم دولة العراق التي، في حقيقة الامر، قد اعترفت تركيا بوجودها من مصادر الثروة اللازمة من أجل تطورها. فإذا ما أُخذ، من تركيا، جزءاً من ولاية هكاري فإن ذلك يُعد تجاوزاً على حقوقها في تلك المنطقة" وان أُعطيت منطقة ديالى الى تركيا، فان ذلك يهدد استقلال العراق. وان سُلم بنظرية " السلام الدائم " كحل للقضية، بمقتضى التفسير التركي" فالنتيجة سوف تقتصر على حرمان تركيا مما يُعد ضرورياً لتمكين العراق من، ليس مُجرد، إنعاش مصادر ثروته و إنما تطويرها كذلك.

٤ ـ اعتبارات واستنتاجات

مما لا نزاع فيه، أن تركيا تحتفظ بحقوق سيادتها على الاراضي المتنازع عليها" طالما هي لم تتنازل عن حقوقها تلك.

ليس للعراق حق شرعي أو حق الغُلب على تلك الاراضي" اذ لم يكن هناك وجود لدولة العراق عند إنتهاء الأعمال العدائية. بحسب ما صرح به اللورد بارمور، في جنيف، عام ١٩٢٤، بأن العراق، في حالته الراهنة الآن، لا يمكنه ان يشتمل سوى على الأقسام غير المتنازع عليها من البلاد. ومع هذا، فمن الناحية المعنوية، يحق للعراق، ومنذ قيامه، ان يطلب اعطائه حدوداً تمكنه من العيش سياسياً واقتصادياً" وان هذا مما يترتب عليه فرض إلتزامات على عاتق تركيا، التي صرحت مراراً، بأنها ترغب في فسح المجال أمام العرب لتقرير مصيرهم السياسي.

ان الشؤون الداخلية، لولاية الموصل السابقة، تُدار الآن، من قبل الحكومة العراقية" بمساعدة بريطانيا العظمى" وبين هذين البلدين توجد معاهدة تحالف، وهذه المعاهدة (بموجب قرار مجلس عصبة الامم في ٢٧ ايلول ١٩٢٤) أخذت شكل الانتداب. مدة سريان مفعول هذه المعاهدة هي أربع سنوات، من بعد تأريخ التصديق على معاهدة الصلح مع تركيا. واذا انقضى اجل المعاهدة ولم تُقبل عضوية العراق في عصبة الامم، فلمجلس العصبة ان يُقرر ما تُتخذ، غير ذلك، من التدابير لجعل المادة ٢٢ من الميثاق نافذة المفعول. ويجب الاضافة هنا بأنه، عند مصادقة البرلمان العراقي على هذه المعاهدة، قد اتخذ قراراً، مآله،

أنه إذا فشلت الحكومة البريطانية في المحافظة على مصالح العراق في ولاية الموصل كاملةً، فالمعاهدة تصبح حينئذ باطلة وملغاة.

أوردنا هذه الحقائق لعلمنا ان وجود الانتداب ربما يؤثر على حسم القضية، نظراً لما له من تأثير في الأحوال الداخلية للعراق.

فيما يخص السياسة الداخلية في الولاية (أي/ ولاية الموصل – م)، فإن تقدماً محسوساً، دون أدنى شك، قد حصل" مقارنةً بما كانت عليه الأُمور قبل الحرب. فالأمن العام أصبح أحسن بكثير من ذي قبل، وقد وضعت موضع التنفيذ اصلاحات حقيقية في الخدمات الصحية وفي التعليم" وسيكفي، لذلك، مثال واحد" وهو أن عدد المدارس الأولية في ولاية الموصل، قد تضاعف وان عدد الطلاب الذين يرتادون تلك المدارس قد زاد اربعة اضعاف" عن ما كان عليه إبان الادارة التركية. إنا ملزمون هنا بالإعتراف بأن ذلك النجاح، لاسيما في التعليم، يُعزى الى المساعي التي بذلها البريطانيون لذلك" من دون الإنتقاص من جدارة الموظفين العراقيين غير المتنازع فيها.

مع ذلك، يظهر ان الأوضاع الداخلية في دولة العراق غير مستقرة. رغم النيات الحسنة للذين يُسيرون دفة الحكم، وهو أمر لاشك فيه، إلا أنه تنقصهم الخبرة السياسية. لقد صُودفت صعوبات جمة، نظراً لتوتر العلاقات، بين السُنة والشيعة" لأن الشيعة أبعد عن الافكار الاصلاحية الحديثة من السُنة. ولا يجب أن يغيب عن البال، ان للشيعة الاغلبية السكانية في كل من ولايتي بغداد والبصرة، على ان الاغلبية الساحقة من سكان ولاية الموصل هم من ابناء السُنة" كما ان العلاقات بين الأكراد والعرب غير أكيدة الملامح" ولم تتمكن الحكومة العراقية، حتى زيارة اللجنة، من تأسيس إدارة عراقية في لواء السليمانية" والذي كان لا يزال، في ذلك الوقت، يُدار من قِبل موظفين بريطانيين. وقد حصل للّجنة إنطباع بأن الانتداب، الذي إتخذ شكل المعاهدة الحالية، يجب ان يبقى لمدة تقارب الجيل" وذلك لكي يصبح في الإمكان تعزيز و إصلاح الدولة الجديدة. وفي رأى الكثير من الأشخاص الذين استشرناهم، أن الخطر سوف يتهدد وجود الدولة" في حالة سحب الإرشاد والحماية، الذين يقدمهما انتداب عصبة الامم، بعد بضع سنين. وعليه، فمن الواضح، ان الاقتصاد والمنافع الأُخرى التي تنالها ولاية الموصل، عموماً، نتيجة لإتحادها مع العراق، ستُستبدل بمصاعب سياسية عظيمة، إذا ما انتهى الانتداب قبل ان يصبح العراق ناضجاً لدرجة تمكنه من حكم نفسه من دون مساعدة العصبة. وبناءً عليه يكون من الأصلح لولاية الموصل ان تكون تحت السيادة التركية" لأن الأوضاع السياسية،

الداخلية والخارجية، في تركيا، أكثر إستقراراً و لا يمكن مقارنتها بأوضاع العراق" إن تُرك العراق وحاله.

ان المشاعر الشعبية، في المنطقة المتنازع عليها، يمكن أن تُستخدم كدليل يساعد على ايجاد حل ليس من شأنه التجاوز على حقوق أي من الأطراف. إن، من المحتمل، وقوف تلك المشاعر الى جانب العراق، نوعاً ما، وذلك فيما لو أُخذت الإفادات، التي صُرح بها في كافة انحاء المنطقة، بنظر الاعتبار مجتمعةً. ومع ذلك، و نظراً لإختلاف تلك الافادات والظروف التي وقفت عائقاً في وجهها، لا يمكن إتخاذها الأساس الوحيد الذي يُستند عليه في تقرير المصير السياسي للبلاد. ويجب أن لا يغرب عن البال، بصورة خاصة، ان موقف المناطق التي يسود على سكانها الشعور المشايع للعراق" فإن ذلك ليس من وجهة تفضيل العراق بل لدواع اقتصادية مع الرغبة في الاحتفاظ بالدعم الأجنبي الذي يوفره الانتداب في الوقت الحاضر.

ان كثيراً من أنصار العراق يُفضلون الالتحاق بتركيا، ان انتهى، عن قريب، نظام الانتداب.

ليس للبراهين السياسية الأُخرى التي اوردها الفريقان سوى اهمية قليلة، ما خلا البراهين المستندة على الاهمية الحيوية المعلقة على " السلم الدائمي " و" الصلات الودية " بين البلدان المتجاورة. ونظراً لما لاحظناه، في الفصل السابق، فإن هذه البراهين تفرض حلاً يوجب اعطاء العراق المنطقة التي يطلبها من أجل ديمومة حياته وتطوره. ومع ذلك فاللجنة تشعر، أنها ليست مؤهلةً لإبداء رأى حول الأهمية التي يجب تعليقها على تلك البراهين، عند مقارنتها بالبراهين الأُخرى" ولذلك فإنها لا تُصرح سوى إنه لو مُنحت الأفضلية لتلك البراهين، وثُبت أنه سيترتب بموجبها ضرورة تقسيم المنطقة موضوع البحث، فلن تحصل أية صعوبة سياسية نتيجة لذلك.

الفصل السادس

استنتاجات عامة

إن اللجنة، المعينة لاستجماع الحقائق والمدلولات، وفي سبيل أن تضع بين أيدي مجلس عصبة الامم جميع المعلومات وكافة الاقتراحات التي من طبيعتها أن تُساعد المجلس في إعطاء القرار، تتشرف بالقيام، فيما يلي، بتلخيص نتائج تحقيقاتها وصياغة استنتاجاتها.

1 ـ الاستنتاجات الجغرافية

(أ) ـ طوبوغرافية الحدود (السمات السطحية للحدود)

ان الحدود التي طالبت بها الحكومة البريطانية جيدة جداً. فبإتجاه الجنوب، يمكن إستخدام أي من سلاسل الجبال المتعاقبة كخط حدود فاصلة. وان خط بروكسل يلائم هذا الغرض، كملائمة الحدود التي اقترحتها الحكومة البريطانية" وان العوارض، الواقعة في جنوب زاخو والعمادية و نيري تفي، أيضاً، عين المرام. واذا اقتضت الضرورة، فإن كل خط من خطوط القمم المتعاقبة، يمكن اتخاذه حدوداً. أما آخر سلسلة من العوارض، التي يمكن اتخاذها لهذا الغرض، هي مجموعة التلال الممتدة من الغرب الى الشرق تاركةً دهوك في شمالها والقوش وعقرة في جنوبها" ولكن لهذا الخط مساوىء متمثلة بقطعه كثيراً من الطرق وفصله أراضي التلال عن السهل.

ان الحدود التي تُطالب بها الحكومة التركية جيدة، في ما يخص قسمها الغربي، والذي يخترق البادية" وليست صالحة، بنفس الدرجة، في قسمها الشرقي. ان الحدود الصحراوية (في البادية – م) يمكن رسمها على طول اي خط مما يقطع السهول الواسعة، و الى مسافة نحو ٥٠ كيلومتراً، الى جنوب الموصل" حيث تظهر، للعيان، الاراضي المزروعة التي تحيط البلدة.

واما في داخل المنطقة، فيمكن إتخاذ أي من الانهر الثلاثة الكبار، وهي دجلة والزاب الكبير (الأعلى) والزاب الصغير(الأسفل) خطاً جغرافياً لترسيم الحدود.

(ب) ـ الجغرافيا الاقليمية

ان الاراضي المتنازع عليها، هي منطقة إنتقالية بمفهومين:-

- لانها تقع بين الجبال الكردية والصحارى العربية، من جهة،

-وبين القطاع الغربي (سوريا و ارمينيا) و القطاع الجنوبي الغربي (العراق و لورستان)، من الجهة الأُخرى.

أما القسم الشمالي من المنطقة، حيث تُشكل مدينة الموصل مركزه، فله علاقات مع اقاليم نصيبين وماردين وديار بكر واورفا" بينما للقسم الجنوبي علاقة أمتن مع العراق ولورستان في بلاد فارس (إيران — م).

يمر الخط الفاصل، بين هذين الاقليمين، بين كركوك واربيل" ولعل احسن خط لهذا الغرض هو خط الزاب الصغير(الأسفل).

٢ — استنتاجات تتعلق بالقومية

ان سكان البلاد، هم أكراد و عرب و نصارى (مسيحيون) و أتراك و يزيديون و يهود" ولهذا الترتيب أهمية عددية.

ان الاحصاءات والخرائط، التي قدمها الطرفان، بعيدة عن الدقة. اما الاحصاءات الاخيرة التي نظمتها السلطات العراقية فهي، لا ريب، افضلها" ولكن الاستشهاد بها يحتاج الى بعض الاحتراس.

تتألف اكثرية الاهالي من الاكراد، الذين هم ليسوا اتراكاً ولا عرباً، ويتكلمون لغة آرية. اما اتراك البلاد، فهم من نفس عرق اتراك الجمهورية التركية. بينما اليزيديون، ليسوا اسلاماً، ولكنهم يشابهون الاكراد" غير ان ديانتهم ووضعيتهم المعتزلة تجعلانهم شعباً مختلفاً تماماً. وان اغلبية المسيحيين الساحقة هم نسطوريون وكلدانيون.

ان الاكراد والعرب، هما العرقان الوحيدان اللذان يعيشان على شكل مجاميع كبيرة، في مناطق مترامية الاطراف" ولا يمكن إيجاد او تحديد خط فاصل للأجناس الا بينهما فقط. و هذا الخط يتبع مجرى نهر دجلة جنوباً الى نقطة التقائه مع الزاب الصغير (الأسفل) - وهذا الأمر يؤدي الى عزل الموصل عن الاراضي الجنوبية الخصبة والمكتظة بالسكان ـ ثم يستمر على هذه الصورة الى جنوب الزاب الصغير، على طول الطريق الرئيسي بين كركوك وكفرى. وقد توصلنا من هذا الى الاستنتاج بان هذه الحدود لايمكن الايصاء بها نظراً الى مضارها الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا لا يظهر ان الحدود السياسية للاراضي المتنازع عليها، مع كل من ايران وسوريا، ولا الحدود الراهنة الآن، ولا تلك الحدود التي طالبت بها تركيا او التي أرادها العراق" يمكن ان تكون حدوداً فاصلة للقوميات.

تقع البلدات التي يسكنها الاتراك في القسم الجنوبي من الاراضي المتنازع عليها – من جهة العراق - بينما الموصل، وهي بلدة عربية، فتقع في مركز القسم الشمالي.

ان طُرق المواصلات الوحيدة، بين بلدة الموصل والسكان العرب المتوطنين، تمر عبر منطقة تقطنها غالبية من الاكراد.

اما المسيحيون، فمبعثرون هنا وهناك" ولكن أكثريتهم الساحقة تسكن في شمال الموصل.

ومن مجموع نفوس الاكراد، المقدر بثلاثة ملايين نسمة، يسكن منهم مليون ونصف في تركيا و٧٠٠,٠٠٠ في ايران و ٥٠٠,٠٠٠ في الاراضي المتنازع عليها" وهناك عدد منهم في سوريا. ولكن عددهم في تمام العراق، فليس ذو قيمة.

يرتبط الاكراد، في المنطقة المتنازع عليها، الذين يسكنون الجانب الشمالي من الزاب الكبير (الأعلى)، مع الاكراد الذين هم في ولايتي هكارى و ماردين في تركيا" من جهة لهجتهم وإنتماءاتهم العرقية وعلاقاتهم الشخصية والاقتصادية. أما الذين يسكنون في جنوب الزاب الصغير(الأسفل)، فلهم علاقات أوثق مع أكراد بلاد فارس (ايران).

وعلى هذا يظهر ان اختلاط الأعراق، في الاراضي المتنازع عليها، كبير الى درجة، بحيث تجعل من غير الممكن اخذ الاعتبارات العرقية المحضة، بنظر الاعتبار، لدى تثبيت الحدود.

٣ – الاستنتاجات التأريخية

مما لا جدال فيه ان المنطقة المتنازع عليها كانت، لقرون، خاضعة الى حكم الترك" وقد تم تنفيذ هذا الحكم، لفترة طويلة، على يد باشوات (أي ولاة ـ م) بغداد.

وحيث ان الاراضي المتنازع عليها، كانت منذ قرون، تحت سلطة نفس الحكومة" ولها تأريخ يماثل، كثيراً، تأريخ بغداد" فإن الحُجج التأريخية يبدو وكأنها تلمح الى حل" ليس من شأنه فصم عرى الإتحاد التأريخي للبلاد - ولكن ماردين والجزيرة وديار بكر، التي، وان كانت قد اشتركت تأريخياً مع بغداد ايضاً، فإنها الآن باقية في الاراضي التركية.

ما يمكن التسليم به، أن أية حدود، سواء تلك التي اقترحتها الحكومة البريطانية او الحكومة التركية او خط يتوسط بينها، لا بد ان تفصم عرى الروابط التأريخية.

٤ ـ استنتاجات اقتصادية

ان الاعتبارات الاقتصادية ترجح كفة إتحاد الاراضي المتنازع عليها مع العراق، وان كانت المناطق الجبلية، الواقعة في شمال خط بروكسل، يمكن فصلها منه بدون ادنى عناء.

هدى العلامة كتبت

واذا وجد أن من المفضل تقسيم المنطقة المتنازع عليها، لأسباب أُخرى، غير الاسباب الاقتصادية" فهناك عدة طرق للحل، يمكن القبول بها، رغماً عن عدم كون أي منها تُعتبر مُرضية، من الوجهة الاقتصادية، بنفس درجة المحافظة على إتحاد الاراضي.

(١) ـ فصل قضائي زاخو والعمادية، ولعل دهوك ايضاً، عن الموصل" فتُصبح، بعدئذ، وضعية هذه المناطق مماثلة لوضعية الجزيرة، التي كانت سابقاً من ضمن الاراضي الجنوبية للموصل.

(٢) ـ يمكننا أن نضع في الإعتبار، ايضاً، حدوداً تسير الى الشمال من الزاب الصغير(الأسفل)" وتترك نواحي الكوي (كوي سنجق ـ م) و طق طق و رانية في العراق" وتستمر بإتجاه الغرب، على طول خط يُرسم على مسافة نحو ٥٠ كيلومتراً، جنوب الموصل، ثم يمر(خط الحدود — م) من جنوب القرى والاراضي المزروعة لمنطقة سنجار. وحقيقة الامر، ان الموصل التي هي بلدة كبيرة والمركز العام لتجارة حاصلات الاقليم الشمالي" وهي مستقلة عن بغداد اكثر من اقسام الاراضي الجنوبية، التي تُشكل بغداد المركز الرئيس لتجارتها.

(٣) ـ لو حصل و قُسمت المنطقة المتنازع عليها، بحدود تقع كثيراً الى الجنوب، فيكون من المرغوب فيه، ولا شك، ابقاء المجرى الأوسط لنهر ديالى في العراق" لأنه لا غنى لتلك الدولة عنه، لحل مسألة الري. والحدود اذا بدأت من جبل حمرين يمكن امتدادها على طول نهر آق صو*، الى نقطة التقائه مع خط العرض ٣٥ درجة شمالاً" ومن هناك يتجه بأقصر طريق الى حدود ايران.

٥ ــ استنتاجات ستراتيجية(عسكرية — م)

ان الحدود التي اقترحتها الحكومة البريطانية تُمثل حدوداً ستراتيجية لا مثيل لها" و إن لخط بروكسل نفس الميزة تقريباً. كما ان جميع خطوط الحدود المحاذية للقمم المتوازية للجبال، مثلما بينا ذلك في القسم الجغرافي، يمكن عدها حدوداً ستراتيجية " ولكن اهميتها تقل كلما إتجهنا جنوباً.

---

*آق صو: إسم هذا النهر باللغة الكردية في الأساس هو (ئاوه سپی) أي الماء الأبيض، يبدأ من سلسلة جبال سەگرمه المطلة على منطقة سنگاو. ترجم العثمانيون في سجلاتهم الرسمية إسم هذا النهر من اللغة الكردية إلى اللغة التركية وتعني كلمتا (آق صو) باللغة التركية: الماء الأبيض. (المحقق)

ان الحدود التي اقترحتها الحكومة التركية هي حسنة، فيما يخص القسم الغربي، حيث تقطع البادية" ولكنها رديئة فيما يخص القسم الشرقي.

لا تشكل أنهر البلاد عوائق خطيرة" ولذا فإن أية حدود تُوضع على طول مجراها - أي، بشكل عام، حتى قمم الجبال - فإنها ستكون حدوداً ستراتيجيةً ضعيفة.

٦ ـ استنتاجات سياسية

(أ) قانونية

من الوجهة القانونية، ترتأي اللجنة، بأنه يجب اعتبار الاراضي المتنازع عليها قسماً متمماً لتركيا" الى ان تتنازل تلك الحكومة عنها. وليس للعراق المطالبة بالاراضي المتنازع عليها، سواء كان ذلك بحجة حق الغُلب او بأي حق قانوني آخر. ولا يمكنه سوى التقدم ببراهين معنوية، تدُل أنه ما دام قد تشكلت دولة العراق" فيجب ان تكون اراضيها من النوع الذي يسمح بتطورها الطبيعي.

إن اللجنة تعتبر نفسها غير أهل لتقدير درجة أهمية، هذه الاعتبارات القانونية" وهذا الامر من اختصاص المجلس. وعلى هذا لم تأخذها اللجنة، بنظر الاعتبار، في استنتاجاتها النهائية.

(ب) السياسة الداخلية للمملكة العراقية

بالرغم من عدم إمكان إنكار أن الحكومة العراقية كانت قد حققت تقدماً محسوساً بمساعدة النصائح البريطانية، ولا سيما في ما يخص عموم الحالة الأمنية والصحة العامة والتعليم" بالمقارنة مع الوضعية التي كانت عليها، قبل الحرب. الا انه مما لاريب فيه بأن الأحوال الداخلية، في المملكة، لاتزال غير مستقرة تماماً. و بالرغم من حسن نيات الساسة في العراق، الذين خبرتهم السياسية، بالضرورة، قليلة" فانه يُخشى من حدوث صعوبات جمة، والتي قد تنجم من جراء الاختلافات القائمة في بعض الاحوال، فيما يخص الافكار السياسية، بين ابناء الشيعة في الجنوب وبين ابناء السُنة في الشمال" ومن الاختلافات العرقية ما بين العرب و الاكراد" وضرورة ابقاء العشائر المشاغبة تحت السيطرة. قد تُهدد هذه الصعوبات وجود الدولة نفسها، اذا تُركت دون دعم وارشاد. فلأجل تطوير البلاد ورفاهيتها، ترى اللجنة أنه يتوجب ابقاءها تحت إنتداب عصبة الامم لحوالي ٢٥ سنة.

(ج) رغبات السكان

مع مراعاة التحفظات الواردة في التقرير، فيما يخص الاراء المعطاة، فلقد ثبت الآن أنه إذا أُخذت الاراضي جميعها بنظر الاعتبار" نجد أن رغبات السكان تميل لصالح العراق اكثر

مما لصالح تركيا" ومع ذلك يجب إدراك ان موقف اكثر الاهالي كان متأثراً بتطلعهم صوب التمتع بالدعم الفعال، تحت الانتداب، وبالاعتبارت الاقتصادية" اكثر من أي شعور بالتضامن مع مملكة عربية. فاذا لم يؤثر هذان العاملان على الأشخاص، الذين استشرناهم، فمن المحتم ان اكثرية السكان ترجح العودة الى تركيا على الأنظمام الى العراق.

(د) قضية الاثوريين

حيث أن مسألة مواطن الاثوريين لم توردها الحكومة البريطانية، ضمن النزاع، الى حين انعقاد مؤتمر الاستانة (اسطنبول ـ م)" ولم يؤتى على ذكرها في المفاوضات السابقة او في معاهدة لوزان. وحيث ان مسألة الاثوريين كانت البرهان الاساسي الذي قدمته الحكومة البريطانية، تعزيزاً لادعائها بحدود، يدخل فيها قسم من ولاية هكارى، فإن اللجنة ترتأي أن ادعاء الحكومة البريطانية بمثل هذه الحدود لا مسوغ له.

(هـ) العلاقات بين الدولتين

ومهما يكون الحل، الذي سيتم القرار عليه، فيجب بالطبع ان يتأثر بضرورة ضمان الحصول على " السلام الدائم " في هذا الجزء من آسيا. و لا تشعر اللجنة بأنها مؤهلة لتقدير قيمة هذه الحجة، و ثقلها المؤثر، مقارنة مع باقي العوامل" ولذا ترتأي، أنه يجب ترك المسألة الى تقدير مجلس عصبة الأمم للبت فيها. واذ قرر المجلس، مع أخذه هذه الاعتبارات السياسية في حسابه، بتقسيم الاراضي المتنازع عليها بين تركيا والعراق" فلن تحصل بنتيجة ذلك صعوبة سياسية.

7ـ الإستنتاج النهائي

لو نظرنا في المسألة، واضعين في إعتبارنا لا شيء سوى مصالح الأهالي المعنيين، فإن من رأى اللجنة ان من المستحسن عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها. استناداً على هذه البواعث وتقديرها لكل حقيقة من الحقائق التي ترسخت لديها، فإن اللجنة ترى ان هناك حججاً مهمة، وبالأخص تلك الحجج ذات الطبيعة الاقتصادية والجغرافية وكذلك المشاعر(مع كل التحفظات سابقة الذكر) لغالبية سكان المنطقة إجمالاً، تعمل لصالح ارتباط كل المنطقة، الواقعة جنوب خط بروكسل، بالعراق" على ان تراعى الشروط الآتية:

- يجب ان تبقى المنطقة تحت إنتداب عصبة الامم لمدة، قد تحدد بـ ٢٥ سنة

☼ يجب مراعاة رغبات الاكراد، فيما يخص تعيين موظفين من أصل كردي لادارة منطقتهم وترتيب الشؤون القضائية والتعليم في المدارس" وان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه الخدمات.

إقتنعت اللجنة بأنه، في حالة ما اذا انتهت سيطرة عصبة الامم، بعد إنقضاء الاربع سنوات التي أبرمت عليها المعاهدة بين بريطانيا العظمى والعراق، ولم يُعط الاكراد تعهدات محددة بجعل الإدارة المحلية بأيديهم، فان معظم الاهالي كانوا سيفضلون الحكم التركي على الحكم العربي.

وان اللجنة مقتنعة ايضاً، من ان المنافع، الناجمة من إتحاد المنطقة المتنازع عليها مع العراق، سيقابلها وقوع صعوبات سياسية خطيرة جداً. كما إن اللجنة ترى، تحت تلك الظروف، انه من الانفع ابقاء المنطقة تحت حكم الاتراك الذين تُعد احوالهم الداخلية وسياستهم الخارجية ارصن من العراق بكثير" ومهما سيكون القرار، فمن الضروري ان يُحتفظ للعراق بمنطقة ديالى، التي هي ضرورية لحل مشكلة الري.

وتشعر اللجنة بأنه يتوجب عليها أن تترك، الى عصبة الامم، تقدير الحجج القانونية والبراهين السياسية الاخرى، الواردة في تقريرها، ولتقرر الأهمية النسبية الواجبة لكل منها بالمقارنة مع باقي الحجج. فإن وجد المجلس، نتيجة لتدارسه الموضوع، انه من الانصاف تقسيم المنطقة المتنازع عليها" فإن اللجنة تقترح، ان احسن حل هو تعيين الحد الذي يوازي الزاب الأصغر (الأسفل) بصورة تقريبية" وقد تم تفصيل هذا الحد تفصيلاً وافياً في غير هذا الموضع من التقرير.

هدى النعيمي كتبت

8ـ توصيات خاصة

إن اللجنة لايمكنها أختتام هذه التقرير، دون إلفات نظر المجلس الى مسائل ثلاث ـ وان كانت، على ما يحتمل، غير داخلة ضمن مهمة اللجنة التي أُرسلت من اجلها ـ والتي لها اهمية حيوية لتهدئة البلاد وجلب السعادة لسكانها" اما المسائل الثلاث فهي: ـ

1ـ تدابير تأمين السلام داخل البلاد

2ـ حماية الاقليات وبالاخص الاقليات غير المسلمة

3ـ التدابير التجارية

1- تدابير تأمين السلام داخل البلاد: ـ

ان سكان المناطق المتنازع عليها، الذين هم سريعو التهيّج، قد بقوا منذ مؤتمر لوزان يخامرهم الشك في مصيرهم السياسي" وإنه لأمر طبيعي أن تظهر للعيان، العواطف الشعبية، لتعبر عن نفسها بشيء من العنف" ونظراً لطبيعتهم، فإن تحقيقات اللجنة قد ساعدت على إثارة عقول الناس، الذين بُثت بينهم الدعايات من كلا الطرفين.

وبالنتيجة وقعت خلافات متضادة وانتشرت في كافة انحاء البلاد" واغلب الاهالي، هم او يعتقدون بانهم مُشتبه بهم بنظر الدولة التي سيكونون تحت حكمها قريباً.

ومع هذا فإننا نعتقد بأن الاهالي قد أدركوا بأن أعضاء اللجنة قد بذلوا جهودهم للقيام بتحقيقات عديمة المحاباة تماماً" وليس لهم غاية سوى تحقيق سعادتهم في المستقبل. واننا مقتنعون بان الغالبية الساحقة، من السكان، تقبل بأي قرار قد يُتخذ.

ان على الحكومة، التي سوف تبسط نفوذها على المنطقة، ان تبذل عنايتها لتهدئة الاهالي، عبر المواقف المتسامحة لموظفيها " كما يجب ان تمنح أشمل عفو عام ممكن، لجميع الافعال السالفة.

وفي سبيل رفع الوساوس التي تخالج صدور الناس، الذين هم او يعتقدون بانهم، وبشكل خاص، محل إشتباه، فمن الأجدى لعصبة الامم ان تعين مندوباً عنها يُقيم في تلك البلاد لبضع سنين. ويكون من واجباته الإستماع الى شكايات أُولئك الذين يظنون أن لديهم مظالم او الذين يُجار عليهم"

ومن المحتمل أنه سيوفق الى تسوية مشاكل كثيرة.

ونعتقد ايضاً انه، اذا اراد بعض اشخاص، ممن لديهم آراء متزمتة، مغادرة المنطقة، فلا يجب وضع العراقيل في سبيلهم" بل يجب منحهم، فعلاً، كل التسهيلات اللازمة.

ومع ذلك، و دفعاً للإتيان بأعمال متسرعة، بدافع الغضب" قد يندم عليها، لاحقاً، الاشخاص ذوو العلاقة" يجب عمل ترتيب من شأنه عدم اعطاء صلاحية إعلان الاختيار (إختيار الجنسية — م)، قبل مضي ستة اشهر على إعلان تقرير مصير السيادة. خلال أربع سنوات من هذا التأريخ، يحق للاشخاص إختيار التجنس بأي جنسية يرغبون" وتُعطي سنة اضافية أُخرى الى المهاجر، ليتسنى لهم بذلك التصرف بأملاكهم. و يجب عدم اكراه اى شخص، ممن اختاروا التجنس بجنسية دولة مجاورة، في اي وقت كان خلال المدة المذكورة، على مغادرة المنطقة قبل انقضاء الخمس سنوات.

ومن الضروري اقتراح مدة طويلة كهذه، لاجل صيانة مصالح الاشخاص الذين يودون المهاجرة ولكي لا يُجبروا على التصرف بأملاكهم غير المنقولة بإستعجال و، بالضرورة، بقيمة واطئة" واذا مُنحوا مدة قصيرة الأجل، فإن ذلك يفتح الباب أمام اساءات إستعمال من كل نوع، لن يكون أقلها، هي المضايقة والإغاضة، التي يسببها المجاورون الذين يودون بشدة اقتناء أملاك المهاجرين بشروط سخيفة (أي بأسعار متدنية — م). وعلى ممثل عصبة الامم ان يرى ان الاشخاص، الذين أرادوا المهاجرة، قد عوملوا بعدالة ويمكنه ان يجعل من نفسه حكماً في المنازعات.

2ـ حماية الاقليات، وبالاخص الاقليات غير المسلمة

حيث ان الاراضي المتنازع عليها ستصبح، مهما كانت الحالة، تابعة الى حكم دولة اسلامية" فإنه يتحتم العمل على إرضاء تطلعات الاقليات" لاسيما المسيحيون وكذلك اليهود واليزيديون، واتخاذ التدابير الكفيلة بحمايتهم.

ليس من بين مؤهلاتنا تبيان جميع الشروط، التي يجب ان تُفرض على عاتق حكومة السيادة، من أجل المحافظة على أقلياتهم. مع هذا نرى أنه من واجبنا الايضاح بأن الآثوريين، يجب ان تكفل لهم إعادة منح ميزاتهم القديمة، التي كانت لهم، فعلاً، قبل الحرب، حتى لو لم تكن بصورة رسمية. ومهما كانت حكومة السيادة، فيجب ان يُمنح هؤلاء الآثوريون بعض الحكم الذاتي ويُعترف لهم بحق تعيين موظفين من بينهم" ويُكتفي بأخذ جزية منهم تدفع بواسطة وكالة بطاركتهم. يجب ضمان الحرية الدينية لجميع المسيحيين واليزيديين وحقهم في فتح المدارس.

ومن الضروري تكييف أوضاع الاقليات مع الاحوال الخاصة للبلاد" على اننا نعتقد، بأن الترتيبات المتخذة لصالح الاقليات، ربما ستُصبح حبراً على ورق اذا لم تجر عليها مراقبة محلية فعلية. ويمكن إناطة أمر هذا الإشراف بممثل عصبة الامم هناك.

3- التدابير التجارية:

إن المنطقة المتنازع عليها هي، كما ذكرنا، منطقة إنتقالية، بين تركيا وسوريا من جهة والعراق وبلاد فارس (ايران — م) من الجهة الأخرى. ومهما ستكون الدولة صاحبة السيادة على هذه الاراضي، فتتحتم المحافظة على المنافذ التجارية لتلك الدولة. فإذا أعيدت المنطقة المتنازع عليها الى تركيا، فمن البداهة ان العراق سيكون له سبباً قوياً لعقد معاهدة تجارية مع تركيا" وذلك للاستفادة من إمكانية البلاد في زراعة المواد الغذائية. ولما كانت بغداد هي المخرج الوحيد لفائض المزروعات، فإن الاخيرة (اي تركيا)

ستقبل بهذه المعاهدة، لانها تعود بالفائدة على السكان انفسهم. وأما اذا خصصت الاراضي المتنازع عليها الى العراق، فيجب منح اهاليها حرية تامة لتعاطي التجارة مع تركيا وسوريا. وبالإضافة الى ذلك، يجب منح التسهيلات للمدن التركية الحدودية، لاستعمال طريق الموصل لتصدير حاصلاتهم وإستيراد المواد المُصنعة.

كما يجب عقد مثل هذه المعاهدة، ايضاً، إن قُسمت الاراضي المتنازع عليها بين العراق وتركيا.

جنيف - في ١٦ تموز ١٩٢٥

(توقيع)	(توقيع)	(توقيع)
أ. بوليس	**الكونت ته لكي**	**ئي. آف ويرسن**

هەوالنامەی کتێب